

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
مدرسة الدكتوراه للقانون والعلوم السياسية



**علاقة تركيا كقوة إقليمية بمختلف الدوائر
الجيوسياسية في المتوسط
(دراسة: في المحددات، الأهداف والآفاق)
2013-2003**

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصّص: دراسات متوسطة ومغربية في التعاون والأمن.

إشراف
أ.د. سالم برقوق

إعداد الطالبة
كاهنة شاطري

لجنة المناقشة

أ.د/ بغزوز عمر: أستاذ التعليم العالي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....رئيساً
أ.د/ برقوق سالم: أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر 03.....مشرفاً ومقرراً
د/ سي بشير محمد: أستاذ محاضر (أ)، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....ممتحناً

تاريخ المناقشة: 2015/10/01

شكر وتقدير

أولاً وقبل كل شيء، أشكر الله عز وجل الذي منّ علي وأكرمني بتوفيقني في إنجاز هذا العمل. وعملاً بقوله تعالى ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ (سورة البقرة، الآية 237)، أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي ومشرفي البروفيسور "سالم برقوق" رمز العالم المتواضع، الذي لم يتوان يوماً عن مساعدتي من خلال توجيهاته الدقيقة ونصائحه القيمة، وأفكاره العلمية الثرية لإتمام هذه الدراسة، فله مني كل الامتنان والتقدير.

كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة لقبولها مناقشة هذه المذكرة. وكذلك أتقدم بالشكر إلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي، خاصة أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري - تيزي وزو - كما لا يفوتني أيضاً أن أشكر الأستاذ "صلاح عبد القادر" على تواضعه وجهده، لتصحيح الأخطاء اللغوية الواردة في المذكرة.

أشكر العائلة الكريمة على مساعدتي طول فترة إعداد المذكرة، خاصة "أمي". أتقدم بالشكر إلى كل الزملاء والأصدقاء، وكل من قدم لي يد العون والمساعدة ولو بكلمة من قريب أو من بعيد.

إهداء

إلى من كانت الجنة تحت أقدامها

أمي ثم أمي ثم أمي.

إلى منبع العطاء والتضحية

أبي الغالي.

إلى من لم تبخل علي بدعائها

جدتي "ذهبية" أطال الله في عمرها.

إلى من غمراني بلطفهما وحنانهما وكرمهما

خالي محمد وزوجته وهيبة.

إلى من كانوا لي خير سند

إخوتي الأعزاء: محمد، عيماد، منور، صادق وكنزة.

إلى من كن نعمة من الله علي وأوفى خلق الله لي

صديقاتي: نسيم، رادية، ليلي وكهينة.

إلى من أضافوا لإتقان العمل بعداً آخر

أحمد، فاطمة ودليلة

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لتركيا كقوة إقليمية في المتوسط

المبحث الأول: دراسة مفاهيمية: (القوة في المتوسط)

المطلب الأول: مفهوم القوة (*The Power*).

المطلب الثاني: علاقة مفهوم القوة بالمفاهيم الأخرى

المطلب الثالث: مفهوم القوة الإقليمية.

المطلب الرابع: مفهوم المتوسط

المبحث الثاني: محددات قوة تركيا

المطلب الأول: المحددات المادية

المطلب الثاني: المحددات المعنوية

المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية والمداخل النظرية للدور الإقليمي التركي في

المتوسط

المطلب الأول: حزب العدالة والتنمية: التأسيس، الإيديولوجية والأهداف

المطلب الثاني: التحول الاستراتيجي في السياسة التركية (داخليا وخارجيا)

المطلب الثالث: المداخل النظرية لدور تركيا الإقليمي في المتوسط

الفصل الثاني: تركيا والقوى الجيوسياسية

في الفضاء المتوسطي

المبحث الأول: علاقة تركيا بالقوى الكبرى

المطلب الأول: تركيا والولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني: تركيا والاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: تركيا وروسيا

المبحث الثاني: علاقة تركيا بالدائرة الإقليمية غير العربية (القوى المتوسطة)

المطلب الأول: تركيا وإيران

المطلب الثاني: تركيا وإسرائيل

المبحث الثالث: علاقة تركيا بالدائرة الإقليمية العربية (القوى الصغيرة)

المطلب الأول: العلاقات التاريخية والجغرافية لتركيا مع العالم العربي

المطلب الثاني: الإطار العام للعلاقات التركية العربية

الفصل الثالث: تركيا كقوة إقليمية في الدائرة العربية المتوسطة

بعد عام 2003

المبحث الأول: مداخل تأثير تركيا في علاقتها مع الدول العربية المتوسطة

المطلب الأول: المدخل السياسي والأمني

المطلب الثاني: المدخل الاقتصادي

المطلب الثالث: مدخل القوة الناعمة *Soft Power*

المبحث الثاني: تركيا القوة الإقليمية و"الثورات العربية"

المطلب الأول: المواقف التركية من "الثورات العربية"

المطلب الثاني: تداعيات "الثورات العربية" على العلاقات التركية العربية

المطلب الثالث: التقييمات العربية للنموذج التركي قبل وبعد "الثورات العربية"

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبل القوة الإقليمية لتركيا في المتوسط (في ضوء

التطورات العربية الأخيرة)

المطلب الأول: سيناريو تنامي القوة الإقليمية لتركيا في المتوسط

المطلب الثاني: سيناريو تراجع تركيا كقوة إقليمية متوسطة

المطلب الثالث: سيناريو إعادة صياغة تركيا لسياسة إقليمية تتلاءم وواقع ما بعد "الثورات العربية"

خاتمة.

مقدمة

التعريف بالموضوع

تعدّ القوة ظاهرة طبيعية لازمت تاريخ البشرية، فهي مطلب غريزي وأساسي للحفاظ على الوجود سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو الدول، التي تسعى دائما وباستمرار لزيادة قوتها للمحافظة على كيانها ضدّ الاعتداءات الخارجية، وتحقيق مصالحها القومية بما تقتضيه حاجاتها لتوفير ظروف معيشية أحسن للسكان، أما على مستوى العلاقات الدولية، فتعتبر القوة المحرك الأساسي لأيّة دولة لممارسة أدوارها على الساحة الدولية، ومحدّد مهم لوضع إطار للسياسة الخارجية للدول.

وقد عرف مفهوم القوة تحولات على مستوى المضمون، حيث كان مرتبطا بما تمتلكه الدولة من مقومات ومصادر، تؤهلها لتكون قوة متحكّمة في مصير الدول الضعيفة من حيث حجم مصادر القوة وتصبح وظيفتها هي القدرة على توظيف تلك المصادر، وغالبا ما يتم التركيز على القوة العسكرية، أما بعد نهاية الحرب الباردة، فقد أسهم تفكك الاتحاد السوفياتي وظهور أطروحة "صدام الحضارات" ودخول العالم في عصر المعلوماتية، في بروز وجه آخر للقوة، وأصبح المفهوم يدل على مدى قدرة الدولة على توظيف مصادر قوتها غير المادية للتأثير في علاقاتها مع الدول الأخرى، عن طريق وضع صناعات القرار للاستراتيجيات والخطط اللازمة والكفيلة لتحقيق ذلك.

هذه التحوّلات سمحت ببروز عالم متعدّد الأقطاب، بظهور فواعل جديدة على خريطة السياسة الدولية، ما انعكس على السلم الهرمي للقوة في إطار مفهوم تحول القوة الدولية، إذ تصنّف الدول من خلاله إلى دولة عظمى (مهيمنة)، ودول كبرى، ودول متوسطة، ودول صغيرة، وتدخل تركيا ضمن تصنيف الدول المتوسطة القوة، إذ تحوّلت من دولة طرف إلى دولة مركز، وتجسّدت هذه الرؤية بالخصوص بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، حيث استطاعت الحكومة الجديدة من تحويل قدرات الدولة الكامنة إلى قوة فعلية مؤثّرة، وتسجيل تحوّل استراتيجي ونظري على مستوى السياستين الداخلية والخارجية.

وعليه، برز التوجه التركي بعد نهاية الحرب الباردة نحو التحول إلى قوة في الفضاء المتوسطي الذي أصبح مسرحا للعديد من التوازنات الجيوسياسية، بفعل تفكك الاتحاد السوفياتي، الذي ترتب عنه إعادة توزيع عناصر القوة بين أطراف النظام الدولي، وشكّل صورة مجسّدة على أرض الواقع للشكل الهرمي لقوة الدول الذي وضعه "أورجنسكي"، ومن بينها- الإقليمية-، ما وفرّ لتركيا فرصة سانحة من

أجل إعادة صياغة توجهات سياستها الخارجية، في ضوء هذه التطورات التي تشهدها البيئة العالمية الجديدة، وفي ظل عدم تبلور نظام عالمي جديد، وظهور تهديدات أمنية جديدة لتركيا في المحيط الجيوسياسي: كالشرق الأوسط والبلقان والقوقاز .

وعلى اعتبار، أن المتوسّط فضاء جيوسياسي كبير ومركز الأحداث، فهو يحوي العديد من القوى الجيوسياسية، ما دفع تركيا لبناء علاقات متميّزة مع مختلف القوى الفاعلة فيه، والتي لعب فيها التاريخ والجغرافيا دورًا مهمًا، فبعدما كُرسّت السياسة الخارجية التركية أثناء الحرب الباردة بعضويتها في حلف الناتو، لتجعل منها دولة موجّهة ضدّ الخطر السوفياتي، بدأت تركيا الدّولة الإسلامية العضو الوحيد في حلف الشّمال الأطلسي "NATO"، عملية تقييم دورها في ضوء موازين القوى الجديدة، ووضع سياسة خارجية تسمح لها بأن تكون لاعب إقليمي فاعل يملك مقوّمات القوّة اللازمة لإرساء أطر الاستقرار والسلام في المنطقة المتوسطية، وهي مقاربة جديدة تعمل على استخدام تاريخها الإمبراطوري العثماني ومميّزات موقعها الجيوستراتيجي المحوري، لبناء نظرية سياسية جديدة وهي "نظرية العمق الاستراتيجي" التي تهدف إلى إعادة إحياء إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الدّاخل كما في الخارج، بالتالي إعادة هيكلّة توازن علاقاتها الإقليمية سواء القوى الكبرى، أو الدائرة الإقليمية غير العربية، أو الدائرة الإقليمية العربية.

وتمثّل الدائرة العربية المتوسطية خصوصًا شرقي البحر المتوسط، أكبر تجسيد لنظرية "العمق الاستراتيجي" منذ عام 2003، إثر رفض البرلمان التّركي طلب الولايات المتحدة الأمريكية استخدام الأراضي التركية لشنّ الحرب على العراق، الأمر الذي انعكس على تطوير العلاقات بينها وبين هذه الدائرة بشكل هائل، ما سهّل لها القيام بأدوار فعّالة في الإطار الإقليمي العربي بالمقارنة مع القوى الإقليمية الأخرى، بالاعتماد على ثلاثة مداخل متميزة، وهي: المدخل السياسي والأمني المدخل الاقتصادي ومدخل القوّة الناعمة، والتي مكّنتها في الأخير من بناء علاقة محورية مع هذه دائرة كقوة إقليمية مهمّة ويُسّهد لها بالفعالية في مختلف القضايا العربية لتأتي فيما بعد "الثّورات العربية" وتضع القوّة الإقليمية لتركيا من دور وعلاقات في مفترق طرق.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في دراسة وتبيان واقع علاقة تركيا كقوة إقليمية بمختلف الدوائر الجيوسياسية في الفضاء المتوسطي، خاصة العربية منها، وبالأخص الجزء الشرقي العربي، وتظهر هذه الأهمية من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- تناول الموضوع مفهومًا من أكثر المفاهيم الأساسية في السياسة الدولية، والأكثر تأثيرًا في علاقات الدول مع بعضها البعض وهو مفهوم "القوة"، بالإضافة إلى تحديد مفاهيم أخرى: القوة الإقليمية ومنطقة المتوسط.
- التطرق إلى ركائز القوة الإقليمية لتركيا، التي مكنتها من التحول من دولة طرف إلى دولة مركزية خاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم، وأهم الإصلاحات التي قام بها داخليًا، والتي انعكست بدورها على صياغة سياسة خارجية متميزة على أسس ثابتة.
- تزداد أهمية الموضوع في دراسة علاقة تركيا بمختلف القوى الجيوسياسية الفاعلة في المتوسط، من خلال تصنيفها إلى القوى الكبرى، والقوى الإقليمية غير العربية، والدائرة الإقليمية العربية، من أجل تبيان أهمية تركيا في لعب دور إقليمي مستقل.
- إبراز واقع العلاقات التركية العربية المتوسطية، من خلال التطرق إلى المداخل التي اعتمدت عليها تركيا، لتستطيع أن تجسد نفسها كقوة إقليمية مركزية في المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات التي خلفتها "الثورات العربية"، وبالتالي طرح العديد من السيناريوهات بخصوص مستقبل قوتها الإقليمية في الفضاء المتوسطي كقوة إقليمية.

مبررات اختيار الموضوع

تبلورت دوافع القيام بهذا الموضوع فيما يلي:

1- مبررات موضوعية وعلمية

- بروز تركيا كقوة لها وزنها على الساحة الدولية والإقليمية بعد الحرب الباردة، بعدما كانت الساحة الدولية حكرًا على الولايات المتحدة الأمريكية، بالتالي البحث عن مفهوم القوة، الذي سوف يقربنا إلى فهم ركائز القوة التركية، وما إذا كانت تركيا فعلاً تدخل ضمن الدول المتوسطة القوة (الإقليمية) الفاعلة على المسرح الدولي.

- كون موضوع التفاعلات الجيوسياسية الإقليمية والدولية في منطقة المتوسط، خصوصاً في جزئها الشرقي، تحظى باهتمام العديد من الدارسين والباحثين في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى مختلف المراكز البحثية المتخصصة، باعتبارها قلب الأحداث الدولية ومسرحاً لتطبيق سياسات مختلف القوى في هذه المنطقة، وتمثل تركيا واحدة من هذه القوى بمميزاتها الخاصة، ما يدفع إلى ضرورة دراسة المناخ الجيوسياسي العام، الذي يؤثر علاقة هذه القوة الإقليمية بمختلف القوى خاصة الدائرة العربية فيها .
- التأثير الكبير الذي تمارسه تركيا كقوة إقليمية على موازين القوى في المتوسط، بالخصوص الدائرة العربية، بالتالي الوقوف على المعطيات التي ساعدت على ذلك، في ظل التشكيك في مصداقية هذا الدور خاصة في المنطقة العربية الإسلامية، على خلفية "العثمانية الجديدة" كمدخل "استعماري تركي جديد" للمنطقة.
- بروز مجموعة من التحولات والأحداث السياسية في المنطقة العربية المتوسطة، بالخصوص في الجزء الشرقي، والمتعلقة بما يطلق عليها بـ "الثورات العربية"، والآمال المعلقة على تركيا للعب دور ايجابي قادر على التغيير، مما يستدعي نظرة تحليلية لهذه الأحداث على أسس واقعية وعلمية.
- بالرجوع إلى المكتبة نلاحظ نقصاً في الأبحاث العلمية المتعلقة بالموضوع، وبالتالي محاولة إثراء المكتبة وسدّ هذا النقص، خاصة وأن تناول موضوع "علاقة تركيا كقوة إقليمية بمختلف الدوائر الجيوسياسية في المتوسط"، في إطار متوسطي-عربي، بعد تركيز معظم الدراسات الأكاديمية على منطقة الشرق الأوسط.

2- مبررات ذاتية

- ميولات شخصية للتعرف على الاستراتيجية التي اتبعتها تركيا كدولة متوسطة، لتحقيق مختلف الإنجازات على جميع الصّعد، وجعلها قوة إقليمية في فضاء متوسطي، يزيدنا اهتماماً وشغفاً لمعرفة المزيد من التفاعلات التي تحدث فيه.
- الرغبة في فهم أبعاد السياسة الخارجية الإقليمية اتجاه الدول العربية، في ظل المدّ الثقافي التركي الذي نشاهده حالياً.

أدبيات الدراسة

إنّ أدبيات الدراسة أداة مهمة في إنجاز البحث العلمي، الذي يجب أن يرتكز على أسس صلبة لإضفاء نوع من التسلسل على الجهود الأكاديمية في الحقل المعرفي، والأدبيات السابقة المعتمدة في البحث تتمثل في:

- كتاب لـ "أحمد داود أوغلو" بعنوان: *العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية* الصادر عن الدار العربية للعلوم ناشرون عام 2011، وقد قام المؤلف باستخدام مصطلح "العمق الاستراتيجي"، لتبيان علاقات تركيا الإقليمية والدولية، من خلال تحديد مقاييس القوة التركية ليقف على محدّد رئيسي وهو "الموروث التاريخي والجغرافي" كموجّه رئيسي للسياسة الخارجية التركية من جهة وحماية الأمن القومي التركي من جهة أخرى، كما بحث المؤلف في مختلف التوازنات الجيوسياسية في الفضاء المتوسطي-الشرق الأوسطي، وهدف بالدرجة الأولى من الكتاب توضيح رؤية رئيسية وهي: "السعي إلى إخراج تركيا من الدور الهامشي الذي كانت تلعبه أثناء الحرب الباردة، ونقلها إلى بلد محوري مؤثر في التفاعلات الإقليمية كمنطلق أساسي للتأثير في التفاعلات الدولية"، ليستشرّف المؤلف في الأخير بأنّ الأداء المتنوع والنشط لتركيا سيجعل منها "لاعبا دوليا" بحلول عام 2023.

- كتاب لـ "ميشال نوفل" بعنوان: *عودة تركيا إلى الشرق: الإتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية*، الصادر عن الدار العربية للعلوم ناشرون عام 2010، ويتكون من خمسة (05) فصول يعرض فيها المؤلف أهم عناصر وسمات التحول الذي عرفته السياسة الخارجية التركية، وبروز ما يسميه بـ "العثمانية الجديدة"، مشيرا إلى منعطفات أساسية في التغيير التركي أهمّها ما حدث في عام 1980، من انفتاح اقتصادي سهل حدوث توازن بين الدولة والمجتمع، كما وبين المؤلف دبلوماسية تركيا الديناميكية في دور الموازن والمحاور والمطمئن، وأنّ تركيا الجديدة هي تركيا الشرق الأوسطية، الآسيوية والإسلامية، والأطلسية، كما يلقي الضوء على تركيا "الإقليمية" و"الدولية" و"العثمانية الجديدة" على وقع ديناميات البيئة العالمية المتحولة عقب أفول الحرب الباردة.

- كتاب لـ "ياسر أحمد حسن" بعنوان: "تركيا البحث عن المستقبل"، الصادر عن الدار المصرية اللبنانية عام 2006، ويتناول الكتاب تاريخ تركيا، من خلال استعراضه في أبوابه السبعة (07) كل ما يتصل بتركيا من الإمبراطورية إلى الجمهورية، كما وبحث في علاقة الجمهورية التركية بالإسلام، وتعرض إلى التحولات التي شهدتها الدّاخل التركي في الثمانينات والتسعينات، بالإضافة إلى علاقة تركيا وأوروبا بالتركيز على ثلاثية: الرؤية، الديمقراطية والمصير، لينتقل المؤلف في جزء آخر من الكتاب لدراسة العلاقات التركية الأمريكية ومعضلة الأمن، لينتهي في آخر الكتاب بعرض ملامح رحلة تركيا للبحث عن مستقبل في الغرب والشرق معا.
- كتاب لـ "جراهام فولر" بعنوان "الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي" الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية علم 2009، يتكون من ثلاثة (03) أجزاء يستعرض المؤلف في الجزء الأول مسار تركيا التاريخي بإلقاء الضوء على التجربة الكمالية، وظهور عمليات الانفتاح الجديدة على العالم الإسلامي في منتصف الستينات و بروز الإسلام التركي، فيما خصص الجزء الثاني لسياسات حزب العدالة والتنمية مع العالم الإسلامي، ويبيّن أسس النفوذ الإقليمي لتركيا، ليقوم في الجزء الثالث بطرح سيناريوهات السياسة الخارجية المستقبلية لتركيا بالخصوص في ضوء علاقتها بواشنطن.
- كتاب لـ "عمر الخضرمي" بعنوان: "العلاقات العربية التركية: تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها" الصادر عن دار جرير للنشر والتوزيع عام 2010، ويتناول فيه المؤلف العلاقات العربية التركية ونظرة كلاً من الطرفين إلى بعضهما البعض، التي يتم وفقها تحديد وصياغة نمط العلاقة التي تربط بينهما، لذلك تطرق المؤلف إلى دور الخلفية الدينية والثقافية والتاريخية والحضارية في إرساء الرؤيتين العربية والتركية، ورسم أطر وتوجهات العلاقات بينهما.
- دراسة للباحثة "Mansouria Mokhefi"، بعنوان: " *Le Maghreb dans la politique arabe de la Turquie : Aperçus sur une stratégie en développement* "، وتقوم الباحثة من خلالها، بتبيان العوامل التي حفزت تركيا للتوجه مغاربياً، بعدما كانت سياستها مركزة على الشرق كما وتطرقت إلى الإطار العام للعلاقات التركية مع الدول المغاربية، انتهاء بدراسة تفصيلية للدبلوماسية الاقتصادية التي انتهجتها تركيا مع الدول المغاربية، وتبيان واقعها في ظل "الثورات العربية".

اعتمدت كل الدراسات السابقة على محاور مهمة لها علاقة ببحثنا هذا، ولكن من زاوية مختلفة فهناك من ركز على العلاقات التركية-الشرق الأوسطية، وهناك من ركز على علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي، ومنهم من ركز على العلاقات مع الدول العربية، أما الزاوية التي يركز عليها بحثنا هذا هي تبيان علاقات تركيا مع مختلف الدوائر الجيوسياسية في الفضاء المتوسطي، وتم تقسيمها إلى ثلاث وهي: القوى الكبرى، الدائرة الإقليمية غير العربية، والدائرة الإقليمية العربية، كما ركز هذا البحث على جزء مهم هو اختبار القوة الإقليمية المركزية التركية بعد عام 2003 في إطار علاقتها بالدائرة الإقليمية العربية، قياساً بالتأثير الذي تمارسه في علاقتها بالدول العربية، وفي ضوء أيضاً متغير مهم وهو "الثورات العربية" ومصير "النموذج التركي" الذي نتحدث عنه معظم الدراسات الأكاديمية، لينتهي البحث إلى طرح مجموعة من السيناريوهات حول مستقبل القوة الإقليمية لتركيا في واقع ما بعد التطورات العربية الأخيرة.

إشكالية الدراسة

بعد الأحداث والتحوّلات التي شهدتها تركيا منذ عام 2003، على المستويين الداخلي (أصبح أردوغان رئيساً للوزراء)، والخارجي (رفض تركيا شنّ الحرب على العراق)، وفي ظل صياغة صنّاع القرار في تركيا لسياسة خارجية متعدّدة الأبعاد في إطار "نظرية العمق الاستراتيجي" و"العثمانية الجديدة" وانطلاقاً من سياسة حسن الجوار وتصفير المشكلات، عملت على بناء علاقات متميزة مع مختلف القوى الكبرى والإقليمية بناءً على رغبتها في التحول من دولة هامشية إلى دولة محورية في محيطها الإقليمي المتوسطي، الأمر الذي جسّدته تركيا على أرض الواقع، في ضوء علاقتها بالعديد من الدوائر الجيوسياسية، بالأخص العربية منها، حيث تبنت موقع الرائد الإقليمي، في ظلّ الفراغ الذي تشهده المنطقة وذلك على كل المستويات السياسية الأمنية، الاقتصادية، الثقافية... إلخ، وفي ضوء تعدّد موازين القوى في المنطقة المتوسطية والمتغيرات الإقليمية التي تعرفها هذه المنطقة، نطرح الإشكالية التالية:

- هل استطاعت تركيا في إطار علاقتها بمختلف الدوائر الجيوسياسية في الفضاء المتوسطي

خاصّة العربية، أن تجعل منها قوّة إقليمية مركزية بعد عام 2003؟

وللإحاطة بالإشكالية نطرح تساؤلات فرعية، هي كالتالي:

- ما هو مفهوم القوة؟ وفيما تتمثل أهمّ مصادرها ومميزاتها؟

- فيم تتمثل ركائز قوّة تركيا؟

- ماهي أهم الإصلاحات التي جاءت بها حكومة العدالة والتنمية؟ وما هو التحول الاستراتيجي الذي عرفته السياسة الخارجية التركية؟
- كيف جسدت تركيا علاقتها مع مختلف القوى الجيوسياسية في المتوسط؟
- ماهي المداخل التي اعتمدت عليها تركيا في علاقتها مع الدائرة العربية في المتوسط؟ وما هو مستقبل قوتها الإقليمية في المنطقة المتوسطة بالأخص مع الدائرة العربية؟

حدود الإشكالية

1- الحدود الزمنية

يتناول البحث تحليل القوة الإقليمية لتركيا في منطقة المتوسط، من خلال دراسة علاقاتها المكثفة مع مختلف الدوائر الجيوسياسية في هذه المنطقة، بالتركيز على علاقتها بالدائرة الإقليمية العربية، وذلك خلال الفترة الممتدة من تاريخ تولي أردوغان منصب رئيس الوزراء، وموقف حكومته من الحرب على العراق، إلى يومنا هذا أي من (2003 - 2013).

2- الحدود الجغرافية

سنركز في بحثنا على المجال الجغرافي المتوسطي، بحكم أن معظم التفاعلات تحدث فيه مع التركيز على الطرف التركي كقوة إقليمية مركزية في المنطقة المتوسطة، بالإضافة إلى مختلف الدوائر الجيوسياسية، القوى الكبرى: كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وروسيا، أما الدائرة الإقليمية غير العربية: فتتمثل في إسرائيل وإيران، بالإضافة إلى الدائرة العربية (دول شرق وغرب المتوسط)، علماً أنّ التركيز سيكون حول الدائرة العربية، بحكم البعد الجغرافي والتاريخي والإسلامي والثقافي الموجود بين تركيا وهذا المجال الجغرافي.

فرضيات الدراسة

في ضوء الاشكالية الرئيسية للبحث والتساؤلات الفرعية، وضعنا مجموعة من الفرضيات كأجوبة أولية، وهي:

- تحوّل مفهوم القوة الدولية، صاحبه ظهور قوى جديدة متمثلة في القوى المتوسطة، بالتالي، بروز تركيا كقوة اقليمية.

- طبيعة علاقة تركيا بمختلف القوى الجيوسياسية في الفضاء المتوسطي، مرتبط بمصلحتها ومكانتها التاريخية والإقليمية.
- كلما تعددت مقومات القوة التركية وتنوعها، أدى ذلك إلى تفرّع مداخل التأثير الإقليمي التركي في علاقاتها خاصة العربية المتوسطية.
- السيناريوهات المستقبلية لقوة تركيا في المنطقة المتوسطية، مرهون بالقيام بمراجعة إقليمية لعلاقاتها وأدوارها، بالإضافة إلى استشراف واقع ما بعد "التطورات العربية الأخيرة: "الثورات العربية".

الإطار المنهجي للدراسة

إنّ دراسة موضوع "علاقة تركيا كقوة إقليمية بمختلف الدوائر الجيوسياسية في المتوسط" وتحليله استوجب مناّ توظيف مناهج عديدة وضرورية، ومنها:

1- المنهج المقارن comparative approach

يعتبر المنهج المقارن من المناهج الأساسية في البحوث العلمية في حقل العلوم السياسية، وتظهر أهمية توظيف هذا المنهج، من خلال دراسة الظروف والمعطيات التي تحكم علاقة تركيا مع القوى الجيوسياسية الفاعلة في المتوسط: الكبرى، الإقليمية غير العربية والعربية، وهذا التباين في العلاقات، لا يتم معرفته إلا عبر إجراء مقارنة بين كل تلك المؤشرات، في إطار دراسة علاقة تركيا بكل دائرة على حدى وموقع القوة الإقليمية لتركيا.

2- منهج دراسة الحالة Case Study

هو المنهج الذي يتّجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت هذه الوحدة (الحالة) فردا أو منظمة إدارية أو نظاما سياسيا أو دولة أو إمبراطورية أو حضارة، وذلك قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها، ومعرفة أهمّ العوامل المؤثرة في تلك الوحدة، وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة⁽¹⁾.

¹ - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترايات والأدوات، الجزائر: دار هوم، ط5، 2007، ص87.

وتظهر أهمية استخدام منهج دراسة الحالة في بحثنا، في إبراز أهمية وخصوصية الدائرة الإقليمية العربية المتوسطة في التصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية التركية منذ عام 2003، ولجوء تركيا لاستخدام العديد من المداخل والآليات المتعلقة أساسا بوسائل "القوة الناعمة" في علاقتها معها، وذلك تماشيا مع المتغيرات والأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية الحاصلة.

الإطار النظري للدراسة

سنستعين في دراسة "علاقة تركيا كقوة اقليمية بمختلف الدوائر الجيوسياسية في المتوسط" بمجموعة من النظريات والمقاربات، وهي:

1- النظرية الواقعية

كون تركيا كغيرها من الدول، فهي تسعى إلى زيادة قوتها، بما يحقق مصالحها وأمنها ويمكنها من لعب دور نشط، من خلال القدرة على التأثير في مختلف القوى الفاعلة في المحيط المتوسطي بالخصوص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتصدي لما تعرّفه بـ "الإرهاب الكردي".

2- الاقتراب النسقي (النظمي) *Systemic Approach*

يرتكز هذا الاقتراب على فرضية مفادها أنّ النظام المفتوح الذي ينظر إلى ظواهر الكون الحية على أنّها نظم مفتوحة، تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التي توجد فيها، وهذا بعكس التفكير الذي غلبت عليه فكرة النظام المغلق. ويعود الفضل في تطوير اقتراب تحليل النظم وإدخاله إلى حقل السياسة، إلى عالم السياسة الأمريكي "دافيد استون *David Easton*"، الذي نظر إلى الحياة السياسية على أنّها نظام (نسق) سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاء، من خلال فتحتي **المدخلات "Inputs"** و**المخرجات "Outputs"**، وهذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها⁽¹⁾.

وتظهر أهمية هذا الاقتراب في دراسة السياسة الخارجية التركية، والعوامل التي أثّرت عليها وإمكانياتها، من ثمّ النتائج التي أتت بها على مستوى الإقليم المتوسطي، ومدى التحكم في حركة السياسة

¹- محمد شلبي، مرجع سابق الذكر، ص ص 130-131.

الخارجية الإقليمية، في ضوء تبيان موقع المواقف المستمرة التي تفرزها ذهنية صنّاع القرار الأتراك في كل مرحلة، بالخصوص في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

3- النظرية الليبرالية

استلزم التّوجه الجديد في السّياسة الخارجية التّركية، إعادة صياغة الاستراتيجيات على أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، بعيداً عن العنف والاستبداد، ويدخل هذا التوجه الديمقراطي في السّياسة الخارجية لتركيا، سواء في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، أو توطيد علاقتها بالدائرة العربية من منطلق الديمقراطية.

4- الاقتراب الجيوسياسي

وتظهر أهمية هذا الاقتراب، في إبراز الأهمية التي يوليها صنّاع القرار الأتراك للموقع الجغرافي الاستراتيجي لتركيا، كمنطلق رئيسي في صياغة أهداف السّياسة الخارجية التركية في المتوسّط، بالخصوص اتجاه الدول العربية.

الإطار المفاهيمي للدراسة

للإحاطة بموضوع الدراسة لا بدّ من تحديد مجموعة من المفاهيم الأساسية:

- تركيا: دولة متوسّطية لها موقع جغرافي متميز، فهي تتوسّط القارات الثلاث: أوروبا، آسيا وإفريقيا، كما تملك رصيذاً تاريخياً وثقافياً، وهي في سعي دائم منذ السنوات الأخيرة لاستغلال هذه المقومات، لبناء علاقاتها على أسس ثابتة، والتأثير في التّطورات الحاصلة في المحيط الجيوسياسي الإقليمي المتوسطي، على مختلف الصّعد: سياسياً واقتصادياً وثقافياً.
- القوّة: مفهوم أساسي محرّك للعلاقات الدّولية، يشير إلى مدى قدرة الدّولة على الاستغلال والاستخدام الأمثل لمواردها المادية والمعنوية، للتأثير في علاقاتها مع الدّول الأخرى، بما يخدم مصالحها القومية سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أم الدّولي.
- الدّولة المركزية: الدّولة المركزية هي الدّولة القادرة على التأثير في التّفاعلات التي تحدث على مستوى إقليمها، ولديها القدرة على توجيه الأحداث نحو مسار أفضل، وتمثّل حلقة مهمّة في

الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة المحيطة بها، من خلال: العمق الاستراتيجي للدولة والاستمرارية التاريخية والتأثير الثقافي المتبادل، والترابط الاقتصادي المتبادل.

- **السياسة الخارجية:** السياسة الخارجية هي برنامج العمل العلني، الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة البدائل البرمجية المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي، وعليه فالسياسة الخارجية تنصرف إلى مجموعة من الأبعاد الأساسية هي: الواحدية، والرسمية والعلنية، والاختيارية، والهدفية والخارجية، والبرنامجية⁽¹⁾.

وتثير قرارات السياسة الخارجية جدلا مهما، فالقادة يتخذون قرارات إما للذهاب إلى الحرب، أو صنع السلام، تشكيل تحالفات، أو إقامة علاقات دبلوماسية، أو تنفيذ موقف بشأن منع الانتشار النووي أو فرض عقوبات اقتصادية، أو المصادقة على الاتفاقيات العالمية وتتمحور محددات السياسة الخارجية حول النقاط التالية: ظروف صنع القرار، العوامل النفسية العوامل الدولية والعوامل المحلية⁽²⁾.

- **الجيوسياسة:** مجال دراسة مدى تأثير البيئة الطبيعية، والعوامل الجغرافية على الخصائص والظواهر، والمؤثرات، والتطورات السياسية للشعوب والدول، وعلى تفاعلها وعلاقاتها ببعضها ببعض بمعنى آخر، الجيوسياسة هي التفاعل بين العامل البشري والجغرافيا وما يميزها هو أنها ليست ثابتة *(Constant)* وإنما متغيرة *(Variable)*⁽³⁾.

كما تُعرّف الجيوسياسة على أنها تأثير التوزيع والتقسيم الجغرافي على تسيير وصنع السياسة الدولية، وعلى العلاقات بين الدول، وهذه التقسيمات الجغرافية تتضمن القارات والمحيطات وتوزيع الموارد الطبيعية والبشرية⁽⁴⁾، بالتالي يعتبر "كارل هاوسهوفر *Karl Haushofer*" الجيوسياسة على أنها العلم الوطني الجديد للدولة، وهي عقيدة تقوم على المحدد المكاني، فالمسار السياسي يتحدد وفقاً للأعماق الجغرافية والجغرافية السياسية⁽⁵⁾.

¹ - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1998، ص12.

² - Alex Mintz, Karl Derouen, **understanding foreign decision making**, New York : Cambridge University Press 1st ed, 2010, p4.

³ - Jackub J. Grygiel, **great powers and geopolitical change**, U.S.A: The Johns Hopkins University Press, 2006, p22.

⁴ - John Agnew, **geopolitics: re-visioning world politics**, U.S.A and Canada: published by Routledge, 1998, p128.

⁵ - Pascal Boniface, **la géopolitique les relations internationales**, Paris : IRIS -Groupe Eyrolles, 2011, p11.

- **العثمانية الجديدة:** يندرج مفهوم العثمانية الجديدة في إطار "التصوّر العثماني الجديد"، الذي اعتمدته سياسة أنقرة الخارجية، منذ تسلّم حزب العدالة والتنمية الحكم في نوفمبر 2002 استناداً إلى "نظرية العمق الاستراتيجي"، ولقد بدأت المناظرة حول هذا المفهوم السياسي العثماني الجديد غداة تفكك الاتحاد السوفياتي، ويستند هذا التصوّر إلى مقارنة الرئيس السابق "تورغوت أوزال"، التي تقضي بإعادة اكتشاف إرث تركيا الإمبراطوري والتّصالح معه سواء في الخارج أو في الدّاخل، وفي هذا المفهوم السياسي الجديد، يتعيّن على تركيا أن تمارس دوراً أكثر حيوية في السياسة الخارجية، وأن تعتمد "القوة النّاعمة" سياسياً واقتصادياً في الولايات العثمانية السّابقة في المناطق الأخرى، حيث لتركيا مصالح قومية واستراتيجية⁽¹⁾.

- **البحر الأبيض المتوسط:** عبارة عن بحر داخلي يتوسّط القارات الثّلاث: أوروبا، آسيا وإفريقيا وهو مركز الأحداث والتفاعلات الجيوسياسية، خاصة في شرق المتوسط.

صعوبات الدّراسة

- أنّ عدم اكتمال مسار "الثورات العربية" بالنظر للفترة الزمنية المحددة للدراسة، جعل من الصعب اختبار القوة الإقليمية لتركيا في المتوسط، ومصيرها كدولة مركزية في الدائرة الإقليمية العربية، إلا أنّنا قمنا بوضع مجموعة من السيناريوهات المستقبلية التي تستند إلى جملة من المؤشرات، والتي أدّت بدورها إلى وضع النتائج الأساسية للبحث

تقسيم الدّراسة

يتكون هيكل الدّراسة من مقدمة وثلاثة فصول رئيسية وخاتمة.

خصّصنا الفصل الأوّل من الدّراسة، لتحديد بعض المفاهيم الأساسية: كالقوة والقوة الإقليمية والمتوسط، لنقوم فيما بعد بدراسة أهم محدّدات ودعائم قوّة تركيا، من مادية ومعنوية، بالإضافة إلى التّطرق إلى فترة وصول حزب العدالة والتنمية إلى السّطة والتّحول الاستراتيجي على مستوى السّياستين الدّاخلية والخارجية، من خلال الإصلاحات التي جاء بها والأسس الجديدة التي صاغها لتتعرّض في آخر

¹- ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010، ص ص83-84.

الفصل إلى أهمّ المداخل النظرية التي اعتمدها تركيا، كمنطلق لفهم واقع الدور الإقليمي التركي وعلاقته بالتوازنات الجيوسياسية في المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة.

فيما يخص الفصل الثاني، خصّصناه لدراسة علاقة تركيا بمختلف القوى الجيوسياسية في المتوسط، بتبيان علاقة تركيا بالقوى الكبرى، ومنها: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي وروسيا، ثمّ علاقة تركيا بقوى الدائرة الإقليمية غير العربية (القوى المتوسطة)، وبعدها الدائرة الإقليمية العربية (القوى الصّغيرة)، مع تركيز تركيا على علاقتها في السنوات الأخيرة (منذ عام 2003) على الدائرة العربية في الفضاء المتوسطي.

أمّا الفصل الثالث، فتناولنا فيه دراسة واقع علاقة تركيا كقوة إقليمية بالمنطقة العربية المتوسطية بعد عام 2003، من خلال تبيان مداخل التأثير التركي في علاقة تركيا مع الدول العربية في المتوسط، وقسمناها إلى ثلاثة مداخل أساسية، وهي: المدخل السياسي والأمني، المدخل الاقتصادي، ومدخل "القوة الناعمة"، لتعرض فيما بعد إلى واقع القوة الإقليمية لتركيا في "الثورات العربية"، ومدى تأثيرها وتأثرها بهذه التطورات، لتتطرق في آخر الفصل إلى سيناريوهات مستقبل القوة الإقليمية لتركيا في الفضاء المتوسطي في ضوء التطورات العربية الأخيرة، ثمّ نصل في الخاتمة إلى استنتاج أهم نتائج الدراسة، للإجابة على التساؤلات التي طرحت في المقدمة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري لتركيا
كقوة إقليمية في المتوسط

مقدمة الفصل الأول

أدى بروز تركيا كإحدى القوى الإقليمية في المتوسط في السنوات الأخيرة، إلى الحاجة لتوضيح طبيعة قوة تركيا، من خلال دراسة محدّات القوة التركية، وهي متنوعة ومتعددة لنتقل في قسم آخر إلى دراسة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، والإصلاحات التي جاء بها على المستوى الداخلي، والتي انعكست على مستوى صياغة سياسة خارجية جديدة، بمدخل نظرية مستقلة.

وعليه، سيشمل هذا الفصل من الدراسة على المحاور التالية:

- دراسة مفاهيمية: (القوة في المتوسط).
- محدّات قوة تركيا
- حزب العدالة والتنمية والتحول الاستراتيجي على مستوى السياسة التركية.

المبحث الأول:

دراسة مفاهيمية: (القوة في المتوسط)

القوة مفهوم رئيسي في العلاقات الاجتماعية والدولية، سواء على مستوى الأفراد أو الدول الكبرى منها أو المتوسطة، وهذه الأخيرة تجد دورها في إقليمها عبر التحوّل إلى قوّة إقليمية، كما يمثّل المتوسط منطقة ذات مكانة استراتيجية على المستوى الجيوسياسي، وعلى مستوى استراتيجيات مختلف القوى فيه، فما هي مختلف مضامين القوة؟ وماذا نعني بالقوة الإقليمية؟ وما هي ملامح تحديد مفهوم المتوسط خاصّة الدولة المتوسطة؟

المطلب الأول

مفهوم القوة (The Power)

إن مفهوم القوة مفهوم موسع سواء من حيث مضمونها أو اشكالها أو استخدامها لذا يجب تناول هذا المفهوم من جميع النواحي: اللغوية، الاصطلاحية، القانونية والسياسية بتناوله على مستوى العلاقات الدولية (قوة الدول كعنصر أساسي فيها).

أولاً- لغة

قوي ← قوة: كان ذا طاقة على العمل، فهو قوي جمع أقوياء، وقاويت فلاناً أي غالبته في القوة فقويته "غلبته"، وقوى الرجل أو الشيء "أبدله مكان الضعف قوة"، وتقوى كان ذا قوة، يُقال قوَى وقوات مثل: رجل شديد القوَى، والقوات المسلحة أي فيالق الجيش في البر والبحر والجو والقوي من أسماء الله تعالى⁽¹⁾.

والفعالة منها القويّة، يُقال ذلك في الحزم ولا يُقال في البدن، ويرى "ابن سيّدة" أنّ القوة نقيض الضعف، والجمع "قوى" و"قوى"، وقال الله عزّ وجل "يا يحيى خذ الكتاب بقوة..."، أي بجد وعون من الله تعالى، ويقال فلان قوي مُقو، فالقوي في نفسه، والمُقوى في دابته، وفي الحديث أنّه قال في غزوة

¹ - إبراهيم أعيّس، عطية الصوالحي، المعجم الوسيط ج2، القاهرة: مطابع دار المعارف، ط2، 1973، ص ص 768-

تبوك " ليخرجنّ معنا الأرجل مَقْو"، أي ذو دابة قوية، وقيل القوة الطاقة الواحدة من طاقات الحبل أو الوتر⁽¹⁾.

إذن القوة من الناحية اللغوية نقيض الضعف، وتعني: الحزم، الجد والعون، الغلبة والطاقة.

ثانيا - اصطلاحا

القوة هي مصدر الحركة والفعل، وهي القوة المضمرة والظاهرة والقوة الميكانيكية التي هي السبب في كافة المتغيرات التي تطرأ على الحركة، وتطلق على كل ما يفيد الجسم من حركة وسكون⁽²⁾، ويشير المعنى العام للفظ "القوة" في القواميس الإنجليزية، إلى القدرة على العمل أو التأثير بشدة في شيء ما، أو القدرة البدنية أو العقلية، فضلا عن استخدامها للدلالة على قوة الشخصية والقوة المؤثرة والأثر⁽³⁾.

ويختصر المفكر الإيطالي "فيكو Givan Vico" فلسفته في المبدأ القائل، بأنّ الظواهر الإنسانية جميعها تدور حول مقولات ثلاث: المعرفة والإرادة والقوة، بحيث تدخل القوة عاملاً جوهرياً وضرورياً في عملية المعرفة⁽⁴⁾، فالقوة هي القدرة على تحقيق الأهداف⁽⁵⁾.

تجدر الإشارة إلى أنّ هناك من يربط القوة بالقدرة، وهناك من يربطها بالتأثير، فالفرنسيون يميزون بين "Force" بمعنى القوة، وبين "Puissance" بمعنى القدرة، بحيث يقتصر استعمال "Puissance" على مقدرة الدولة على فرض إرادتها على الدول الأخرى، في حين يقتصر استعمال كلمة "Force" للدلالة على الوسائل موضع العمل في ظروف معينة خدمة لأهداف منشودة، أمّا الأنجلوسكسونيون فينقسمون إلى اتجاهين فأصحاب الاتجاه الأول يميزون بين "Strength" بمعنى القوة، وبين "Power" بمعنى القدرة، وهذا الاتجاه لا يرى في القوة أكثر من كونها مجموعة العوامل التي تشكل قدرة الدولة (المادية وغير المادية) على الفعل، أمّا الاتجاه الثاني، فيربط القدرة "Power" بفكرة التأثير في عقول وأفعال الآخرين، أي أنّ مفهوم الـ "Power" يعني بصفة عامة أثر القوة⁽⁶⁾.

ثالثا - مفهوم القوة في أدبيات ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي

¹ ابن منظور، لسان العرب المحيط، بيروت: دار الجيل ودار لسان العرب، المجلد 05، 1988، ص 196.

² علاء هاشم مناف، نظرية القوة، بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص 9.

³ اسماعيل علي سعد، نظرية القوة في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.س.ن، ص 99.

⁴ ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي القوة، بيروت: المؤسسة الجامعية، ط 1، 1983، ص 214.

⁵ - John Agnew, op.cit, p129.

⁶ خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، 2010، ص 13.

أثار مفهوم القوة نقاش كبير في ميثاق الأمم المتحدة وأدبيات القانون الدولي، حول ما إذا كان مصطلح "القوة" المنصوص عليه في الميثاق يدلّ على *القوة المسلحة*، أم أنّ هناك أشكالاً أخرى للقوة وبخصوص هذه المسألة جرت في اللجنة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشات عدّة، عند وضع الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي، وتمخّضت عن المداولات وجهتا نظر، وتقول الفقرة الأولى، إنّ مفهوم القوة بحسب الميثاق لا يتضمّن فقط القوة المسلحة وإنّما يتعدّها إلى أشكال أخرى من القوة وهذا التفسير تبنّته الدول الأفرو-آسيوية، أمّا الفقرة الثانية فجاء فيها أنّ مفهوم القوة حسب الميثاق يتضمّن فقط القوة العسكرية وهذا الرأى تبنّته الدول الغربية وأكثرية دول أمريكا اللاتينية⁽¹⁾.

وعلى وقع الجدل بين الفقهاء في القانون الدولي، يرى فريق منهم وعلى رأسهم الفقيه "كلسن" *Kelsen* أنّه ما من سبب قانوني يدعو إلى اقتصار معنى "القوة" على القوة المسلحة فقط، بل إنّ ذلك يمكن أن يُوسّع ليشمل الضّغط الاقتصادي، أو النّفسي أو الإكراه السياسي⁽²⁾.

مثلاً لم يأت إعلان المبادئ عام 1970، على تفسير دقيق لمفهوم القوة، غير أنّ في مقدّمته بالتّحديد يحتوي على فقرة تذكّر بواجبات الدّول، أن تمتنع في علاقاتها مع بعضها البعض عن استخدام أي شكل من أشكال الضّغط السّياسي والعسكري والاقتصادي، الذي يستهدف سلامة الأراضي والاستقلال السّياسي لأيّة دولة، لذا فمصطلح "القوة" المتضمّن في الفقرة "4" المادة "2" من الميثاق، لا يجب النّظر إليه بشكل منفصل، وإنّما يتوجّب تفسيره كلية مع ما يتّصل بحقوق وواجبات الدّول، التي حدّدها مشروع إعلان حقوق الدّول وواجباتها، الذي وضعته لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، وأهمّها: ⁽³⁾

- مراعاة أحكام القانون الدولي في علاقة كل دولة بغيرها.
- تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السّلمية وطبقاً لأحكام القانون والعدالة.
- الامتناع عن التّدخل في الشّؤون الدّاخلية أو الخارجية للدّول الأخرى.
- الامتناع عن تشجيع الثّورات الأهلية في أقاليم الدّول الأخرى.

¹-محمد يونس، مفهوم استخدام القوة أو عدمه، على الزّابط الإلكتروني التّالي:

<http://www.yabeyrouth.com/pages/index2021-05.htm>، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/21، 15:00 سا.

²- جمال بويحيى، استخدام القوة في العلاقات الدولية: بين ضوابط الميثاق ومقتضيات الممارسة الدولية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرّحمان ميرة، بجاية، الجزائر، العدد 02، 2011، ص135.

³- محمد يونس، مرجع سابق الذّكر.

إذن، مفهوم القوة في أدبيات القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، يتعدى القوة المسلحة إلى أشكال أخرى: سياسية، اقتصادية... الخ. على أن تتحدد وفقا لإعلان حقوق وواجبات الدول في احكام القانون الدولي.

رابعاً - مفهوم القوة في العلاقات الدولية

تعتبر القوة المتغير الأصيل في السياسة الدولية، إلا أنها من المفاهيم التي أثارت جدلا واسعا بين المنظرين في العلاقات الدولية بحيث تجاذبته العديد من التعريفات والنظريات حول تحديد معناه ومضمونه وعناصره، ومن هنا تأتي أهمية تحديد مفهوم القوة لدراسة وفهم التوازنات الدولية والإقليمية، إلا أنه على مستوى العلاقات الدولية شهد تحولات وتطورات كبيرة في دلالاته، وهذا انعكاسا لظروف معينة شهدتها الساحة الدولية، خاصة مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث حصلت تغييرات فيها على مستوى معايير قياس قوة الدول، في ظلّ نظام دولي جديد متعدّد الأقطاب، واختلفت فيه مصادر التهديد في عصر العولمة.

وما يجدر الإشارة إليه، أنّ دراسة العلاقات الدولية وتفاعلاتها بدأت مع دراسة علاقات القوة في المجتمعات والنظم السياسية منذ عابر الأزمان، إذ وُجدت محاولات تاريخية لتفسير السياسة، من خلال تحليل علاقات القوة داخل المجتمعات المختلفة، فأراء أفلاطون حول العدالة، تشمل الكثير من الإشارات المبكرة لمفهوم القوة وتحليلات أرسطو للدساتير اليونانية، جرت في جزء كبير منها حول مفهوم القوة وعلاقات القوة بالتشريع والموارد، وتوظيفهم من أجل التمديد والنقوذ وجني المنافع، كما واعتبر مفكرون أنّ القوة تمثل ركيزة أساسية لفكرة العدل والحق، وفي العصور الوسطى ارتبط مفهوم القوة الدينية سواء بالكنيسة في الغرب، أو السلطنة الدينية في الشرق، أما في عصر النهضة التي شهدت الأفكار الميكافيلية والمعقدة الراتزلية العسكرية فقد شكّلت القوة المحور الأساسي في قيام النظم الإقليمية المفروضة على الآخرين⁽¹⁾.

تعدّدت التعاريف حول مفهوم القوة، شأنه شأن كل المفاهيم الأخرى في العلاقات الدولية، بالرغم من عدم وجود اختلافات كبيرة في تحديده، فبالرجوع إلى الأصول الفلسفية للقوة، يعتقد "هوبز"

¹ - خضير إبراهيم سلمان، العراق ودول الجوار الإقليم: دور العراق كعامل توازن، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 07، 2007، ص 159.

و"ميكيافيللي" "Nicolas Machiavel" أن الذات البشرية عدوانية، يتأصل فيها الشر، فهي مولعة بممارسة الهيمنة على الغير وبقدر ما تكون أكثر قوة، تكون أكثر تفوقاً والأقدر على السيادة⁽¹⁾.

وتظهر أهمية القوة في وصف "مورتن كابلان Morton Kaplan" للسياسة الدولية بأنها: «...تتضمن العمل الذي يسمح بإظهار الإمكانية أو القوة...»⁽²⁾، أما "رينولدز Rynolds" فيعرّفها بأنها: «القدرة على توليد النتائج المقصودة»⁽³⁾، كما يرى "جورج تشوارزينبرغر" أنه: «...لا يجوز اعتبار القوة بأنها مجرد نوع من الشّهوة المدمّرة، بل إنها مزيج من الإقناع والإكراه، إذ إنّ أولئك الذين يستخدمون القوة، يفضلون عادة تحقيق أهدافهم من خلال التهديد باستخدامها بدلاً من اللجوء إليها فعلاً والتهديد يستهدف الإقناع، في حين يرتبط الإكراه بالاستخدام الفعلي للقوة»⁽⁴⁾.

وتحصر النظرية الماركسية مفهوم القوة، في القدرة على تحقيق مصالح طبقة محدّدة، أما علماء الجيوسياسية وعلى رأسهم "فريدريك راتزل Friedrich Ratzel" (رائد الجيوسياسية 1844-1904) وانطلاقاً من النظرية العضوية التي قام فيها بتحديد العلاقة بين الأرض واليابسة، فقد ربط مفهوم القوة بسياسات التوسع وضّم الأراضي⁽⁵⁾.

على الرّغم من تعدد التعاريف بخصوص "القوة"، إلّا أنّه تذهب معظم الدّراسات السياسيّة في تناولها لمفهوم القوة إلى الأستاذ "هانس مورغانو Hans Morgenthau"، مؤسس المدرسة الواقعية في علم السياسة، أو "نظرية القوة"، إذ يعرّف القوة بأنها سيطرة إنسان على عقل إنسان آخر، ويميّز بينها وبين القوة العسكرية والأنواع الأخرى من القوة⁽⁶⁾، ويعرّفها أيضاً على أنّها: «المقدرة على التأثير النسبي الذي تمارسه الدّولة في علاقاتها مع الدّول الأخرى، واستناداً إلى ذلك فإنّ القوة ليست مرادفة للعنف، بل هي نتاج لتفاعل عوامل مادية واجتماعية، تحدّد في النهاية حجم قوّة الدّولة، والذي يحدّد بدوره إمكانات الدّولة في التأثير على الدّول الأخرى بما يحقّق المصلحة الوطنية»⁽⁷⁾. وعليه فإنّ "هانس مورغانو" يحدّد

¹- فيصل عباس، العولمة والعنف المعاصر جدلية الحق والقوة، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2008، ص84.

²- جيمس دورتي، روبرت بالسنغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985، ص13.

³- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، 2006، ص194.

⁴- جيمس دورتي، روبرت بالسنغراف، مرجع سابق الذكر، ص15.

⁵- موسى الزعبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2004، صص46-47.

⁶- عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص295.

⁷- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص165.

القوة في إطار العلاقات التفاعلية بين الدول، فمعظم دراساته تشير وتؤكد على دور القوة في العلاقات الدولية، واعتبارها تعبيراً عن المصلحة القومية⁽¹⁾.

في حين يرى "ريمون ارون *Raymond Aron*" أن: «القوة كمفهوم به الكثير من الميوعة لا في مدلوله الاصطلاحي وحسب، بل ومن حيث العناصر المشكّلة للعلاقات التي تعنيها... فالدول تسعى للحصول على المزيد من القوة، على أساس أنّ القوة هي وسيلتها لتحقيق سياستها الخارجية، واعتبار أنّ القيادة السياسية: الدبلوماسيون، أو العسكريون على السواء، ليسوا إلاّ عمالاً لفن السياسة، ولحساب المصلحة الوطنية ومراعاة لها»⁽²⁾.

ويعتبر "كارل دويتش *Karl Deutsch*" أنّ «القوة هي القدرة على السيطرة في صراع ما والتغلب على العوائق، وتشكّل المصادر الكلية لقوة الدولة عنده، المكونات القابلة للتحوّل من كونها قوة كامنة إلى قوة فعلية، وهذه كمية ذات قيمة في التعاطي مع علاقات القوة وفي ممارسة النّفوذ فإذا احتاجت دولة **B** مساعدة ما اقتصادية، تكنولوجية...، وكانت الدولة **A** تتحكم في كل أو بعض الإمدادات المتاحة لهذه المساعدة، فالدولة **A** سيكون لديها القوة لممارسة نفوذها على الدولة **B**»⁽³⁾.

وفي حين لاقت هذه التعاريف رواجاً في الأوساط الأكاديمية والدولية، كونها الأكثر واقعية لتفسير سياسات القوة بين الدول، أفرز واقع ما بعد الحرب الباردة وجهاً آخر للقوة، خاصّة التطوّرات الاقتصادية التي انعكست عن الثورة التكنولوجية، بالإضافة إلى طرح "صامويل هانتنتغتون" بداية التسعينات عام 1993، إثر الانهيار الجيوبولتيكي للاتحاد السوفياتي "نظريته للهيمنة العالمية والصراع العالمي"، التي تقوم على الآلية الثقافية (صدام الحضارات)، وهو ما يدخل في إطار ما يعرف بـ "القوة الناعمة" بالإضافة إلى ظهور مفهوم الأمن الموسّع، بحيث لا تستطيع الدولة أن تحقق الأمن بنفسها، إلاّ في إطار التعاون مع الدول الأخرى، وهذا في ظل تهديدات خاصة ما يُعرف بـ "الإرهاب العابر للحدود"، وشبكات المافيا.

ويرى "جوزيف ناي *Joseph S. Nye*" أنّ "القوة الناعمة *Soft Power*"، هي الطريقة غير المباشرة للحصول على ما تريد، فقد يتمكّن بلد ما من الحصول على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية لأنّ هناك بلداناً أخرى معجبة بمتله وتحذو حذوه، وتتطلع إلى مستواه من الازدهار والانفتاح ويعتبر القوة الناعمة عنصراً ثابتاً في السياسة الديمقراطية، فهي مرتبطة بالموجودات غير الملموسة

¹ - جيمس دورتي، روبرت بالسنغراف، مرجع سابق الذكر، ص 17.

² - عامر مصباح، مرجع سابق الذكر، ص 169.

³ - خضر عباس عطوان، مرجع سابق الذكر، ص 14.

(المعنوية): كالشخصية الجذابة، الثقافة، المؤسسات، القيم السياسية والسياسات التي يراها الآخرون، أو ذات سياسة معنوية أخلاقية، فإذا كان القائد يمثل قيما يريد الآخرون اتباعها، فسكون القيادة أقل كلفة⁽¹⁾.

وبالتالي، تعكس التعاريف المختلفة للقوة تنوع آراء الباحثين في حقل العلاقات الدولية، لذا

يتعين علينا تحديد أبرز خصائصها، وهي كالتالي:

- تعتبر القوة بشكل عام وسيلة لتحقيق غاية معينة بذاتها، وعليه يمكن اعتبارها وسيلة من وسائل السياسة الخارجية لتحقيق المصلحة الوطنية، إلا أنّ المشكلة تكمن في أنّ القوة قد تكون هدفا في حد ذاتها، كما اتّجهت المدرسة الواقعية مثل كتابات "توماس هوبز Thomas Hobbes" و"هانس مورجانتو"، التي أكدت أنّ القوة في حد ذاتها قد تمثل قيما مرغوبا فيها، فالدولة ذات السيادة هي الدولة التي تملك أكبر قدر ممكن من القوة.
- القوة ليست فعلاً ساكناً، إنّما هي علاقة بين طرفين، يتم التفاعل في إطارها وسائل وأساليب التأثير على الإرادات والسلوكيات عبر فترة من الزمن، تشكّل في التحليل النهائي إمّا حواراً أو صدام إرادات، وبناء عليها تتحدد ملامح نمط العلاقة القائمة بين الطرفين، كما أنّ علاقات القوة قد لا تكون ثنائية في كثير من الحالات، فمعظم أنماط التفاعلات الدولية في العصر الحديث متعدّدة الأطراف، على نحو يعزز أنماط تأثير شديدة التعقيد، وحتى في إطار بعض أشكال علاقات القوة التي يكون من الواضح أنّها ثنائية، ربّما يكون ثمة طرف ثالث يتدخل بشكل مؤثر⁽²⁾.
- إنّ استخدام القوة إذا ما تمّ عقلاً، فهو محاولة من أجل أن تكون مخرجات الأحداث الدولية لتحقيق أغراض خاصّة، للحفاظ على تحسين رضا اللاعبين في السياسة الدولية.
- القوة ليست صفة سياسية طبيعية، ولكنّها وليدة موارد، الأمر الذي يجعلها نسبية، فالقول إنّ تلك الدولة قوية، يتحدّد من خلال تحديد موقعها في هيكل القوة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي⁽³⁾.
- إنّ نماذج تأثير القوة تتسم بالتعقيد، فالقوة "عملية Process"، تتضمن أكثر من مجرد قدرة دولة ما على التأثير في سلوك دولة أخرى في حالة معينة، فالقوة عملية تشمل سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التآلية التي يمتزج بها الفعل، بحيث يصبح كل طرف فاعلاً وهدفاً في نفس الوقت⁽⁴⁾.

¹ جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تر: محمد توفيق البجيري، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007، ص ص24-25.

² خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2008، ص ص148-149.

³ سعد حقي توفيق، مرجع سابق الذكر، ص ص195-196.

⁴ خليل حسين، مرجع سابق الذكر، ص150.

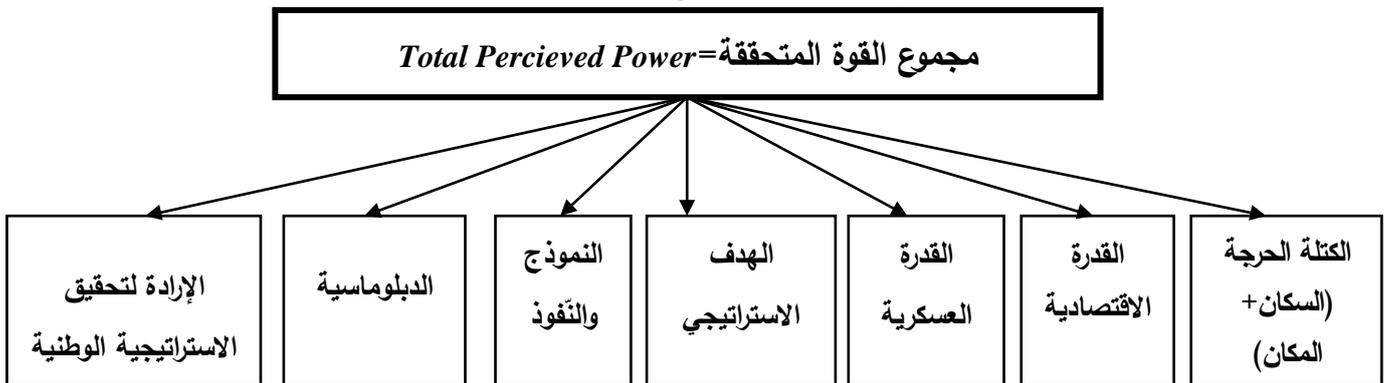
مثلما تعكس التعاريف المتباينة أيضاً، تتوّع مصادر قوّة الدّول، فليس هناك حصر جامع ومانع لها في السّياسة الدّولية، إذ يختلف تأثير هذه المصادر من دولة لأخرى، ومن فترة زمنية لأخرى في الدولة نفسها وذلك ارتباطاً بطبيعة الإطار الدولي، وبمصادر قوّة الطّرف الآخر في العلاقة، وبالقدرة على إدارة مصادر القوة من جانب القيادات القومية واستغلالها، وعموماً يمكن إجمال مصادر قوة الدولة كالتالي: (1)

- المصادر الطبيعية: وتشمل الإقليم والموارد والسكان.
- المصادر الاقتصادية: وتشمل المستوى الصناعي والتقني والتكنولوجي.
- المصادر السياسية: وتشمل الوحدة والقيادة والمهارة الدبلوماسية وطبيعة النظام.
- المصادر العسكرية: وتشمل المستوى العسكري والمهارة الاستراتيجية.
- المصادر المعنوية: وتشمل الدين، الإيديولوجيا، التراث والتقاليد الحضارية.

وبالرغم من الأهمية التي تحظى بها المصادر الجغرافية، إلا أنها فقدت الكثير من تأثيرها في الوقت الحالي، بعد اختراع الصواريخ بعيدة المدى والعبارة للقارات، والغواصات والطائرات فائقة السرعة كما أنّ التفوق العسكري والعلمي لم يحل دون هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام والاتحاد السوفياتي سابقا في أفغانستان، حيث تأكّدت فاعلية مصادر أخرى ترتبط بطبيعة الأرض والعامل العقائدي والمعنوي، والموارد الطبيعية متاحة في الدول العربية أكثر من أي مكان آخر، إلا أنها تفتقد إلى القيادات القادرة على تحويلها إلى أداة للتأثير وفرض الإرادة، باستثناء عام 1973 الذي استُخدم فيه البترول كأداة لفرض الإرادة العربية على العالم الغربي (2).

ويوضّح الشكل التالي المكونات الكلية للقوة:

شكل رقم 1 : يمثل مجموع القوة الكلية للدولة



المصدر: عمر الفاروق سيّد رجب، قوة الدولة: دراسات جيواستراتيجية، القاهرة: مطبعة أطلس، 1992، ص230.

1- عبد العزيز صقر، القوة في الفكر الاستراتيجي، على الرابط الإلكتروني التالي: [www.albayen-](http://www.albayen-magazine.com/takreer1/pdf/11.pdf)

تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/02/12، 19:50 سا.

2- عبد العزيز صقر، مرجع سابق الذكر.

يُظهر لنا الشكل المبين أعلاه أن "مجموع القوة المتحققة للدولة" = الكتلة الحرجة (السكان+المكان) "Critical Mass (Population+Teretory)+القدرة الاقتصادية " Economic " Capability " + القدرة العسكرية "Military Capability"+الهدف الاستراتيجي " Strategic " purpose "+ التّموذج أو النّفوذ "Image or Influence" + الدبلوماسية "Diplomacy"+الارادة لتحقيق الاستراتيجية الوطنية(*) "Will to Purpose National Strategy".

المطلب الثاني

علاقة مفهوم القوة بالمفاهيم الأخرى

ترتبط القوة بمجموعة من المفاهيم، فمن الناحية السياسية تستخدم عدّة مرادفات للتعبير عنها، أما في إطار العلاقات بين الدّول فترتبط القوة بشكل أساسي بالمفاهيم التالية: ميزان القوى وتحول القوة الدولية، والأمن.

أولاً- العلاقة بالمرادفات

يتداخل مفهوم القوة بعدة مفاهيم أخرى مثل: السّلطة، النّفوذ، القهر، التّأثير، الإرغام، الرّدع الإرهاب، الإغراء، وهي تستخدم كمرادفات وكعناصر لتحليل القوة، ما ستوجب علينا التعرض إليها لإزالة هذا التداخل والغموض إن وجد من خلال تحديدها مفاهيمياً، وهي كالتالي⁽¹⁾:

- السّلطة: تعتبر الوجه الأول للقوة السياسية والسلطة بصفة عامة، وهي مرتبطة بمنصب أو وظيفة معترف بها داخل المجتمع.
- النّفوذ السّياسي: وهو الوجه الثّاني للقوة السياسية، تُمارس عن طريق تفاعل اجتماعي تستخدم فيه وسائل الإغراء والترهيب والإقناع والسيطرة والهيمنة والإرغام والإكراه.
- القهر: ويتمثّل في أي قوة، أو تهديد يقلّل من حرية الحركة.

* - "الإرادة الوطنية: هي اتفاق الأهداف الاستراتيجية مع مصالح المجتمع.

¹ - شبكة المشكاة الإسلامية، مفهوم القوة في الفكر الاستراتيجي، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.meshkat.net/node/23195> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/02، 18:00 سا.

- التأثير: ويعد مفهومًا محوريًا في الدراسات السياسية، حيث يميّز بعض المحللين بينه وبين مفهوم القوة عن طريق تضييقه، إذ لا يشمل إلا الوسائل غير المباشرة وغير الملموسة.
- الهيمنة: يدل مفهوم الهيمنة على تأثير دولة على دولة أو دول أخرى، ويصف سياسات القوة التي تعتمد على الردع والتهديد، من أجل الإكراه على الاستسلام.
- السيطرة: يدل مفهوم السيطرة على ممارسة دولة لها نفوذ وقوة لنفوذ فعلي على دولة أخرى، أو إقليم معيّن، وقد يأخذ هذا النفوذ شكل تحالف، أو علاقة تبعية، وهو ينتج عن التفاوت في القوة بين الدول وبعضها البعض.
- الردع: يتميز الردع بوجود استراتيجية للتهديد بالعقاب.
- الإكراه: وهو شكل من أشكال التأثير والإكراه، وهو أيضا التهديد باستخدام القوة، أو الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية، وهو شكل من أشكال القوة، يرتبط بمفاهيم القوة والتأثير والسلطة.
- إذن، كما يلاحظ هي مفاهيم مرادفة بشكل كبير، هذا لأنّ عامل القوة يبرز بشكل واضح في تحديدها باختلاف أنواع وأشكال القوة.

ثانيا- علاقة القوة بمفهوم "ميزان القوى *Balance of power*" و"تحول القوة الدولية *International power transition*"

إنّ دراسة القوة كمفهوم، لا يمكن أن يتّضح إلا في إطار تحديد مفهوم آخر وهو "ميزان القوى" فهما مفهومان مترابطان، فهدف الدول من خلال سياساتها يتمثل في الحفاظ على ميزان القوى، سواء على المستوى الدولي بالنسبة للدول العظمى والكبرى، أو على المستوى الإقليمي بالنسبة للدول متوسطة القوة.

يرى "بيرتون *Burton, W*" في كتابه "*International Relations: A General Theory*"، أنّ التوازن بمثابة المحصلة لتوزيع القوى في خريطة العالم السياسية، "فالحركة نحو القوة" هدف أساسي لكل دولة⁽¹⁾، وتتحدّد علاقات الفواعل الدولية على أساس معطين، الأوّل يتعلّق بميزان دوافع المصالح (*Balance of motivations interests*) والثاني هو ميزان القدرات (*Balance of capabilities*)⁽²⁾.

¹ - عمر الفاروق سيد رجب، قوة الدولة: دراسات جيواستراتيجية، القاهرة: مطبعة أطلس، 1992، ص11.

² - Benjamin Miller, *states, nations, and the great powers : the source of regional war and peace*, New York: Cambridge University, 2007, p15.

وينطوي المفهوم التقليدي لتوازن القوى، على حالة التوازن في حجم القوات العسكرية والاستراتيجية بما يجعل الأطراف المتوازنة تهاب من مهاجمة بعضها البعض، إلا أن المفهوم بدأ يعنّيه بعض التغيير بحيث أصبحت لديه مضامين جديدة مفادها أن التوازن يؤدي إلى الترابط في المصالح المشتركة بين اللاعبين، مما يخلق توازنات بينها ناتجة عن القوة بمفهومها الإيجابي بمعنى أن مفهوم التوازن الجديد يرى أن اللعبة بين الأطراف غير صفرية⁽¹⁾.

وفي الوقت الذي يرى فيه روبرت غيلبن أن السياسة الدولية والعلاقات الدولية تتميز بالصراع الدائم بين مختلف الكيانات السياسية على القوة والهيبة والمكانة الدولية والثروة، في ظل حالة الفوضى الدولية⁽²⁾، يتصور " هولستي K.J. Holsti " أن ترتيب الدول في النظام الدولي يكون على أساس المصالح المشتركة لمعظم اللاعبين مثل نوادي الرياضة، هذا لأن سمة التعاون الدولي تتطلب استمرارية المصالح المشتركة⁽³⁾.

فالسمة الديناميكية لنظام توازن القوى، توفر بيئة سياسية تتلاءم مع المناورات الدبلوماسية والتي قد تولد تحالفات وتحالفات مضادة قصيرة الأمد تعتمد على المصالح المشتركة، أكثر من اعتمادها على المبادئ والتوجهات الإيديولوجية المشتركة، كما أن الأولويات الإجمالية لتلك المناورات السياسية، يمكن أن ترتبط بشكل مباشر بكيفية التحكم في المركز الحضاري المستقبلي⁽⁴⁾.

وتبعاً للتطورات الحاصلة، حلت نظرية "تحول القوة الدولية International Power Transition" لـ "أورجنسكي Organski"، بدل "نظرية ميزان القوى"، فبعدما كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة المهيمنة على العالم، بدأ الحديث في السنوات الأخيرة في الأوساط الأكاديمية المتخصصة في دراسة القوة ومصادرها ومعايير قياسها، حول تحول القوة الدولية وينطبق هذا المفهوم على حال العلاقات الدولية في وقتنا الحالي، حيث أصبحت القوة تعتمد على العلاقات والمكاسب الاقتصادية، وهو مفهوم يشير إلى فقدان دولة مهيمنة لموقعها القيادي في النظام الدولي، لصالح ظهور

¹- عامر مصباح، النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص134.

² - Robert Gilpin, **war and change in world politics**, New York: Cambridge University Press, 1st ed, 1981, p 230.

³ - K.J. Holsti, **timing the sovereigns institutional change in international politics**, New York: Cambridge University press, 2004, p 175.

⁴ - أحمد داود أوغلو، العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، تعر: إبراهيم البيومي غانم، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2006 ص104.

قوى أخرى، فالقوة هي محصلة الإنتاج الاقتصادي والسكان والقدرة السياسية النسبية⁽¹⁾، ومنه أصبح الناتج المحلي الإجمالي للدولة (GDP) مؤشراً مهم لقياس قوّة الدول⁽²⁾، وأضحى ترتيب قوة الدول وفق للشكل التالي:

شكل رقم 2 : يبيّن السلم الهرمي للقوة لـ "Organski"



المصدر: A.F.K Organski, *world politics*, New York: Alfred Knof editions, 1958, p437

نظراً للتطورات الاقتصادية الحاصلة، تفترض نظرية تحوّل القوّة الدوليّة وجود نظام دولي هرمي، تهيمن عليه قوة عظمى في قمة الهرم، وتأتي فيما بعد القوى الكبرى، ثم القوى المتوسطة لتأتي القوى الصغيرة في أسفل الهرم، ويعتمد هذا التّصنيف على مدى قوة الدولة الاقتصادية بالخصوص وترتيب الدول يكون على أساس الناتج المحلي الاجمالي للدولة (GDP).

من هذا المنطلق، صنّف "أورجanski" أيضاً الدول حسب الترتيب الهرمي المبين سابقاً إلى "دول قوية وراضية"، و"دول قوية وغير راضية"، فالدول القوية وغير الراضية هي الدول التي تقع في قمة الهرم في النظام الدولي، وتأتي الدول الأقل قوة تحتها، وكل طبقة تحتوي على عدد أكبر من الدول من الطبقة التي فوقها حسب التسلسل الهرمي للقوى، فالدولة القوية وغير راضية هي قوى عظمى أو كبرى

¹ - Jacek Kugler, A. F. K. Organski, *the power transition: a retrospective and prospective evaluation*, at the following web site: <http://slantchev.ucsd.edu/courses/pdf/Kugler%20&%20Organski%20-%20The%20Power%20Transition.pdf> in: 18/09/2014, 19 :00.

² - Carsten Rauch, Iris Wurm, *making the world safe for power transition toward a conceptual combination of power transition theory and hegemony theory*, Journal of Global Fautlines, volume 01, issue 01, September 2013, p51.

غير راضية لما تجري عليه الأمور على الساحة الدولية، وهي المجموعة التي تسعى إلى زعزعة الترتيب المقام دولياً، وإقامة نظام دولي جديد على أنقاضه، وهنا تظهر مشكلة على استقرار الدول⁽¹⁾.

وتأسيساً على ما سبق، وفي ضوء التحولات التي تشهدها الساحة السياسية الدولية، يمكن أن تؤدي عملية تحول القوة الدولية إلى ثلاث نتائج، وهي⁽²⁾:

- 1- الحرب: وهي القاعدة التاريخية، فمعظم تحولات القوة تؤدي إلى صراعات عنيفة.
- 2- السلام البارد: الاستقرار فيه يقوم على أساس التنافس والردع المتبادل، الذي يمنع من اندلاع الحرب.
- 3- السلام الحار: يقوم الاستقرار فيه على أساس التعاون المتبادل والسلم.

يرجع هذا التغير في قوة الدول إلى الصفة النسبية للقوة المتغيرة، بسبب التحولات التكنولوجية التي يعرفها العالم، كما ويمكن أن يحدث انتقال القوة بشكل سلمي، الأمر الذي سوف ينعكس في المستقبل على الأمن داخل وعبر المجتمعات، إذا توفرت الشروط اللازمة التي تتركز على ثلاثة عناصر⁽³⁾:

- بناء صور جيدة متبادلة للدول عن بعضها البعض.
- الموافقة على مبادئ التسلسل الهرمي الدولي.
- شرعية النظام الدولي.

ثالثاً - العلاقة بين "القوة Power" و"الأمن Security"

يوجد مفهوم آخر ترتبط به القوة، ألا وهو مفهوم "الأمن"، فأغلب سياسات القوة تهدف إلى تحقيق الأمن على مختلف مستوياته، سواء القومي، أو الإقليمي، أو الدولي، وهو يشير إلى غياب التهديد الذي يهدد كيان الدولة ووجودها، بالإضافة إلى حماية جميع مكوناتها المجتمعية.

يعرف "باري بوزان Barry Buzan" الأمن على أنه «غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع»⁽⁴⁾.

¹ - A.F.K. Organski, **The Power Transition**, at the following web site: <http://psclasses.ucdavis.edu/POL-ARCH/pol003-2002-01-wtr/assignment5/read1.pdf> in: 22/9/2014, 11:10mn.

² - Charles A. Kupchan, **power in transition: the peaceful change of international order**, U.S.A: United Nations University Press, 2001, p 7.

³ - **Ibid**, p 151.

⁴ - Barry Buzan, **people, states and fear national security problem in international relations**, Great Britain: WHEATSHEAF-books LTD, 1sted, 1983, p24.

ومن منظور ارتباط مفهومي "القوة" و"الأمن" في السياسة الدولية، يرى بوزان أنّ هناك ثلاث اعتبارات تربط بين المفهومين⁽¹⁾:

- 1- كل من الصراع على القوة (*Power Struggle*) والصراع على الأمن (*Security Struggle*) ينبع مباشرة من الطريقة التي تتصرف بها الدول وديناميات علاقاتها مع بعضها البعض.
 - 2- تعتبر مسألة الدور الذي يلعبه الدفاع، نقطة مشتركة بين صراعات القوة وصراعات الأمن، مع اختلاف نسبي في سياسات القوة والسياسات الأمنية التي تتبناها الدول.
 - 3- أما النقطة الثالثة فترتبط بالنقطتين السابقتين، إذ تتمثل في ارتباط القوة والأمن في العالم الواقعي وذلك بناء على حقيقة أنّ النظام الدولي ككل يمكن وصفه بصفة نهائية بأحد المفهومين فالعلاقات بين الدول يحكمها إمّا "نموذج الأمن *Security model*" أو "نموذج القوة *Power Model*".
- فالدولة القوية (*Strong state*) من المنظور الأمني، هي الدولة التي تمتلك مستويات عالية من التماسك الاجتماعي، وانخفاض مستويات العنف السياسي الداخلي، والعكس صحيح بالنسبة للدولة الضعيفة⁽²⁾.

وعموماً نجد أنّ مفهوم القوة في العلاقات الدولية مرتبط بالحقائق التالية:

- القوة أداة أساسية من أدوات السياسة الخارجية، لأيّة دولة فاعلة على مستوى العلاقات الدولية للحفاظ على أمنها، وتحقيق مصالحها القومية الخاصة.
- مفهوم القوة مرتبط بشكل اتصالي بمفهومي "القدرة" و"التأثير"، من خلال وضع خطط استراتيجية قريبة وبعيدة المدى، لتحويل مصادر قوة الدولة الكامنة إلى قوة فعلية.
- كان مفهوم القوة مرتبطاً بنظرية "ميزان القوى"، أما الآن فأصبح مرتبطاً بنظرية تحوّل القوة الدولية، التي تحدّد موقع وترتيب أيّة دولة في الهيكل الهرمي للقوة وفقاً للمعطيات الاقتصادية.
- تعزيز سيادة الدولة مرتبط بمدى تعزيزها لمستوى قوتها.
- قوة الدولة عبارة عن مركب من: مصادر القوة+ السياسات المتبعة+ نسبة التأثير.

نستنتج في الأخير، أنّ القوة كمفهوم طرأت عليه العديد من التطورات، تماشياً مع الأوضاع التي تفرزها السياسة الدولية في كل مرحلة، فبعدما كانت مؤشرات القوة منحصرة في وسائل "القوة الصلبة"

¹ Barry Buzan, *Op.cit*, p174.

² - Barry Buzan, Ole Woever, *regions and powers: the structure of international security*, U.S.A: Cambridge University Press, 2003, p491.

صار يدخل في إطارها مؤشرات "القوة الناعمة"، ما انعكس أيضا على مفهوم "موازن القوى" بين الفواعل الدولية، حيث سمح النظام العالمي الجديد بظهور قوى جديدة، منها ما يُعرف بـ "القوى الإقليمية في إطار تحول القوة الدولية".

المطلب الثالث

مفهوم القوة الإقليمية

لا يمكن تحديد مفهوم القوة الإقليمية، إلا من خلال تحديد بعض المفاهيم:

أولاً- النظام الإقليمي

لقد تمّ تداول مفهوم النظام الإقليمي بمعناه العلمي، وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية في الدراسات في الستينات والسبعينات، وإن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، حيث كان مفهوم الإقليمية (*Regionalisme*)، أحد الموضوعات الهامة في التنظيم الدولي، ودار جدال طويل حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية (*Universalism versus Regionalism*)، وأيّ المنهاجين ينبغي اتباعه لتنظيم المجتمع الدولي، وحفظ السلم بين الدول⁽¹⁾.

صدرت بموجب هذه الخلفية مع مطلع السبعينات دراسة مقارنة بعنوان: "السياسة الدولية في الأقاليم"، للأستاذين "لويس كانتوري *Louis Cantori* وستيفن شبيغل *Steven Spiegel*" كان من شأنها إعطاء دفعة للجهود النظرية والاهتمام التطبيقي بمفهوم النظام الإقليمي، وكان جوهرها أنّ الأقاليم والعلاقات الدولية التي تتم في إطار كل إقليم يجب أن تحظى بمزيد من الدراسة، كون أغلب دول العالم تتطلق في سياساتها الخارجية من اهتمامات ومحددات إقليمية، وفي إطار تفاعلها مع الدول الأخرى في الإقليم، وأنه من غير الصحيح النظر إلى العلاقات الدولية لهذه الدول، على أنّها مجرد امتدادات أو ردود فعل للسياسات الخارجية للدول الكبرى، يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات حول معيار تعريف النظام الإقليمي⁽²⁾:

¹- علي الدين هلال، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 14.

²- المرجع نفسه، ص 15-16.

- الاتجاه الأول: يركّز على اعتبارات التقارب الجغرافي (*Geographic proximity approach*) يجعل هذه الاعتبارات أساس التمييز بين النظم الإقليمية.

- الاتجاه الثاني: يركّز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من التواحي الثقافية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية (*Homogeneity approach*).

- الاتجاه الثالث: ينتقد كلا الاتجاهين السابقين على أساس أنّ الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها، وأنّ العامل الحيوي في أي نظام إقليمي، هو مدى وجود تفاعلات سياسية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية بين الدول مع بعضها البعض (*Interaction approach*).

ولتحديد وجود منظومة فرعية ما، وُضعت مجموعة من الشروط الضرورية والكافية للقيام بذلك، والتي تتضمن برأي عدد من المحلّلين أربعة عناصر أو معايير مشتركة، وهي: ⁽¹⁾

- وجود اثنين على الأقل وربما أكثر من الأطراف الفاعلة.
- تشترك هذه الوحدات بصفات ومميّزات مشتركة، وتتفاعل فيما بينها بانتظام وقوة، فتقيم بذلك نمطاً من العلاقات والروابط بينها، ونتيجةً لذلك يؤدي التغيير في بعض الأجزاء من المنظومة الفرعية إلى التغيير في الأجزاء الأخرى.
- يُعترف بالمنظومة الفرعية من قبل اللاعبين الداخليين والخارجيين، بصفتها مسرح عمليات متميز.
- تكون الأطراف الفاعلة متجاورة بشكل عام.

وتدخل وحدات النظام الإقليمي في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام، وهذه التفاعلات تملك ديناميتها الذاتية، وقواعد حركتها المنبثقة من ذاتها، باستقلال عن النظام الدولي، أو نفوذ الدول الكبرى، ولا يتضمّن هذا بالطبع افتراض الاستقلال الكامل للتفاعلات التي تجري في نظام إقليمي ما، الأمر الذي لا يمكن تصوّره في ضوء ثورة الاتصالات والمواصلات المعاصرة واعتبارات الاستراتيجية الدولية، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً تستطيع أن تؤثر في حجم وطبيعة التفاعلات في نظام إقليمي ما، من خلال صفقات التسلّح أو المعونات الاقتصادية، أو الدّعم السياسي لبعض الدول، أو من خلال التّدخل العسكري المباشر أو التهديد به، ولكن النقطة التي ينبغي التأكيد عليها هي أنّ التفاعلات الإقليمية ليست مجرد رد فعل، أو امتداد لسياسات الدول العظمى، صحيح أنّ القوى

¹- فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997، ص25.

الكبرى تستطيع أن تؤثر على جانب من هذه التفاعلات، ولكنّه من الصّحيح أيضاً أنه لهذه التّفاعلات مصادرها ودينامياتها الخاصة بها في إطار النظام الإقليمي نفسه، وهي التّفاعلات التي تتمتع بقدر من الاستقلالية والذاتية، ووفقاً لظروف الإقليم وطبيعة، نظمه السياسية والاجتماعية، ونوع العلاقات التي تربط بين أعضائه⁽¹⁾.

ثانياً - الدور الإقليمي (The Regional Role).

يُعرف "الدور The Role" على أنه: «نمط من السلوك المميز عن غيره الذي يقوم به الفرد بحكم نظرة المجتمع له، والظروف المحيطة به، والمسؤوليات المكلف به طبيعياً أو وظيفياً والتوقعات الاجتماعية المدركة نحوه من قبل المجتمع، وهو يتنوع بنوع الوصف الذي عليه القائم به، فهناك الدور السياسي إذا كان الأمر متعلقاً برجل السياسة كزعيم حزب أو رئيس الجمهورية وهناك الدور الاجتماعي إذا كان الأمر بالأمر أو الأب... إلخ»⁽²⁾.

ومن هذا المنطلق، فالدور الإقليمي في العلاقات الدولية هو النشاط الذي تقوم به دولة ما باعتبارها مركزاً في إقليم مع الدول المحيطة بها، وتتسع دائرة الدور الإقليمي كلما زادت طموحاتها أو زادت مخاوفها ويعبر عن مكانة الدولة الإقليمية، والمكانة تعني "القدرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية"، وتعود الأصول الفلسفية لنظرية الدور الإقليمي إلى "الفلسفة النازية السياسية" في ألمانيا والتي كانت ترى أن لكل دولة مجالاً حيويّاً تلعب فيه دوراً بحكم تاريخها وجغرافيتها⁽³⁾.

يرتبط الدور الإقليمي بحجم الدولة ومكانتها والأهداف التي تسعى إليها، ومدى قدرة الدولة على استثمار الإمكانيات المتاحة والمتوقعة، وقدرتها على الاستفادة من الطّاقات والموارد المادية الملموسة وغير الملموسة كرأس المال البشري والاجتماعي والفكري، ومدى القبول الإقليمي والدولي بذلك الدور، ويصعب على أية دولة استثمار قدرات المكان والمكانة، ما لم تتوفّر على الشرعيات الأربع: شرعية تأسيس السلطة، وشرعية الوصول إليها، وشرعية ممارستها، وشرعية تداولها بما يُمكنها من الحفاظ على

¹- علي الدين هلال، جميل مطر، مرجع سابق الذكر، ص 16.

²- عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، ط1، 2005 ص82.

³- عمرو عبد الكريم، صراع الأدوار الإقليمية، على الزايط الإلكتروني التالي: <http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=28829&lang>، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/02/15، 20:15.

تماسك جبهتها الداخلية ومواجهة الضغوط، بمعنى امتلاك مقومات الرؤية الواضحة الراشدة الخارجية، ولا تتمكّن دولة ما من تولي القيادة الإقليمية إلا بتوفر شرطين هما: الإرادة والإدارة، واللّتان تعكسان القدرة على السّير بقدرات الدولة الكامنة والمحتملة، وتحقيق مصالحها في مجالها الحيوي⁽¹⁾.

إذن، القوة الإقليمية هي الوحدة الدولية، التي تمتلك كلا من القوة والقدرة على التأثير داخل حدود إقليمها، فهي مشابهة للقوى الكبرى في النّظام الدولي، ولكن فقط على مستوى الإقليم التابعة له، والفرق بين القوة المتوسطة التقليدية والصاعدة الإقليمية، هو فكرة امتلاك الوحدة الدولية القدرة على أن تقود في الأساس، فالقوة الإقليمية المتوسطة الصاعدة تتمتع بتلك المهارة، بينما القوة المتوسطة التقليدية تفنقر لعنصر القيادة، فيقتصر دورها على تشكيل ائتلافات، بالإضافة إلى محاولة الخروج بحلول توافقية، وقائمة في الأساس على مبدأ الشراكة لتحقيق مصالح مشتركة وهي تدخل عموماً في إطار القوى المتوسطة التي تمتلك قدراً متوسطاً من مصادر القوة الصلبة والناعمة، يجعلها قادرة على التصرف في قضايا النّظام الدولي، بتبني أنماط من السلوك تركز على التوافق، على أن يتم إدراكها كقوة متوسطة من جانب الدّول الأخرى في النّظام الدولي، وتتحمل مسؤولية حيال "الأمن الإقليمي *Regional Security*"، الذي لا بد لها من أن تتمتع بتماسك داخلي من أجل تحقيقه، ولديها القدرة في الحفاظ على السّلم والاستقرار الإقليميين ويُعترف بدورها من قبل جيرانها لتحقيق ذلك⁽²⁾.

ومن هذا المنطلق، تُدرج القوة الإقليمية ضمن القوى المتوسطة المشار إليها في الشكل الهرمي لترتيب الدول، وهي في سعي دائم للعب دور مميز على السّاحة الدولية، ويمكن إجمال خصائص "القوة المتوسطة *Middle Power*" في الآتي⁽³⁾:

- القوى المتوسطة ليست بقوى كبرى.
- القوى المتوسطة يمكن أن يكون لها تأثير على السّاحة الدولية.
- لا يمكن للقوى المتوسطة أن تعمل وحدها على السّاحة الدولية بشكل فعّال، ولكنّها قادرة على إحداث تغيير من خلال المؤسسات الدولية.

¹ - عمرو عبد الكريم، مرجع سابق الذكر.

² - دينا عبد العزيز، التناقص التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجها السياسي في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://rouvaturkiyyah.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/24، 19:00 سا.

³ - Barbara Marque, *nouveau paradigme stratégique des puissances moyennes*, Chaire in Bev Baillet-Latour, programme Union Européen Chine, Bruxelles, Mars 2011, p19.

- تدعم القوى المتوسطة المنظمات الدولية وتتشط على مستواها، وتحاول أن تكون عناصر محفزة للجهود الدبلوماسية.
- تدعم القوى المتوسطة الجهود فيما يتعلق بعملية الحفاظ على الأمن والسلام، والسعي إلى تحقيق الاستقرار العالمي العام (التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة).
- تدعم القوى المتوسطة الجهود المبذولة في مكافحة التغيرات المناخية.
- لدى القوى المتوسطة مسؤولية عالمية، وتهدف إلى التعبير عن صورة "المواطن الدولي الصالح".
- من أجل أن تزيد القوى المتوسطة من هيبتها وتأثيرها على الساحة الدولية، تقوم بتعزيز دورها كوسيط.
- تتبع القوى المتوسطة نهجاً متعدّ الأطراف في العلاقات الدولية، وتحاول إيجاد حلول توافقية للمشاكل الدولية.
- تتبنى القوى المتوسطة مفهوم "الدبلوماسية المتخصصة"، وهي تتبع من زيادة قدرة القوة المتوسطة وتأثيرها ونفوذها الدولي، من خلال الاعتماد على قدراتها الخاصة.
- ويجب أن تنطبق على "القوة الإقليمية" مواصفات معينة، وذلك من خلال توفّر الشروط التالية⁽¹⁾:**
 - أن تكون جزءاً من جهة أو إقليم محدّد جغرافياً واقتصادياً وسياسياً وإيديولوجياً.
 - تتطلّع وتطمح إلى دور قيادي في الجهة أو الإقليم الذي تقع فيه.
 - تؤثر في رسم الملامح الجيوبولتيكية والإيديولوجية للإقليم.
 - أن يجمعها بالإقليم روابط ثقافية وسياسية وتاريخية وجغرافية واقتصادية.
 - أن يكون معترفاً بها كدولة قائدة، أو على الأقل تحظى باحترام الدول الأخرى داخل وخارج الإقليم.
 - أن تكون عنصراً مندمجاً على المستويين العالمي والإقليمي، وفي المؤسسات التي تمارس فيها دوراً، ولو بشكل أولي كمثل ينطق باسم "المصالح الإقليمية".
- أمنياً، القوة الإقليمية هي فاعل قادر على تحديد هيكله مركّب الأمن الإقليمي، بحيث يكون لها تأثير ملموس في تحديد الأجندة الأمنية للإقليم⁽²⁾.

¹- أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي، مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية دراسة الحالة الصينية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.alnodom.com>، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 20:00، 2014/09/14.

² - Barry Buzan, Ole Woever, *op.cit*, p 492.

نستنتج أنّ تعريف "القوة الإقليمية" يجمع بين تعريف القوة، والنظام الإقليمي، والدور الإقليمي فهي الدولة القادرة على تحويل مصادر قوتها الكامنة إلى قوة فعلية، لتتمكّن من القيام بدور فعّال في محيطها الإقليمي، وذلك من خلال تعزيز علاقاتها مع الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك المشاركة في كل التفاعلات التي تحدث ، وذلك وفق متطلبين:

- الأوّل أن تتمتع علاقاتها وأدوارها بالاستقلالية بعيدا عن تأثيرات القوى الأخرى، خاصة الكبرى منها.
- الثاني أن يكون لتلك الدولة نخبة قادرة على صياغة النظريات والاستراتيجيات الكفيلة، بتطبيق مشروع التحول إلى "قوة إقليمية".

المطلب الرابع

مفهوم المتوسط

يقول "فرناند بروديل *Fernand Braudel*" عند السؤال ما هو المتوسط:

«المتوسط هو ألف شيء في نفس الوقت، فهو ليس بمنظر طبيعي واحد، وأتما يطول تعداد المناظر الطبيعية فيه، وليس ببحر واحد، وأتما سلسلة مترابطة من البحار، وليس حضارة واحدة، وأتما حضارات مكدسة الواحدة على الأخريات...، وهذا كله لأن المتوسط نقطة تقاطع قديمة منذ آلاف السنين... إلخ»⁽¹⁾.

ويقول في موضع آخر:

«إنّ البحر المتوسط يجب تخيله... كمساحة ضخمة مزعجة، موجودة وحاضرة كلنا، مثيرة للإعجاب وغامضة... إلخ»⁽²⁾.

يستلزم الإحاطة بمفهوم "المتوسط"، استعراض الخصوصية التي يتمتع بها هذا المصطلح إيتيمولوجيا، جغرافيا، تاريخيا وجيوبولتيكيا.

أولا- المفهوم الإيتيمولوجي للمتوسط

إيتيمولوجيا، مصطلح "البحر الأبيض المتوسط" مشتق من اللاتينية "Mare Mediterraneum" والذي يعني بحرا وسط الأراضي، ويُنسب هذا المصطلح إلى العالم الجغرافي الروماني "سولين C. Julius".

¹ - Fernand Braudel, *la méditerranée l'espace et l'histoire*, Paris : Flammarion, 1985, pp.8-9.

² - *Ibid*, p 47.

"Solinus"، وذلك بحكم موقعه الجغرافي الذي يتوسط القارات الثلاث: إفريقيا وآسيا وأوروبا، تفصل بينها مضائق⁽¹⁾.

يرتبط المتوسط مع أكبر المراكز الاستراتيجية، وهي كالتالي:

- مضيق جبل طارق الذي يصل البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي.
- قناة السويس، منذ عام 1869، أصبحت محور ربط المتوسط الأحمر والمحيط الهندي.
- مضيق "البوسفور والدرديل"، اللذان يربطان المتوسط مع البحر الأسود والعالم الروسي والقوقاز.
- "مضيق صقلية" الذي يصل الحوض الغربي والحوض الشرقي للمتوسط.

وفيما يخص أبعاده الجغرافية، فالمتوسط عبارة عن مساحة مائية، تترجع على مساحة حوالي 3 ملايين (2.9 كلم²)، يقع بين خطي عرض 46° شمالاً، وخطي طول 50.5° غرباً و36° شرقاً، ويبلغ عمقه المتوسط 1430 م، يمتد من الشرق على مسافة 3800 كلم، بين مضيق جبل طارق وشواطئ المشرق، في بعده الأكثر ضيقاً تفصل 13 كلم بين المغرب وإسبانيا.

إنّ تركيبة الفضاء المتوسطي معقدة، نجد فيه العديد من الجزر، صغيرة في بحر إيجه، أو كبيرة كصقلية وسردينيا، ويوصف بأنه "مركب من البحار"، إذ يحتوي على عدة أذرع بحرية أخرى البحر التيراني (Tyrrhenian Sea)، البحر الأدرياتيكي (Adriatic Sea)، البحر الأيوني (Ionian Sea)، بحر إيجه (Aegean Sea)، والبحر الأسود (Black Sea)⁽²⁾.

إنّ فحص الجغرافيا الحالية للمتوسط، تستدعي التعرض إلى أهم عنصر مؤثر في تفاعلات المنطقة المتوسطية، وهي الدولة المتوسطية، التي عرفت تجاذبات في تعريفها، فعلى المستوى الجغرافي يشهد تعريفها ثباتاً، أما على المستوى الاستراتيجي أصبح المفهوم مطاطياً.

ثانياً- مفهوم الدولة المتوسطية

إنّ الدولة المتوسطية هي الفاعل الرئيسي في نمط العلاقات والتفاعلات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي مجموعة كيانات سياسية قانونية تمارس السلطة السياسية على مجموعات من الأفراد في أقاليم معيّنة، وتقع الدول المتوسطية في ثلاث قارات هي: إفريقيا، وآسيا وأوروبا إضافة إلى دولتين في وسط البحر الأبيض المتوسط وهما قبرص ومالطا، ويثير التعريف بالدولة المتوسطية، وجود معيار للحكم

¹-Sébastien Abis, **entre unité et diversité: la méditerranée plurielle**, FMES: Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégiques, Paris, Novembre 2004, p3.

² - Ibid., p 4.

عليها، وتلك مشكلة تواجه تعريف الدول في المناطق المختلفة جغرافيا بشكل عام، وذلك بفعل مشكلة التنوع والتعدد الذي تتسم به هذه الدول، وفي محاولة البحث عن إطار يجمع بين كل الاختلافات، يتم الاعتماد على معيارين، وهما⁽¹⁾:

1-المعيار الجغرافي

وهو معيار تقليدي واضح، تعتمد عليه معظم الكتابات التي تهتم بدراسة الدول المتوسطية، ووفقا للمعيار الجغرافي، الدولة المتوسطية هي تلك الدولة التي لها ساحل أو منفذ على البحر الأبيض المتوسط، وهي طبقا لهذا المعيار عشرون دولة، وهذا ما تبينه الخريطة التالية:

شكل رقم 3: يمثل خريطة المتوسط (الدول المتوسطية)



المصدر: <http://www.worldatlas.com/aatlas/infopage/medsea.htm>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/12/24، 22:23 سا.

هناك عشرون (20) دولة متوسطة طبقا للمعيار الجغرافي وهي: مصر، ليبيا، تونس الجزائر المغرب اسبانيا، فرنسا، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، يوغوسلافيا الفيدرالية، ألبانيا اليونان، تركيا، سوريا، لبنان، إسرائيل، قبرص، مالطا، وتجدر الإشارة إلى أنّ عددها قد زاد من سبعة

¹ - أسامة فاروق مخيمر، تعريف الدولة المتوسطية: دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=218834&eid=269> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/12، 21:20 سا.

عشر (17) دولة إلى عشرون (20) دولة، بانضمام كل من سلوفينيا كرواتيا، البوسنة والهرسك يوغوسلافيا الفيدرالية وخروج دولة يوغوسلافيا السابقة التي كانت تضم كل تلك الجمهوريات في اتحاد فيدرالي. ونخلص في الأخير من هذا التعريف أنّ دول المتوسط جغرافياً، هي دول حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي تحيط به.

2- المعيار الاستراتيجي

وهو معيار غير ثابت، والمقصود به وجود مجموعة من العلاقات والروابط ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية والاقتصادية المختلفة، تجعل مجموعة من الدول ترتبط على المدى الطويل بالدول المتوسطية (بتعريفها الجغرافي) وتعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة البحر المتوسط. ونجد أنّ المعيار الاستراتيجي لا يمكن أن ينحصر في مجموعة من الدول، فهو يتسع ويضيق وفقاً للدول ورؤيتها لمصالحها وأهدافها من التعاون وهنا نجد أنّ دولاً مثل الأردن وموريتانيا والبرتغال تعتبر متوسطية من ناحية المعيار الاستراتيجي السابق، نظراً لنشاطها المتوسطي، إضافة إلى موقعها القريب من الدول المتوسطية من الناحية الجغرافية كما وتدخل دول الخليج وإيران في إطار منظومة ما مع الدول المتوسطية. وقد جاء هذا التصور في المبادرة الإيطالية الإسبانية في 24/09/1990 بالمادي مايوركا لعقد "مؤتمر الأمن والتعاون" على البحر المتوسط، بسبب علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول العربية المتوسطية⁽¹⁾.

3- المعيار الجيوسياسي

إنّ القراءة الجيوبولتيكية للمتوسط، تتجاوز بكثير الحدود الجغرافية، وهذا راجع للعوامل التي تلعبها الأطر التاريخية والثقافية، ما جعل من المتوسط فضاءً متحركاً، وعلى خلاف المعيار الجغرافي الذي تدخل في نطاقه 20 دولة، وبمقاربة أكثر توسعاً، يمكن إضافة الدول التي تقترب من هذا البحر، وهي رومانيا بولغاريا، روسيا، أوكرانيا، جورجيا، كما يجب إضافة الولايات المتحدة الأمريكية، وتدخل ثلاث دول من الناتو: النرويج وأيسلندا وكندا ضمن هذا الإطار، مع أنّها ليست ضمن القائمة، لكنّها نظرياً مرتبطة بالاستراتيجيات والأحلاف منها: "الحوار المتوسطي" عام 1994، مع إمكانية إضافة بعض الدول العربية: العراق واليمن، ودول القوقاز: أذربيجان وأرمينيا⁽²⁾.

¹- أسامة فاروق مخيمر، مرجع سابق الذكر.

²- المرجع نفسه.

إنّ عدد الدول التي لها علاقة بالانشغالات في المتوسط في تزايد هائل، وهوما يعكس تعقّد المناخ الجيوبولتيكي المتوسطي، من خلال تنوع الرهانات والمقاربات المتبناة من قبل مختلف الدّول الفاعلة في المنطقة المتوسطية، التي تتميز بوجود عالمين مختلفين، الأول في الشمال وهو غني ومتطور ومتكامل والثاني في الجنوب وهو فقير ومتخلف وغير موحد.

ثالثاً - أهمية البحر المتوسط من الناحية التاريخية

من الناحية التاريخية يرى "بول فاليري Paul Valery" أنّ المتوسط "رحم تكون الحضارات" وفي نفس المضمون يلخص آخرون أنّ «المتوسط جزء من تاريخ الأرض، البحر الانسان»⁽¹⁾.

يرجّح بعض علماء الأرض أن البحر المتوسط قد تكوّن وفق "نظرية الصحائف التكتونية"^(*) وأنّ التاريخ البشري فيه عرف عدة حضارات: المصرية، الحضارة "المينوية" أولى الحضارات الأوروبية في حوض المتوسط، وبعدها ظهرت الحضارة اليونانية، ومنذ عام 600 ق.م سيطر الفينيقيون على هذا البحر، ليدخلوا فيما بعد في صراع مع روما نتيجةً للتنافس التجاري والرغبة في السيطرة على هذا البحر وتجارته والأسواق المنتشرة على شواطئه المتنوعة شمالاً في أوروبا وجنوباً في أفريقيا وشرقاً في آسيا وخلال عدة قرون استطاع الرومان السيطرة على حوض هذا البحر من الشمال والشرق والغرب والجنوب حتى أنهم أطلقوا عليه اسم "بحرنا Mare Nostrum".

بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، استطاع البحر المتوسط المحافظة على دوره كأهم طريق بحري في العالم، فتقع على شواطئه أهم مدن العالم التجارية في التاريخ القديم والوسيط، من القسطنطينية الى روما والبندقية وبرشلونة، إلى مدن الساحل الأفريقي والآسيوي، بحيث كانت تتم من خلاله التجارة بين الصين والهند وأوروبا عبر ما كان يعرف بـ "طريق الحرير". وبعد اكتشاف "طريق رأس الرجاء الصالح" على يد البحار البرتغالي "فاسكو دي غاما Vasco De Gama" عام 1497، ووصله إلى الهند عام 1498، واستخدام السفن هذا الطريق نحو الشرق، كذلك بعد اكتشاف أمريكا عام 1492 على يد "كريستوف كولومبس Christophe Colombus"، فقد المتوسط جزءاً من أهميته التجارية كأقصر طريق

¹ - Sébastien Abis, *op.cit*, p 6.

*- كانت الأرض قبل 250 مليون سنة تشكل كتلة واحدة تدعى "بانجي"، وكان خليج "تيش" أو "تيتس" خليجاً ضخماً تطور ليصبح البحر المتوسط على الساحل الشرقي لبلانجي، وخلال ملايين السنين انقسمت "بانجي" وبدأت أجزاؤها تزحف تدريجاً نحو أماكنها الحالية، مشكلة القارات التي نعرفها اليوم، و سمحت هذه الحركة أن يتّصل بالمحيط الأطلسي قبل حوالي 65 مليون سنة، كما أن دوران القارات وتحركها أقل الطرف الشرقي لبحر "تيتس"، وهكذا أخذ البحر المتوسط شكله الحالي.

إلى مراكز العالم القديم، لكن مع افتتاح "قناة السويس" استرجع المتوسط مكانته كأقصر طريق يربط بين أوروبا وآسيا بحراً، وشكّل في ما بعد أهم الخطوط البحرية انشغالا وازدحاماً بحركة السفن التجارية، مثلما شكّل مسرحاً لكثير من المعارك البحرية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية⁽¹⁾.

رابعاً - أهمية المتوسط من الناحية الجيوبولتيكية

يعتبر البحر المتوسط من أهم المواقع الجيوستراتيجية في العالم، خصوصاً بالنسبة إلى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أي دول حلف "الناتو NATO"، وكذلك كان مهماً جداً في استراتيجيات المعسكر الشرقي السابق "حلف وارسو" بزعمامة الاتحاد السوفياتي، وكان المتوسط خلال فترة الحرب الباردة ما بين المعسكرين (1945-1990) مسرحاً للتنافس والصراع.

كما يشهد المتوسط أعقد صراع جيوپولتيكي وهو "الصراع العربي الإسرائيلي" والقضية الفلسطينية، الذي تداخلت فيه عدة صراعات: الحدود والأرض، دينية: بين الإسلام واليهودية... إلخ، وهو صراع جسّد أيضاً "نظرية صامويل هانتغتون حول صدام الحضارات"⁽²⁾.

إن أهمية المتوسط الجيوستراتيجية تكمن في بنيته الجيوبولتيكية، فهو يشاطئ عدة دول كيانات سياسية وبشرية وحضارية وتقع على شواطئه الشرقية والجنوبية تجمعات بشرية ودول تكتنز أهم الثروات وموارد الطاقة، كذلك توجد في حوضه أقدم الحضارات البشرية الفرعونية واليونانية والرومانية، وعلى ضفته الشرقية ظهرت الأديان التوحيدية الثلاثة، ومنها انطلقت الحضارة والثقافة كما يعتقد الكثير من المؤرخين⁽³⁾.

عموماً تكمن الأهمية الاستراتيجية في المتوسط كونه مركزاً للاتصال والتواصل بين الغرب والعالم العربي، وله ثقل استراتيجي مهم فهو مركز عبور النفط، الأمر الذي جعل المتوسط جيوپولتيكا يدخل في جميع الرهانات الاستراتيجية للدول: الكبرى والإقليمية، وتركيا من الدول التي تسعى إلى أن تكون حاضرة بشكل فعّال في محيطها الإقليمي المتوسطي، وللقيام بمثل هذا الدور لابد لأي دولة أن تمتلك المقومات التي تؤهلها للقيام بذلك، ففيمّا تكمن أهم محددات قوة تركيا؟

¹ - أحمد علو، البحر الأبيض المتوسط موطن الحضارة و مركز تاريخ العالم، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?26811#.VA7nAXbifU> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/05/12، 21:00 سا.

² - Yve Lacoste, géopolitique de la méditerranée, Paris: Armand Colin, 2006, p24

³ - أحمد علو، مرجع سابق الذكر.

المبحث الثاني

محددات قوة تركيا

ذكرنا سابقاً أنّ مفهوم القوة يشير إلى اجتماع مجموعة من العوامل والمقومات، التي من شأنها تحديد مكانة الدولة على المستويين الداخلي والخارجي، وتعتبر تركيا من بين الدول التي حظيت بنصيب كبير من اهتمام الباحثين في العلاقات الدولية، وذلك ما يتجلى في مختلف الدراسات الأكاديمية حول قوة تركيا، سواء باللغة التركية، أو العربية، أو الأجنبية، خاصة بعد تولي "حزب العدالة والتنمية" الحكم وتنامي القوة الإقليمية لها في الفضاء المتوسطي، وعليه سنقوم بتبيان المحددات التي اعتمد عليها المحللون في العلاقات الدولية لقياس قوة تركيا.

المطلب الأول

المحددات المادية

تتمثل المحددات المادية في الجغرافيا، السكان، الاقتصاد، والجيش.

أولاً- المحدد الجغرافي

كان للمحدد الجغرافي أهمية خاصة في سياسة تركيا الخارجية تاريخياً، إذ حاول صناع القرار فيها استغلال هذا الموقع، فتركيا تمتلك عدة خصائص جغرافية تؤهلها لذلك أهمها:

- تتمتعها بموقع جغرافي دولي، لتوسطها قارات العالم القديم الثلاث: أوروبا، آسيا وإفريقيا، وتمتد أراضيها في آسيا وأوروبا، كونها تربط قلب آسيا بطرف أوروبا الشرقي⁽¹⁾. يشكل الجزء الآسيوي الذي يدعى "الأناضول" حوالي 97% من مجموع الأراضي التركية ويقدر بـ 780 ألف كلم²، بينما يبلغ الجزء الأوروبي الذي يدعى "تراقيا" ما نسبته 3% ومساحته 23623 كلم² من مجمل المساحة الكلية⁽²⁾، وهي بذلك تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا"

¹- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1985، ص709.

²- إبراهيم اسماعيل كاخيا، اليقظة التركية والموقع الإقليمي، على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=652> تمّ الاطلاع عليه

بتاريخ: 2013/1/15، 22:30 سا.

مما يدفع إلى اعتبارها المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة العالم (Heart Land) وفق نظرية "هالفورد ماكندر" الجيوبولتيكية، الأمر الذي يؤهلها لتكون دولة محورية وحاسمة في المجال الجيوسياسي (Pivotal State) ⁽¹⁾، كما هو موضح في الخريطة التالية:

شكل رقم 4 : خريطة تمثل الموقع الجغرافي لتركيا.



المصدر: <http://www.answers.com/topic/turkey-1>، تم الاطلاع عليه 2014/12/26، 13:30 سا.

- تحتل تركيا موقعاً متميّزاً، فهي تطل على عدة بحار منها: البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط بحر مرمرة، ويحدها من الشرق كل من إيران وأرمينيا، ومن الغرب بلغاريا واليونان ومن الشمال جورجيا وشواطئ البحر الأسود، ومن الجنوب العراق وسوريا وشواطئ البحر الأبيض المتوسط أما فيما يخص طول الحدود بالدول المجاورة، فتبلغ حدود تركيا حوالي **9848 كلم**: منها **7200 كلم** شواطئ على البحر، ومع الدول المجاورة: **252 كلم**، أرمينيا **263 كلم**، إيران **499**

¹ - علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع: المقومات الجيو-سياسية والجيو-استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، في: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009، ص20.

كلم، أذربيجان 9 كلم، سوريا 822 كلم، العراق 352 كلم، اليونان 206 كلم وبلغاريا 249 كلم حيث يلاحظ أنّ طول الحدود مع سوريا أكبر منه مع الدول الأخرى⁽¹⁾.

- تملك تركيا بعض الميزات الجغرافية التي لعبت ولا تزال تلعب دوراً كبيراً في العلاقات الدولية كمضائق «البوسفور والدردنيل»⁽²⁾، فيقع الأول في شمال تركيا، ويصل البحر الأسود وبحر مرمرة، يبلغ طوله حوالي 30 كلم وعرضه 1 كلم، أما الثاني فيقع في الجنوب الغربي من تركيا وهو يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر «إيجه»، ويبلغ طوله 60 كلم وعرضه يتراوح ما بين 1-6 كلم، مما يعطيها القدرة على التحكم، ويتيح لها التحول إلى قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية⁽³⁾.

شكل رقم 5 : خريطة تمثل الموقع الجغرافي لمضيقَي البوسفور والدردنيل



المصدر: <http://ddc.artetv/nos-cartes/turquie-retour-vers-l-orient>، تم الاطلاع عليه 2014/12/12، 23:00 سا.

- وتترجع تركيا على مساحة قدرها 779 452 كلم⁽⁴⁾.

ثانياً - المحدد الديمغرافي

تحتل تركيا المرتبة التاسعة عشر (19) في العالم من حيث عدد السكان البالغ أكثر من 70 مليون نسمة، بزيادة سكانية 2,2 سنوياً، بكثافة 194 نسمة/كلم²، ويتركز معظم سكانها في السهول الساحلية والمناطق الحضرية في الوسط والغرب، وتتركز الأقلية العربية شرقاً وخاصة في إقليم أناضوليا (هاتاي)، ولواء الإسكندرون. تتمتع تركيا بموزاييك من النسيج الاجتماعي المتنوع مذهبياً وعرقياً، ثقل ديمغرافي يعطيها طاقة بشرية تمكنها من بناء قاعدة إنتاجية متميزة على الصعيد الاقتصادي، وبناء

¹ - إبراهيم اسماعيل كاخيا، مرجع سابق الذكر.

² - عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق الذكر، ص 709.

³ - علي حسين باكير، مرجع سابق الذكر، ص 21.

⁴ - Graham Bateman, *encyclopédie de la géographie mondiale*, Traduction : Isabelle De Taudiere et Alain Bories, Paris : les éditions de l'orxois, 1996, p384.

قوات مسلحة كبيرة من حيث عددها⁽¹⁾، وهي ممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم 1 : بعض المعطيات السكانية لتركيا في عام 2013.

| السكان | 76.1 مليون نسمة |
|-------------------------------------|-----------------|
| عدد المواليد (لكل 1000 ساكن) | 17 |
| عدد الوفيات (كل 1000 ساكن) | 5 |
| عدد السكان في 2050 | 93 مليون نسمة |
| عدد وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود) | 21 |
| نسبة السكان تحت سنّ 15 سنة | 25% |
| نسبة السكان 65 سنة فما فوق | 8% |

المصدر: Gilles Pison, **population et société**, bulletin mensuel d'information de l'institut Nationale d'Etudes Démographiques, N°503, septembre 2013, p4 .

يتّضح من خلال الجدول أنّ تركيا تمتلك كثافة سكانية عالية ومطلوبة، نظراً لارتفاع نسبة الشباب وانخفاض نسبة الشيخوخة ، إضافة إلى ذلك نلاحظ تدني عدد الوفيات، وارتفاع عدد المواليد ممّا يعكس الظروف المعيشية والصحية الجيدة للسكان، ما يعكس أيضا ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لتركيا في السنوات الأخيرة، لتشير الإحصائيات المبيّنة في الجدول إمكانية ارتفاع عدد السكان في تركيا إلى **93 مليون نسمة بحلول عام 2050**.

وعليه، كل المعطيات السكانية السالفة الذكر تشير إلى البنية الشابة والديناميكية لتركيا، والتي تعتبر عنصراً مهماً من عناصر قوّتها، لا بدّ أن تُؤخذ في الحسبان، خصوصا على صعيد بناء الدولة التركية، فيجب وضع العنصر البشري المؤهل ضمن الاستراتيجيات القومية للدول، من خلال استغلال هذه البنية الشابة في جميع المجالات: الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، ممّا يجعلها تسهم في تعزيز قدرات الدولة على جميع المستويات.

ثالثا - المحدد الاقتصادي

تتمتع تركيا بموارد طبيعية وثروات معدنية وبمساحات شاسعة، إضافة إلى موقع متميّز، كلّها عوامل جعلت منها بلدا ذا اقتصاد مركّب ومعقّد، يدمج الحداثة الصناعيّة والتّجارة والخدمات المتطورة مع

¹ - صالح فلاح مقدار السرحان، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية-العربية 2002 2013، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، 2013، ص 262.

القطاع التقليدي الزراعي، فهي من البلدان القليلة التي تتمتع باكتفاء ذاتي من الناحية الزراعية والغذائية كما تحتل المرتبة الأولى (01) عالمياً في إنتاج الزجاج المسطح، والثالثة (03) في تصدير أجهزة التلفاز وتقع ضمن لائحة الخمس الأوائل في إنتاج الذهب، والثامنة (08) عالمياً في صناعة بناء السفن⁽¹⁾.

لقد حقق الاقتصاد التركي في السنوات الأخيرة، وبالتحديد بعد عام 2000، معدلات نمو مرتفعة بالرغم من الأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية التي شهدتها تركيا، واعتماداً على لغة الأرقام عرف الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ارتفاعاً مهماً في الأعوام بين 2001 و2011، إلا عام 2009 الذي عرف فيه الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً، بسبب التأثيرات السلبية للأزمة العالمية في عام 2008، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي لتركيا 196 مليار دولار، وارتفع إلى 772 مليار دولار عام 2011، أما نصيب الفرد فارتفع من 496 دولار عام 1960، إلى 10444 دولار عام 2011، بالتالي ارتفع أكثر من عشرين (20) مرة حتى 2011، مع تدني نصيب الفرد في 2001 و2009 بسبب الأزمات، ووصل في عام 2012 إلى 11716 دولار⁽²⁾، وهو ما يعكس ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لتركيا، كما سيوضح الجدول الآتي:

جدول رقم 2 : يمثل معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي : 2003-2013.

| العالم | معدلات النمو PIB (بالنسبة المئوية) |
|--------|--------------------------------------|
| 2003 | 5,3 |
| 2004 | 9,4 |
| 2005 | 8,4 |
| 2006 | 6,9 |
| 2007 | 4,7 |
| 2008 | 0,7 |
| 2009 | -4,8 |
| 2010 | 9,2 |
| 2011 | 8,5 |
| 2012 | 4,0 |
| 2013 | 5,0 |

المصدر : Mustafa Özatesler, La croissance économique de l'économie turque aux débuts du XXI^e siècle et les buts économiques pour l'année 2030, Journal de la faculté des sciences économiques et administratives, université 9 septembre, Istanbul, vol.28, N°01, 2013, p152.

¹ - علي حسين باكير، مرجع سابق الذكر، ص 24.

² - Mustafa Özatesler, La croissance économique de l'économie turque aux début du XXI^e siècle et les buts économiques pour l'année 2030, Journal de la faculté des sciences économiques et administratives, université 9 septembre, Istanbul, vol.28, N°01, 2013, P145.

تظهر أهمية وقوة الاقتصاد التركي، من خلال الجدول أعلاه، إذ عرفت نسب النمو في الناتج المحلي الاجمالي وتيرة متسارعة، خاصة خلال السنوات الأخيرة، والتي بلغت أعلى مستوياتها في الأعوام 2004، 2005، 2006، كما هو موضح في الجدول أعلاه، باستثناء عامي 2008 و2009، مع عودة الاستقرار الاقتصادي من جديد ابتداء من عام 2010 بنسبة عالية جداً، ليستمر حتى عام 2013 مع تراجع طفيف.

بالنسبة لدور القطاعات الاقتصادية في الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا فسنوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم 3: يمثل حصص القطاعين الزراعي والصناعي من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا

2012-2003.

| السنة | حصّة الزراعة (بالنسبة المئوية) | حصّة الصناعة (بالنسبة المئوية) |
|-------|-----------------------------------|-----------------------------------|
| 2003 | 9,9 | 20,9 |
| 2004 | 9,5 | 20,3 |
| 2005 | 9,4 | 20,3 |
| 2006 | 8,3 | 20,1 |
| 2007 | 7,6 | 20 |
| 2008 | 7,6 | 19,8 |
| 2009 | 8,3 | 19,1 |
| 2010 | 8,4 | 19,2 |
| 2011 | 8,3 | 19,2 |
| 2012 | 8,2 | 19,1 |

المصدر: Mustafa Özatesler, op.cit, p153.

يسهم كلاً من القطاعين الزراعي والصناعي وفق الجدول، في نمو الناتج المحلي الإجمالي بحصص معتبرة، لكن مع إسهام أكبر للقطاع الصناعي، إذ يُظهر الجدول حصصاً مرتفعة للقطاع بالمقارنة مع القطاع الزراعي.

كل هذه المعطيات الايجابية في الناتج المحلي الاجمالي لتركيا، ساهمت في أن تحتل المراكز الأولى في ترتيب الدول للبنك العالمي، وهو ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 4 : بيّن الترتيب العالمي للبنك العالمي للدول من حيث الناتج المحلي الإجمالي

عام 2013.

| المرتبة | الدولة | الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي) |
|---------|----------------------------|--|
| 01 | الولايات المتحدة الأمريكية | 16,800,00 |
| 02 | الصين | 9,240,270 |
| 03 | اليابان | 4,901,530 |
| 04 | المانيا | 3,634,823 |
| 05 | فرنسا | 2,734,949 |
| 06 | المملكة المتحدة | 2,521,381 |
| 07 | البرازيل | 2,245,673 |
| 08 | الفيدرالية الروسية | 2,096,777 |
| 09 | إيطاليا | 2,071,307 |
| 10 | الهند | 1,876,797 |
| 11 | كندا | 1,826,769 |
| 12 | استراليا | 1,560,597 |
| 13 | اسبانيا | 1,358,263 |
| 14 | جمهورية كوريا | 1,304,554 |
| 15 | المكسيك | 1,260,915 |
| 16 | اندونيسيا | 868,346 |
| 17 | تركيا | 820,207 |

المصدر: <http://databank.worldbank.org/data/download/GDP.pdf>، تم الاطلاع عليه 2014/11/23،

.17:30

يتبين لنا من الجدول، ترتيب الدول من حيث القوة الاقتصادية على المستوى العالمي وفق لإحصائيات البنك العالمي، بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي (GDP: Gross Domestic Product) لعام 2013، إذ بلغ الناتج المحلي التركي 820,207 مليون دولار أمريكي، وهي بذلك تحتل المرتبة السابعة عشر (17) على المستوى العالمي، والمرتبة السادسة (06) أوروبا بعد كل من: ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا، إسبانيا.

لقد أسهمت كل المؤشرات الاقتصادية السالفة الذكر، في أن تحتل تركيا المركز السابع عشر (17) عالميا، والسادسة (06) أوروبا من حيث الناتج المحلي الاجمالي، وتهدف إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% سنويا، وتأمل في نمو معدلات النمو الاقتصادي بحلول عام 2023، في إطار الزيادة الديمغرافية الهائلة التي ستعرفها البلاد.

رابعا - المحدد العسكري

يتيح الاتساع والعمق الجغرافي لتركيا إمكانية إنشاء القواعد العسكرية (الوطنية أو التابعة لحلف شمال الأطلسي)، ونشر القوات مع تدريبها على أعمال القتال في كافة أنواع الأراضي خاصة الجبلية منها والزراعية، وبمحاذاة السواحل البحرية وعلى امتداد الشواطئ النهرية، وهذه الميزات تساعد تركيا على⁽¹⁾:

- التحكم بمضيق البوسفور والدردنيل البحريين، ذوي الأهمية الاستراتيجية والمتحكمين في حركة القوات إلى المناطق الجغرافية المتاخمة عبر البحرين الأسود والمتوسط.
- تعد منطقة شرق وجنوب شرق الأناضول، أقصر الطرق البرية والجوية والدولية بين الشرق والغرب، أي أنّ تركيا تمثل اتجاه الاقتراب الرئيسي إلى عمق القارة الأوروبية من جهة الشرق.
- تُوفّر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية، حرية الحركة والمناورة للقوات المسلحة التركية داخل مسارح العمليات الاستراتيجية المهمة للجمهورية التركية.
- توفّر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية، إمكانية قيام الصناعات الحربية المحلية والمشاركة من أبرزها: صناعات تجميع الطائرات، وعربات القتال، والصناعات الإلكترونية ونظم التسلح البحرية.

¹ - عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي: الرؤى المستقبلية والشراكات العربية، الخرطوم، 03-05/02/2013، ص19.

فضلاً عن ذلك، تعد المؤسسة العسكرية التركية من أقوى مؤسسات الدولة التركية، وأكثرها تنظيماً إن لم تكن بالفعل سلطة عليا تقع فوق الدستور ومؤسسات الدولة الأخرى بما فيها الهيئات، وتستمد هذه المؤسسة أهميتها وقوتها من التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة، وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية، ووضوح رؤيتها بشأن دورها والأهداف العليا للدولة، إضافة إلى ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية، بحيث تأتي وفقاً لهذا المعيار في المرتبة الثانية (02) بعد أمريكا بين دول الحلف الأطلسي⁽¹⁾.

ويمكن اختصار القوة العسكرية التركية في المعطيات التالية⁽²⁾:

- القوات المسلحة التركية-البحرية: تعدادها 48,600 ألف جندي و34,500 ألف عسكري مجند.

- القواعد التركية البحرية: قاعدة الإسكندرونة، قاعدة سينوب، قاعدة يومورتاليك.

- خفر السواحل التركية: عدد قوات خفر السواحل حوالي 3,250 جندي.

- القواعد المسلحة الجوية: قاعدة قونية، قاعدة غزمير، قاعدة إنجريك، قاعدة سيلفلي.

- حرس الحدود: 100 ألف جندي مخصصة كحرس للحدود التركية، و5000 جندي احتياط.

المطلب الثاني

المحددات المعنوية.

تتمثل المحددات المعنوية في: التاريخ، الثقافة، والحياة السياسية.

أولاً- المحدد التاريخي.

شكل ميراث التاريخ العثماني للدولة التركية أحد المعطيات الثابتة بالنسبة لها⁽³⁾، فتاريخياً بدأت السلطنة العثمانية تتكون بين القرنين 14-16 على يد الأتراك العثمانيين بعد تفكك الدولة السلجوقية وبعد

¹- حسون جاسم العبيدي، دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية، مجلة السياسية والدولية، العراق، العدد 13، 2009، ص 67.

²-آمال عريبي، تركيا ودورها الإستراتيجي بين آسيا وأوروبا، على الزابط الإلكتروني التالي: <http://www.ktuf.org/alamel> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/03/06، 16:00.

³- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، تر: محمد جابر تلجي وطارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ص 41.

سقوط القسطنطينية في يد "محمد الثاني"، ورثت أملاك الإمبراطورية البيزنطية، مع أن الإمبراطورية العثمانية بلغت ذروة مجدها في القرن 16 في عهد "سليم الأول"، الذي استولى على سوريا ومصر، كما اتسعت في عهد "سليمان القانوني" (1520-1562)، الذي فتح معظم البلاد العربية، وعلى إثر موته أخذ التدهور السياسي والضعف الخلقي يسريان في جسم الدولة ومما زاد من سرعة الانهيار هي حروب روسيا ضد تركيا في القرن 18، حتى أُطلق على السلطة العثمانية لقب «رجل أوروبا المريض»⁽¹⁾.

ومنذ عام 1895، بدأت معارضة تعرف باسم "تركيا الفتاة" بالتشكل، إذ كان المعارضون يتواجدون في باريس ومدن أوروبية أخرى بالإضافة إلى مصر، وكانوا يستلهمون العديد من التيارات الفكرية الأوروبية من الأكثر محافظة إلى الأكثر ثورية، ووسط هذا الفيض من الأفكار نجح تيار في الظهور هو "جمعية الاتحاد والترقي" التي قادها رسمياً "أحمد رضا"، وبدءاً من عام 1906 انزلت الجمعية نحو النزعة القومية التركية بل ونحو "الطورانية" الهادفة إلى توحيد الشعوب ذوي الأصل التركي⁽²⁾.

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، انهارت تركيا على إثر «هدنة مودرس»^(*) بتاريخ 1918/10/30 أمام ضربات البريطانيين والجيش العربي بقيادة "شريف مكة" في العراق وفلسطين وسوريا، وانتزعت منها أملاكها في آسيا بمقتضى «معاهدة سيفر»، وفي عام 1922 قام «مصطفى كمال»^(**) بإلغاء السلطنة العثمانية⁽³⁾، لثرسخ "معاهدة لوزان" الموقعة في 1923/07/23 انتصاره، باستعادة جزءاً كبيراً من الأراضي، كما لم يعد مطروحا في هذه المعاهدة أمر دولة أرمنية (فلقد حصل الأرمن واليونانيون واليهود على وضعية "أقليات") ولم يحصل الأكراد على حكم ذاتي كردي، وبالتالي كانت معاهدة لوزان المستند الأساسي الذي سيثبت التوزيعية الترابية والسكانية لتركيا الحالية، وفي

¹ - عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق الذكر، ص 710.

² - حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، أبو ظبي: المركز الثقافي العربي، ط1، 2009، ص.ص 20-21.

* - تلاها احتلال وتقسيم فعلي لما تبقى من الإمبراطورية العثمانية، بحيث استولت بريطانيا العظمى على كامل ولاية الموصل (كرديستان العراق حالياً)، واستولت إيطاليا وفرنسا على جزء من منطقة المتوسط من تركيا الحالية، واستولت اليونان على "سميرنا".

** - مؤسس تركيا الحديثة (1881-1938)، ولد في سالونيك، وقاد حركة المقاومة العسكرية والسياسية ضد "معاهدة سيفر"، ولقد استلهم أتاتورك كتابات العالم الاجتماعي "زيبا غوكالك" حول "التتريك، التحديث والتغريب" في سياساته الداخلية.

³ - عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق الذكر، ص 712.

1923 / 10/29، أعلنت الجمهورية التركية وأصبح "مصطفى كمال" أول رئيس لها، وشكل هذا التاريخ الرمزي القطع التاريخي مع الإمبراطورية⁽¹⁾.

على إثر ذلك، عملت النخبة الكمالية على إعادة تشكيل الهوية التركية لتكون هوية علمانية بحتة وجسدت هذا الخيار بعدة إجراءات، أهمها⁽²⁾:

- **العلمنة الرمزية:** شملت إلغاء الخلافة سنة 1924، بالإضافة إلى عملية الإصلاح اللغوي التي بُشرت باتخاذ مجموعة من التدابير أهمها: كتابة الحروف الهجائية بالحروف اللاتينية بدل العربية عام 1928، وفرض ترجمة القرآن الكريم للغة التركية، وحظر الأذان باللغة العربية.

- **العلمنة الدستورية:** هدفها إزالة القوة الدستورية للإسلام، فكان إلغاء السلطنة أولى الخطوات ونصّ دستور الإصلاحات الكمالية على استمداد شرعية السلطة الدستورية من مفهوم السيادة القومية وليس من الإرادة الإلهية، كما حذفت سنة 1928 المادة الثالثة (03) من دستور 1924 التي كانت تذكر بأن الإسلام دين الدولة.

- **العلمنة السياسية:** برزت من خلال القضاء على دور السلطان الديني في مجال القضاء والتعليم.

- **العلمنة القانونية:** بدأت منذ فرض "نظام التنظيمات"، ورغم ذلك، استمرت بعض النصوص القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية سارية المفعول، إلى جانب ما قرّرتة الحكومة الكمالية من تبني للقانون المدني السويسري، والقانون الجنائي الإيطالي، والقانون التجاري الألماني، مع إدخال تغييرات خفيفة لا تؤثر على القوانين المستوردة.

وقد هدفت سياسة "أتاتورك" إلى القضاء على التعدد الذي كوّن الإمبراطورية المنهارة، الأمر الذي جسّده فعلياً دخول تركيا عام 1932 إلى عصبة الأمم المتحدة، وانضمامها إلى دول "الوفاق البلقاني" في عام 1934، وإلى ميثاق "سعد باد" عام 1938، بالإضافة إلى "اتفاقية مونترنو" عام 1932 وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، قرر "إينونو" (أول خلف لأتاتورك بعد موته) إعادة توجيه السياسة الخارجية التركية نحو التقارب مع الغرب، ففي عام 1949 انضمت تركيا إلى "مجلس أوروبا"، وفي 1951/10/17 انضمت أنقرة إلى حلف شمال الأطلسي (NATO)، كما اتّبع سياسة التقارب مع الغرب

¹ - حميد بوزرسلان، مرجع سابق الذكر، ص 43-44.

² - إدريس بوانو وآخرون، تركيا صراع الهوية، الدوحة: الجزيرة للبحوث والدراسات، أكتوبر 2006، ص 31.

في الميدان الاقتصادي أيضا، حيث أصبحت تركيا عضوا في البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (1).

وفي عام 1980، أُطلقت حركة السوق وحُزرت نظام التجارة الخارجية، واستمر تأكيد انتماء تركيا إلى العالم الغربي فيما يخص السياسة الخارجية، ما تجسّد في طلب الانضمام إلى الأسرة الأوروبية فيما كان يجري توثيق الروابط الاقتصادية والتجارية بالعالم العربي والإسلامي، بعد ذلك جاء الغزو العراقي للكويت عام 1990، ليعيد تذكير الغرب الحريص على إمداداته النفطية بأهمية أنقرة، الحيوية بالنسبة إلى أمنه، ومن جهة أخرى انفتحت آفاق جديدة أمام الدبلوماسية التركية نتيجة التفكك الكامل للاتحاد السوفياتي (2)، ما دفعها إلى إتباع سياسة أكثر فعالية سواء في منطقة البلقان أو القوقاز وبسبب الضغوط التي خلقها الفراغ الجيوسياسي في هذه المناطق، أخذت العناصر العثمانية التي ورثتها هذه المناطق تدفع بها إلى ساحة "المركز العثماني Heart land"، التي تعتبر بالنسبة لها منطقة أمن تاريخية على طول المحور الذي يربط مناطق البلقان بالأناضول (3).

كما عرفت تركيا بتاريخ 1986/06/30 منعطفاً تاريخياً جديداً وهو تكريس "التوليف التركي-الإسلامي" كسياسة رسمية في مجال "الثقافة الوطنية"، ترفع شأن التجربة العثمانية وتضع الأسس لإرادة تأكيد تركيا "كقوة إقليمية" كبرى عقب انقلاب الأوضاع في محيطها الجيوسياسي من تفجر يوغوسلافيا وتفكك الاتحاد السوفياتي والتقلبات في القوقاز وحرب الخليج، ولقد كان رفض تركيا التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية تمهيدا لغزو العراق عام 2003، بمثابة الكاشف للاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية استنادا إلى "نظرية العمق الاستراتيجي"، التي وضعها "أحمد داوود أوغلو" بعد تسلم "حزب العدالة والتنمية" زمام الأمور في نوفمبر 2002، والذي تستند رؤيته إلى مقارنة الرئيس التركي الراحل «تورغوت أوزال» (4).

1- حميد بوزرسلان، مرجع سابق الذكر، ص ص 75-76.

2- ميشال نوفل، مرجع سابق الذكر، ص 13.

3- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 42.

4- ميشال نوفل، مرجع سابق الذكر، ص 15.

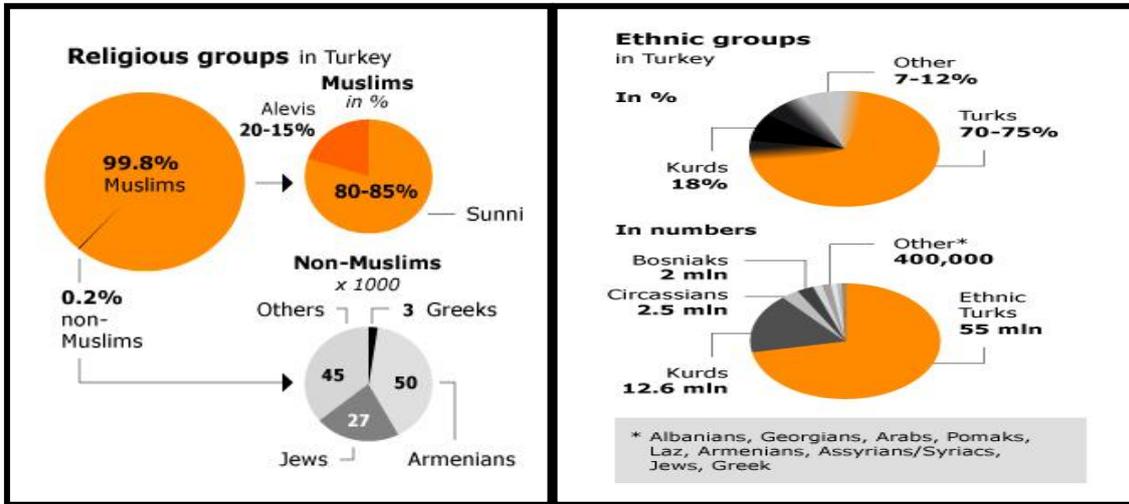
ثانيا - المحدد الثقافي

تزرخر تركيا برصيد ثقافي متميز، إذ يمكن القول أنها حالياً تشكل صورة مصغرة عن السلطنة العثمانية، من ناحية التعدد العرقي والديني والثقافي، وإن كان بنسب وأحجام مختلفة، فبعد أن نجح أتاتورك إبان إعلانه استقلال الجمهورية، في إلغاء مفهوم الأقليات من الناحية العرقية وحصره فقط بالناحية الدينية ليحقق انتصاراً في إطار إعادة تركيب الأمة وبناء الدولة عبر رسم وحدة عرقية للأمة التركية، باعتبار الموجودين على أراضي الجمهورية أتراكاً لغةً وثقافةً وتراثاً، أما اليوم فالاتجاه نحو إعطاء حقوق أوسع للأقليات العرقية ولاسيما الكردية، بشكل يؤسس لنموذج الدولة القومية المتعددة الأعراق والأديان وللإسلام المعتدل.

تتميز تركيا بتركيبة سكانية متنوعة، سواء من حيث الإثنيات والقوميات أو الديانات، وفقاً للشكل

التالي:

شكل رقم 6 : يمثل المجموعات الاثنية والدينية في تركيا



المصدر: <http://fanack.com/ar/countries/turkey/population/ethnic-and-religious-groups/>، تم الاطلاع

عليه 2015/01/12، 14:00 سا.

بخصوص المجموعات الدينية والاثنية في تركيا، يشكل المسلمون المجموعة الدينية السائدة بنسبة 99,8%، التي تنقسم بين السنة (80-85%) والشيعية (15-20%)، في حين تشكل نسبة 0,2% من غير المسلمين: اليهود، الأرمن، النمسا...إلخ، أما المجموعات القومية، فيمثل الأتراك 70-75% والأكراد 18%، ونسبة 7-12% بالنسبة للمجموعات الأخرى: الأرمن، جورجيا، العرب...إلخ.

في هذا الإطار استطاعت تركيا أن تشكل أهمية استراتيجية فيما يتعلق بمحاربة نموذج لصراع الحضارات والأديان"، واستبداله بنموذج *تعايش الحضارات والأديان*، مع الإشارة إلى أن القومية التركية قوية جدًا لدى الشعب التركي المسلم، وهي تعتمد على عنصر اللغة والأدب والشعر والموسيقى، بما يؤمن لها عمقا تاريخيا ويعطيها القدرة على التواصل مع باقي شعوب المنطقة، نظرا للخبرة التاريخية التي يحظى بها هذا الشعب قومياً وإسلامياً⁽¹⁾، هذا ما يحدّد الاستراتيجية الذهنية^(*) لمجتمع ما.

ثالثاً - المحدّد السياسي

تتسم الحياة السياسية التركية بالديناميكية، سواء من حيث عدد الأحزاب السياسية، أو تشكيلة أجهزة الدولة والسلطات السياسية فيها.

1- الأحزاب السياسية.

نجد أنّ هناك مجموعة من الأحزاب السياسية النشطة في الحياة السياسية التركية، ومُمثّلة في البرلمان التركي، وهي⁽²⁾:

- حزب العدالة والتنمية: يشكل الجناح التجديدي في حزب "تجم الدين أربكان" عام 2001، وهو حزب محافظ ديمقراطي برئاسة أردوغان.
- حزب الشعب الجمهوري: وهو حزب علماني يساري، أسّسه "مصطفى كمال أتاتورك" عام 1923.
- حزب الحركة القومية: ويعتبر حزبا يمينيا، يعود تأسيسه إلى حزب الشعب القرويين الجمهوري بقيادة المارشال "فوزي جاقماق"، وبعد رجوع الكولونيل "آلب أرسلان" إلى تركيا من منفاه في الهند عام 1963، شارك قيادة الحزب وألف كتاب "النجوم التسعة" وعرفت المجموعة باسم "اتجاه النجوم التسعة"، ثم تحول إلى حزب رسمي باسم "الحركة القومية" بقيادة "آلب أرسلان".
- حزب السلام والديمقراطية: وهو حزب بديل لـ "حزب المجتمع الديمقراطي"، ولقد واصل الحزب المنحل بقرار من المحكمة الدستورية نشاطاته تحت هذا الاسم الجديد منذ ديسمبر عام 2009

¹ - علي حسن باكير، مرجع سابق الذكر، ص 22.

*- يعرف "أحمد داود أوغلو" الاستراتيجية الذهنية في كتابه "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها على الساحة الدولية"، ص 49 على أنّها: «نتاج لوعي مشترك بالتراكم التاريخي الذي يحوي بداخله القيم الثقافية والنفسية والدينية والاجتماعية، والذي ينعكس في مساحة جغرافية محددة، كما أنّها نتاج لنمط الرؤية التي تحدد وضع هذا المجتمع بالنسبة للعالم كله».

² - عبد الإله مصطفى توتونجي، الانتخابات وتجربة حزب العدالة والتنمية التركي، مركز الشرق الأوسط للدراسات الشرق الأوسط (ORSAM) تقرير رقم 56، جوان 2011، ص 6.

بعد أن تم تأسيس هذا الحزب عام 2008، ويُعتبر الحزب الواجهة السياسية لحزب العمال الكردستاني.

2- السلطات والأجهزة السياسية

فيما يخص السلطات السياسية في تركيا، فقد نصّ الدستور على مبدأ الفصل بين السلطات والتي تتمثل في⁽¹⁾:

- **السلطة التشريعية:** وتتألف من الجمعية الوطنية "البرلمان"، تمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة السابعة (07) من الدستور، وتتكوّن من 550 عضوا يُنتخبون كل أربعة أعوام، بعد التعديل الدستوري عام 2007.
- **السلطة التنفيذية:** وتتألف من رئيس الجمهورية الذي يكون على رأس الدولة، ويمثّل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي.
- **السلطة القضائية:** تنقسم إلى ثلاث فئات هي: القضاء العدلي، والقضاء الإداري، والقضاء الخاص وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، ونجد ضمن السلطة القضائية كلاً من "المحكمة الدستورية" التي تُعتبر أعلى هيئة قضائية في الدولة، بالإضافة إلى "مجلس الأمن القومي" الذي يقوم باتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسة الأمنية الوطنية وتنفيذها، ويقوم مجلس الوزراء بتقييم هذه القرارات.

تنوعت وتعدّدت محددات القوة التركية من مادية ومعنوية، ويقع على رأس تلك المحددات المحددان الجغرافي والتاريخي، بسبب الموقع الجغرافي المتميز لتركيا كمفتق طرق بين القارات الثلاث: آسيا أوروبا وإفريقيا، بالإضافة إلى تاريخ حافل بالتطورات والأحداث السياسية، التي كان لها وقع كبير في تغيير الخريطة السياسية المحلية والإقليمية والدولية لتركيا، ومن تلك التطورات وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، فما هي توجّهات هذا الحزب؟ وما هو أهم ما جاء به؟

¹ - علي حسين باكير، مرجع سابق الذكر، ص ص 28-30.

المبحث الثالث:

حزب العدالة والتنمية والمداخل النظرية للدور الإقليمي التركي في المتوسط.

مثل وصول "حزب العدالة والتنمية" إلى السلطة عام 2002، انعطافاً حاسماً في تاريخ تركيا المعاصر، بتبني مجموعة من المبادئ والأهداف تجتمع في ثلاثة أسس رئيسة هي: الديمقراطية العلمانية والإسلام، وفي ضوءها قام بإجراء مجموعة من الإصلاحات، ففيما تمثلت هذه الإصلاحات على المستوى الداخلي؟ وما هو التحول الاستراتيجي الذي عرفته السياسة الخارجية التركية؟ وما هي المداخل النظرية المجددة لهذا التحول؟

المطلب الأول

حزب العدالة والتنمية: التأسيس، الإيديولوجية والأهداف

لا يمكن معرفة اهم الاصلاحات التي عرفتها السياسة التركية (داخليا وخارجيا) في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، إلا عبر التعرض إلى خلفية الحزب ذاته من حيث: تأسيسه، إيديولوجيته وأهدافه.

أولاً- تأسيس حزب العدالة والتنمية

إنّ حزب "العدالة والتنمية" تنظيم سياسي، تأسّس من أجل القيام بالعمل الحزبي والأنشطة السياسية طبقاً للائحته وبرنامجه في إطار دستور الجمهورية التركية، والمواثيق الدولية المصادق عليها من قبل مجلس الأمة التركي الكبير، وعلى رأسها "البيان الدولي لحقوق الإنسان"، و"الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان"، وقانون الأحزاب السياسية، وقوانين الانتخابات، والقوانين واللوائح الأخرى ذات الصلة والاسم المختصر للحزب هو «AK PARTI»⁽¹⁾، ولشعار الحزب رمز خاص على شكل مصباح كهربائي باللونين الأسود والأصفر.

انبثق "حزب العدالة والتنمية (AKP)" في عام 2002، إثر انفصاله عن الحركة الإسلامية التي كان يترأسها "تجم الدين أريكان"، بعد إقصاء الجيش لحكومة أريكان، واتّهام الإسلاميين بالسعي لتغيير طبيعة النظام وأسلمة مؤسساته، والانقلاب على الإيديولوجية الأتاتوركية، وتعود جذور تشكيل هذا الحزب

¹ - موقع حزب العدالة والتنمية، لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية، تر: طارق عبد الجليل، على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.akparti.org.tr/arabic/bize-ulas> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/06/15، 21:23 سا.

إلى تحالف بين شرائح التيار الإسلامي الحركي التركي وتشكيلاته المتنوعة والمحظورة الذي يعود بعضه إلى "حركة الرؤية القومية"، والتي تأسست على يد "نجم الدين أركان"، ثم تطوّرت تلك الحركة لتصبح "حزب النظام الوطني" عام 1970، ثم "حزب السلامة" عام 1972، متحوّلةً إلى "حزب الرفاه" عام 1983 الذي ظلت شعبيته وقوته تتعاظم، إلى أن فاز بأكبر عدد من المقاعد النيابية في انتخابات عام 1995 وشكل بعد ذلك حكومة ائتلافية برئاسة أركان نفسه.

ومنه، ترجمت حكومة أركان رؤيته الخاصة، ورفعت شعار "التوجه شرقاً" أي نحو العالم الإسلامي وطرحت فكرة "السوق الإسلامية" على "السوق الأوروبية"، بالإضافة إلى تقليص علاقاتها مع الحلف الأطلسي الذي تنتمي إليه تركيا، وعملت دوماً على نقد أوروبا والغرب، مع القيام بالإعلان عن طموحات إسلامية داخلية وخارجية، ذلك أدّى إلى تهميش شرائح علمانية واسعة ومؤثرة في الدولة التركية، ما دفع بالمؤسسة العسكرية والمحكمة الدستورية للاتفاق على إسقاط الحكومة، كونها تمثل تهديداً للأسس العلمانية للدولة، ثم قرّرت حل "حزب الرفاه" نفسه، بعد ذلك تشكل حزب الفضيلة الذي سرعان ما تم حظره أيضاً للأسباب نفسها عام 2001، لتنتهي في الأخير بقايا الحقب المتلاحقة للحركة الإسلامية إلى إعادة تشكيل نفسها بعد التجارب السابقة لتطرح نفسها من جديد في بنية "حزب العدالة والتنمية"⁽¹⁾.

وتزامن تأسيس الحزب مع ظروف مشحونة بالمعطيات المتأزّمة التي كانت تمر بها تركيا، تمثّلت بصفة عامّة في إفلاس سياسي لأغلبية الأحزاب القائمة وذلك لأسباب متعددة، وإخفاق اقتصادي انعكس في أزمات متتالية، أفقدت المواطن التركي في ظرف سنتين حوالي 30% من دخله، وتخبّط إداري على المستويات التنفيذية الدنيا والعليا، وتآكل سلطة الدولة وهيبتها في المجتمع، إثر غياب القرارات السياسية الواضحة، التي تستمد شرعيتها من الإجماع الشعبي، ومن اقتناع المؤسسات الأخرى في الدولة ازاء قضايا خارجية، تتمثّل أهمّها في أحداث 2001/09/11 بالولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

وعند إجراء انتخابات في 2002 / 11/23، شارك حزب "العدالة والتنمية" فيها بقيادة "عبد الله غول" بسبب الحظر المفروض على أردوغان منذ عام 1998، وتمكّن الحزب من تحقيق فوز منقطع النظير بحصوله على نسبة 34,3% من أصوات الناخبين، والحصول على 363 مقعداً من أصل 550 وبذلك استطاع "حزب العدالة والتنمية" تشكيل الحكومة، واضعاً بذلك حدّاً لظاهرة الائتلافات الحكومية

¹- خالد الخروب، التيار الإسلامي والعلمنة السياسية، فلسطين: جامعة بيرزيت، ط1، أكتوبر 2008، ص13.

²- ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2006، ص197.

لتحتل قضية رفع الحظر السياسي عن زعيم الحزب أردوغان في قائمة أولويات الحكومة، إذ تمكّن المجلس الوطني من تعديل المادة (312) من قانون العقوبات التي حُكم بموجبها على أردوغان، ليتمكّن من الترشّح للانتخابات التكميلية، إذ فاز أردوغان في هذه الانتخابات بعد ترشيحه كنائب من مدينة "سمرت"، ودخل إلى المجلس الوطني، فبادر "عبد الله غول" إلى تقديم استقالة حكومته، ليفسح المجال أمام أردوغان لترأس الحكومة الجديدة في 12/03/2003⁽¹⁾.

لقد وفّرت حكومة حزب العدالة والتنمية عبر تجربتها الأولى (2002-2007) أسساً داخلية متينة من خلال الإصلاحات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي أنجزتها خلال هذه الفترة، الأمر الذي مكّنها من تحقيق فوز ساحق في الانتخابات التشريعية التي جرت في 22/07/2007، إثر اشتداد أزمة الرئاسة التركية، واصطدام الحكومة مع القوى العلمانية في البلاد وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، وهوما سيساعدها خلال فترة حكمها الثانية في المضي قدماً في تنفيذ مشروعها الهادف إلى تحقيق الاستقرار في الداخل والخارج⁽²⁾.

ساهمت الشعبية الباهرة لأردوغان وزملائه، في تحقيق فوز ساحق أيضاً في الانتخابات التشريعية العامة عام 2011، والتي سنوضحها في الجدول الآتي:

جدول رقم 5: يمثل النتائج التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية لعام 2002، 2007 و 2011.

| السنوات | عدد الأصوات | نسبة التصويت | عدد الممثلين |
|---------|-------------|--------------|--------------|
| 2002 | 10 808 229 | 34,3% | 363 |
| 2007 | 16 327 291 | 46,6% | 341 |
| 2011 | 21 399 082 | 49,8% | 327 |

المصدر: Ali Carkoglu, Turkey's 2011 elections : towards a dominant party system ? Insight : Turkey, vol 13, N°03, 2011, p47

¹- سعد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العراق، العدد 12، 2008، ص ص 40-41.

²- لقمان عمر محمود النعيمي، التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العراق، العدد 12، 2008، ص 254.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أنّ تجربة "حزب العدالة والتنمية" عرفت نجاحاً لا مثيل له، نظراً للشعبية التي كان يملكها "رجب طيّب أردوغان"، بفضل الخطابات المريحة التي كان يلقيها على الشعب التركي، وبفعل أيضاً مختلف البرامج والإصلاحات التي جاء بها، وهو ما انعكس إيجابياً على نسبة التصويت في الانتخابات التشريعية، والتي عرف من خلالها "حزب العدالة والتنمية" ذو الجذور الإسلامية فوزاً ساحقاً، سواء في انتخابات 2002، أو 2007، أو 2011، التي عكست ارتفاعاً مستمراً في نسب التصويت.

ثانياً - إيديولوجية حزب العدالة والتنمية

يطلق البعض على الحزب وسياساته لقب "العثمانيون الجدد"، وهو ما أقرّه الحزب من خلال أحد قاداته وزير الخارجية "أحمد داود أوغلو" في أحد لقاءاته مع نواب الحزب في 2009/11/23 حين قال: «إنّ لدينا ميراثاً آلهنا من الدولة العثمانية، إنهم يقولون هم العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد نجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا، نحن نفتح على العالم كله... إلخ». وهذا بعد الجدل الكبير الذي أثارته الخلفية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية في الأوساط الفكرية والشعبية حول الإيديولوجية التي يتبناها الحزب، لكن حسب تصريحات الحزب، فإن حزب العدالة والتنمية حزب سياسي يُصنّف نفسه بأنه ينتهج مساراً محافظاً ليبرالياً معتدلاً غير معادٍ للغرب، يتبنّى رأسمالية السوق وهو ما يظهر جلياً في سعيه للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. يقول البعض إنّه ذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي لكنه ينفي أن يكون "حزباً إسلامياً"، ويحرص أن لا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويقول إنّه حزب محافظ ويصنّفه البعض على أنّه يمثل تيار "الإسلام المعتدل"، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم، مع بناء سياسات على قاعدة التسامح والحوار، ويشدّد الحزب على رفضه فكرة التعصب لزعيم واحد حتى النهاية، ويعد بديمقراطية واسعة النطاق داخل الحزب⁽¹⁾.

مع ذلك، تعرّضت الإيديولوجية التي تتبناها الحزب للعديد من الانتقادات والتشكيك من قبل خصوم الحزب، فهي تخفي حسب رأيهم وراءها أجندة سياسية إسلامية، لكن الشيء الأهم في البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية، هو تحوّل التيار الإسلامي العام، من مسار سياسات الهوية والثقافة ونقلها إلى

¹ - سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص37.

مسائل السياسة الاجتماعية والخدمية والاقتصادية، وقد أتاح هذا الانتقال جذب شرائح واسعة من الأنصار الجدد الذين صاروا يرون في الحزب جهة تستطيع تغيير الأمور نحو الأفضل⁽¹⁾.

ثالثاً - مبادئ وأهداف حزب العدالة والتنمية

تبنّى حزب العدالة والتنمية إثر تأسيسه في 2001/09/14، مجموعة من المبادئ والأهداف بحيث جاء المؤتمر التأسيسي للحزب تحت شعار "العمل من أجل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع"، ولقد وضع عدّة مبادئ حسب المادة الرابعة (04) من الدستور، كأرضية لصياغة أهدافه وبرامجه، التي يرمي إلى تحقيقها وأهمّها⁽²⁾:

- الإيمان بأن النظام الجمهوري هو أهم مكسب إداري للأمة التركية، والتأكيد على أنّ «الإرادة الوطنية، وسيادة القانون، والعقل والعلم والتجربة، والديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية للفرد» هي مرجعيات أساسية لمفهوم الإدارة الوطنية.
- الحفاظ على القيم الموروثة كأرضية للحياة السياسية، وتعزيز فكرة أنّ الأمة التركية هي وحدة واحدة لا تتجزأ مع وطنها ودولتها، ويؤكد أنّ جميع أفراد الشعب التركي هم عائلة كبيرة تتضوي تحت اسم "دولة جمهورية تركيا" المؤسسة في أرض تركيا.
- رفض كل أشكال التمييز، التي لا تتوافق مع أسس المجتمع الديمقراطي في علاقات الفرد بالدولة في إطار نظام ديمقراطي حر يتّصف بالتعددية والمشاركة.
- الإنسان كمصدر أساسي، وهدف للتطور الاقتصادي.
- التأكيد على العلمانية كمبدأ أساسي للحرية والسلم الاجتماعي، كما أكد على مرجعية "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، و"الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية".

وفي ضوء هذه المبادئ، وضعت "حكومة العدالة والتنمية" أهدافاً معينة، بنى على أساسها رؤية واضحة في إدارة الحكم، وهي كالتالي: تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد ضمان المستقبل السياسي للحزب لدى الشارع التركي، تحقيق المشروع الإصلاحي للحزب، تجنّب المواقف الصدامية مع القوى العلمانية، والمثابرة في مباحثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي⁽³⁾.

¹- خالد الخروب، مرجع سابق الذكر، ص15.

²- موقع حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق الذكر.

³- خالد الخروب، مرجع سابق الذكر، ص12.

حدّدت حكومة "العدالة والتنمية" منذ وصولها للحكم، مجموعة من الأهداف والمبادئ، كأرضية لمباشرة أعمالها، خاصة أنّ الحزب أعلن أيديولوجيته، التي قلّصت مخاوف الشرائح العلمانية، وهذا ما خلق نوع من الانسجام والقبول بين حكومة العدالة والتنمية والشعب، الأمر الذي ساعد الحكومة على اتخاذ خطوات وتدابير إصلاحية مهمة على المستوى الداخلي، وإحداث تحولات استراتيجية على المستوى الخارجي.

المطلب الثاني

التحول الاستراتيجي في السياسة التركية (داخليا وخارجيا)

باشر حزب العدالة والتنمية إثر توليه السّلطة، العديد من الإصلاحات التي مسّت مختلف قطاعات الحياة الداخليّة للدولة التركية: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما قام بتغييرات استراتيجية على مستوى السياسة الخارجية، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

أولاً- على المستوى الداخلي

كان لوصول حزب "العدالة والتنمية" للحكم تأثير شديد الأهمية على مستوى الدولة والمجتمع في تركيا، فلبناء الثقة المتبادلة بين الحكومة والمواطنين، جاء بمجموعة من الإصلاحات التي شملت مختلف الميادين، والتي شكّلت الخطوة الأولى المتخذة نحو التغيير، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- الإصلاحات الاقتصادية

وضعت حكومة العدالة والتنمية بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتتها تركيا في عام 2001، هدفا يتمثّل في أن تتجاوز معدّلات الاستثمار 30% من الناتج القومي الإجمالي، وهذا في إطار اتّباع مجموعة من الإجراءات، منها⁽¹⁾:

- زيادة النكش وخفض النفقات، وجذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.
- تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.
- إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة، وتحسين بيئة العمل.
- إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.

¹- معمر الخولي، الإصلاح الداخلي في تركيا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة أوراق بحثية، الدوحة جويلية 2011، ص 13.

2- الإصلاحات السياسية والدستورية والعسكرية

تقول مقدمة البرنامج السياسي: «إن حزينا يُشكّل الأرضية لوحدة وتكامل الجمهورية التركية حيث العلمانية والديمقراطية ودولة القانون وصيرورات الحضارة والدمقرطة، وحرية الاعتقاد، والمساواة في الفرص تعتبر جوهرية»⁽¹⁾، وعليه فإن الإصلاحات الدستورية تتمثل في تعديل بعض مواد الدستور تعزيزاً لدعائم الديمقراطية، ونذكر أهمّها:

- إجراء انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع (04) سنوات، بدلاً من خمس (05) سنوات ويُنتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة، من بين أعضاء المجلس التركي الكبير ممن أتموا الأربعين من العمر ويحملون شهادة دراسية عليا، أو من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصفات، والمؤهلين للانتخابات النيابية، وتكون مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس (05) سنوات بدلاً من سبع (07) سنوات ولمدتين على الأكثر، كما تمّ رفع عدد أعضاء المؤسسة الدستورية من 11 عضواً إلى 17 عضواً، ويتم اختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ورئيس الجمهورية، بدلاً من تعيينهم من قبل المؤسسة العسكرية، إضافةً إلى رفع أعضاء مجلس القضاء الأعلى من 7 أعضاء إلى 22 عضواً واختيارهم بطريقة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية ذاتها⁽²⁾.
- فيما يخص مجلس الأمن القومي والقوات المسلحة، فتمّ تقليص صلاحيات المجلس وإلغاء سلطاته التنفيذية (اللاديمقراطية)، وإعادة هيكلة علاقات المجلس مع السلطات المدنية، مع تقليص الوجود العسكري داخل المجلس والاقتصار على رئيس أركان الجيش، إضافةً إلى تحويل المجلس إلى هيئة استشارية تجتمع مرة كل شهرين، وإخضاع ميزانية المؤسسة العسكرية للرقابة البرلمانية.

3- الإصلاحات على صعيد الحقوق والحريات.

- تعتبر الإصلاحات في مجال الحقوق والحريات، من أهمّ اهتمامات حكومة العدالة والتنمية حيث تعتبر لبنة أساسية لنجاح الإصلاحات الأخرى، وأهمّها⁽³⁾:
- تعزيز القيم الديمقراطية والشفافية ودولة القانون وحقوق الإنسان، ب: إلغاء عقوبة الإعدام تغيير أنظمة السجون، حماية السجناء من التعذيب، إلغاء محاكم أمن الدولة والمحاكم الاستثنائية، منع

¹- خالد الخروب، مرجع سابق الذكر، ص 15.

²- معمر الخولي، مرجع سابق الذكر، ص 22.

³- سعد عبد العزيز مسلط، مرجع سابق الذكر، ص 45.

محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، إلغاء جريمة الرأي، إبطال المواد القانونية التي تحظر انتقاد الدولة، والاعتراف بأولوية القوانين والأعراف الدولية على حساب القوانين الوطنية في مجال حقوق الإنسان فضلاً عن استقلال القضاء.

- الإعلان عن المشروع المتعلق بقانون التعليم العالي، والقاضي بتخفيف القيود المفروضة على طلاب المعاهد الدينية المعروفة بمعاهد "إمام وخطيب"، والسماح لهم بالالتحاق بالجامعات.
- تحسين مستوى معيشة الأكراد وتوسيع سقف الحريات لهم، والسماح لهم بتعلم لغتهم، وفتح بعض المدارس الكردية، مع السماح ببث البرامج الكردية على التلفزيون التركي.
- تعزيز حقوق المرأة السياسية من خلال إقرار مبدأ " التمييز الإيجابي"، وضمان حرية الصحافة.

لقد شكّل ترشّح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، حافزا كبيرا لحكومة العدالة والتنمية للقيام بالإصلاحات على كافة المستويات، فقد كان مطلوبا من تركيا تطبيق **معياري كوينهاغن^(*)**، من أجل قبول انضمامها وفي ضوءها قامت حكومة "العدالة والتنمية" باتخاذ التدابير والاستراتيجيات الإصلاحية التي تتماشى مع كل من الرأسمالية والعولمة⁽¹⁾، وقد أدت هذه التغييرات إلى تحولات مهمة في الهوية الوطنية وتحوّل مسارها، إلى جانب عوامل أخرى مثل زيادة القيم الدينية، التي بدورها مهّدت الطريق لتأكيد علاقة أئمة بالدول الإسلامية المحيطة بها⁽²⁾.

حققت الإصلاحات نتائج إيجابية، كانت الانطلاقة بالنسبة إلى صنّاع القرار في تركيا، لإعادة توجيه سياستها الخارجية، برسم ووضع مجموعة من المبادئ، آخذة بعين الاعتبار كل مقومات قوة تركيا

*- يتجسد المعياران في:

أ- **المعيار السياسي:** ويشتمل هذا المعيار على عدة إجراءات منها: إرساء أسس الديمقراطية النيابية، بناء دولة القانون وتفكيك قواعد الاستبداد احترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المناهية لها، احترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق تقرير المصير عن هويتها داخل إطار الدولة.

ب- **المعيار الاقتصادي:** ويتضمن هو الآخر على عينة من الإجراءات التي يجب على تركيا الالتزام بها وهي كالتالي: وجود نظام اقتصادي فعّال يعتمد على نظام السوق، إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد، إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد، بناء أسواق محلية قادرة أن تتحمّل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية، بالإضافة إلى مكافحة الفساد.

¹- معمر الخولي، مرجع سابق الذكر، ص28.

²- بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية...آفاق ومنطلقات جديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مجلد 33، العدد177، جويلية 2009، ص282.

السالفة الذكر، وهو الأمر الذي سنحاول تبينه في التحول الذي طرأ على السياسة التركية على المستوى الخارجي.

ثانيا - على المستوى الخارجي

من أهداف السياسة الخارجية التركية، اعتبار تركيا دولة "نموذجاً" للبناء السياسي والحدائي خاصة أنها تقع في منطقة متوسطة، وجسر يصل بين عالمين متقارقين (الشرق، الغرب)، يُنظر إليهما باعتبارهما متناقضين ومتصارعين في رؤيتهما للسياسة، والاقتصاد، والثقافة، والبناء الاجتماعي والدولتي (مؤسسات الدولة)، ولقد ركزت السياسة التركية منذ إعلان الجمهورية على مقولة السلام، وقد تمّ تضمين الشعار المنسوب إلى كمال أتاتورك: "سلام في الداخل و سلام في الخارج" في مقدّمة الدستور التركي كما يتصدّر موقع وزارة الخارجية التركية⁽¹⁾.

يعتبر "أحمد داود أوغلو" أنّ هناك ثلاث (03) مراحل شهدتها العالم، بعد أحداث 2001/09/11 وهي: "المرحلة النفسية" وتجلياتها في حرب أفغانستان، و"المرحلة الاستراتيجية" التي بدأت مع حرب العراق، وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي، وستشهد توترات وانفراط وتحالفات وتبدلات وقد تستمر هذه الحالة من 10 إلى 15 عاما، ثمّ المرحلة الثالثة وهي "مرحلة تأسيس نظام دولي جديد" حيث ستعمل كل قوة على مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا النظام، ويعتبر أنّ خروج تركيا بموقع ومكانة من هذه المرحلة، مرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تُفضي إلى أن تكون قوة مركزية، كما يشير إلى ثلاثة (03) عوامل ظهرت في التسعينات، كانت مُعيقة أمام أن تكون تركيا قوة مركزية مؤثرة: "الإرهاب" (حزب العمال الكردستاني)، عدم الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية المتلاحقة⁽²⁾.

وتتوقّف قدرة تركيا على فتح آفاق واسعة لسياسة خارجية على صعيد المناطق المجاورة، على قدرتها على إعادة ترتيب علاقاتها مع جيرانها، فلا يمكن لدولة تشهد أزمات متكررة مع جيرانها القريبين أن تنتج سياسات دولية وإقليمية خارج حدودها، فالهدف الأساسي للسياسة التركية الخارجية، هو انتاج

¹ - عقيل سعيد محفوض، سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009، ص ص179-182.

² - محمد نور الدين، رهانات الخارج طبيعة الدور الاقليمي التركي، أهدافه ووسائل تنفيذ، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، جانفي 2011، ص5، على الرابط الالكتروني التالي: <http://alkashif.org/html/center/21/1.pdf> تاريخ الاطلاع: 2014/02/24، 3:00سا.

سياسة إقليمية في مرحلة تتوتر فيها علاقاتها مع أغلبية جيرانها، فسياستها الخارجية عموماً كانت تتمحور حول مسألة واحدة، هي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ما سلط الضوء على تأكيد مكانة تركيا على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، ومع فوز حزب العدالة والتنمية (AKP) وتوليها السلطة أصبحت تبحث عن تأثير عالمي بالاعتماد على سياسة خاصة بها، وفي بعض الأحيان مضادة للمصالح الغربية⁽¹⁾.

تتجلى هذه السياسة في رؤية أوغلو، وفق مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التركية الحالية وغاياتها، وتتمثل فيما يلي⁽²⁾:

- التوازن السليم بين الحرية والأمن: يتجسد هذا المبدأ في أنه في حالة عدم حرص دولة من الدول على إقامة التوازن بين الحرية والأمن بداخلها، فإنها بلا شك ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها، كما أنّ مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تتحقق عندما توفّر هذه النظم الأمن لشعبها، مع عدم تقليص حرياتنا في مقابل ذلك.
- تصفير المشكلات مع دول الجوار (أي صفر مشاكل Zero Problem)، وهو السعي إلى بناء علاقات وطيدة مع دول الجوار، وتجاوز الخلافات.
- التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية للدول: وهو تأثير تركيا في البلقان، الشرق الأوسط القوقاز وآسيا الوسطى.
- السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد: يركز على حقيقة أنّ العلاقات مع اللّاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض، بل هي متكاملة فيما بينها.
- الدبلوماسية المتناغمة: من خلال أداء تركيا الدبلوماسية في إطار عضويتها في المنظمات الدولية، واستضافتها لمؤتمرات دولية.
- اتباع أسلوب دبلوماسي جديد: إذ كان من الضروري على تركيا رسم خريطة تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، لتصبح دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول.
- وجاءت صياغة هذه المبادئ الجديدة، في ظل رغبة صناع القرار الأتراك في إعادة تعريف المكانة الإقليمية والدولية لتركيا، وتحويلها إلى دولة مركزية بعدما كانت أثناء الحرب الباردة موجهة ضد الاتحاد

¹ - Gilles Dorronsoro, *que veut la Turquie? Ambitions et stratégies internationales*, Paris : édition autrement, 2009, p4.

² - أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق الذكر، ص ص612-616.

السوفياتي، الأمر الذي استلزم منهم وضع استراتيجيات جديدة تتماشى والموقع الجيوستراتيجي والجيوسياسي الذي تتمتع به تركيا، بالاعتماد على وسائل القوة الناعمة، إلا أن سياسة تصفير المشكلات طرحت جدلاً من حيث استحالة تطبيقها، كون السياسة الدولية تقوم على سيادة المصالح الخاصة.

فيما يتعلّق بالسياسة التركية الجديدة إزاء الشرق الأوسط، يشير أوغلو إلى وجود أربعة (04) مبادئ أساسية تشكل الرؤية التركية اتجاهه⁽¹⁾:

1- **الأمن للجميع**، أي ضرورة تحقيق الأمن للمنطقة ككل بجميع أطرافها وفاعلها، بحيث يساوي الأمن الحقيقي للفلسطينيين أمن الإسرائيليين، وأمن الشيعة العراقيين يجب أن يساوي أمن السنة العراقيين، وأمن العرب يجب أن يساوي أمن الأتراك أو الأكراد أو أي طرف آخر.

2- **تغليب الحوار السياسي والآليات الدبلوماسية السلمية** في حل ومعالجة أزمات المنطقة، في إطار البحث عن حلول تحقق المكاسب للأطراف المختلفة (*Win-Win Solutions*) بدلاً من الاكتفاء بسياسة الحفاظ على الوضع القائم، أو الاقتناع بأن اللاحل هو الحل وهو ما يقتضي فتح قنوات للتواصل مع مختلف الأطراف، وتجنّب سياسات الحصار والعزل، والاحتواء، وتشجيع المبادرات، وسياسة السلام الاستباقية، للحيلولة دون اتساع نطاق الأزمات في المنطقة.

3- **تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة**، وصولاً إلى التكامل والاندماج بينها، بما يحقق الاستقرار في المنطقة، فلا يمكن تحقيق الاستقرار فيها، إذا استمرت سيطرة الطابع الانعزالي على اقتصادات المنطقة بعضها مع البعض.

4- **التعايش الثقافي**، الذي يقصد به أساساً الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة، وطابعها المتعدّد في إطار تأكيد التسامح الثقافي والتعددية، وتجنّب إثارة التّغرات وقضايا التمايز الطائفية والعرقية على نحو صراعي.

يعتبر ضمان الأمن والاستقرار الإقليميين من الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية التركية في المنطقة المتوسطية-الشرق الأوسطية، من خلال تنشيط الدبلوماسية التركية في القضايا المطروحة في المنطقة، بالخصوص الصراع العربي الإسرائيلي، كما أنّ للعلاقات الاقتصادية موقع مهم ضمن ما تطمح إليه بتنشيط دورها، من خلال ربط اقتصاد تركيا بالاقتصادات الأخرى، بالتحديد العربية.

¹ - علي جلال معوض، قراءة في فكر داود أوغلو، على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96266&eid=2235> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/05/14،

شكّل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في نوفمبر 2002، تحولا استراتيجيا على مستوى السياستين الداخلية والخارجية التركية، بحيث قام باتخاذ مجموعة من التدابير الإصلاحية في جميع المجالات على المستوى الداخلي، كما استطاع إعادة صياغة الإدراك القديم للسياسة الخارجية التركية ومحاولة الارتقاء بهذا الواقع، بتبني سياسة خارجية متعدّدة المحاور والأبعاد، مع اتّباع أطر نظرية تتلاءم والسياسة الجديدة من أجل تفعيلها.

المطلب الثالث

المداخل النظرية لدور تركيا الإقليمي في المتوسط

لا تخلو أية سياسة خارجية في العلاقات الدولية من إطار نظري، فكما يقال إنّ كلّ تطبيق بدون نظرية أعمى، وهذا بغرض وضع الاستراتيجيات المناسبة للدولة، والتي تحدد التوجهات والمسارات التي يجب تتبعها، لبلوغ أهدافها وغاياتها الآنية والمستقبلية ومصالحها الحيوية، وذلك بأقل التكاليف المادية والمعنوية، والشيء نفسه بالنسبة لصنّاع القرار في تركيا، بحيث تبنى صنّاع القرار الأتراك في سياستهم الخارجية مجموعة من النظريات، من بينها **النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية، النظرية الجيوسياسية (العمق الاستراتيجي)**.

أولا- النظرية الواقعية

تُعرّف الواقعية على أنّها «التقليد النظري السائد طوال الحرب الباردة، وهي تصوّر الشؤون الدولية باعتبارها صراعا من أجل التفوذ بين الدول، لا تعنيها سوى مصالحها»⁽¹⁾.

أمّا الجذور التاريخية للواقعية الكلاسيكية فيمكن إرجاعها إلى الفلسفة السياسية القديمة عند كلّ من المفكّر "الهندي كوتيليا Kautiliya" (312-296 ق.م)، والمفكّر الإيطالي "نيكولا ميكيافلي Nicolas Machiavel" (1469-1527)، والفيلسوف الإنجليزي "توماس هوبز Thomas Hobbes" (1588-1679)، وهي فلسفة قائمة على اعتبار الصّراع على القوة دافع غريزي كامن في الطبيعة الانسانية، وتعبّر على أهمية متغيّر القوة لإدارة العلاقات الدولية⁽²⁾، كما أنّه هناك من يُرجع تاريخها رمزيا إلى

¹ - عامر مصباح، الاتّجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، صص 116-117.

² - عبد الناصر جندلي، التّظهير في العلاقات لدولية بين الاتّجاهات التفسيرية والنّظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتّوزيع، ط1، 2007، ص136.

المؤرخ الإغريقي "توسيديس"، الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد، ويعتبر كتابه "تاريخ الحرب البيلوبونيسية"، محاولة لتوضيح أصول الصراعات الدولية من حيث دينامية سياسة القوة⁽¹⁾.

لقد جاءت هذه النظرية كرد فعل على النظرية المثالية، وتستند إلى نظرية حالة الطبيعة عند هوبز من مقولة مفادها: "إنّ الإنسان يميل دوماً إلى الصراع مع أقرانه من البشر، مدفوعاً في ذلك إما للبحث عن المنفعة أو دفاعاً عن أمنه، أو طمعاً في المجد"⁽²⁾.

ويتفق أغلب الباحثين، على أنّ إسهام "هانس مورغانثو Hans Morgenthau" (1904-1980) من خلال كتاب "السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام"، تعتبر سبباً مهماً لتأسيس "النموذج المعرفي الواقعي". ومنه، في حقل العلاقات الدولية، فمثلاً يرى "ويليام أولسن W. Olson" أنّ كتابه هو الأكثر تأثيراً على حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الذي أسهم بشكل واضح في نقل التحليل من المثالية إلى الواقعية. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الواقعية النموذج المعرفي المهيمن على حقل العلاقات الدولية، وسيطرت على تفكير الأكاديميين وصنّاع السياسة الخارجية، وهيمنت في سنوات الحرب الباردة، لأنّها قدّمت تفسيرات بسيطة وقوية للحرب والتحالفات والإمبريالية، ولأنّ تأكديها انصبّ على التنافس كان متنسفاً مع الميزات المركزية للتنافس الأمريكي - السوفياتي⁽³⁾.

وانطلقت الواقعية الكلاسيكية من حيث البناء النظري *Theoretical Framework*، من مسلمات أساسية على المستويين الأنطولوجي والمنهجي، أنطولوجياً، تجعل من الدولة كمستوى وكوحدة تحليل مركزية، باعتبارها الفاعل الوحيد في اللعبة الدولية، أما منهجياً، فهي تعتمد على المقاربة التجريبية *Emperical Approach* القريبة من التجريبية الكانطية *Kantian Positivism*⁽⁴⁾.

كما تؤكد النظرية الواقعية فرضية أنّ الدول تسعى دائماً لتعزيز قوتها، وأبرز من تحدّث عن ذلك هو "هانس مورغانثو"، والذي أكد على أنّ جوهر السياسة الدولية يقوم على ركنين أساسيين هما: القوة *Power* والمصلحة الوطنية *National Interest*، حيث تقوم المصلحة على أساس القوة، ويعتبر الواقعيون أنّ توازن القوى هو أحد الوسائل لتنظيم واستخدام القوة، إذ عندما تتساوى القوى بين مجموعة من الدول

¹ - أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 173.

² - جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق الذكر، ص 61.

³ - أنور محمد فرج، مرجع سابق الذكر، ص 217-219.

⁴ - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق الذكر، ص 140.

يكون من المتعذر على إحداها أن تسعى للهيمنة⁽¹⁾، وبالتالي فالقائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة، التي هي القوة وهذا المفهوم هو نقطة مركزية في واقعية مورغان⁽²⁾.

أمّا الواقعية الجديدة أو كما يُطلق عليها بـ "الواقعية البنوية"، فهي امتداد تطوري للواقعية التقليدية في الثمانينات، ومن أهم روادها "كينث والتز Kenneth Waltz"، وكان هدفه هو محاولة إخراج الواقعية من المفهوم الكلاسيكي والتحليلي البديهي، إلى مستوى من التحليل أكثر عملية، وتدافع الواقعية الجديدة عن النقاط التالية⁽³⁾:

- وجود مفاهيم وحجج غير واضحة ومتزعزعة، وعمل الواقعية الجديدة هو تنظيم وترتيب هذه المفاهيم والحجج بشكل علمي.
- النظام الدولي يحمل مفهوم الفوضوية بدلاً من الهرمية.
- العنصر الثالث للبنية هو توزيع القدرات بين الدول في النظام، ويأخذ متغير توزيع القوى أهمية كبرى في النظرية، إذ به يحلّل نمط العلاقات بين الفواعل الدولية، والبنى لا تُحدّد بواسطة كل الفواعل المعروفة، ولكن فقط بواسطة الفواعل الكبرى.

تفسّر الواقعية الجديدة العلاقات الدولية من وجهة نظر بنوية مناسبة للنظام الدولي، خاصة توزيع القوى، فهي ليست نظرة متشائمة للعلاقات الدولية، انطلاقاً من افتراض أنّ الحرب والنزاع ظاهرتان غير قابلتين للتجنّب بسبب فوضوية النظام الدولي، وعدم وجود سلطة عليا فوق الدولة، ففي خضم الفوضى تسعى الدول للبحث عن الأمن اعتماداً على القدرات الذاتية، كذلك عن طريق زيادة قدرتها العسكرية والاقتصادية، ومن خلال التحالف مع القوى الكبرى⁽⁴⁾.

وتأسيساً على ذلك، يعدّ الأمن القومي الهدف الرئيسي للسياسات العامة للدولة داخلياً وخارجياً ويبدأ بالقضايا الأمنية والعسكرية، وحماية الدولة من أي اعتداءات خارجية، وتهيئة قوة عسكرية واستراتيجية قادرة على مواجهة التحديات، ومصادر التهديد المختلفة في الخارج والداخل⁽⁵⁾. وبالنسبة إلى تركيا، فإنّ رؤيتها تعبّر عن اهتمامها بمنطقة المتوسط، من منطلق الاستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض عليها الاهتمام بالبيئة الإقليمية المحيطة كمصدر تهديد للأمن القومي، وضمن هذا المنظور

¹ - سعد حقي توفيق، مرجع سابق الذكر، ص 93.

² - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق الذكر، ص 69.

³ - عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 211.

⁴ - المرجع نفسه، ص 223.

⁵ - عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق الذكر، ص 176.

أصبحت تركيا تدرك الحاجة إلى إقامة التوازن بين مصالحها القومية وبين الدور الذي يجب أن تقوم به في المنطقة، لتكون معنية بصورة مباشرة باعتباراتها الإقليمية أكثر من ذي قبل، وهو ما يتطلب مزيداً من الانخراط في هذه الاعتبارات⁽¹⁾.

ويحكم أنّ تركيا خرجت من الحرب الباردة بالإحساس بالأمن وعدم الاستقرار، فقد قال وزير خارجيتها "حكمت تشيستين" عام 1993: «لقد تحولت تركيا إلى دولة مواجهة على جبهات متعددة، وذلك نظراً لموقعها الجوسياسي والجيواستراتيجي، الذي يضعها في أقل مناطق العالم استقراراً وأكثرها تقلباً وعموضاً، ومن الممكن للآزمات والنزاعات التي تقع في هذه المناطق، أن تمتد في أي لحظة لتطوق تركيا». وباعتبار تركيا دولة متوسطة- شرق أوسطية، أصبح أمنها واستقرارها مرتبطاً بشكل وثيق بالتطورات الحاصلة في الشرق الأوسط بما فيها المنطقة الشرق المتوسطة، إلى حد القول أنّ الأمن التركي لم يعد منفصلاً عن الأمن في المنطقة، لذلك سعت إلى تعزيز مصادر قوتها العسكرية والاقتصادية ونفوذها السياسي، بطرح نفسها كفاعل في أي ترتيبات حالية أو مستقبلية في هذه المنطقة وضمن هذا المنظور ذهبت إلى إدارة مشكلاتها الأمنية في إطارها ضمن ثلاثة أوجه⁽²⁾:

- ثنائي من خلال العلاقات بالدول المتوسطة- الشرق الأوسطية المجاورة.
- إقليمي عبر الاهتمام بتوفير الأمن والاستقرار في المنطقة (أي القضايا التي تشكل تحدياً للأمن التركي: كالصراع العربي-الإسرائيلي، القومية العربية، الأصولية الإسلامية وتكديس الأسلحة والإرهاب.
- التدخل الخارجي والتنافس بشأن توازن القوى في المنطقة.

حظيت منطقة المتوسط وبالتحديد شرقه، بأهمية استراتيجية خصوصاً لجهة استقرار الأمن في العالم لاسيما في مجال الطاقة، وهو ما يمثل المركز الأساس لتطور النظام العالمي الجديد، واستناداً إلى الرؤية التركية فإنّ ظروف الحرب الباردة أعاقَت أي مجهود جدّي لحل المشكلة الفلسطينية، وعندما انتهت تلك الحرب كان من المتوقع أن تكون الظروف مناسبة لإنجاز اتفاق سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، ولكن ذلك لم يحدث، وبقيت الأمور تتفاعل بما يظهر جلياً، أنّ المنطقة لا تزال تواجه هذه المسألة

¹ - عماد الضميري، تركيا والشرق الأوسط، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2002، ص 03.

² - المرجع نفسه، ص 86.

الرئيسية كما مسائل أخرى عرقية وطائفية، تؤدي إلى توترات تهدد الاستقرار والسلام، فلا يمكن حل هذه المشاكل في المنطقة دون مواجهتها⁽¹⁾.

وهكذا تأتي مشاركة تركيا في هذه الاهتمامات، في إطار تصور المسؤولين لمكانتها الأمنية بوصفها جسرا (حلقة وصل) متراسا للتصدي للأخطار، ومشاركتها في احتوائها في آن واحد، وهذا التصور الأمني ليس قائما بذاته، وإنما في إطار دولي مشترك لتحسين البيئة الأمنية في المنطقة.

تكمن المصالح الأمنية لتركيا بالأساس في عدم تعرضها للتهديد، سواء من الدول المجاورة نفسها (سوريا، إيران والعراق)، أو أن تستخدم أراضيها، لتكون ممرا بواسطة طرف أو أطراف أخرى لتهديد الأمن التركي عبر استغلال القضية الكردية، والتي تعتبرها في مقدمة اهتماماتها الأمنية مع المنطقة⁽²⁾.

من جانب آخر، تصدر السياسة التركية اتجاه الأكراد عن رؤية أمنية، باعتبار أن المسألة الكردية هي أحد مصادر التهديد للأمن الوطني وكيانية الدولة، ومقاربة الحكومة للموضوع تتأثر بديناميات السياسة الداخلية وتحدياتها، ومن ثم فإن الكثير مما قيل من جانب الدولة عن الانفصالية، في مرحلة لاحقة عن تغيير طبيعة الدولة، يدخل في باب مصادر التهديد الملازمة لنشأة الدولة نفسها، وهي لا تتقادم بل إنها تتجدد ذاتيا بفعل ديناميات وجدليات العلاقة بين المجتمع والدولة في تركيا⁽³⁾.

تظهر المقاربة الواقعية للدور التركي في المتوسط في ثلاث متغيرات أساسية، وهي: **القوة، ميزان القوى والأمن، فهي عملت على زيادة قوتها، للمساهمة في التنافس على ميزان القوى في المنطقة، والعمل على الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي.**

ثانيا - النظرية الليبرالية

الليبرالية كلمة مشتقة من أصل لاتيني، تعني "الإنسان الحر"، أو "الحرية الفردية"، وقدّمت الليبرالية رؤية جديدة للعالم، وصفها عالم الاجتماع الفرنسي "إميل بولا" بقوله: "إنّ هذه الإيديولوجيا التي كشفها التنوير للعالم والتي تضاد المسيحية عن طريق الخروج منها، تحمل اسمًا رمزيًا ثقلا بالمعنى

¹- ميشال نوفل، مرجع سابق الذكر، ص.ص 96-97.

²- المرجع نفسه، ص 87.

³- عقيل محفوظ، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس 2012 ص 111.

ومشحوًا بدلالة الواقع في القرن الماضي، إنها الليبرالية"، إذ تعتبر من المنتجات الفلسفية الكبرى في أوروبا وبالتحديد عصر التنوير، وكان لها تأثير عميق على شكل المجتمعات الصناعية الحديثة⁽¹⁾.

تعود جذور النظرية الليبرالية إلى الفكر الإغريقي في القرن الخامس قبل الميلاد، أما جذورها الحديثة فترجع إلى الثورة الإنجليزية الثانية عام 1688 التي أرسّت النزعة الدستورية والتسامح الديني والتوسع في النشاط الاقتصادي والتجاري، ثم تطوّرت في أوروبا الغربية إلى تيارات وممارسات عديدة وفحوى النظرية هو الدعوة للحرية الفردية، وخاصة حرية الاستثمار وإنشاء المشروعات التجارية والصناعية، وحرية انتقال الأفراد دون تدخل الدولة، وقد عبّر عن مطالب الليبرالية في عبارة «دعه يعمل دعه يمر *Let he do, Let he pass*»⁽²⁾.

وسيطرت الليبرالية كإيديولوجيا على الفكر السياسي والاقتصادي، في القرن الثامن عشر (18) والقرن التاسع عشر (19)، خاصة في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية. كما عززت الاهتمامات الليبرالية بالفرد بواسطة أعمال كل من "آدم سميث Adam Smith" و"دافيد ريكاردو David Ricardo" في الاقتصاد، بالإضافة إلى مساهمة "دافيد هيوم David Hume" في الجانب الفلسفي لهذا العلم، وظهور العديد من المحاولات والاجتهادات في القرن التاسع عشر، مثل "جيريمي بنتام"، وصولاً إلى مجموعة من الكتابات منها، كتابات لـ "هارولد لاسويل وروبرت داهل"، "جيمس ماديسون"، و"ألکسي دي توكفيل"، وهناك من يرى أنّ تطور العلاقات الحديثة لا يفهم من دون فهم الدور الذي لعبته المقاربة الليبرالية، والتي تقدّم تفسيرات بشأن مميّزات السياسة الدولية المعاصرة بين الدول الصناعية الديمقراطية المتقدّمة، بحيث يعد مفهوم "الأمن التعددي" لـ "كارل دويتش" و"الاعتماد المتبادل" المعقّد لـ "كيوهين وناي" أمثلة على تلك المحاولات⁽³⁾.

تركز فرضيات المدرسة الليبرالية، على أنّ الاختلاف في أداء الدول، يؤدي دوراً مهماً في العلاقات، وهوماً يُوجب التركيز على دراسة منطق العلاقات بين الدولة-المجتمع، لتبيان عملية تشكيلها عن طريق المؤسسات المحلية، كما تجادل *نظرية السلام الديمقراطي* أو "الاعتماد المتبادل" (التحرر

¹ -Scott Burchill and others, *theories of international relations*, New york : Palgrave Macmillan , 3rd edition, 2005, p 55.

² -قططان أحمد سليمان الحمداني، *النظرية السياسية لمعاصرة*، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003، صص 133-134.

³ -أنور محمد فرج، مرجع سابق الذكر، صص 272-304.

الجمركي والتبادل التجاري)، أو الأفكار المعبرة عن سيادة المصالح الاقتصادية، والقومية، والسياسية والاجتماعية، أي كل ما تفعله الدولة وتتخذ من قرارات خارجية، مرتبط بنويًا بطبيعة البناء الاجتماعي الداخلي، وأن استقرار الدولة داخليًا وقوتها الخارجية، متوقّان في الأساس على مدى قوّة وترابط وتماسك البنية المحلية للدولة (المؤسسات الداخلية)، وبالتالي يصبح سلوكها وسيلة وليس غاية، يتم الوصول إليها عن طريق الأداء العام للدولة، الذي حدّدته المطالب الجماعية المحلية، والتي أفرزتها التطوّرات المجتمعية الشرعية، إذن تعتبر الليبرالية السلام هو الحالة الطبيعية، لذلك يقر "كانط" بإمكانية إرساء *السلام الدولي* ⁽¹⁾ *International Peace*.

فيما يتعلّق بتركيا، أثار إجبار حكومة "نجم الدين أريكان" على الاستقالة عام 1997، تحت وطأة ضغط العسكريين في تركيا، جدالا بين المراقبين الذين وصفوا هذا التدخّل العسكري بـ "انقلاب ما بعد الحداثة"، ما دفع صفوف الحركة الإسلامية لتبني مقاربة جديدة، لمفاهيم الديمقراطية والعلمنة وحقوق الإنسان والانحياز إلى نموذج *الديمقراطية الليبرالية*، بحيث التزم الحزب الجديد المتمثّل في "حزب العدالة والتنمية" (*الليبرالي في الاقتصاد والمحافظة في قضايا المجتمع*)، بتطبيق إصلاحات بوتيرة لا سابق لها وهي إصلاحات تبدأ بتعزيز الحريات العامّة وتنتهي بتقليص صلاحيات مجلس الأمن القومي، مرورًا بحق العمل وإصلاح الضمان الاجتماعي ولوضع هذه الإصلاحات قيد التطبيق، شكّلت حكومة أردوغان لجنة متابعة مهمتها دراسة كل المراجعات المتعلقة بعدم احترام القوانين المتعلقة بعدم التّجانس⁽²⁾.

يقول "ميرغان" (نائب رئيس حزب العدالة والتنمية): "إننا نعيش في عهد جديد في السياسة الدولية، يمكن تعريفه بزيادة العلاقات بين الدول وضمن المنطقة، والتكامل في العالم المتعولم وذلك يجعل الديمقراطية والحكم الصالح المبدأين الأساسيين للمجتمع الدولي"، فالدول التي لا تتبنّى هذه المبادئ سوف تعاني اقتصادياً واجتماعياً، ويقول رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" عن الديمقراطية في الشرق الأوسط: «إنني لا يمكن أن أشارك في النظرة التي ترى في أن الثقافة الإسلامية والديمقراطية لا يمكن أن يتصالحا، فالسياسي الذي يحترم القناعات الدينية في محيطه الشخصي، وينظر للسياسة باعتبارها مجالا خارج الدين، إنّما يحمل نظرة مختلفة تماما»⁽³⁾.

¹ - Scott Burchill and others, *op.cit*, p58.

² - ميشال نوفل، مرجع سابق الذكر، ص.ص 66-67.

³ - مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، تركيا الملف الساخن، الرباط، 2013، ص.33.

ويتصور "داود أوغلو" على الصعيد الإقليمي، رؤية نظام إقليمي يقوم على نظم سياسية تمثيلية تعكس المطالب المشروعة للشعوب، نظاما تجتمع فيه دول المنطقة على القيم الأساسية للديمقراطية والتكامل الاقتصادي الحقيقي. أما على الصعيد العالمي، فيطمح صنّاع القرار في تركيا إلى المساهمة في بناء نظام دولي جديد، وسيكون لهذا النظام العالمي ثلاثة أبعاد، نظام سياسي يقوم على الحوار والتعددية ونظام اقتصادي يقوم على العدل والمساواة، ونظام ثقافي يقوم على أساس الإدماج والتوافق، ويرى أوغلو أيضا أنّ الاستقرار لا يمكن أن يبنى على القوة وحدها فلا تستطيع الحكومات أن تحقق الاستقرار والسلام ما لم تتمتع بالشرعية السياسية وتحترم الحريات، هذا ما جعل الحكومات التركية في تسعينات القرن العشرين، تتأخر عن موجة التحول الديمقراطي، حيث يقول: «في سعينا لتحقيق أهدافنا العالمية، سنسعى للاستماع إلى ضمير الإنسانية ومنطقها، ونصبح مدافعين ثابتين عن القيم العالمية، ونحن إذ نتبنى هذه المبادئ العالمية، فإننا نطمح بمبادئنا المحلية، وننادي على الأخص: بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والشفافية...، إنّ تركيزنا على الحريات الأساسية والحقوق الديمقراطية لا يقتصر على منطقتنا، كما سنعمل على الدعوة إلى صون حقوق الأتراك في الخارج، وما يقلقنا على وجه الخصوص تزايد كراهية الأجانب في بعض الدول الغربية، سنستمر في رفع مستوى الوعي حول التهديدات التي تمثلها هذه الاتجاهات...»⁽¹⁾.

في الأخير، يشدد "رجب طيب أردوغان" على أنّ الديمقراطية في المحيط الإقليمي المجاور منها في المتوسط، هي هدف يجب بلوغه، والسؤال ليس عما إذا كانت تلك الديمقراطية ممكنة؟ بل بدلاً من ذلك كيف نلبي توقع الجماهير في هذه المنطقة إلى الديمقراطية؟ أو بعبارة أخرى كيف نحقق الديمقراطية فيها؟⁽²⁾.

وفي هذا الإطار يؤكد المسؤولون الأتراك قدرة دولتهم بنظامها العلماني وتجربتها الاقتصادية الليبرالية، على أن تشكل نموذجاً ملائماً، يمكن لدول المنطقة الاستفادة منه في تطويرها السياسي والاقتصادي، نحو مستقبل أفضل للمنطقة، باعتبار أنّ العقبة الأساسية من وجهة نظرهم، والتي تحول دون تطور ما يلزم من تسامح وتفاهم، واعتدال لتحقيق الأمن والاستقرار والتعاون الإقليمي في هذا الجزء من العالم، تنبع من أزمة الديمقراطية، وانتشار التعصب، والتطرف في العديد من دول المنطقة، وبالتالي يمكن لتركيا أن تكون نموذجاً للمساعدة في اجتياز هذه العقبة⁽³⁾.

¹ - أحمد داود أوغلو، مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي، مركز البحث الاستراتيجي (SAM)، أنقرة، العدد 03، أبريل 2012 ص ص 4-7.

² - مؤسسة مؤمنون بلا حدود، مرجع سابق الذكر، ص 34.

³ - عماد الضميري، مرجع سابق الذكر، ص 5.

إن، تعد الليبرالية موجّه أساسي في علاقات تركيا، ومختلف أدوارها وتفاعلاتها في المحيط الإقليمي المتوسطي، ويعود البعد الليبرالي الديمقراطي في السياسة الخارجية التركية، إلى التزامها بتطبيق معايير كوينهاغن كشرط أساسي للانضمام إلى الأسرة الأوروبية.

ثالثاً- النظرية الجيوسياسية (العمق الاستراتيجي)

يشير مصطلح الجيوبولتيك إلى العلم الذي يشمل الجغرافيا والسياسة، أي يقوم على الدراسة الجغرافية للدولة من حيث سياستها الخارجية، وهذا هو المفهوم الواسع للجيوبولتيك، أي أنّها علم يبحث فيما بين السياسة والرقعة الأرضية من علاقات، وأنّه تهدف بصفة خاصة على تحويل الجغرافية إلى ذخيرة علمية، يتزوّد بها قادة الدولة وساستها، ويجب أن تكون الضمير الجغرافي للدولة، إذ تساعد على تشكيل أغراض العمل السياسي وتبريره، وفي نفس الوقت تقترح الوسائل التي يمكن بها تنفيذ هذا العمل فالجيوبولتيك تُعنى بدراسة المطالب المكانية للدولة⁽¹⁾.

يعود تعبير الجغرافيا السياسية إلى العالم الألماني كانط (*Kant*)، وتتلذ على يده فريديريك راتزل (*F.Ratzel*)، الذي ألف كتاب الجغرافيا السياسية، وفيه يشرح العوامل الجغرافية التي تتحكم في نمو الدولة وتكوينها، وأنّ الدولة قابلة والنمو والزحزحة، حتى تبلغ حدودها الطبيعية وتتعداها إن لم تجد المقاومة من الجيران، وبذلك كان نمو المجال الحيوي من صنع راتزل أيضاً، إلا أنّ الفضل يرجع إلى الجغرافي السويدي كيلين (*K.Jellen,R*) في استعمال لفظ (*Geopolitik*) والدولة في نظره كائن حي يعتمد بقاؤه على سكانها وحضارتها واقتصادها وحكومتها وأراضيها⁽²⁾.

أما نظرية "هالفورد ماكندر *Halford Makinder*" عن قلب الأرض، فتقوم على بعض النقاط المتعلقة بالإستراتيجية العالمية: من يسيطر على شرق أوروبا، يتحكم في قلب الأرض، ومن يتحكم في قلب الأرض يتحكم في جزيرة العالم، ومن يتحكم في جزيرة العالم يتحكم في العالم كله، وبالتالي اعتبر ماكندر أنّ قلب العالم هو المجال الأورروآسيوي، وأنّ من يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم.

وانطلاقاً من هذه النظرية الجيوبولتيكية، جاءت "نظرية العمق الإستراتيجي" لـ "داود أوغلو" التي تقوم على رفض التوصيفات الغربية لتركيا كدولة هامشية أو طرفية في النظام العالمي، وانتقاد السياسات الخارجية والأمنية التركية منذ إنشاء الجمهورية التي أدت إلى انعزالها وحرمانها من العديد من دوائر

¹- محمد عبد الغنى سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010، ص ص 12-13.

²- المرجع نفسه، ص ص 02-03.

حركتها، وقلّصت مكانتها إلى دولة "جناح" باعتبارها جزءاً من الجناح الجنوب الشرقي لحلف شمال الأطلسي خلال الحرب الباردة، وصولاً إلى وصفها بالدولة المُمزّقة أو الطّرفية من قبل "هانتغتون" باعتبارها على أطراف أوروبا أو الغرب من جهة وعلى أطراف العالم الإسلامي أو الشرق من جهة أخرى، بالتالي يدعو أو غلو إلى مراجعة تعريف تركيا لهويتها وسياساتها، انطلاقاً من تأكيد مكانتها كدولة مركزية ذات عمق استراتيجي، بحكم الواقع الجغرافي والتاريخي والفكري الثقافي، بما يُشكّل فرصة كي تقوم تركيا بدور فعّال، ليس فقط في النظام الإقليمي المحيط بها، وإنما في النظام العالمي أيضاً⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى، نجد أنّ وضع تركيا الجيواستراتيجي، جعلها ملتقى محاور سياسية واستراتيجية مختلفة، فمحور (الشرق/ الغرب) أثناء الحرب الباردة كان يجتاز تركيا بشكل عمودي، ومحور (الشمال/ الجنوب) الذي قسّم الدول إلى متطورة ونامية اعتباراً من الثمانينات من القرن العشرين يمر منها بشكل أفقي، كما أن محور (صراع الحضارات) لهانتغتون، يمر من تركيا بشكل عمودي، إضافة إلى ذلك محور (المسيحية/ الإسلام) الذي تتوسّطه تركيا على الصّعد السياسية، والاقتصادية والثقافية⁽²⁾.

وبعد تسلّم حزب العدالة والتنمية زمام الأمور في تركيا في نوفمبر 2002، اعتمدت سياسته الخارجية على ما سمّاه "أحمد داود أوغلو" "العمق الاستراتيجي"، فهو يجادل في أنّها كانت تفتقر إلى التوازن، بسبب تركيزها الفائق على العلاقات مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، إلى حد إهمال مصالح تركيا مع الدول الأخرى، سيما الدول الشرق المتوسطية العربية، ويعتبر أنّ الجمهورية التركية خلال السنوات الثمانين الأولى بعد تأسيسها أهملت إلى حد كبير العلاقات مع الدول المستقلة التي انبثقت عن المقاطعات العثمانية السابقة، بما فيها تلك الموجودة في المتوسط، وبأنّها تحتاج اليوم للاضطلاع بدور أكبر في هذه الدول⁽³⁾.

بالتالي، حاول حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السّلطة، تجسيد واستغلال دور ومكانة تركيا الجيوسياسية، من خلال إعادة صياغة لمسارها الجيوسياسي وأولوياتها الجيوسياسية، وفق ما تراه يحقق مصالحها القومية، ومن ذلك محاولتها حل جميع مشاكلها مع دول الجوار، وتبني مواقف للتصالح، وحل الأزمات حتى تتفرّغ لتكون دولة محورية في المنطقة، ومركزاً للأحداث الدولية والإقليمية، وهي تعمل على تجاوز فكرة الجسر لتكون مركزاً إقليمياً، بما يعني أن تُوسّع من دائرة علاقاتها الخارجية، لتشمل إضافةً

¹ - علي جلال معوض، مرجع سابق الذكر.

² - لقمان عمر النعيمي، مرجع سابق الذكر، ص 255.

³ - عمر تشببتار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مركز كارنيغي للسلام الدولي، بيروت العدد 10، سبتمبر 2008 ص 16.

إلى الغرب الأوروبي، عدداً من الدوائر خاصة تلك التي تربطها روابط جيوبولتيكية، ثقافية وتاريخية والتي تتمحور بالدرجة الأولى في الدائرة العربية-الإسلامية والآسيوية، وهوما أكدّه وزير الخارجية "أحمد داوود أوغلو"، بأنّ تركيا أكبر من دولة مواجهة أو جسر، فهي دولة مركزية تقع في الوسط من البلقان القوقازي وسط آسيا والمشرق العربي⁽¹⁾.

وهو الأمر الذي جعل تركيا تتصالح مع إرثها الإسلامي والعثماني في الدّاخل والخارج، وفي إطار هذا النموذج العثماني الجديد، يتعيّن على أنقرة أن تمارس "القوة اللّينة" سياسياً واقتصادياً وثقافياً في الأراضي العثمانية السّابقة كما في المناطق الأخرى، حيث لها مصالح قومية واستراتيجية، وهذه الرّؤى الواسعة للسياسة الخارجية التركية، تتطلّب احتضان إرث "القوة العظمى" العثماني وإعادة تعريف هوية تركيا الاستراتيجية والقومية⁽²⁾.

تنظر العثمانية الجديدة إلى تركيا كقوة عظمى إقليمية، وتصوّرها الاستراتيجي وثقافتها يعكسان الأبعاد الجغرافية للإمبراطوريتين العثمانية والبيزنطية، وبالتالي يتعيّن عليها بصفتها دولة محورية الاضطلاع بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعّال للغاية في منطقة كبيرة تكون فيها هي المركز، لذا للإرث الأوروبي أهمية كبيرة للعثمانيين الجدد، فهم منفتحون على الغرب والنّفوذ السياسي الغربي، مثلما هم وثيق والصّلة بالإرث الإسلامي، وكانت هذه البراغماتية والمرونة غائبان إلى حد كبير عن الذهنية الاستراتيجية للكماليين⁽³⁾.

لقد وضع صنّاع القرار في تركيا مجموعة من النّظريات نصب عينيهم، أهمها النظرية الجيوسياسية "العمق الاستراتيجي" لصاحبها الدكتور "أحمد داود أوغلو"، والذي أشار من خلالها إلى ضرورة استثمار الرصيد الجيوتاريخي، والجيوثقافي لتركيا في علاقاتها الخارجية، من خلال إعادة توجيه السياسة الخارجية التركية نحو المنطقة المتوسطة (الإسلامية والعربية)، مع الأخذ بعين الاعتبار تعدد موازين القوى في المنطقة من قوى كبرى وأخرى إقليمية، والتي تربطها بتركيا علاقات متميزة بحكم موقعها الجغرافي.

¹ - السّعيد سعدي، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية- العربية، مجلة المفكر جامعة محمد خيضر، سكيكدة، الجزائر، العدد 10، 2014، ص 473.

² - عمر تشيبتار، مرجع سابق الذكر، ص 17.

³ - عمر تشيبتار، مرجع سابق الذكر، ص. ص 17-18.

خاتمة الفصل الأول

توصلنا في الفصل الأول إلى النتائج التالية:

- بالرغم من إجماع أغلب الباحثين في العلاقات الدولية على مفهوم القوة، إذ لا يوجد بينهم اختلافات جوهرية، إلا أنه حديثاً أثار نوعاً من الجدل حول مضمون القوة، التي تمحورت حول مصادرها ومؤثراتها، بدخول أبعاد أخرى لقياس قوة الدولة، غير تلك التي كانت سابقاً مثل: القيم الحضارية والثقافية، كما وأن مفهوم القوة بعدما كان مرتبطاً بنظرية ميزان القوى، أصبح حالياً مرتبطاً بنظرية "تحول القوة الدولية"، التي تعتمد على البعد الاقتصادي في ترتيب قوة الدول، الأمر الذي استدعى بروز القوة الإقليمية ضمن القوى المتوسطة، كفاعل رئيسي في التفاعلات الإقليمية.

- إن القوة كمفهوم محدد للعلاقات الدولية، ومنبع مهم لسيادة الدول، ترتبط بعاملين أساسيين، وهما: القدرة+ التأثير، أما مركب قوة الدولة فيتشكل من: المصادر + القوة+ السياسات المتبعة، أي الدمج بين المصادر والإدارة الرشيدة.

- من جانب آخر، تعد منطقة المتوسط من أكثر المناطق تعقيداً من الناحية الجيوبوليتيكية والاستراتيجية، بسبب التعقيد الذي تعرفه التشكيلة الجيولوجية والجغرافية للمنطقة، بالإضافة إلى التعددية التي عرفها على مستوى الحضارات والثقافات والشعوب التي مرت منه، الأمر الذي جعل من المتوسط يدخل في تاريخ كل الدول، لي طرح تعريف الدولة المتوسطة إشكالات متعددة، أهمها أن التعريف على المستوى الاستراتيجي أصبح مطاطياً، يتسع ويضيق حسب مصالح الدول، وهو غالباً في توسع هائل نظراً لما تشكله المنطقة من أهمية استراتيجية وجيوبوليتيكية.

- وبعد دراسة مقومات القوة التركية، تبين أن مصادرها كثيرة ومتنوعة، جغرافياً (الموقع الإستراتيجي الهام)، تاريخياً (رصيد غني بالتحويلات والصراعات والأحداث)، ثقافياً (تعدد الكيانات الإثنية والعرقية) ديمغرافياً (لها كثافة سكانية هائلة خاصة الشابة)، اقتصادياً (المرتبة السابعة عشرة عالمياً والسادسة أوروبا)، عسكرياً (لها عدد كبير من القوات البرية، وجيش قوي)، سياسياً (حركة سياسية من حيث الأحزاب السياسية، والأجهزة والسلطات).

- ليشكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، نقطة انعطاف رئيسية في تاريخها كونه حزباً إسلامياً بتوجه علماني، والمعجزة التي أحدثها، سواء على المستوى الداخلي، والإصلاحات الديمقراطية التي استحدثتها حكومتها، في عدة مجالات، وعلى مستوى السياسة الخارجية، فقد وضع صناع القرار الأتراك، مجموعة من المبادئ التي توجه سياستهم الخارجية الجديدة، كل هذا في ظل تواصل التشكيك في مصداقية برامج الحزب إثر خلفيته الإسلامية.

- والرهان المطروح في هذه المبادئ الجديدة للسياسة الخارجية التركية، هي مدى واقعيته في الوجهة التطبيقي لها، في إطار تعدد العلاقات والغايات والمحددات والظروف.

الفصل الثاني

تركيبا والقوى الجيوسياسية في
الفضاء المتوسطي

مقدمة الفصل الثاني

ترتبط تركيا مع العديد من القوى الفاعلة في الفضاء المتوسطي، بعلاقات ممتدة في التاريخ وترتبط معها بمصالح استراتيجية وعلاقات وطيدة من الصّعب تجاهلها أو تجاوزها، وعليه ارتأينا التعرض في هذا الجزء من الدّراسة إلى علاقتها بمختلف الدّوائر الجيوسياسية في المنطقة المتوسطية، من خلال التركيز على علاقتها مع القوى الكبرى، والقوى الإقليمية غير العربية منها والعربية، وتحديد المسار والأطر العامة لهذه العلاقات ومميزاتها.

ويأتي تعزيز هذه العلاقات، في إطار السعي للتحوّل إلى قوة إقليمية في الفضاء المتوسطي كدولة مركزية، من خلال تفاعلاتها وعلاقتها مع مختلف القوى، ويتم التطرق إلى هذا الجانب تبعا للمحاور التالية:

- علاقة تركيا بالقوى الكبرى.
- علاقة تركيا بالدائرة الإقليمية غير العربية (القوى المتوسطة).
- علاقة تركيا بالدائرة الإقليمية العربية (القوى الصغيرة).

المبحث الأول

علاقة تركيا بالقوى الكبرى

عملت تركيا على إقامة علاقات استراتيجية مع معظم القوى الكبرى، وهو ما يتجلى في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا.

المطلب الأول

تركيا والولايات المتحدة الأمريكية

ترجع العلاقات التركية الأمريكية إلى عصر الحرب الباردة (1945-1991)، حيث لعبت تركيا الدولة العضو في حلف الناتو (أصبحت عضوا رسميا منذ 1952/02/18)، دوراً كبيراً في النتيجة النهائية التي وصلت إليها الحرب الباردة، نظراً لموقعها الجغرافي ودورها في محاصرة الاتحاد السوفياتي السابق⁽¹⁾. وارتكزت العلاقات التركية الأمريكية في هذه الفترة على أساس متين قائم على الالتزامات الأمنية المتبادلة ضمن إطار حلف شمال الأطلسي، وعلى علاقات ثنائية وثيقة، عززتها مؤازرة واشنطن للخبذة العلمانية بتركيا، وسعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي⁽²⁾ ولقد استمرت هذه العلاقة حتى بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر السوفياتي.

وفي أواخر عام 1990، اعتُبرت تركيا كقوة إقليمية، إذ تعززت هذه المكانة بعد التوقيع في عام 1992 على "اتفاقية تعزيز الشراكة"، التي أدت إلى رفع مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين إلى مستوى لم يتحقق من قبل، للدلالة على تميز العلاقات بينهما، كما ساندت الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا أنقرة، خلال الأزمة الاقتصادية التي مرّت بها، والأفضل من ذلك فإنّ واشنطن بثقلها السياسي والدبلوماسي، لعبت دوراً مهماً في مساندة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، أمّا عسكرياً فينبغي الإشارة إلى أنّ الجيش التركي هو ثاني جيش في حلف شمال الأطلسي، وقد أعلن الأمين العام السابق للحلف الأطلسي "اللورد روبيتسن Lord Robetson" في 2000/11/23 في اسطنبول أنّ تركيا: "حليف أكيد

¹ - مصطفى اللباد، موقع الدورين التركي والإيراني في سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة، مجلة شؤون عربية، بيروت العدد 138، صيف 2009، ص 60.

² - ستيفن فلانجان، أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الأمريكية، بيروت: سلسلة ترجمات الزيتونة، جويلية 2011 ص 5.

لحلف شمال الأطلسي في قلب منطقة حيوية تضم البلقان والقوقاز،... والمتوسط". ويفضل تركيا تمكّن الناتو-أي الولايات المتحدة الأمريكية- من تعزيز وجودها، الذي يمتد من حدود روسيا والعالم الأورثودوكسي من جهة، إلى تلك الحدود في العالم العربي والفارسي من جهة أخرى⁽¹⁾.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لتركيا أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الأمن القومي الأمريكي وهوما استدعى التعاون مع أنقرة، لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية، وخاصة أنّ الشراكة الأمنية مع تركيا تمثل أحد أهم مرتكزات هذه السياسة في المنطقة الشرق المتوسطية، إذ لطالما اعتقد الأمريكيون أنّ نظاماً ديمقراطياً تركيا غربياً الطراز، يمكنه أن يربط تركيا فعلياً بالغرب، عبر ما هو أكثر من مجرد عضوية في "الناتو"، خاصة بعد انخراطها في عملية التحديث، وإبدائها رغبة في الاستجابة لشروط الاتحاد الأوروبي من حيث الممارسة القانونية والدستورية الداخلية، التي تتناسب مع المعايير الغربية، إذ بالإمكان عندها الوثوق بأنّ تركيا ستكون قادرة على أن تمثل درعاً تحمي أوروبا والغرب عموماً، من الاضطرابات الآتية الشرق الأوسط⁽²⁾.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة، في قراءة القوى الكامنة التي تمتلكها تركيا قراءة صحيحة، ومن زاوية النظر التركية فإنّ تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وتشكيل أرضية مشتركة معها، يعد مكسباً كبيراً، وفيما يخص العلاقات التركية-الأمريكية في الفترة الماضية، نجدها مرّت بتجاهين مغايرين، ففي فترة التسعينات، في الوقت الذي نادى فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالحرية والديمقراطية، كانت تركيا تعيش أزمات اقتصادية، وتنتهج سياسات ذات محور أمني بسبب خطر الإرهاب الذي كان يتهددها، وبعد أحداث 2001/09/11، كانت الولايات المتحدة الأمريكية منكبة على تحقيق أمن الدولة، وشن هجمات وقائية، في حين ذاته الذي وجهت تركيا جهودها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتبني سياسات تعزز الديمقراطية والحرية والحوار المتبادل، وبينما تعمل تركيا الآن على تطوير سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار، نجد أنّ الولايات المتحدة تعيش أزمات مختلفة مع كافة الجوار التركي تقريباً⁽³⁾.

¹ - Mohammed Fadhel Troudi, *les relations Turco-Américaine à l'aune de nouvelles relations internationales*, géostratégiques, N°29, 4^{ème} trimestre, Paris, 2010, p.p174-175.

² - هدى رزق، العلاقات التركية الأمريكية في خضم التغييرات الإقليمية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.al-akhbar.com/node/185873> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/05/23، 19:00 سا.

³ - أحمد داود أغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا في الساحة الدولية، مرجع سابق الذكر، ص634.

مع ذلك، شكّل رفض البرلمان التركي السّماح للقوات الأمريكية بغزو العراق عام 2003، نقطة انعطاف سلبية في العلاقات الثنائية بين البلدين، علماً أنّ قرار البرلمان التركي في ذلك عكس موقف الرّأي العام التركي اتّجاه غزو العراق⁽¹⁾، ومما رفع من حدّة التوتر بينهما، الخلاف بشأن السياسات اتّجاه كل من إيران وسوريا، ففي الوقت الذي اتّبعته فيه الولايات المتحدة سياسة العزل لكلتا الدولتين، عملت تركيا على التقرّب منهما اقتصادياً لضمان مصالحها، ورأت أن الولايات المتحدة لا تراعي هذه المسألة⁽²⁾.
وبعدما أصبح "باراك أوباما" رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في 2009/01، أوضح تقرير قام به خبراء ومن ضمنهم مسؤولون حكوميون، وعلى رأسهم "مارتن إنديك" مدير مركز سابان للشرق الأوسط في مؤسسة بروكنغر، و"ريتشارد هاس" رئيس مركز مجلس العلاقات الخارجية، أنّ هناك مجموعة من التحديات التي سيواجهها الرئيس أوباما خلال فترة رئاسته، تتمحور عموماً حول:⁽³⁾

- كيفية مواجهة الطّموحات النووية الإيرانية، والتصدي لمشكلة الانتشار النووي في الشرق الأوسط .
- كيفية تعزيز التّعاضد الوطني العراقي، وكبح جماح الآثار المدمرة لعدم الاستقرار العراقي.
- التّصدي لحل النزاع العربي -الإسرائيلي.
- كيفية تعزيز الاستقرار في لبنان.

- محاربة الإرهاب، والترويج للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.
- التنمية الاقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط، وتدبير أمر التغيير وبناء نوع من المشاركة.
من هنا تظهر الحاجة الأمريكية لتركيا، لتؤدي دوراً فعّالاً في مختلف الملفات السابقة الذّكر بشكل تستجيب به إلى متطلبات أمنها القومي من جهة، والإسهام في التوسّط في العلاقات الأمريكية ومختلف القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة، إلّا أنّ العلاقات بين البلدين تصطدم حسب طبيعة حال السياسة الدّولية بعوائق، يتمثّل أبرزها في الخلافات والتّعارضات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص مواقف البلدين حول مجموعة من الملفات، أبرزها:⁽⁴⁾

- رفض تركيا عزل ومحاصرة سوريا بعد احتلال العراق، واغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري.

¹ - زيا ميرال، جونathan س. باريس، تحليل النّشاط الرّائد للسياسة الخارجية التركية، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سلسلة ترجمات الزيتونة، أكتوبر 2010، ص10.

² - هدى رزق، مرجع سابق الذّكر.

³ - سرمد عبد الستار أمين، الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا -إعادة تفعيل الشراكة الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الدولية، العدد 49، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص61.

⁴ - سرمد عبد الستار أمين، مرجع سابق الذّكر، صص73-74.

- معارضة تركيا استخدام القوة وفرض الحصار على إيران على خلفية البرنامج النووي الإيراني.
- رفض تركيا للواقع التقسيمي الجديد في العراق.
- وقفت تركيا على الحياد في الملف اللبناني.
- رفضت عزل حركة حماس، وأصرّت على التعامل معها، بوصفها سلطة شرعية منتخبة وندّدت بشدة العدوان الإسرائيلي على غزة، وما سببه من أضرار بالغة على استمرار مفاوضات السلام في السنوات الأخيرة.
- وقفت على الحياد في أزمة القوقاز بين روسيا وجورجيا.

إنّ حدوث تعارضات في الفهم والمواقف بين الولايات المتحدة وتركيا، في ميادين وقضايا سبقت الإشارة إليها، لم يكن ليلغي بشكل نهائي حقائق أساسية مترسحة عن طبيعة الصراع الدولي، طيلة العقود الماضية، خصوصاً ما يتعلّق منها بأهمية دور وموقع تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فهي شريك في منظمة حلف شمال الأطلسي، ما سوف يخدم أهداف الحلف وهي صديق إسرائيل "الابن المدلل" لأمريكا والغرب، ويحكمها نظام علماني أنموذج في مواجهة الأنظمة الدينية المتشدّدة⁽¹⁾.

لهذا قام الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في 2009/04 بزيارة لتركيا (أول دولة إسلامية يزورها خلال المائة اليوم (100) الأولى لتوليّه منصبه رسمياً)، أعطت زخماً للدور الإقليمي التركي المتصاعد دعا فيها أوباما تركيا إلى تدشين شراكة استراتيجية، تعيد تجديد العلاقات الاستراتيجية والتاريخية بين البلدين. كما جدّد دعم بلاده للمساعي التركية الحثيثة الرامية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومواصلة مساندة تركيا بخصوص قضيتين حساسيتين هما: الأرمنية والكردية. وتعكس هذه الزيارة مدى الأهمية التي يوليها البيت الأبيض للعلاقات مع أنقرة، اقتناعاً بأنّها أصبحت تؤدّي دوراً إقليمياً مهماً يمكن لواشنطن التعويل عليه في ظل استراتيجيتها الجديدة، القائمة على توظيف الأدوار الإقليمية المتنامية للقوى الإقليمية، بما يخدم المصالح الأمريكية حول العالم، وتأتي هذه الاستراتيجية التصالحية لأوباما مع تركيا في إطار "القوة الذكية Smart Power" التي تتبنّاها إدارته، والتي تتجاوب مع ظروفات عدد من الخبراء الاستراتيجيين من أمثال: "جوزيف ناي" و"ريتشارد أرميتاج"، قبل أشهر من انقضاء ولاية الرئيس بوش الابن⁽²⁾.

¹ - سرمد عبد الستار أمين، مرجع سابق الذكر، ص 78.

² - بشير عبد الفتاح، مرجع سابق الذكر، ص 286.

دشنت زيارة الرئيس "باراك أوباما" إلى تركيا فصلاً جديداً من فصول الأدوار الإقليمية في المنطقة، حيث مثلت الزيارة اعترافاً أمريكياً واضحاً بأهمية تركيا الجغرافية والسياسية، وأعطت ضوءاً أخضر لتركيا كي تشارك بفعالية أكبر في توازنات السياسة الدولية كشريك مميز للولايات المتحدة الأمريكية، وأنّ الديناميكيات التي أطلقتها تلك الزيارة تجاوزت بكثير مجرد أنها زيارة بروتوكولية من رئيس دولة عظمى إلى دولة إقليمية كبيرة، حيث تصل دلالات تلك الزيارة إلى حدّ اعتبارها فاتحة لشراكة استراتيجية جديدة بين القوة العالمية الأعظم أمريكا والقوة الإقليمية الصاعدة تركيا، في قوس جغرافي كبير ممتد من حدود روسيا الجنوبية مرورا بالقوقاز وإيران والعراق وسوريا. ولقد تزامنت تلك الزيارة مع نية الولايات المتحدة الأمريكية في الانسحاب من بلاد الرافدين، ورغبتها في أن تساعد تركيا على ذلك لوجيستياً وسياسياً، وبالرغم من أنّ قوة تركيا الاقتصادية والعسكرية وجاذبية نموذجها السياسي، تعزّز الأهمية التركية الشاملة، إلا أنّ موقعها الجغرافي، كان فاصلاً في إتمام القرار الأمريكي بالمرافقة عليها في المرحلة القادمة لتحقيق أهداف كبرى⁽¹⁾.

إضافة إلى ذلك، قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ خطوات ملموسة، لإعادة إحياء العلاقات بين البلدين والشراكة الأمنية بينهما بشأن عدد من المسائل التي تسببت في التوتر سابقاً من خلال مساندة تركيا على القيام بمزيد من الخطوات الإصلاحية، وعلى تنشيط عملية التحول الديمقراطي واستمرت في دعم تركيا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، وحاولت أيضاً مساعدتها عبر تشجيع الحوار بين الطوائف القبرصية وتسوية النزاع القبرصي، من أجل تعزيز الأمن والاستقرار الشاملين في المتوسط، كما بذلت جهوداً من أجل تعزيز التحسن في العلاقات بين تركيا وأرمينيا، وفي الوقت نفسه أبدت الولايات المتحدة قبلاً اتجاه نمو الاتجاه الديني في تركيا، لكون الإسلام في تركيا يتميز بأنه أكثر اعتدالاً من دول أخرى في منطقة المتوسط والشرق الأوسط، من أجل تحسين علاقات الغرب مع العالم الإسلامي⁽²⁾.

وعلى الرغم من أنّ الدبلوماسية التركية المستقلة، عكست على نحو متزايد الثقة بالنفس الجديدة التي تتحلّى بها البلاد، واعتراضها على سياسات أمريكية معينة، إلا أنّ القادة الأتراك يعتقدون أنّه يوجد الكثير من المصالح الاستراتيجية المتقاربة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع اقتناعهم أنّهم أكثر إلماماً بمنطقتهم من الولايات المتحدة الأمريكية، وأنّ علاقاتهم الحسنة بسائر دول الجوار، تمدّهم بالقدرة على

¹ - مصطفى اللباد، موقع الدورين التركي والإيراني في سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة، مرجع سابق الذكر، ص 63.

² - هدى رزق، مرجع سابق الذكر.

التحاور مع دول لا تقدر واشنطن على التّحاور معها، فهم ما عادوا يقتنعون بمجرد نقل الرسائل المختومة من واشنطن، وهم يشعرون أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لا تمنح دبلوماسيتهم الإقليمية التّقدير الذي تستحقه، ما أدى إلى توترات جديدة في العلاقات الثنائية⁽¹⁾.

باعتبار أنّ الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعاني منذ غزو أفغانستان عام 2001، ومن ثمّ العراق في عام 2003، حالة من التراجع والانكفاء على الصعيد العالمي، بالإضافة إلى إفرازات الأزمة العالمية نهاية عام 2008، أصبحت سياسة أوباما منذ مجيئه إلى البيت الأبيض، تقوم على إعادة هيكلة الانتشار الأمريكي في الخارج عسكرياً ومالياً وسياسياً، بما يخدم المصالح الأمريكية، ويعيد إطلاق عجلة الاقتصاد والتّهوض بالولايات المتحدة الأمريكية من جديد، كما يقوم على التّعاون مع حلفاءها الإقليميين⁽²⁾.

وعليه، اندفعت نحو تركيا كونها دولة إسلامية متوسطة-شرق أوسطية، لها قدرة على التّأثير في مختلف الفعاليات السياسية في المنطقة، رأت فيها الولايات المتحدة الأمريكية ركيزة إقليمية أساسية تعتمد عليها لتطبيق سياساتها في المنطقة، إذ يمكن لواشنطن عبر التّحالف معها أن تحقّق الكثير من الأهداف الجيوبولتيكية، وهي أهداف تتخطّى العامل الزّمني الآني والوقتي لتطال عمق لعبة الشطرنج الكونية في المنطقة الجغرافية الواسعة التي تشمل الشّرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز وصولاً إلى الفضاء الأورو آسيوي الكبير، فميزان الواقعية الحساس الذي يقيس به أوباما التّوازنات الكونية والإقليمية والمصالح الأمريكية في قلبها، يشير إلى تركيا وكيلا معتمدا للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة⁽³⁾.

وعموماً، يأتي الدّعم الأمريكي لتركيا في إطار ثلاث (03) أسباب، وهي: ⁽⁴⁾

- كون تركيا حليفة الولايات المتّحدة الأمريكية.

- أنّ تركيا تقيم تعاوناً طبيعياً مع إسرائيل.

- أنّها تلتزم نظاماً علمانياً متحفظاً اتّجاه الإسلام.

على المستوى الشّعبي، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً لاستطلاعات الرأي العام في تركيا، الدولة الأكثر تهديداً للأتراك، ووفقاً لأكثر التقديرات تشاؤماً انخفضت نسبة الأشخاص الذين

¹- ستيفن فلانجان، مرجع سابق الذّكر، ص ص 15-16.

²- علي حسين باكير، تقرير: أمريكا وتركيا: معادلة القوة الصّاعدة والقوة المتراجعة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2013/06/9، ص 06.

³- مصطفى اللّباد، مرجع سابق الذّكر، ص 65.

⁴- فهمي هويدي، العالم اليوم، في: المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، عمّان: دار الفارس للنشر والتّوزيع، ط1، 2005، ص 44.

لديهم صورة إيجابية عن الولايات المتحدة الأمريكية من 52% عام 2000 إلى 30% عام 2002 إلى 15% عام 2003 إلى 9% في عام 2009⁽¹⁾.

لكن العكس على مستوى العلاقات الرسمية التي كانت ترتقي عام بعد عام بين البلدين وسنوّحّه في الجدول التّالي:

جدول رقم 6: يمثل الموضوعات التي تمت مناقشتها على أعلى مستوى بين تركيا وأمريكا، أثناء الزّيارات الأمريكية لتركيا: 2009-2013.

| المجموع | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | |
|---------|------|------|------|------|------|------------------|
| 10 | 4 | 2 | 2 | 1 | 1 | سوريا |
| 10 | 2 | 2 | 3 | 1 | 3 | الإرهاب |
| 7 | 1 | 0 | 3 | 1 | 2 | العراق |
| 7 | 2 | 1 | 1 | 1 | 2 | إيران |
| 7 | 3 | 0 | 1 | 1 | 2 | إسرائيل |
| 5 | 3 | 0 | 0 | 0 | 2 | فلسطين |
| 2 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | الاقتصاد |
| 5 | 1 | 1 | 1 | 0 | 2 | أفغانستان |
| 5 | 2 | 0 | 2 | 0 | 1 | الدمقرطة |
| 5 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | قبرص |
| 3 | 0 | 0 | 1 | 0 | 2 | أرمينيا |
| 3 | 1 | 0 | 0 | 0 | 2 | الاتحاد الأوروبي |
| 3 | 0 | 0 | 1 | 0 | 2 | الشؤون الدولية |
| 2 | 1 | 0 | 0 | 0 | 1 | إفريقيا |
| 2 | 0 | 0 | 2 | 0 | 0 | النموذج التركي |

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات.

من خلال هذا الجدول أعلاه كثافة الزّيارات الأمريكية إلى تركيا خلال الأعوام من 2009 إلى 2013، ما يؤكّد الرّغبة الأمريكية في توطيد أواصرها مع الطّرف التّركي، خاصّة على مستوى المواضيع الدّبلوماسية والأمنية، حيث حظيت مواضيع معيّنة بنصيب أكبر من النقاشات بين الطّرفين إثر زيارات أوباما إلى تركيا، وهي مرتبطة بمنطقة مهمة وهي المنطقة المتوسطية، ومن بين هذه المواضيع: الأزمة

¹ – Mohammed Fadhel Troudi, op.cit, p 179.

السورية، الإرهاب، العراق، إيران، إسرائيل، فلسطين الديمقراطية، الاتحاد الأوروبي... إلخ، ليأتي موضوع الاقتصاد من بين المواضيع التي تم النقاش حولها على مستوى أقل من المواضيع السالفة الذكر. ومن ضمن الإشكالات الأكثر إلحاحاً في العلاقات بين البلدين، والتي أثارت نزاعاً بين الطرفين التركي والأمريكي "القضية الأرمنية"، فبتاريخ 2010/03/5، صوتت لجنة غرفة النواب في الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية، على قرار رقم (252) يُعترف فيه بالإبادة الجماعية للأرمن، بـ 23 صوت مع، و 22 صوت ضد، وتبعاً لهذا التصويت تدهورت العلاقات بين البلدين بسرعة⁽¹⁾. أمّا في الجانب العسكري، سيوضح الشكل التالي التواجد الأمريكي الأطلسي في تركيا. شكل رقم 7: التواجد العسكري لحلف الشمال الأطلسي والقوات الأمريكية على الأراضي التركية.



المصدر: مركز الجزيرة للدراسات.

¹ -Mohammed Fadhel Troudi, *op.cit*, p183.

يتبين لنا من الشكل الموضح أعلاه، كثافة التواجد العسكري الأمريكي-الأطلسي على الأراضي التركية وهي موزعة بصفة كاملة تقريبا عليها، وما يُلاحظ هو اجتماع التواجد الأمريكي-الأطلسي في بعض المناطق الاستراتيجية والمهمة في تركيا مثل: اسطنبول، أنقرة (العاصمة)، ديار باكير ومالاتيا وأزمير وهو ما يعكس عمق العلاقات العسكرية بين البلدين (بحكم انتماء تركيا لطف الشمال الأطلسي).

اقتصاديا، للتجارة البينية أيضا بين الطرفين التركي والأمريكي أثر واضح في تطوير العلاقات بينهما، ويظهر ذلك من خلال تنشيط المبادلات التجارية بينهما وهو ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 7 : يمثل حجم التبادل التجاري بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية 2011-2013 (بالمليون دولار أمريكي).

| 2013 | 2012 | 2011 | |
|--------|--------|--------|---|
| 12,072 | 12,474 | 14,695 | الصادرات التركية إلى الولايات المتحدة الأمريكية |
| 6,670 | 6,294 | 5,220 | الواردات التركية من الولايات المتحدة الأمريكية |

المصدر: المكتب الأمريكي للتعداد: <https://www.census.gov>، تم الاطلاع عليه يوم: 2014/12/21، 13:25 سا.

يتبين من الجدول أنّ حجم المبادلات التجارية التركية-الأمريكية، تميل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر منه لتركيا، فالصادرات التركية تشكل ضعف الواردات الأمريكية تقريبا في كل الأعوام: 2011، 2012 و 2013، ومع ذلك يعكس الجدول نقطة مهمة وهي نشاط المبادلات التجارية بينهما بغض النظر عن المستفيد الأكبر.

تبقى العلاقات التركية-الأمريكية من العلاقات المتميزة عبر تاريخ البلدين، نظراً لارتباط المصالح الاستراتيجية بين البلدين، وتعكس الخلافات والتوترات بين الطرفين في فترات معينة طبيعة التحولات والأحداث التي تعرفها السياسة الدولية، وبالتالي اختلاف الظروف والاستراتيجيات التي يستجيب كل من البلدين لها، وتعول تركيا على الولايات المتحدة الأمريكية في كل علاقاتها وأهدافها ومصالحها، وما يتطلبه تحقيقها من توازن في سياستها: داخليا إقليميا ودوليا، سواء في الإطار الأطلسي أو إطار العلاقات الثنائية بين البلدين. في الأخير ستظل العلاقات التركية-الأمريكية رهينة معطيات تاريخية-سياسية معينة.

المطلب الثاني تركيا والاتحاد الأوروبي.

تعتبر العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، موضوعاً أساسياً من مواضيع السياسة الخارجية التركية بحيث يعتبر هدف انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي خياراً استراتيجياً بالنسبة لها، باعتبار أنّ أوروبا تمثل أنموذجاً للمدنية والتطور بالنسبة إلى الشعب التركي، ما دفع بمؤسسي تركيا الحديثة إلى إدراج مسألة الاندماج في المؤسسات الغربية، من أهم الأولويات والمبادئ التي تقوم عليها الدولة التركية أي *المبادئ الكمالية*^(*). وقد تولّد اهتمام تركيا بأوروبا نتيجة قناعات ومصالح أدركت بموجبها أنّه من الضروري الاندماج في العالم الغربي، حيث تبلور العديد من الدوافع التي حددت التوجه التركي حيال الاتحاد الأوروبي، منها: العسكرية والسياسية، فالأولى تتمثل في ضرورة حصول تركيا على التكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن سعيها إلى أن تكون جزءاً من منظومة الأمن الأوروبي بشكل خاص، بعدما أن أصبحت جزءاً من منظومة الأمن التي شكّلتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة الحرب الباردة، أمّا الثّانية فتتمحور حول خلاصة مفادها أن عضوية تركيا في المؤسسات الأوروبية يؤكّد انتصار المبادئ الكمالية⁽¹⁾.

وتعود الخطوات الأولى المتعلقة بطلب انضمام تركيا إلى الإتحاد إلى 07/1959، إذ طلبت أنقرة اتفاقية الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وانتهت الإجراءات بنجاح في عام 1963، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 01/12/1964⁽²⁾. تضمّنت اتفاقية أنقرة ثلاث (03) مراحل يجب أن تمر بها تركيا لتحقيق تكاملها مع الاتحاد الأوروبي وهي المرحلة التحضيرية والمرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية وكان مقرراً أن يتم استكمال الإتحاد الجمركي في نهاية المرحلة الانتقالية، وبنهاية المرحلة التحضيرية التي تضمّنتها الاتفاقية. وتم بتاريخ 13/11/1970 التوقيع على البروتوكول الإضافي الذي حدّد أحكام

*- المبادئ الكمالية هي: الجمهورية، القومية، الشعبية، العلمانية، الدولتية والثورية (الإصلاحية).

¹- محمد ياس خضير الغريبي، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993-2010)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص ص83-84.

² -Chantel Kefyke, l'adhésion de la Turquie à l'Union Européenne: enjeux et état du débat, Revue courrier hebdomadaire du CRISP, N° 1933-1934, Bruxelles, 2006, p06.

المرحلة الانتقالية والالتزامات التي ستقع على عاتق الأطراف حيث دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ في عام 1973⁽¹⁾.

يأتي هذا القبول الأوروبي لطلب تركيا، كون أنقرة تنتمي إلى أهم المنظمات الدولية الخاصة، منها مجلس أوروبا (E.C)، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، والمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OECD)، بحيث لقيت ترحيباً شديداً من قبل اللجنة في تلك الفترة، وموافقتها تتضمن «لاعتراف بأهمية الدور السياسي لتركيا في العالم الحر»⁽²⁾، ومن جهة أخرى تعتبر أوروبا تركيا شريكاً مهماً، من خلال انتماها إلى نظام أمني مشترك، فبعدما كانت عام 1945 من بين الدول الأوائل التي وقّعت على ميثاق الأمم المتحدة، انضمت في عام 1952 إلى الميثاق الأطلسي، والإشادة بمكانة أنقرة على الجبهة الغربية⁽³⁾.

وقد بدأت مرحلة جديدة في العلاقات التركية الأوروبية، بتسجيل طلب عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، أثناء انعقاد القمة الأوروبية في هلسنكي يومي 10-11/12/1999، بمشاركة رؤساء الدول ورؤساء الحكومات في دول الاتحاد الأوروبي، فأكدت قمة الاتحاد الأوروبي التي عُقدت في بروكسل بتاريخ 17/12/2004، التي شارك فيها رؤساء الدول ورؤساء الحكومات في دول الاتحاد الأوروبي القرار الذي اتخذته قمة هلسنكي في عام 1999، وقررت إطلاق مفاوضات الانضمام مع تركيا بتاريخ 03/10/2005، والتي شملت عدّة مجالات^(*).

وترجع موافقة الاتحاد الأوروبي لترشيح تركيا للحصول على العضوية، إلى تراكم جملة من المتغيرات، منها التي لها علاقة بالسياسة الداخلية التركية، حيث قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بالعديد من الإجراءات والإصلاحات سابقة الذكر، بالإضافة إلى ذلك، نجد مجموعة من الأبعاد المحلية الإقليمية وهي: البعد الأمني، والدور الأمريكي، الذي أسهم في ترشيح تركيا لعضوية الإتحاد الأوروبي

¹ -الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.mfa.gov.tr/default.ar.mfa>، تم الاطلاع عليه 2014/12/30، 23:12 سا.

² -Chantel Kefyeke, op.cit, p07.

³ -Ibid, p14.

*- فتحت عملية المفاوضات ثلاثة عشر (14) باباً للتفاوض وهي: التنقل الحر لرؤوس الأموال، قانون الشركات، قانون الملكية الفردية، مجتمع المعلومات والإعلام، الأمن الغذائي والصحة الحيوانية والنباتية، فرض الضرائب، الإحصائيات، سياسة الإدارة والصناعة، شبكات عبر أوروبا، العلوم والأبحاث، البيئة، حماية المستهلك والصحة، التحكم المالي، ولقد تم إغلاق أحد الأبواب مؤقتاً هو باب العلوم و الأبحاث.

نظرا لتشابك العلاقات التركية-الأمريكية، وتوقيع اتفاقية مدّ خط أنابيب من القوقاز إلى تركيا، ممّا جعل الاتحاد الأوروبي يدرك خطورة ابتعاد تركيا عن الدائرة الأوروبية وتوجّهاتها نحو توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

وضع الاتحاد الأوروبي علاوة على معايير كوبنهاغن، مجموعة من الشّروط القانونية، فحسب معاهدة ماستريخت: كانت الوحدة الأوروبية على الدوام عملية سياسية واقتصادية مفتوحة أمام الدول الأوروبية المستعدة للتوقيع على المعاهدات التأسيسية، وتقبل بتطبيق القانون الأوروبي وفقاً للمادة (237) من معاهدة روما، وتضيف المادة (F) من معاهدة ماستريخت "أنّ على الدول الأعضاء أن تكون ذات الأنظمة حكم... مؤسسة على مبادئ الديمقراطية"، والمطلوب من تركيا من قبل الاتحاد الأوروبي هو قبول شروط العضوية التي وُضعت في كوبنهاغن، كما يجب عليها أن تقبل عشرين ألف قانون أوروبي وتطبقها في مجتمعتها، كما سيكون قرار قبول تركيا قراراً بالإجماع الكامل، وفضلاً عن هذه الفصول، هناك موضوعات سياسية تشكل حساسية لتركيا، وهي⁽²⁾:

- الاعتراف بقبرص اليونانية قبل إيجاد حل لمشكلة الجزيرة.

- الاعتراف بحصول إبادة أرمنية عام 1915.

- الاعتراف بالبطيركية الأرثوذكسية في اسطنبول.

إنّ مسألة قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، من وجهة النّظر الأوروبية، تستدعي البحث عن النتائج الجيوبولتيكية والأخطار التي سوف تنتج عنها، والتي من شأنها تهديد أمن واستقرار أوروبا على المدى البعيد، وتطرح عدّة إشكالات، يبرز أهمّها فيما يلي⁽³⁾:

- أنّ اندماج تركيا في أوروبا، سيعني ذلك أنّ الاتحاد الأوروبي سوف يرث ملفات شائكة وقنابل

جيوبولتيكية لتركيا مع جيرانها، ويتبيّن هذا في مجموعة من القضايا أهمّها: **جيوبولتيك المياه**

النزاعات الحدودية، والقضية الكردية... إلخ.

¹- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، مرجع سابق الذكر.

²- حسين طلال مقلد، تركيا والاتحاد الأوروبي: بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 01، 2010، ص ص341-342.

³ -Alexandre Del Valle, *la Turquie dans l'EU: « rempart contre l'islamisme ou mort programmée du système kémaliste laïque »*, Goeconomie, N° 48, Paris, 2009, pp 103-105.

- في الوقت الذي تقف فيه أوروبا بوجه أي تهديد إرهابي، فإنّ انضمام تركيا إلى الأسرة الأوروبية يستلزم إزالة الحدود بينها وبين الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي سوف يُورط هذا الأخير في عدة مشاكل هو في غنى عنها، باعتبار أنّ ذلك يعني أن يكون لهذا الاتحاد حدود مشتركة مع إيران، وحزب الله، والعراق وبالتالي ظهور المخاوف من الإرهاب المضاد للغرب " القاعدة".
 - كون تركيا قوة متفوقة، فإنّ قبولها كعضو في الاتحاد الأوروبي، يعني أنّها سوف تحصل على مكانة مهمة، بالنظر إلى نظام "ضعف الأغلبية المؤهلة"، الذي يعطي امتيازاً للدول الأكثر كثافة سكانية، ما يؤهلها لتكون القوة الديمغرافية الأولى في الاتحاد الأوروبي، مع 90 مليون مواطن بحلول عام 2020 في حين تفنقر الدول الأوروبية لهذا، ما سينعكس على أفرة لتكون الأولى أيضاً من حيث القوة العسكرية البرية من بين دول الاتحاد، فهي تمتلك الجيش الثاني في الحلف الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فالجيش التركي سيتكون من أكثر من 750000 جندي مشاة، فور وصول عدد السكان 100 مليون بحلول عام 2030، وهو الأمر الي سيؤهلها للحصول على عدد أكبر من الأصوات في المجلس الأوروبي، وعدد أكبر من النواب في البرلمان في ستراسبورغ، أي أكثر من ألمانيا وفرنسا القوتين البارزتين في الاتحاد الأوروبي.
 - إنّ انضمام أفرة إلى الاتحاد الأوروبي، يمكن أن يولّد مساراً جديداً لتوسيع الاتحاد الأوروبي دون حواجز وحدود، ما سوف ينعكس سلباً على وحدة الكيان الأوروبي، فقبول عضوية تركيا سوف يشجع رغبة دول شرقية أو إسلامية أو إفريقية أخرى للانضمام، مثل دول المغرب العربي والدول التركمانية، وبالتالي فإنّ تفضيل أوروبا لتركيا على الدول الإسلامية الأخرى، يمكن أن يهين دول المغرب العربي التي ترتبط بها أكثر من تركيا تاريخياً ولغوياً.
 - يوجد عامل آخر يسيطر على المخاوف والهواجس الأوروبية، حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والذي يشكّل الخطر الأكبر بالنسبة لكل أوروبا، وهو انتشار الإسلام المتطرف في ظل معاناتها من "الإسلاموفوبيا"، ومحاربة ما تصفه "بالإرهاب الإسلامي".
- تزايدت هذه التساؤلات والإشكالات حول النتائج التي سوف تثيرها مسألة انضمام تركيا إلى الأسرة الأوروبية، بعدما تولّى أردوغان منصب وزير أول عام 2003، وتبنيّه لإيديولوجية تحت شعار "الإسلام المحافظ"، الذي يعادله الأوروبيون "بالمسيحية الديمقراطية" في أوروبا، ما جعل خصوم تركيا في الاتحاد الأوروبي يعترضون على طلبها، بحجة خوفهم من أن يُطوّر أردوغان ورفاقه مواقف في المستقبل تكون

قريبة أكثر إلى الإسلام المتطرف، تحت تأثير الوضع المتدهور في العراق وفلسطين، بالإضافة إلى بروز قلق آخر، فزيادة على أنّ تركيا ستكون بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي البلد الأكثر كثافة سكانية ستصبح المتحدّث باسم ما يقارب **25 مليون** مسلم في أوروبا الغربية، وتأتي هذه الاعتراضات وسط دعم معظم دوائر الشؤون التركية، ودعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الانضمام⁽¹⁾.

وبالرغم من النظرة السلبية الأوروبية اتجاه مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أنّ لتركيا والدول الأوروبية مصالح فوق كل الاعتبارات الأخرى، إذ يعتبر جنوب القوقاز مجالاً آخر لدراسة مظاهر نشاط أنقرة ومصالحها بالمنطقة، حيث تعدّ منطقة القوقاز المورد الرئيسي للهيدروكربون للأسواق الأوروبية عبر تركيا، ما يؤكّد متانة العلاقات التركية - الأوروبية. وتتحصر استراتيجية أنقرة في منطقة جنوب القوقاز في محورين أساسيين: **الأول** يتمثل في تأكيد أمن وسلامة المنطقة، والحد من الخلافات الدائرة فيها، أمّا **الثاني** فيتمحور حول دعم تركيا كوسيط لنقل الموارد البترولية ومشتقاتها، من دول القوقاز إلى أوروبا، وقد مثلت هذه الاستراتيجية الدافع الرئيسي وراء فعالية دور أنقرة في حل النزاع بين روسيا وجورجيا، ويرجع ذلك إلى المصلحة التركية بالمنطقة، ويتمثل في تطبيق ما تسميه أنقرة **"تسوية القوقاز الكبرى"**، التي تضمن تأمين الحدود وفتحها بين كل من أذربيجان وأرمينيا وتركيا، إلى جانب تطبيع كامل للعلاقات بين تركيا وأرمينيا بعد صراع دام على مر العصور المنصرمة⁽²⁾.

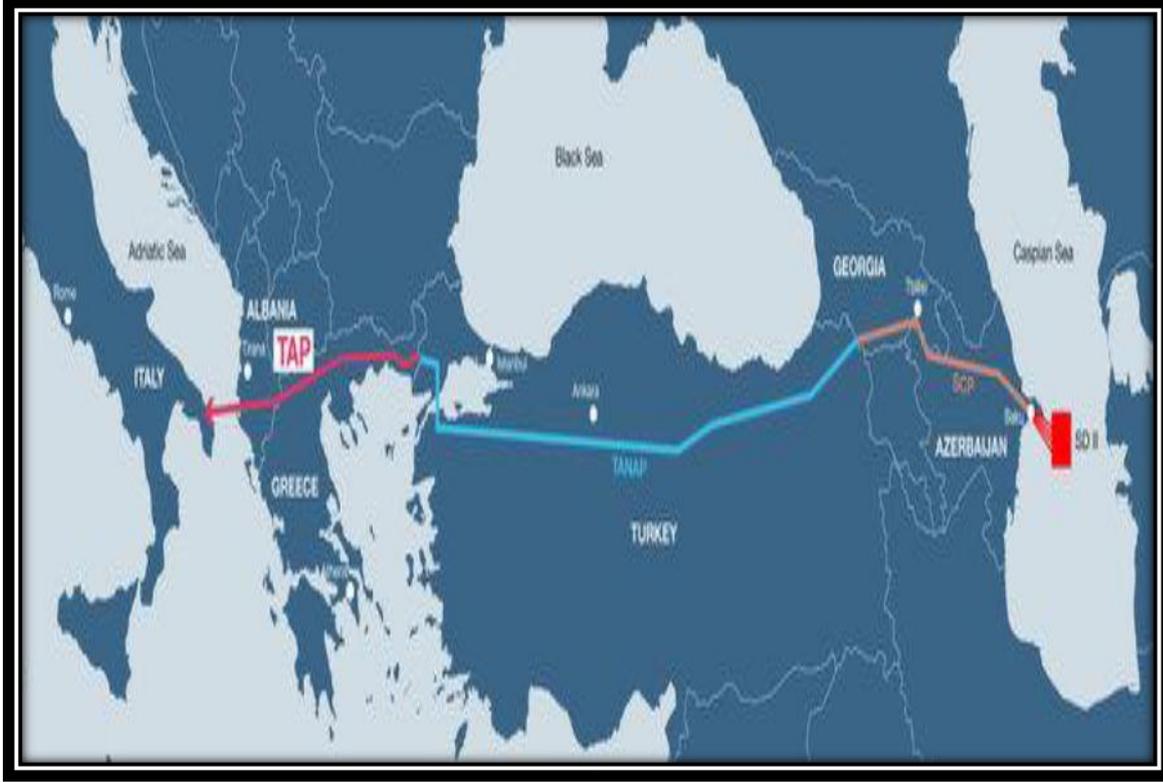
لقد احتلت تركيا موقع القلب في خطط الاتحاد الأوروبي، الذي رسم لتركيا دوراً يستهدف كسر **الاحتكار الروسي (De-Russification)** لمنطقتي جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، اللتين تسيطر عليهما موسكو فيها على شبكة من خطوط الغاز والنفط السوفياتية، وتحتكر من خلالها تصدير موارد هذه الدول إلى الأسواق العالمية، ترى موسكو أنّ سياساتها في هذه المنطقة، تأتي نتيجة وقوعه في مجال نفوذها الحيوي، بالرغم من ذلك، ساهمت تركيا في تشكيل الملامح الأولى لمشروع **الممر الجنوبي Southern Corridor**، الذي استهدفت المفوضية الأوروبية منه، نقل الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى، جنوب القوقاز، والشرق الأوسط إلى أوروبا، بالإضافة إلى مشروع **شاه دنيز 2**، إذ وقعت كل من باكو وأنقرة في

¹ - Yve Lacoste, **op.cit**, p 294

² - ريم عوني، رؤية أوروبية للدور التركي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 177، جويلية 2009، ص 283.

2011/12، على مذكرة تفاهم لبناء خط عابر للأناضول "TANAP"، لنقل غاز لمرحلة الثانية من المشروع إلى الأسواق الأوروبية في 2012/06⁽¹⁾.

شكل رقم 8 : خطوط غاز جنوب القوقاز العابر للأناضول والعابر للأدرياتيكي



المصدر: مركز الجزيرة للدراسات.

توضّح الخريطة الخط العابر للأدرياتيكي (TAP)، لنقل غاز حقل دنيز شاه إلى إيطاليا وباقي الأسواق الأوروبية عبر تركيا وألبانيا واليونان، وبذلك يعد ثنائي الخطوط العابرة للأناضول والأدرياتيكي عماد مشروع الممر الجنوبي لنقل غاز دول بحر قزوين إلى أوروبا، الذي تشكل تركيا حجر أساسه. مع ذلك، تبقى فرنسا وألمانيا من أشدّ المعارضين لدخول تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي، ومن ذلك محاولات فرنسا للحدّ من تحرّك تركيا على الصّعيد الإقليمي والعالمي، ففي 2011/12/20، أُعلن في

¹ - تامر بدوي، تقرير: تركيا وجيوبولتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014/07/08، ص03.

باريس أنّ البرلمان الفرنسي سيبحث في 2011/12/22 قانون يدين إنكار إبادة تركيا للأرمن(*) في سنة 1915 و1917، وقد أثارت حكومة ساركوزي سابقا هذه القضية، في وقت تبذل فيه تركيا كل جهدها لإقامة علاقات سليمة وبناءة مع أرمينيا، والسؤال الذي يُطرح هو: هل ستمكّن تركيا متابعة طريق الصعود؟ أم ستجرح فرنسا في وضع حدود وقيود لمنع تركيا من متابعة نهجها؟ حيث أصبح واضحا أنّ فرنسا بصفة خاصة ومعها قوى في أوروبا، تعتقد أنّ تعاضم الدور التركي سيكون على حساب الدور الأوروبي الفرنسي في أقاليم الوطن العربي⁽¹⁾.

ومهما يكن مستوى التحليل الجيوبولتيكي، فإنّ فرضية الاندماج التركي في الاتحاد الأوروبي سوف تكشف عن تحولات وتقلبات جيوبولتيكية موضوعية ومفاهيمية أساسية، وي طرح في المستقبل إمكانية قيام صراعات حول الهوية والقيم في الاتحاد الأوروبي، حيث نجد مستويين من الاعتبارات في الأوساط الأوروبية، والتي يتم بها قياس وجود الإرادة أو اللإرادة في رؤية تركيا عضواً في النظام الأوروبي فالأولى هي اعتبارات شكلية مهمة تركز على أخذ تركيا بمعايير كوبنهاغن مثل: الديمقراطية الغربية للمؤسسات، الفصل بين السلطات، وفصل الجيش عن السلطة، حماية الأقليات (كردستان) ومسألة الوجود العسكري في الجزء الشمالي لقبرص، وتحسين المستوى الاقتصادي، أما الثانية فتتطوي على مسألة جوهرية، وهي فرضية الهوية أو اللاهوية الأوروبية لتركيا، وهو الأمر الذي لا يستطيع الاتحاد الأوروبي حسمه، ما سوف يُحتمّ التغيّر على مستوى المفاتيح الجيوبولتيكية الرئيسية، وهي: الجغرافيا السياسية الجغرافيا السكانية، مسألة الحدود وتحديد مناطق التخوم، وصراع القيم الهوياتية والحضارية... إلخ⁽²⁾.

من جهة أخرى، وعلى حسب تقديرات المختصين في الجريمة المنظمة، فإنّ بؤر التهديد الأكثر قوة تتمركز على يد المافيا الروس والأتراك والبلغاريين، الذين يستفيدون من حرية التنقل في هذا الفضاء

*- تسببت في قتل مليون ونصف مليون أرمني، ومعروف تاريخيا أنّ هذه المذبحة حدثت بسبب اندلاع نار ثورة في أرمينيا، التي كانت آنذاك إحدى ولايات الدولة العثمانية في ظروف الحرب العالمية الأولى، وكان ذلك يهدّد بشكل خطير قدرة الدولة العثمانية على خوض الحرب، مما استدعى الرد بشكل عنيف، وبعد مضي قرابة القرن على هذا الحدث، وزوال الدولة العثمانية التي كانت تحكم أرمينيا وهي التي ارتكبت المذبحة.

¹-بسام العسلي، السياسات التركية وأبعادها الجديدة، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=950> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ:

2014/05/14، 12:00 سا.

² - Christophe Reveillard, *des conséquences géopolitiques prévisibles de l'entrée de la Turquie dans l'union européenne*, dans *géopolitique de la Turquie*, Revue Française de géopolitique, Ellipses Edition marketing S.A, Paris, 2006, pp53-58.

وبالتالي يظهر من هنا الإقليم التركي كتهديد مباشر، كونها معبر المافيا من آسيا إلى أوروبا، ومن الشرق الأوسط إلى أوروبا، وتصبح مهمة مراقبة الحدود الخارجية لأوروبا في حالة توسيع الاتحاد الأوروبي بضم تركيا، أمراً يميل إلى المثالية، ويصبح الاتحاد الأوروبي منطقة مفتوحة معرضة لمختلف التهديدات⁽¹⁾.

يعتمد مستقبل العلاقات التركية-الأوروبية في جزء منه على موقف الثانية إزاء التطورات المؤسسية في الأولى، باعتبارها في الأصل عضوا في الاتحاد الجمركي منذ عام 1996، ودخولها في مفاوضات منذ عام 2005، حول إمكانية قبول عضويتها في الاتحاد الأوروبي من عدمه، الأمر الذي سوف يمكّنها من لعب دور في "الاتحاد الأوروبي الكبير"، إلا أنّ هذا لا يمكن أن يتحقق، في ظل رفض الرأي العام التركي الاندماج مع الأسرة الأوروبية، نظرا لتغيّر النظرة والتصوّر حيال هذا الموضوع، فبعدما كانت تُقدّر نسبة الأتراك الذين كانوا يؤيدون فتح المفاوضات نحو 80%، تراجعت إلى 60% في السنوات الأخيرة.

ويعود سبب هذا التراجع، إلى الأزمة التي عاشتها أوروبا، بحيث يبرز الأتراك المعارضون لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، بتساؤل مهم: وهو لماذا تعطي تركيا كل تلك الأهمية لأوروبا تعيش في أزمات على الدوام؟ علماً أنّ التقدم والتطور يتواجدان في الصّين، كما لها علاقات تتسم بالأصالة مع القوى الغربية، فتاريخياً تتمتع تركيا بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي التطلع إلى تقوية العلاقات مع هاتين الدولتين أو ما أصبح يعرف بـ (G-2)، وهي في تحسّن مع الاتحاد السوفياتي كما لقي خطاب "أوروبا كعبء على السياسة الخارجية التركية" صدى في تركيا، وهذا لا يعني أنّه من المستحيل بناء علاقات وثيقة بين الطرفين، ومن جهة الاتحاد الأوروبي، يجب أن يستفيد من الديناميكية التي تتمتع بها تركيا، إذ يمكنه الاقتراب منها للتّسيق معها في مواجهة الاضطرابات السياسية في المناطق المجاورة لها في جنوب المتوسط، نظرا للتأثير المهم الذي تمارسه تركيا في المنطقة⁽²⁾.

اقترحت لجنة الاتحاد الأوروبي في وثيقة التوسع الاستراتيجية، التي نشرتها بتاريخ 12 أكتوبر 2011، إعداد جدول أعمال إيجابي بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وقد بينت العناصر الأساسية لجدول الأعمال المذكور، ورتّبها حسب التسلسل الشّامل التالي⁽³⁾:

¹-Christophe Reveillard , *Op.cit*, p 60.

²-Kemal Dervis, *l'avenir des relations entre la Turquie et l'Union Européenne*, compte-rendu de la conférence-débat organisée par L'IRIS en partenariat avec maison de l'Europe, paris, 21/02/2013, pp05-06.

³- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، مرجع سابق الذكر.

- الحوار المكثف والتعاون في الإصلاحات السياسية.
- تأثيرات الدخول والتنقل والهجرة.
- الطاقة، ومكافحة الإرهاب.
- المشاركة الأوسع لتركيا في برامج التجمّع، ومشاريع التوأمة بين المدن، والاتحاد الجمركي.
- أما الزيارات الرفيعة المستوى والاجتماعات لعام 2013 بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، فتمثلت في التالي:

- زيارة رسمية لرئيس مجلس الاتحاد الأوروبي "هرمان فان رومبوي Herman Van Rompuy" إلى تركيا يومي 22-23/05/2013.

- عقد مجلس الشراكة بين تركيا والاتحاد الأوروبي اجتماعه الحادي والخمسين (51) في بروكسيل 27/05/2013، برئاسة وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو".

- مشاركة "أحمد داود أوغلو" في اجتماع مجلس العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي بتاريخ 27/05/2013، وذلك بمشاركة الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي.

ومع كل الاختلافات، تتقاسم تركيا مع فرنسا مصالح مشتركة في البحر الأبيض المتوسط، فهي في خط واحد مع فرنسا، وذلك بخصوص نظرتيها لجعل الحوض المتوسطي فضاء للأمن والاستقرار والديمقراطية، ويوجد مشروع تعاوني تركي-فرنسي في إطار مشاريع التنمية في جنوب المتوسط، ويعتمد نجاحه على احتواء الهجرة غير المنظمة نحو شمال البحر الأبيض المتوسط، وعليه واستناداً للتقارب الموجود بين الطرفين التركي والأوروبي. بحكم المصالح المشتركة بينهما، يجب على الطرفين تطوير علاقاتهما، وذلك من خلال تطبيق مقولة "جون مونييه Jean Monnet" (*) حول البناء الأوروبي: «اليوم يجب أن تتعلم شعوبنا كيفية العيش معا (...)، بحرية (...)، إن أرادوا الوصول إلى الأبعاد الضرورية لتقدمهم والحفاظ على التحكم بمصيرهم»⁽¹⁾.

* - "جون مونييه Jean Monnet"، رجل أعمال وسياسي فرنسي، قاد حركة توحيد أوروبا الغربية في خمسينات وستينات القرن العشرين، أطلق عليه اسم "أب المجموعة الأوروبية"، هو الذي اقترح فكرة إنشاء مجموعة الحديد و الفحم الحجري عام 1950، وكان رئيسها من عام 1952-1955، كما أنشأ لجنة عمل الولايات الأوروبية المتحدة، وكان رئيسها من عام 1956 إلى 1975، وساعد في تأسيس جمعية الطاقة الذرية الأوروبية (اليوراتوم)، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة) التي تأسست عام 1957.

¹ - Kemal Dervis, op.cit, p 06.

ويمكن تطبيق هذه المقولة على الجانب الاقتصادي في العلاقات التركية الأوروبية، فتركيا ترى في الاتحاد الأوروبي سوقا كبيرة لتصدير منتجاتها، أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فيرى في تركيا من القوى الاقتصادية الناشئة في أوروبا، وهذه الأهمية تتبع من موقعها الجغرافي. يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأوّل لتركيا سواء من حيث الاستيراد أو التصدير، فهي تحتل المرتبة السابعة (07) من بين أكبر الدول المستوردين من الاتحاد الأوروبي، والمرتبة الخامسة (05) من ناحية التصدير إلى الأسواق الأوروبية، وعموما تتمثل معظم صادرات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في: الآلات، وسائل النقل، تليها السلع المصنّعة، أما صادرات الاتحاد إلى تركيا فتتمثل في: الآلات، معدات النقل، المواد الكيماوية والسلع المصنّعة⁽¹⁾، وهو ما سوف يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 8 : يمثل حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي وتركيا 2011 – 2013
(المليار يورو).

| 2013 | 2012 | 2011 | |
|-----------------|-----------------|-----------------|------------------------------|
| 77,8 مليار يورو | 75,4 مليار يورو | 73,3 مليار يورو | الصادرات الأوروبية الى تركيا |
| 50,4 مليار يورو | 48,6 مليار يورو | 48,6 مليار يورو | الواردات الأوروبية من تركيا |

المصدر: موقع المفوضية الأوروبية.

يتبين لنا من الجدول، ارتفاع حجم المبادلات التجارية بين تركيا والاتحاد الأوروبي، سواء من حيث الصادرات أو الواردات، وحجم هذه المبادلات في ارتفاع مستمر، إذ ارتفعت صادرات الاتحاد الأوروبي من 73,3 مليار يورو (عام 2011)، إلى 75,4 مليار يورو (عام 2012)، إلى 77,8 مليار يورو (عام 2013)، والشيء نفسه بالنسبة للواردات ولو بنسبة أقل، حيث ارتفعت من 48,6 مليار يورو (عامي 2011 و 2012)، إلى 50,4 مليار يورو (عام 2013)، وعليه يعتبر الطرفين التركي والأوروبي شريكان تجاريين بالدرجة الأولى.

¹ - موقع المفوضية الأوروبية، على الرابط الإلكتروني التالي: [http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-](http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/turkey/)

[and-regions/countries/turkey/](http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/turkey/)، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/11/30، 17:50 سا.

إنّ أوروبا جارة مزدهرة ولكن هزمة ديمغرافيا لتركيا، وتحرص على تعزيز صادرات الغاز منها وتريد بناء نظام نقل نفط وغاز عبر تركيا وشرق البحر الأبيض المتوسط، كما أنّها تشاطر الولايات المتحدة الأمريكية الخوف من التطرف الإسلامي، وقد قلّدت أوروبا المقاربة الأمريكية للمشكلة من حيث التركيز على التّهجين الأمني والاستخباراتي في علاقتها مع تركيا⁽¹⁾.

نظريا، حتّى إذا كان من الممكن التراجع إلى الوراء فيما يخص قرار بروكسل في فتح المفاوضات المتعلقة بانضمام تركيا فعليا إلى الاتحاد الأوروبي، إلّا أنّ في ذلك مخاطرة أن يدفع الأمر تركيا إلى التقرب أكثر فأكثر من جيرانها العرب لتفادي العزلة الدبلوماسية، ما سوف يشكّل تهديداً حقيقياً لأمنها ومصالحها في المنطقة المتوسطية، بخسارتها لقطب إقليمي قادر على صياغة المعادلات الأمنية والاقتصادية التي تتلاءم والمصالح الأوروبية، خاصة الدائرة العربية، التي تشكل فيها تركيا الفاعل الإقليمي الرئيسي.

المطلب الثالث

تركيا وروسيا

تتمتع تركيا بعلاقة مميزة مع روسيا على مر التاريخ، فبعدما تنازلت روسيا القيصرية عن أطماعها التوسعية في الدولة العثمانية، إثر قيام الثورة البلشفية في 1917/10، وساندت الحركة الوطنية التركية التي ظهرت في الأناضول عام 1919 بقيادة أتاتورك ضد قوات الاحتلال الأجنبي، إثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عقد الجانبان "معاهدة صداقة وتعاون" في 1921/03/16 وأصبحت هذه المعاهدة الأساس للعلاقات الودية بينهما حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تقريبا، ووصلت تلك العلاقات ذروتها سنة 1987 بالتوقيع على الوثيقة السياسية التي أكّدت على إحياء روح علاقات الحوار والصداقة والثقة المتبادلة، التي أرساها كل من الزعيم السوفياتي "فلاديمير ايليتش لينين" ورئيس الجمهورية التركية "أتاتورك"، مع استمرار تطوّر العلاقات بين البلدين طيلة عقد الثمانينات من القرن

¹- بول سالم، تنافس القوى العظمى على مستقبل الشرق الأوسط، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://carnegie-mec.org/publications/?fa=40614> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/10/15، 17:30 سا.

العشرين، أي منذ قيام الانقلاب العسكري في تركيا في 12/09/1980، وحتى تفكك الاتحاد السوفياتي في 10/1991⁽¹⁾.

ويرجع البطء الذي تعرفه العلاقات السياسية بين تركيا وروسيا، إلى مجموعة من الخلافات التاريخية حول العديد من القضايا⁽²⁾:

- قبرص (Cyrpus): شكّلت هذه القضية محور خلاف أساسي بين البلدين، إثر بيع روسيا صواريخ S.300 لليونان، الأمر الذي خلق أزمة كبيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط.
- القضية الكردية (Kurdish Issue): عرف الموقف الروسي اتجاه التمرد الكردي نوعاً من التناقض، فمن جهة امتنعت موسكو عن تغذية نيران القومية الكردية، ومن جهة أخرى سمحت للمجموعات القومية الكردية بعقد اجتماعات علناً على الأراضي الروسية، إضافة إلى أنها أعطت لفترة وجيزة ملاذاً لـ "عبد الله أوجلان" "الإرهابي" بنظر تركيا، ممّا زاد من تعميق شكوكها حول الأهداف والتّوايا الحقيقية لروسيا.
- القوات التقليدية في أوروبا^(*) (Conventional Forces in Europe): أحدث تواجد القوّات الروسية في جنوب القوقاز قلقاً وإرباكاً للحكومة التركية، نظراً لأنّها كانت تعتبره انتهاكاً لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا.
- الشيشان (Chechnya): يعتبر التعاطف التركي مع الشيشان، مصدراً آخر للاحتكاك في العلاقات بين البلدين، علماً أنّ السياسة الرسمية لتركيا اتّسمت بالحذر، فكانت متردّدة في دعم القضية الشيشانية، كونها حسب وجهة نظرها تشبه إلى حد كبير القضية الكردية واعتبرت أنّ القضية الشيشانية تدخل في الشّأن الداخلي لروسيا، إلّا أنّ قلقها يكمن في تخوّفها من أن تكون جهود روسيا الرّامية إلى إخضاع المتمرّدين الشيشان، كمقدّمة لمحاولة

¹ - حنا عزو بهنان، العلاقات التركية الروسية 1997-2009، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، العراق، مجلد 18، العدد 50، 2011، ص38.

² - Khalilzad Zamlay and others, **the future of Turkish-western relations**, Arlington: RAND, 2000, pp23-24.

* - وُقعت "معاهدة القوات المسلّحة التقليدية في أوروبا" بين أعضاء الناتو وروسيا في باريس بتاريخ 19/11/1990، ودخلت حيّز التنفيذ في 17/07/1992، وجوهر الخلاف بين تركيا وروسيا يكمن في أنّ الأولى طالبت التزام الثانية بنص المادة من الخامسة (05) من المعاهدة، وهي المادة التي تهدف إلى منع تزايد الوجود العسكري الروسي على حدود تركيا بعد أن تعرّز الوجود الروسي في القوقاز، كما أصرت أنقرة على وجوب تنفيذ روسيا ما يُطلق عليه "التزامات اسطنبول"، التي تقوم على بنود عدّة منها: سحب القوات العسكرية الروسية من مولدافيا وجورجيا، وهذا ما رفضته روسيا.

روسيا إخضاع القوقاز-جورجيا وأذربيجان لسيطرتها، ما سوف يستوجب الوجود العسكري الروسي بالقرب من الحدود التركية، الأمر الذي سيُفوّض نفوذها في القوقاز إضافة إلى معاناتها من تدفق الآلاف من اللاجئيين الشيشانيين.

اتّجهت الخلافات حول هذه القضايا، إلى تفاقم أسرع في السياسات التنافسية بين الطرفين في القوقاز ووسط آسيا، مع خشية تركيا من تعزيز النفوذ الروسي في منطقة القوقاز، هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لها، وكان خوف أنقرة في هذا الشأن، سببا في عدم تحمّسها لتوسيع الناتو فذلك يمكن أن يستفز موسكو لمحاولة توسيع وجودها العسكري في القوقاز.

حاول الطرفان التركي والروسي تجاوز خلافاتهما والعقبات، التي تعترض تطور العلاقات السياسية بينهما، من خلال تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين، وجاءت أحداث **2001/09/11** التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، لتنعكس إيجابا على العلاقات التركية-الروسية، من خلال توحيد مواقف الدولتين وجهودهما ضد ما أسماه بـ"الإرهاب الدولي *International Terrorism*"، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل غيرا من وجهة نظرهما بخصوص مسألتَي الشيشان وحزب العمال الكردستاني حيث كانت هاتان المسألتان حتى ذلك الوقت، تسببان الكثير من المشاكل لهما، من خلال الاعتراف الرسمي للحكومة التركية أنّ قضية الشيشان تدخل ضمن الشأن الداخلي الروسي، ليتوصّل الطرفان في **2001/10/12** في نيويورك، إلى التوقيع على خطة العمل لتحسين التعاون بين روسيا الاتحادية والجمهورية التركية، إذ دعت الوثيقة إلى التعاون بين الدولتين في عدّة مسائل، من ضمنها: **توطيد الاستقرار في أوراسيا ومسألة "الإرهاب الدولي"**، التي سببت الكثير من المشاكل بينهما وغيرها⁽¹⁾.

ومما ساهم في تحسّن العلاقات بين الدولتين، وصول أردوغان إلى السّلطة عام 2003 وموقف المجلس الوطني التركي الكبير(البرلمان)، من الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في مارس 2003، حيث رفض المجلس السّماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي والأجواء التركية بالعبور لغزو العراق، كذلك رفضت روسيا دعم العمليات العسكرية الأمريكية في العراق، وهكذا تطابقت وجهات النّظر التركية والروسية في هذا الشأن، من حيث شنّ عدوان على العراق ليس ما يبرّره، وبعد وقوع تلك الحرب وزوال النّظام الحاكم في العراق، أعلنت كل من تركيا وروسيا منذ البداية عن تشجيعهم

¹- حنا عزو بهنان، مرجع سابق الذكر، ص40.

لعودة السيادة السريعة إلى الحكومة العراقية الانتقالية، رغم تباين الأسباب التي تدفعهما إلى اتخاذ مثل هذا الموقف⁽¹⁾.

من بين الأمور التي دفعت العلاقات التركية الروسية نحو الأمام، زيارة الرئيس الروسي "بوتين" إلى تركيا عام 2004، التي وضعت حجر الأساس للعلاقات بين البلدين، إذ اقترح الجانب الروسي إنهاء النشاط الشيشاني في تركيا، بينما طالبت الأخيرة بإنهاء نشاط حزب العمال الكردستاني التركي في روسيا كما وقع الرئيس في 06/12/2004 ست (06) اتفاقيات وهي⁽²⁾:

- اتفاقية حماية الحقوق المتبادلة والملكية الفكرية في إطار التعاون العسكري التقني.
- اتفاقية الحماية المتبادلة للمعلومات والمواد المنقولة، في إطار التعاون العسكري والتقني.
- اتفاقية منع الحوادث البحرية خارج بحرها الإقليمي.
- مذكرة تطوير التعاون في مجال الغاز ما بين (غاز بروم) و(بوتاس).
- مذكرة تعاون بين الأكاديمية الدبلوماسية في وزارة الخارجية للاتحاد الروسي ومركز الأبحاث الاستراتيجية في وزارة الخارجية التركية.

تلاها التوقيع على "الإعلان المشترك لتعميق الصداقة، والشراكة متعددة البعدين بين جمهورية تركيا والاتحاد الروسي"، ثم تركزت الزيارات المماثلة، وذلك بزيارة الرئيس التركي "عبد الله غول" إلى روسيا في 02/2009، التي اتسمت ببرنامج مكثف جداً، عكس عمق العلاقات المتنامية بينهما، وأعطت الزيارة انطباعاً أنّ هذه العلاقة تنتقل من إطار الجيرة إلى إطار التعاون الاستراتيجي، خصوصاً بعد تنويع تركيا لخياراتها الخارجية، واتباعها سياسة متعددة الأبعاد، والتي لم تستثن أحداً، وصرح رئيس الحكومة الروسية بوتين خلال لقائه الرئيس التركي، إنّ مواقف البلدين تتطابق في معظم القضايا الخارجية، وأنّ تركيا هي إحدى أولويات السياسة الخارجية الروسية⁽³⁾.

¹ - حنا عزو بهنان، مرجع سابق الذكر، ص 41.

² - معمر فيصل خولي، العلاقات التركية-الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2014، ص 33-34.

³ - عامر علي راضي العلق، ملامح جديدة في العلاقات التركية-الروسية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة الموصل، العراق، العدد 40، 2009، ص 125.

كما أصبحت روسيا بفضل دبلوماسية تركيا، عضواً مراقباً في منظمة المؤتمر الإسلامي، ورغم أنّ تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي، إلا أنّها تؤيد معارضة روسيا تحويل البحر الأسود إلى بحيرة أطلسية، مثلما تعارض محاولات الولايات المتحدة الأمريكية تعديل معاهدة "مونثرو" لعبور المضائق التركية (البوسفور والدردنيل)، ولدى الطرفين نظرة مشتركة لإقامة منظمة تعاون باسم "اتحاد أوراسيا" كما أنّ هناك مواقف متقاربة جداً حول مشكلات شرق المتوسط، علماً أنّ الطبيعة الخاصة لعلاقات تركيا مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، هو العامل الحاسم في علاقاتها الثنائية، خاصة وأنّ روسيا أجرت مؤخراً تعديلاً على نموذج الأمن الدولي، عبر إحياء الفكرة بأنّ إمدادات النفط والغاز قضية استراتيجية مستقبلية كبرى، فهي ترى أنّه عليها استخدام الثروات النفطية الجديدة لإعادة كبريائها واستعادة نفوذها⁽¹⁾.

بشكل عام، بدأت العلاقات الروسية-التركية منذ عام 2003، تأخذ منحى مختلفاً عن حقبة الحرب الباردة، التي اعتُبرت خلالها تركيا-باعتبارها عضواً في حلف شمال الأطلسي- دولة مواجهة في الانقسام بين الكتلة الشيوعية والكتلة الغربية، حيث تطوّرت العلاقات بين البلدين بفعل مجموعة من العوامل، التي دفعت إلى ذلك، أبرزها ما يلي⁽²⁾:

- أنّ الدولتين التركية والروسية تعطيان الأولوية للعلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما وللحاجة الماسة لكل واحدة منهما للأخرى، ففي حين تحتاج تركيا إلى إمدادات نفط وغاز من روسيا وتعمل على توطيد تواجد منتجاتها الصناعية في السوق الروسي الكبير، تنظر روسيا إلى ضرورة تنويع شركائها الاقتصاديين وعدم الاقتصار على الدول الأوروبية الرئيسة.
- تلتقي مصالح البلدين الاقتصادية، وتصطدم في المخططات الاستراتيجية المختلفة لمد أنابيب النفط والغاز بين دول بحر قزوين، ووسط آسيا والمشرق العربي، وبالتالي تحتاجان لتنظيم مصالحهما بصورة عقلانية.
- تتقاطع سياسات البلدين وتصطدم في شمال القوقاز، سيما الموقف من جورجيا وأرمينيا وأذربيجان وفي البلقان، لاسيما الموقف من صربيا والبوسنة وكوسوفو، ولمنع الخلافات السياسية من التفاقم لابدّ من اتصالات وثيقة بين العاصمتين.
- إنّ تركيا العثمانية والجمهورية كانت ولم تنزل وستبقى، نافذة روسيا الضرورية على البحر الأبيض المتوسط.

¹- عامر علي راضي العلق، مرجع سابق الذكر، صص 126-127.

²- مركز الجزيرة للدراسات، تركيا وروسيا: تقارب اقتصادي وتباعد سياسي، الدوحة، 2013/04/30، صص 03.

وبسبب الانسداد والتعطل الذي يعرفه مسار المفاوضات لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي عززت علاقاتها مع روسيا - أحد القوى الكبرى في المنطقة-، وهي اليوم الشريك الاقتصادي الثاني لتركيا بعد ألمانيا، ويوفّر لها ثلثي من إمدادات الغاز الطبيعي عبر أنابيب "بلو ستريم Blue Stream"⁽¹⁾. وفي محاولة لمأسسة العلاقات بين تركيا وروسيا، اتفق قادة البلدين على تأسيس مجلس التعاون التركي-الروسي في 2010/05، خلال زيارة الرئيس الروسي السابق "ديمتري ميدفييف" وبلتقي قادة البلدين سنويا بصورة منتظمة، وعليه تعد روسيا اليوم واحدة من أكبر شركاء تركيا التجاريين، ولكن بميزان تبادل تجاري يميل لصالح روسيا، نظرا لأنها المصدر الأول للغاز إلى تركيا، وقد صرح وزير الطاقة التركي مؤخرا بأن ربع إنتاج تركيا من الكهرباء يعتمد على واردات الغاز الطبيعي الروسية، مع تأكيد البلدين على رغبتهما في رفع التبادل التجاري بينهما خلال العامين القادمين، مع العلم أن البلدين كانا قد اتفقا على أن تبني روسيا أول محطة تركية نووية، لتوليد الطاقة على الساحل التركي شرق المتوسط باستثمار يبلغ 20 مليار دولار⁽²⁾.

شكل رقم 9 : يمثل خطوط الطاقة بين تركيا وروسيا.



المصدر: مركز الجزيرة للدراسات.

¹ -Brahim Saidy, *la politique de la sécurité nationale en Turquie : la doctrine davutoglu et la réorientation stratégique*, Institut des hautes études internationales, université LAVAL, Québec, 2003, p20.

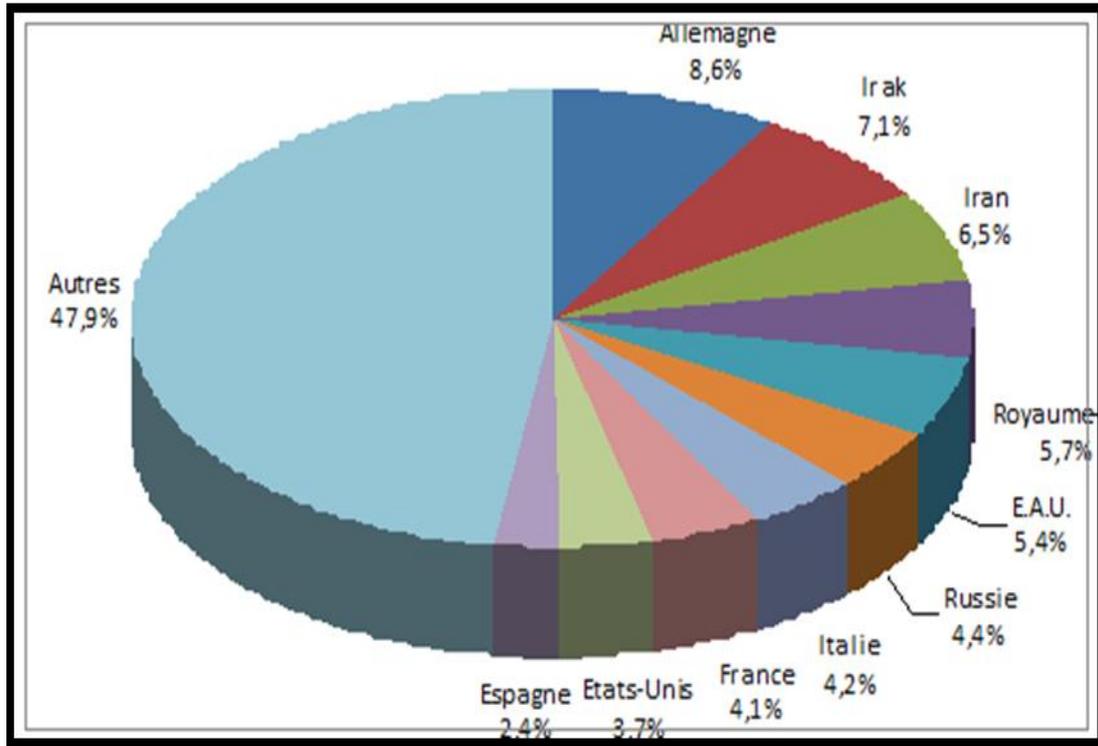
² -مركز الجزيرة للدراسات، تركيا وروسيا: تقارب اقتصادي وتباعد سياسي، مرجع سابق الذكر. ص 07.

تعززت العلاقات التركية الروسية من خلال معطى الطاقة، ويوضح الشكل خطوط الطاقة بين تركيا وروسيا، وهي: خط بحر قزوين، وخط باكو جيهان.

علاوة على ذلك، تعتبر روسيا من أهم الشركاء الاستراتيجيين لتركيا في مجال الطاقة، فوفقاً للمؤشرات المثبتة عام 2011، تحتل روسيا المرتبة الأولى (01) على صعيد الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي، بواقع 44,8 تريليون متر مكعب⁽¹⁾.

من جانب آخر، تعرف العلاقات التجارية التركية الروسية نمواً في السنوات الأخيرة، بحيث تعد روسيا من أكبر وأوائل الزبائن لتركيا، وفي عام 2012 أصبحت روسيا الزبون السادس لتركيا، وفقاً لما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 10 : يمثل الزبائن التجاريين لتركيا عام 2012



المصدر: http://www.senat.fr/rap/r12-716/r12-716_mono.html، تم الاطلاع عليه: 2014/12/30، 22:00 سا.

يبين الشكل أعلاه أنّ روسيا تحتل المرتبة السادسة (06) من بين إجمالي زبائن تركيا لعام 2012، وذلك بنسبة 4,4%، مما يعكس تنامي العلاقات التجارية التركية-الروسية في السنوات الأخيرة.

¹ - عبد الجليل زيد المرهون، تقرير: الغاز الطبيعي باعتباره سلعة استراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011/12/11، ص 02.

يعتبر المسار الاقتصادي الزافد الأول لعملية التقارب الروسية التركية، والذي يمنع من تأزم العلاقات أو تدهورها بشكل دراماتيكي، وتكمن أهمية هذا المسار في عدّة نقاط رئيسية⁽¹⁾:

- تعتبر روسيا أهم مورد للغاز الطبيعي لتركيا.
 - تمثل تركيا سابع (07) شريك تجاري لروسيا، وثاني أكبر أسواق التصدير بعد ألمانيا.
 - تركيا هي الوجهة السياحية الأولى (01) للسائح الروس، حيث يصل تركيا خمسة (05) ملايين سائح روسي.
 - عدد الشركات التي تعمل في روسيا 140 ألف شركة، منها 150 شركة تعمل في قطاع الإنشاءات تحديدا في مجال الحديد والصلب.
 - وجود تعاون نشط في مجالي بناء سفن الشحن والنقل البحري.
 - توقيع أكثر من 60 اتفاقية في مجالات التعاون المختلف.
 - وجود تعاون كبير في مجال الطاقة الكهربائية.
 - وجود مستقبل لتبادل تجاري استراتيجي بين الطرفين، وفقاً للأرقام التالية:
- 2004 (11 مليار دولار).
 - 2008 (37,8 مليار دولار).
 - 2009 (21 مليار دولار) وجاء هذا الانخفاض بسبب الأزمة المالية العالمية.
 - 2012 (34,2 مليار دولار).
 - 2013 (33 مليار دولار).
 - 2020 (الهدف 100 مليار دولار).

يدرك كل من الطرفين الروسي والتركي ضرورة معالجة الخلافات بالتّهميش والتّجاهل خاصة فيما يخص الأزمة السورية الملف الأكثر إلحاحا في دائرة الخلافات السياسية التركية-الروسية، والراجح أنّ سوريا احتلت موقعا متقدما في مباحثات "لافروف" و"داود أوغلو"، ومحاوله البحث في كل أزمة وفي كل

¹ - محمود سمير الرنتبسي، تقرير: العلاقات التركية-الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014/12/11، ص07.

مرة عن توافق، بدون التأثير على تطوير علاقاتهما الاقتصادية والتجارية، فلقد لعبت العقلانية دوراً مهماً في النظر إلى الخلافات والبراغماتية البالغة في معالجتها بحيث خدمت البلدين إلى حد كبير⁽¹⁾.

لكن، وبالرغم من الرؤى المختلفة بشأن العديد من القضايا، فإنّ تركيا وروسيا أسستا قاعدة صلبة من الاحترام المتبادل، الذي جعل العلاقات الثنائية بين البلدين تتخطى العداء التاريخي والذي يُعتبر إحدى ركائز الأمن والاستقرار في أوروبا، فخلال العشرة الأعوام الماضية تحوّلت تركيا وروسيا من مواقف المواجهة، إلى ما يُسمّى "مجتمع الأمن الحقيقي"، وما عاد استخدام القوة من جانب أي من الدولتين وارداً كأداة سياسية في العلاقات الثنائية⁽²⁾.

تمر العلاقات التركية الروسية بمرحلة تغيير واضحة الملامح، وتظهر آثارها تباعاً لخلق مقاربة جديدة لإدارة هذه العلاقة، وتطويرها لإقامة علاقات تعاونية متعدّدة اقتصادياً وسياسياً وأمنياً في منطقة تسودها حركية متعدّدة الاتجاهات، ترتبط تركيا في إطارها -بالإضافة إلى القوى الكبرى- بالقوى الإقليمية، لذا يمكن أن تتأثر العلاقات التعاونية بينهما في المجال الاقتصادي سلباً، إلا إذا تمّ تغليب المصالح المشتركة على كل الخلافات القائمة.

¹- مركز الجزيرة للدراسات، تركيا وروسيا: تقارب اقتصادي و تباعد سياسي، مرجع سابق الذكر، ص 05.

²- معمر فيصل خولي، مرجع سابق الذكر، ص 102.

المبحث الثاني

علاقة تركيا بالدائرة الإقليمية غير العربية (القوى المتوسطة)

ترتبط تركيا بعلاقات متميزة مع كل القوى الإقليمية، رغم التنافس على المركز الإقليمي، إلا أنها تتمتع بعلاقات مكثفة، وذلك مع كل من إيران وإسرائيل.

المطلب الأول

تركيا وإيران

يعتبر التبادل الثقافي بين الأتراك والفرس من أقدم التبادلات الثقافية لتركيا، وأكثرها تشابكاً وابتداءً من القرن السادس عشر، أصبحت هذه العلاقة بين إيران الشيعية والإمبراطورية العثمانية السنية تشكل حرباً باردة، اشتملت على كثير من تبادل الهجمات الإيديولوجية، وصراع طويل الأمد على الأراضي في الأناضول وبلاد الرافدين، وبحلول القرن السابع عشر وصلت الحروب الطاحنة من أجل الأراضي بين هاتين الدولتين المتجاورتين إلى نهايتها، حيث تضاءلت إلى شكوك ومناوشات بين حين وآخر، ولم تترجم إلى صراع حقيقي على الأراضي، واتّسمت العلاقات بين البلدين بتعايش طويل وحذر واحترام مبني على المجاملة⁽¹⁾.

وبحكم البنية الجيوسياسية متعددة الاتجاهات لتركيا وإيران، تتطلب أن يكون للعلاقات بينهما اعتبارات خاصة، فموقع الدولتين في غرب آسيا، يفرض على كل منهما تطوير سياسة تراعي فيها كل دولة منهما الأخرى، في السياسات المعنية بالمناطق الثلاث التالية على الأقل وهي: الشرق الأوسط القوقاز وآسيا الوسطى، ما يجعل من الضروري على تركيا أخذ العامل الإيراني في الاعتبار في سياساتها المعنية بهذه المناطق، وذلك ضمن مستويات مختلفة ومترابطة أهمها: الخط الجيوثقافي الذي يتشكل من الأقاليم التركية والعربية والفارسية، والذي يعكس التوزع الإثني-الثقافي المستقر والأساسي في المنطقة، بالإضافة إلى كون تركيا وإيران دولتين كبيرتين غير عربيتين في المتوسط، لكل منهما علاقات

¹ - جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009، ص149.

مباشرة مع الدول العربية في الحوض المتوسطي، إلى جانب خط بلاد الرافدين - الخليج العربي، الذي يشكل قوس الهلال الخصيب في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

دخلت العلاقات التركية - الإيرانية مرحلة جديدة مع إعلان قيام الجمهورية التركية سنة 1924 وكان للشعار الذي رفعته تركيا آنذاك "السلم في الوطن والسلم في العالم" أثر إيجابي على إيران، التي لم تكن تشعر بالراحة اتجاه السياسات الإسلامية الطورانية التي شهدتها الدولة العثمانية، ورغم المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين في تلك المدة، والتي لم تحل بسهولة، إلا أنّهما أبديا رغبة في تطوير العلاقة بينهما إذ عرف البلدان بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، عدة محاولات من أجل التعاون الإقليمي بينهما^(*)، واستمر التقارب والتعاون في الفترة بين 1953 - 1979، عبر تواصل العلاقات الثنائية في المجالين العسكري والاستخباراتي على نحو أكبر تحت تأثير الحرب الباردة، لكن بعد انتهاء حكم الشاه، وتسلم الخميني الحكم إثر نجاح ثورة عام 1979، توترت العلاقات بين البلدين وبخاصة عقب إلغاء الخميني عضوية بلاده في حلف الناتو، ونجاح الثورة الإسلامية في إيران، وظهور المخاوف المتبادلة بين البلدين⁽²⁾.

بدأت العلاقات الثنائية بين تركيا وإيران أثناء نشوب الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، شديدة البرودة وفي أكثر من جانب، وكانت تركيا تمثلّ للثوريين الإسلاميين كأنّها النموذج الذي حاول شاه إيران تقليده، فهي دولة علمانية وثيقة التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت تركيا وكأنتها الدولة التي جاءت بالأفكار الإسلامية المهيمنة، علماً أنّ كلاً من إيران وتركيا دخلتا في تحالفين رئيسيين في هذا القرن: ميثاق أباد، وميثاق بغداد، الذين عرفا فيما بعد بـ «منظمة المعاهدة المركزية»⁽³⁾.

ينبع التقارب بين تركيا وإيران من أنّ الإيرانيين معنيون بخرق العزلة، التي يحاولون فرضها عليهم بسبب برنامجهم الذري، وكونها حسب وجهة النظر الأمريكية دولة مارقة، ومن ضمن محور الشر، وراعية

¹ - أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق الذكر صص 470-472.

² - منها ميثاق سعد آباد عام 1937، وحلف بغداد 1956، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي في إطار منظمة التعاون الإقليمي للتنمية RCD، التي تأسست عام 1964.

³ - داود سلمان فراق، العلاقات التركية - الإيرانية، مجلة دراسات إيرانية، جامعة البصرة، العراق، العدد 15، 2012، صص 51-52.

³ - فيليب روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، تر: ميخائيل نجم خوري، دمشق: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ط1، 1993، صص 68.

الإرهاب، وداعمة لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين، ومن أنه يوجد اليوم انفتاح أكبر للعقيدة السائدة في إيران، هذا ما يتجلى في زيارة "محمود أحمددي نجاد" لتركيا في 08/2008، بالإضافة إلى أنّ أردوغان وغول من بين الأوائل الذين هنأوا أحمددي نجاد على إثر تجديد عهده الرئاسية في عام 2009. وفي ما يتعلق بقضية الذرة الإيرانية، فإنّ تركيا لا تخاف خوفاً خاصاً من تهديد إيران لها ذرياً، وإنّما قلقاً من تقويض الاستقرار في المنطقة، نتيجة محاولة إيران إحراز هذا السلاح، فهناك اختلاف في تركيا بخصوص امتلاك إيران للسلاح الذري، فمن جهة يقلق الجيش وجماعات النخبة العلمانية من سياسة إيران الذرية، ومن الجهة الأخرى لا يشارك زعماء حزب العدالة والتنمية في هذه المخاوف، ومن جانب آخر تؤكد تركيا على الدوام استعدادها وقدرتها على الوساطة بين إيران والغرب⁽¹⁾. أمّا فيما يخص مواضيع التعاون بين البلدين، فهناك مسألتان تسيطران على العلاقات التركية الإيرانية:

أولاً- تحالف كلا البلدين ضد المنظمات الانفصالية الكردية

تحالفت تركيا وإيران ضد "حزب العمال الكردستاني" (PKK) في تركيا، وذراعاه الإيراني "حزب من أجل حياة حرة لكردستان" (PJAK)، وتمّ تعزيز هذا التعاون بين الطرفين بعد عام 2003، من خلال إعادة إحياء "اللجنة العليا للأمن التركي- الإيراني" من جديد، التي تأسست عام 1988، لكنّها بقيت قليلة الفعالية، بعقد الاجتماع الثاني عشر (12) للجمعية في عام 2008، الذي سيطرت عليه مرة أخرى المحادثات التعاونية ذات الصبغة الأمنية، خاصة حول موضوع الإرهاب، ليخلص الاجتماع إلى أنّ الحل الأكثر فعالية لمحاربة الاختراقات الخارجة عن القانون، التي تقوم بها بعض الفصائل الإرهابية في المنطقة، هو تبادل المعلومات وتكثيف التعاون الأمني بين البلدين⁽²⁾.

ونظراً لوجود مصلحة مشتركة بين تركيا وإيران، في منع ظهور دولة كردية مستقلة في كلا البلدين قامت منذ عام 2010 بتكثيف التعاون بينهما، من أجل حماية حدودهما بالتنسيق بينهما، عن طريق تبادل المعلومات الاستخباراتية بشأن حزب العمال الكردستاني، مع ذلك ونتيجة للأحداث في سوريا تمّ تخفيض التعاون الاستراتيجي منذ عام 2011، الأمر الذي أدى إلى تعقيد قدرة تركيا على التصدي لهجمات حزب العمال الكردستاني في منطقة "سيمدينلي هكاري" في نهاية 07/2012، التي أسفرت عن مقتل 20 جندي

¹ - غالبا ليندنشتراوس، مكانة تركيا على الساحة الدولية... التطورات الإقليمية، صحيفة القدس العربي، العدد 6670، نوفمبر 2013، ص 9.

² - Meliha Benli Alhamisik, le rôle de la Turquie au moyen orient, Med 2009, p225 .

تركي، ما دعا تركيا للتشكيك في دعم إيران لهذه العملية، نظرا للأسلحة والمعدات اللوجيستية التي استخدمها الحزب⁽¹⁾.

ثانيا - تعزيز التعاون في مجال الطاقة بين تركيا وإيران

تعتبر هذه النقطة الموجّه الرئيسي لعلاقات تركيا الاقتصادية مع إيران، ولقد بدأت المفاوضات من أجل عقد اتفاقية شاملة بين البلدين في هذا المجال عام 2007، واستمرت حتى عام 2008، ليوقع الطرفان مذكرة تفاهم^(*) في 2007/07 تسمح بتصدير الغاز الإيراني إلى أوروبا، من خلال المرور بتركيا عبر "حقل بارس الجنوبي" للغاز⁽²⁾.

شكل رقم 11 : حقل بارس الجنوبي



المصدر: <http://www.alalam.ir/news/1465731>، تم الاطلاع عليه 2015/01/22، 17:25 سا.

¹ -Stephan Larrabe, Alireza Naber, **Turkish Iranian relations in a changing Middle East**, National Defense Research Institute, Published by the RAND Corporation, 2013, p11.

*- كما تسمح أيضا الاتفاقية بالاستغلال المشترك لاحتياطات الغاز، باستثمار تركيا 5,5 مليار دولار في حقل بارس الجنوبي وذلك لإنتاج ما بين 20-35 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، لتعتبر بذلك طهران ثاني أكبر مورّد للغاز الطبيعي إلى تركيا بعد روسيا، إضافة إلى توفير ما يقارب 40% من واردات تركيا للنفط الخام.

² -Meliha Benli Alhamisik, **op.cit**, p 226.

حقل غاز الشمال أو حقل فارس الجنوبي هو حقل غاز طبيعي مشترك بين إيران وقطر يقع في الخليج الفارسي، ويعد الحقل الأكبر بين حقول الغاز بالعالم، وهو يضم 50,97 تريليون متر مكعب من الغاز، تبلغ مساحته نحو 9,700 متر مربع، منها 6,000 متر مربع في مياه قطر الإقليمية، و3,700 متر مربع في المياه الإيرانية، أكتشف الحقل عام 1971 وبدأ الإنتاج فيه عام 1989⁽¹⁾.

من جهتها، أعلنت تركيا عن خطط لإنتاج أكثر من عشرين (20) مليار متر مكعب سنوياً من الغاز من حقل بارس الجنوبي الإيراني، وتصديره عبر أراضيها، ولدى تركيا في الوقت الراهن خطاً لنقل الغاز الإيراني، تستورد عبره 28 مليون متر مكعب يومياً⁽²⁾.

شكّلت العلاقات في مجال الطاقة بين إيران وتركيا، مصدر إزعاج خطير في العلاقات الأمريكية التركية، فعارضت بشدة الصفقة التي تنازلت عنها تركيا فيما بعد تحت الضغوط الأمريكية، وبعدها فشلت في إيجاد أرضية مشتركة لإنتاج وتسويق الغاز، من خلال إلغاء الاستثمار فيه، بدأت أنقرة بعد عام 2011 ببيع الذهب لإيران، ما انعكس على ارتفاع صادرات الذهب التركي إلى إيران إلى 6 مليار دولار في الأشهر السبعة الأولى من عام 2012، لتشكل بذلك 75% من الصادرات التركية إلى إيران، ومع ذلك استهدفت الولايات المتحدة أيضاً تجارة الذهب⁽³⁾.

إلا أنّ العلاقات الاقتصادية لم تتوقف عند هذا الحد، بل تعززت أكثر فأكثر، وهو ما سيوضحه الجدول التالي:

¹ - حقل بارس الجنوبي، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://ar.wikipedia.org/wiki> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/12/20، 15:00 سا.

² - عبد الجليل زيد المرهون، مرجع سابق الذكر، ص 07.

³ - Stephan Larrabe, Alireza Naber, *op.cit*, pp31-33.

جدول رقم 9 : أهم الاتفاقيات الاقتصادية بين إيران وتركيا 2009-2012.

| التاريخ | الاتفاقية |
|-------------|---|
| أفريل 2009 | وقعت كل من تركيا وإيران والعراق على اتفاقية، لربط شبكات الطاقة الكهربائية الخاصة بها. |
| مارس 2010 | موافقة كل من تركيا وإيران على بناء نموذج أولي للحديقة الصناعية، في المناطق الحدودية قرب مدينة ماكو الإيرانية. |
| ماي 2011 | توقيع وزراء الطاقة لكل من إيران وتركيا، اتفاق توسيع الاستثمارات الثنائية في قطاع الطاقة. |
| جويلية 2011 | موافقة كل من تركيا وإيران على تأسيس بنك استثماري مشترك، لتسهيل التجارة والاستثمار فيما بينهما، ورأس المال الأولي هو 200 مليون دولار، والمكتب الرئيسي لهذا البنك سيكون في طهران. |
| أكتوبر 2011 | توقيع تركيا وإيران اتفاق للتعاون في مجال تنمية الموارد البشرية، وتبادل الخبرات في مجال الإدارة العمومية. |
| جانفي 2012 | توقيع كل من إيران وتركيا على اتفاق تعاون اقتصادي شامل، يغطي التجارة والنقل والاستثمار. |
| جانفي 2012 | موافقة البرلمان التركي على اتفاق التعاون الصحي مع إيران. |

المصدر: Nader Habibi, **Turkey and Iran: growing economic relations despite western sanctions**, Brandies universty, Grown center for Middle East studies, No 62, May 2012, pp3-4.

يتّضح جيدا من خلال الجدول أعلاه، مدى ترابط المصالح الاقتصادية بين البلدين ما انعكس على التوقيع على عدّة اتفاقيات بينهما في عدة مجالات: الطاقة، الاستثمار، التجارة...إلخ.

أمّا فيما يخص الملف النووي، فرغم معارضتها لانتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، حاولت تركيا التوسّط بين الطّرف الغربي، الذي يرى في العقوبات وسيلة رئيسية في معالجة الملف النووي الإيراني، لكن محاولتها باءت بالفشل، وترى في الوقت نفسه أنّ البرنامج النووي الإيراني يمكنه أن يؤدي إلى اختلال موازين القوى لمصلحة إيران، ما دفع بها للقيام بدور الوسيط مع الغرب لتسوية نووية تضمن لها حماية مصالحها وأمنها القومي وتوازن القوى الإقليمي علماً أنّها لم تشارك في العقوبات التي تفرض على طهران، كون ذلك سيؤثر عليها اقتصادياً. وفي مؤتمر لشبونة عام 2010

وافقت تركيا على نشر الدرع الصّاروخية، الأمر الذي اعتبر بمثابة إعادة الحياة مرة أخرى إلى المشروع الأطلسي، إلا أنّ تفعيل الموافقة التركية على نشر الدرع على الأراضي التركية كانت في 09/2011 وهذه العملية كانت تستهدف في الحقيقة كلا من إيران وروسيا، وكان مقابل هذه الموافقة التركية، حصول تركيا على دور أكثر نفوذاً وتأثيراً في العالمين العربي والإسلامي، بموافقة أمريكية أوروبية⁽¹⁾.

كما يمثّل العراق صلب الخلاف التركي-الإيراني من الناحية السياسية، العقائدية، وكذلك الاستراتيجية، حيث تحاول تركيا دعم أكراد العراق، باعتبارهم يشكّلون ذرعا واقية أمام المد الصّفوي الإيراني في هذا البلد، وتساند منحهم حكومة محلية⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنّ السياسة التركية اتّجاه إيران عموماً، اعتمدت على ثلاث ركائز أساسية في إطار العلاقات الثنائية بين البلدين، وهي كالتالي⁽³⁾:

- تأمين الطّاقة.
- نظرة تركيا لإيران على أنّها ممراً للنّفوذ إلى وسط وجنوب آسيا.
- التّنسيق في المسائل الأمنية المتعلّقة بالمشكلة الكردية.

بالرّغم من أنّ البلدين يملكان قواسم مشتركة واضحة، فكلتاها دولتان غير عربيتين تحيطان بالدول العربية من الشمال والشرق، لكلتيهما مصلحة مشتركة في لجم الطموحات الكردية عن حدودهما السياسية، ومع المصالح المشتركة الناجمة عن الموقع الجغرافي، ونشابه مصدر التهديد، إلا أنّ التّنسيق بينهما بقي محدود الفعالية بوجود عدّة كوابح تمنع ذلك، من أهمّها: المنافسة التاريخية بين البلدين على الرّعاية الإقليمية منذ خمسة قرون، تصادم المنظومة القيمية لكلا النّظامين، وتعارض المنظومة الدولية لكل منهما، وتختلف الأدوات التي يستخدمها الطرفان في المنطقة: تركيا تستثمر قوتها الناعمة

¹- هدى رزق، الربيع العربي وإعادة صياغة التّوازنات السياسية بين إيران و تركيا، على الرّابط الإلكتروني التالي: <https://www.al-akhbar.com/node/183506> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 15/05/2014، 17:23 سا.

²- خنفر الكعبي، العلاقات الإيرانية- التركية وخريطة النّفوذ في العالم العربي، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.aleqt.com/2011/06/24/article_552266.html تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 26/05/2014، 20:00 سا.

³- داود سلمان فراق، مرجع سابق الذّكر، ص ص52-54.

وقوتها الاقتصادية، وانفتاحها على الغرب لمدّ النفوذ، أمّا إيران فتفرض حضورها عبر منازل إسرائيل وتبني حركات المقاومة، واصطدامها بالولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

وإثر اندلاع "ثورات الربيع العربي"، سعت كل من إيران وتركيا، إلى تقديم نموذجهما على أنّه النموذج الأمثل للربيع العربي، فحاولت تركيا تقديم نفسها للعالم العربي والإسلامي بعد "الربيع العربي" على أنّها⁽²⁾:

- المظلة السنية الرئيسية، للقوى الإسلامية المضطهدة في دول "الربيع العربي".
- قدّمت النموذج التركي كنموذج للإسلام العلماني، الذي بإمكانه أداء دور الموازن الإقليمي لإيران الإسلامية الراديكالية.
- أنّها تحمل لواء الاعتدال، في ظلّ توجّس الغرب من المنظمات الإسلامية الراديكالية.
- وظّفت تحوّلها في العلاقة مع إسرائيل من صديق استراتيجي، إلى معارض بارز لسياستها اتجاه قطاع غزّة منذ أواخر عام 2008.
- أظهرت بأنّه بإمكانها فتح باب المفاوضات مع إسرائيل، فيما لا يمكن لإيران سوى تقديم الممانعة دون حلول تذكر.
- اعتماد تركيا على الاستثمار الاقتصادي في الدول العربية.

تقع الأزمة السورية حالياً على رأس المحدّدات السياسية للعلاقات التركية الإيرانية، فقد ساهمت هذه الأزمة في حدوث تصادم بين الطرفين منذ اشتعال الأزمة السورية، ومع توافق القوى العالمية على انعقاد "جنيف 2" للبحث عن هذه الأزمة، تبين فشل القوى الإقليمية المؤثرة في هذه الأزمة، وعلى رأسها إيران وتركيا في إدارة الأزمة⁽³⁾.

إنّ قاعدة المصالح المشتركة التي تحكم العلاقات التركية الإيرانية، بدأت تتقدّم مجدّدا بعدما تراجعت على وقع الأزمة السورية، حيث يحرص كل طرف على نوع من الموازنة في السياسة الإقليمية

¹- مصطفى اللباد، السياسات الإقليمية لحزب "العدالة و التنمية": خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية؟ في: النموذج التركي والمجتمعات العربية، مجلة شرق نام، العدد 07، أكتوبر 2010، ص118.

²- هدى رزق، الربيع العربي وإعادة صياغة التوازنات السياسية بين إيران وتركيا، مرجع سابق الذكر.

³- محمد جابر ثلجي، التقارب الإيراني - الأمريكي و العلاقات التركية الإيرانية: الفرص والتحديات المحتملة، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://studies.aljazeera.net/files/jiranfuturerole/2014/03/201433195519564582.html>، الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/06/15، 20: 10 سا.

والدولية، واستثمارها بأفضل شكل، وفي هذا الإطار تحس إيران بالحاجة إلى تركيا كشريك سني، في ظل علاقاتها مع السعودية، بينما تحس أنقرة بأهمية طهران لتحسين علاقاتها مع بغداد مندفعة بالمصالح⁽¹⁾.

في الأخير، تتمحور العلاقات التركية الإيرانية حول محورين أساسيين هما: **التنافس والتعاون** فالأول يتضمّن لعب دور إقليمي في المحيط الإقليمي المشترك في الفضاء المتوسطي أي التنافس على مركز "القوة الإقليمية" بينهما، خاصة في الدائرة العربية المتوسطية، والثاني يتضمّن التعاون الاقتصادي والأمني، وذلك على خلفية التاريخ والجغرافيا المشتركة بين البلدين، وتبقى العلاقات التركية-الإيرانية أساس الاستقرار الإقليمي في المتوسط، عن طريق المشاركة في مختلف التفاعلات التي تحدث في المنطقة، سياسياً واقتصادياً وأمنياً، باتّباع سياسات تتماشى والمصالح الاستراتيجية لكلّ منهما.

المطلب الثاني

تركيا وإسرائيل

اكتسب تطوّر العلاقات بين تركيا وإسرائيل أهمية استثنائية، لجهة تأثيرها وتأثرها بمجمل مسار الأحداث في المتوسط، خاصة الصراع العربي-الإسرائيلي، وكون أنّ العلاقات الثنائية بين البلدين تشكّل عاملاً مؤثراً بقوة على الأمن القومي العربي⁽²⁾. فالعلاقات التركية-الإسرائيلية تعتبر من العلاقات المتميزة تاريخياً، وهذا التميّز نتيجة لكون تركيا أول دولة إسلامية تعترف بقية إسرائيل، وهذا بتاريخ **1949/08/28**، وارتبطت الدولتان بعلاقات استراتيجية في المجالات العسكرية، والسياسية والاقتصادية كما تطورت العلاقات بين البلدين بشكل واضح منذ عام **1958** عندما وقّعت الحكومتان بقيادة "عدنان مندريس" و"دافيد بن غوريون"، اتفاقية تعاون ضد التطرف وتوسع نفوذ الاتحاد السوفياتي في المنطقة وفي عام **1986**، عينت الحكومة التركية سفيرا كقائم بالأعمال في تل أبيب، وتبادلت الحكومتان السفراء عام **1991**⁽³⁾.

¹ - خورشيد دلي، العلاقات التركية الإيرانية والمعضلة السورية، على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.aljazeera.net> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/2/2، 21: 20 سا.

² - محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1، 1998، ص193.

³ - نادية فاضل عباس فضلي، العلاقات التركية الإسرائيلية: آفاق التقارب ونقاط الاختلاف، مجلة مركز الدراسات الدولية، العراق، العدد 17، 2013، ص108.

ما ميّز مرحلة ما بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في 12/09/1980، بروز اتّجاهان في الدوائر الجيوسياسية والدبلوماسية التركية، إزاء سياسة الدولة نحو إسرائيل والعرب، **فالاتجاه الأول** كان مع تطوير التعاون مع إسرائيل ، **والثاني** كان مع قطع هذه العلاقات أو على الأقل خفضها إلى الحد الأدنى، هذا ما جعل فترة الثمانينات تشهد نوع من الجمود في العلاقات التركية الإسرائيلية⁽¹⁾.

بيد أن عام 1996، يعتبر عاما متميزا بالنسبة للعلاقات بين البلدين، إذ حدث تحالف استراتيجي بينهما، وهذا من خلال عقد اتفاق في **1996/02/23**، والذي لم يُكشف عنه بصورة رسمية إلا في مطلع **1996/04**، ويتضمّن هذا الاتفاق تعاوناً عسكرياً، في إطار إجراء تدريبات ومناورات مشتركة والسّماح لطبّاري وطائرات كل طرف، باستخدام المجال الجوي للطرف الآخر. ومضي التعاون العسكري المشترك بين البلدين خطوات متقدّمة، إلى درجة أنّ الجنرال التركي المتقاعد "صدقي أوزون"، صرّح أنّ مشروع التعاون العسكري مع إسرائيل ستقارب قيمته خلال السّنوات الخمس والعشرين القادمة **150 مليار دولار**⁽²⁾.

نجد أنّ من دوافع التّوجه التركي في هذه الفترة نحو إسرائيل، الرّفص الأوروبي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، خاصّة بعد بيان الأحزاب الديمقراطية المسيحية في **1997/03/4**، الذي اعتبر أنّ لا مكان لتركيا، لا في المدى القريب ولا في المدى البعيد في المنظومة الأوروبية، لأنّها حسب بيان الأحزاب نفسها، مختلفة دينيا وحضارياً وثقافياً، ما شكّل صدمة كبيرة لدعاة التوجه الغربي في تركيا خاصّة المؤسسة العسكرية⁽³⁾.

فتؤكّد مجموعة من المعطيات على استمرار العلاقة الاستراتيجية بين تركيا وإسرائيل، منها الإعلان عن مشروع تركي-إسرائيلي مشترك لمدّ أنابيب نفط وغاز إلى الهند، من بحر قزوين مروراً بمرفأَي جيهان التركي وإيلات الإسرائيلي، وهناك خطط وُضعت موضع التنفيذ أهمّها: مشروع القرن الاستراتيجي الذي تشكّل تركيا محوره الأساسي، والذي تفوق تكلفته **12 مليار دولار** وهو يربط البحور الأربعة: قزوين والأسود، والمتوسط، والأحمر، ويساعد على ربط منطقة آسيا الوسطى بالشرق الأوسط ضمن رؤية تركية لدور محوري في مشروع طاقة أكبر، يمتد من الصّين شرقاً إلى أوروبا غرباً، ومن تركيا

¹- مصطفى طلاس، التعاون التركي-الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 01، شتاء 1997، ص39.

²- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق الذكر، ص209.

³- المرجع نفسه، ص212.

شمالاً إلى الهند جنوباً، وانضمت هذه الأخيرة إلى المشروع في نهاية عام 2008، وهو مشروع يتضمن أنابيب لنقل الغاز والتقط والماء والكهرباء والألياف الضوئية، من تركيا إلى إسرائيل⁽¹⁾.

ومع كل التعاون والتقارب بين إسرائيل وتركيا، إلا أنّ هذه الأخيرة عرضت علاقاتها الودية القديمة للخطر، خلال عملية توسيع علاقاتها الجديدة، فقد أدت الحرب على لبنان عام 2006، وما تبعها من حرب على غزة في أواخر عام 2008 وبداية عام 2009، إلى تقويض شعبية إسرائيل في تركيا، التي أظهرت غالبيتها المسلمة تعاطفاً دائماً اتجاه الفلسطينيين⁽²⁾.

فمنذ العدوان الإسرائيلي على غزة من 2008/12/27 ولغاية 2009/01/18، وبعد عقود من التعاون الوثيق الذي وصل إلى التحالف الاستراتيجي، شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية تدهوراً سريعاً في المدة 2009-2010، إثر انسحاب رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" من "منتدى دافوس الاقتصادي"، في مطلع عام 2009 احتجاجاً على تحييز إدارة الجلسة في أعقاب المواجهة الحادة بينه وبين الرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريز" على خلفية الحرب ضد غزة التي أطلق عليها الإسرائيليون عملية "الرصاص المذاب"، وانسحب وهو يردد: "حينما يتعلق الأمر بالقتل، فإنتم تعرفون جيداً كيف تقتلون وأنا أعرف جيداً كم قتلتم أطفالاً على الشواطئ...". كما سمى حصار غزة ومعاناتها بأنه «سجن في الهواء الطلق»⁽³⁾.

وفي 2010/01، استدعى نائب وزير الخارجية الإسرائيلي "داني أيالون Danny Ayalon" السفير التركي في إسرائيل، وحمله رسالة احتجاج على الفحوى المعادي للسامية، لأحد المسلسلات الشعبية التركية، وتحول هذا الحدث إلى أزمة دبلوماسية حين أهان "أيالون" السفير التركي، عندما وضعه على كرسي أقل انخفاضاً من الكرسي الذي يجلس عليه، وطلب من الإعلام أخذ صورة له وهو جالس على ذلك الكرسي، بالإضافة إلى كون العلم الإسرائيلي هو العلم الوحيد الذي كان موضوعاً على الطاولة وإثر هذا الموقف هدّدت تركيا باستدعاء سفيرها إلى أنقرة، ممّا أدّى إلى إصدار اعتذار رسمي⁽⁴⁾.

¹- سلام الرّبيضي، التآكل في العلاقات التركية-الإسرائيلية واستبعاد التغيير الاستراتيجي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع دراسات الوحدة العربية، العدد 30، ربيع 2011، ص122.

²- زيا ميرال، جوناثان س. باريس، مرجع سابق الذكر، ص9.

³- حامد محمد طه السويدي، العلاقات التركية الإسرائيلية بعدد مؤتمر دافوس 2009، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العراق، العدد 28، 2012، ص186.

⁴- زيا ميرال، جوناثان س. باريس، مرجع سابق الذكر، ص10.

وقد تنامي التوتر في العلاقات التركية-الإسرائيلية، عندما نُشر العديد من التقارير، التي تحدّثت عن قيام إسرائيل بتدريب "المليشيات الكردية" في شمال العراق، وتورّطها في عمليات سرية في دول مجاورة ممّا أدى إلى مزيد من التوتر في العلاقات التركية-الإسرائيلية، وبالرغم من نفي كل من إسرائيل والقيادات الكردية في شمالي العراق لهذه التقارير، إلّا أنّ تركيا لم تقتنع، خاصة بعد ورود تقارير أخرى أشارت إلى قيام إسرائيل بإرسال عملاء لها داخل إيران للحصول على معلومات عن برنامجها النووي وسبب هذا القلق التركي من منطلق أنّه كلّما ازداد التعلّغ الإسرائيلي في العراق وبالتحديد في شماله فإنّ ذلك سوف ينعكس سلباً على المستويين الأمني والسياسي لتركيا وعلى دورها الإقليمي، وتأتي المصالح الإسرائيلية في هذا الإطار، ضمن خطط إسرائيل لحماية وضعها الاستراتيجي في المنطقة⁽¹⁾.

كما شهدت العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل مزيداً من التدهور منذ عام 2010، وذلك بعد اعتداء الجيش الإسرائيلي على "أسطول الحرية"، المتّجه إلى غزة في المياه الدولية في البحر الأبيض المتوسط في 2010/05، وقتله تسعة مواطنين أتراك كانوا على متن سفينة "مافي مرمره" التركية، الأمر الذي هزّ العلاقات الإسرائيلية-التركية، وأدخلها في طور جديد من التوتر السياسي وطالبت تركيا إسرائيل إثر الاعتداء ثلاثة مطالب محدّدة، بحيث ربطت تركيا بين استجابة إسرائيل لهذه المطالب، ومستقبل العلاقات بين الدولتين، وفي حالة عدم استجابة إسرائيل لها ستتخذ تركيا جملة من الخطوات ضدّها لمعاقبتها على جريمة قتل مواطنيها التسعة، واعتدائها على أسطول الحرية في المياه الدولية، وهي: ⁽²⁾

- تقديم اعتذار رسمي لتركيا.
- دفع تعويضات لعائلات الضحايا الأتراك.
- فكّ الحصار عن قطاع غزة.

وفي محاولات للتخفيف من حدّة التوتر بين البلدين، جرت مفاوضات بين تركيا وإسرائيل بتشجيع من الإدارة الأمريكية، من أجل التوصل إلى حل متفق عليه للأزمة بين الدولتين، وقد قررت اللجنة تقديم تقريرها للأمين العام للأمم المتحدة ثلاث مرات، من أجل منح فرصة لاستكمال المفاوضات بين الطرفين والتوصل لحل متفق عليه، في الوقت الذي اعتبر فيه التقرير الدولي الذي أصدره رئيس الوزراء النيوزيلندي السابق "جيفري بالمر"، أنّ الحصار البحري الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة الخاضع

¹- سلام الرضي، مرجع سابق الذكر، ص110.

²- محمود محارب، العلاقات الإسرائيلية-التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر 2012، ص01 .

لسيطرة منظمة حماس الفلسطينية، "جاء كإجراء امني مشروع بهدف منع دخول الأسلحة إلى غزة بحرلاً وأن تطبيقه يتمشى مع متطلبات القانون الدولي"، غير أن التقرير انتقد ما وصفه بالاستخدام "المفرط واللامنطقي للقوة" من جانب الجيش الإسرائيلي الذي داهم الأسطول، وعلى اثر صدور تقرير بالمر واستمرار رفض إسرائيل تقديم الاعتذار، أعلن وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو"، في مؤتمر صحفي في 2011/9/2، عن جملة من الخطوات العقابية ضد "إسرائيل، تضمنت ما يلي: (1)

- طرد السفير الإسرائيلي من تركيا، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين إلى مستوى سكرتير ثان.

- طرد كل من هو أعلى مرتبة من السكرتير الثاني في السفارة الإسرائيلية في تركيا، بما في ذلك الملحقين العسكريين.

وبالرغم من الرفض الإسرائيلي حول طلب تركيا المتمثل في الاعتذار الرسمي، إلا أنه لقي ترحيباً واسعاً من قبل العديد من النخب الإسرائيلية من الوزراء، والمؤسسة الأمنية والمستشار القضائي للمؤسسة الأمنية، وهذا راجع حسب ما طرحه مؤيد الاعتذار، إلى جملة من المبررات، أهمها (2):

- أن تركيا دولة محورية في المتوسط، بالخصوص في الضفة الشرقية، ويزداد دورها ونفوذها في المنطقة شيئاً فشيئاً، وهناك مصلحة إسرائيلية عليا للحفاظ على علاقات جيدة معها فالاعتذار سيسهم في وقف تدهور العلاقات وإنهاء حالة التوتر السياسي بين البلدين، ويفتح المجال لتطوير العلاقات بينهما، على أساس المصالح المشتركة.

- أن العلاقات التركية الإسرائيلية ليست علاقات ثنائية فقط، وإنما علاقات ثلاثية تشكل الولايات المتحدة منذ سنوات طويلة الضلع الثالث فيها، فهي معنية بوضع حدّ للأزمة القائمة بين أهم حليفين في المنطقة.

- دأبت استراتيجية إسرائيل عبر السنوات المنصرمة، على الحفاظ على علاقات جيدة مع واحدة على الأقل من الدول المحورية في المنطقة (تركيا وإيران ومصر والسعودية)، وبعد فقدانها نظام مبارك، باتت علاقتها بمصر ما بعد "الثورة" غير واضحة وغير مستقرة، وهناك مواجهة مع إيران

¹- أميرة إسماعيل لعبيدي، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية-الإسرائيلية، على الرابط الإلكتروني التالي:

http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news_details.php?details=335 تم الاطلاع عليه بتاريخ:

2014/03/04، 19:00 سا.

²- محمود محارب، مرجع سابق الذكر، ص ص 10-12.

وتكاد تكون قنوات الاتصال مع السعودية غير موجودة، لذلك ينبغي العمل على تحسين العلاقات مع تركيا قدر الإمكان.

- يتطلب تطوّر أحداث "الثورات العربية" ولاسيما في سوريا، إقامة حدّ أدنى من العلاقات السليمة مع تركيا، فالمنطقة تشهد تغييرات استراتيجية مهمة تضع إسرائيل أمام تحديات ومخاطر جسيمة ففي الماضي كانت إسرائيل تواجه 22 نظاماً عربياً بنجاح، ولكنها ستواجه في المستقبل القريب 350 مليون عربي يزداد تأثيرهم في سياسات دولهم بشكل كبير، وفي ظل هذه الظروف، فإنّ إسرائيل ليست في حاجة إلى أعداء جدد، لاسيما وأنّ تركيا دولة محورية وعضو في حلف الناتو.
- منع رفع الدعاوى القانونية ضد ضباط الجيش الإسرائيلي وجنوده، إذ بالإمكان التوصل إلى اتفاق مع تركيا بشأن الالتزام بعدم رفع هذه الدعاوى، مقابل تقديم الاعتذار ودفع التعويض.
- عدم وجود ضمان لمنع تدهور العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدولتين، في حال استمرار إصرار إسرائيل على عدم الاعتذار واستمرار تفاقم الأزمة.

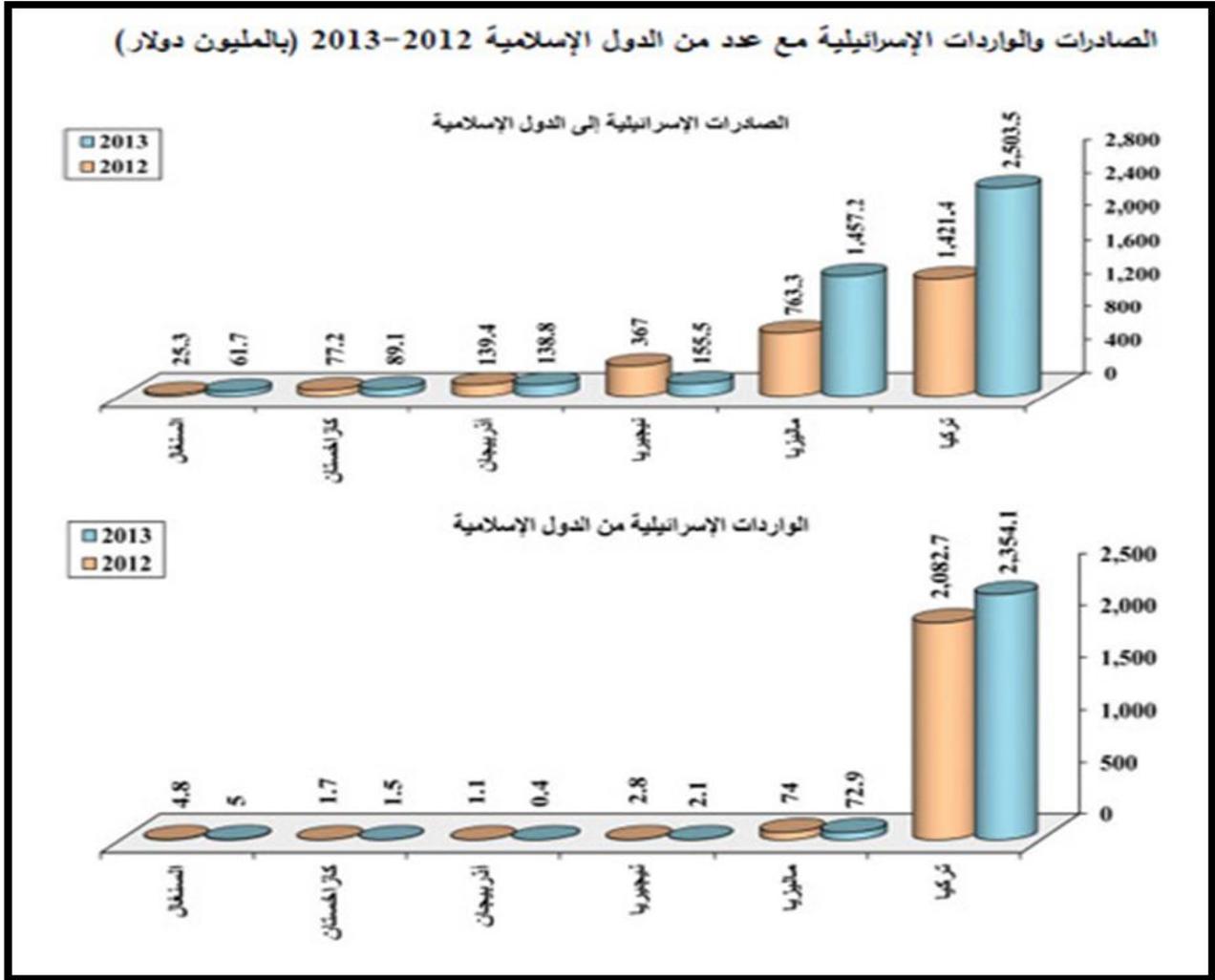
وعلى عكس قطع العلاقات العسكرية والأمنية، وإنهاء الصفقات التجارية العسكرية، عرفت العلاقات الاقتصادية تطوراً متزايداً بين تركيا وإسرائيل منذ عام 2011، فقد وصل التبادل التجاري بين البلدين في عام 2011 إلى 4 مليار دولار، وبلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا 1,8 مليار دولار في عام 2011، مسجلة بذلك ارتفاعاً بـ 34% عما كانت عليه في عام 2010، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا 2,2 مليار دولار في عام 2011، بارتفاع نسبته 22% عما كانت عليه في عام 2010⁽¹⁾.

كما لم تلغ التّعاملات التجارية المدنية بين البلدين، فبالرغم من التراجع الذي يشوب العلاقات التركية الإسرائيلية، إلا أن هناك ما يقرب من 250 شركة إسرائيلية تعمل في تركيا، تبلغ استثماراتها نحو 300 مليون دولار، يضاف إلى ذلك الشراكة التركية- الإسرائيلية في مشروع "الغاب" الزراعي الكبير والذي تعتمد فيه تركيا على الخبرة الزراعية والمساعدة الإسرائيلية⁽²⁾، وهذا ما سنبيّنه في الجدول التالي:

¹ - محمود محارب، مرجع سابق الذكر، ص 13.

² - أميرة اسماعيل لعبيدي، مرجع سابق الذكر.

شكل رقم 12 : يمثل مجمل الصادرات والواردات الاسرائيلية إلى بعض الدول الاسلامية وعلى رأسها تركيا، خلال عامي 2012 و 2013.



المصدر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013 والمسارات المتوقعة لسنة 2014، تحرير: محسن محمد صالح، ط1، 2014، ص21.

يوضح الشكل، حقيقة أنّ الاقتصاد يبقى فوق كل الاعتبارات الأخرى العالقة بين تركيا وإسرائيل وهذا يتضح من خلال الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا عام 2012 التي بلغت 1,421 مليون دولار وفي عام 2013 بلغت 2,503 مليون دولار، أما الواردات الإسرائيلية إلى تركيا فبلغت 2,082 مليون دولار عام 2012، و 2,354 مليون دولار عام 2013.

ومن هنا، وفي إطار المساعي لإعادة إحياء العلاقات السياسية التركية من جديد، قام الرئيس أوباما إثر زيارته إلى إسرائيل 05/2013، بتشجيع رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"، دعوة

نظيره التركي والاعتذار رسمياً بخصوص حادث أسطول الحرية، وقبل أردوغان الاعتذار، كما وبدأ الدبلوماسيون الأتراك والإسرائيليون المفاوضات بشأن التعويض، وفي حين اعتُبر هذا خطوة مهمة لإعادة العلاقات التركية-الإسرائيلية إلى مجراها، فإنه يبقى أن نرى ما إذا سيكون لها تأثير دائم أم لا؟⁽¹⁾، وفيما يخص العلاقة التأثيرية التبادلية بين تركيا وإسرائيل، فإن الخطوات التركية في علاقتها وتحالفها مع إسرائيل، تأخذ منحى التحوّل إلى قوّة إقليمية مؤثرة، وفق رؤى فيها احتمالات الريح أكثر من احتمالات الخسارة، في ظل ظروف الهيمنة الأمريكية والموقع الإسرائيلي في السياسة الأمريكية وتردّي البيئة العربية⁽²⁾.

في الأخير، يغلب على العلاقات التركية-الإسرائيلية الطابع الاستراتيجي، فالعلاقات المتشابكة والمصالح المشتركة، تعلق على كل الخلافات والمشاكل العالقة بينهما، بسبب المواقف التركية الراضية لسياسات إسرائيل التعسفية، وسعي كلتا الدولتان التحوّل إلى القوّة الإقليمية الأكبر في المنطقة المتوسطية يحول دون انقطاع العلاقات الثنائية بينهما، أو حتى في إطار العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ - Eric S. Edelman and others, **the root of Turkish conduct: understanding the evolution of Turkish policy in the Middle East**, Bipartisan policy center, December 2013, p 66.

² - عبد الصمد ناجي ملا ياس، مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء مشروع الشرق أوسطية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العراق، العدد 02، 2009، ص.ص 395-397.

المبحث الثالث

علاقة تركيا بالدائرة الإقليمية العربية (القوى الصغيرة)

ترتبط تركيا بعلاقة متميزة مع الدول العربية، تتمحور حول التعاون والتنافس، الاتفاق والاختلاف إلا أنّ المصالح الاستراتيجية المشتركة، بالإضافة إلى الأبعاد الجغرافية والتاريخية ساهمت في تطور العلاقات بين تركيا والعالم العربي، وحالت دون انقطاعها.

المطلب الأول

العلاقات التاريخية والجغرافية لتركيا مع العالم العربي.

ترجع العلاقات التركية - العربية إلى أكثر من ألف و ثلاثمائة (1300) سنة مضت وبالتحديد منذ عام 54 هجرية، عندما عبر "عبد الله بن زياد" (*) نهر جيحون، وفتح بخارى وبيكند من بلاد الترك فيما وراء النهر، ومنذ ذلك الوقت ارتبط الطرفان التركي والعربي بوشائج التاريخ والثقافة، وبعد انتقال الخلافة العباسية إلى الدولة العثمانية، احتلت هذه الأخيرة موقع القيادة في العالم الإسلامي لقرون متلاحقة وحكمت أجزاء كبيرة من الوطن العربي بما فيه العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والحجاز ومصر وشمال إفريقيا⁽¹⁾، ففي مطلع القرن السادس عشر (16)، استطاع السلطان "سليم الأول" ضمّ بلاد الشام إلى الإمبراطورية العثمانية عام 1516، ثم ضمّ مصر عام 1517، واستطاع قبلها أن يضم العراق عام 1514، بعد أن تمكّن من هزيمة الشاه الصفوي، وظلّ الوطن العربي رهين الحكم العثماني لمدة تزيد على أربعة (04) قرون، وفي معزل عن ركب التقدم الحديث⁽²⁾.

وبعد إلغاء الخلافة العثمانية وقيام الجمهورية التركية عام 1924 بقيادة أتاتورك، تمخّضت نظرة سلبية لدى القوميين العرب اتجاه تركيا، ففي مرحلة ما بعد الاستقلال كانت روايات القوميين العرب عن تركيا، تُظهر العثمانيين في صورة استعماريين تسبّبوا في تخلف الدول العربية، والشّيء نفسه بالنسبة إلى

* - هو والي معاوية بن أبي سفيان على خراسان.

¹ - مصطفى اللباد، تركيا ... شروط التعاون المثمر، في: تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق الذكر، ص213.

² - محمد نصر مهنا، قضايا سياسية معاصرة، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص343.

الطرف التركي، فقد تأرجحت المشاعر ما بين الابتعاد عن التّراث العثماني والإحساس بالخطر والخيانة في أعقاب الثورة العربية، ومع ذلك فإنّ العلاقة بين تركيا والعالم العربي تطوّرت في إطار هذه الذّكريات التاريخية، التي ظلّت حية من خلال الكتب المدرسية، والأنشطة الثقافيّة، ومن ناحية أخرى، شكّلت فترة الحرب الباردة فرصة لتعميق النظرة العدائية للعرب اتّجاه تركيا، باعتبارها -حسب العرب- أحد أذنان الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والجدير بالذّكر أنّ هذه النظرة السّلبية نحو تركيا، قد تدعّمت بمشاركة تركيا في حلف بغداد عام 1955، واعترافها بدولة إسرائيل عام 1949، ممّا أدّى إلى اتّساع الهوة بين الطرفين⁽¹⁾.

رغم ذلك، بدأت تركيا في النّظر إلى مسألة إقامة علاقات إيجابية مع الدّول العربيّة سواء في إطار المصالح الإقليميّة أو الانتماء الحضاري، مع بروز عاملين: الأوّل يتمثّل في الأزمة القبرصية بعد عام 1974، حيث وجدت تركيا نفسها في عزلة دولية في صراعها مع اليونان، بعدما وقفت معظم الدّول الغربيّة إلى جانب اليونان، أمّا الثّاني فيتمثّل في بروز عامل النّقط في السّبعينات، وتأثيره على السياسة الدوليّة، وقد تزامن ذلك مع الأزمة الاقتصاديّة التي شهدتها تركيا، لتعرف بعد ذلك سياستها في نهاية السّتينات، تميّزا اتّجاه الدّائرة العربيّة الإسلاميّة، من خلال عدم التّدخل في التّزاعات العربيّة وكذا في الصّراعات الإقليميّة: كالحرب العراقيّة الإيرانيّة، بالإضافة إلى التوجّه نحو إقامة علاقات إقليمية متوازنة مع الدّول العربيّة، على غرار علاقاتها مع إسرائيل وإيران⁽²⁾.

وفي التسعينات، ارتبطت السياسة التركيّة اتّجاه العالم العربي، بمجموعة من المعطيات أهمّها⁽³⁾:

- انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيّاتي، الذي حوّل دور تركيا كرأس حربة أطلسيّة في مواجهة الاتحاد السوفيّاتي السابق، إلى دور أكثر أهميّة وشمولية وتعقيداً في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، نحو التطلع إلى دور دولة إقليمية محورية تتوسط هذه الأقاليم الجغرافيّة المهمّة.

- جعلت حرب الخليج الثانية بظروفها والنتائج التي أفرزتها، تركيا عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من لعبة الأمم في المنطقة المتوسطية، من خلال عوامل المياه والنفط والأمن والأقليات القوميّة

¹- مليحة بنلي ألتونشيك، تركيا بعيون عربيّة، تعليق: مصطفى اللّباد، القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليميّة والاستراتيجيّة، جوان 2010، ص07.

²- خورشيد دلّي، تركيا و قضايا السياسة الخارجيّة، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص36.

³- المرجع نفسه، ص38.

خاصة الأقلية الكردية منها في شمال العراق، ونشوء نواة كيان كردي فيه، يمس مباشرة الوضع الجيو-أمني لتركيا.

- إن بدء مفاوضات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، واعتراف معظم الدول العربية بدولة إسرائيل، واحتمالات التوصل إلى "اتفاق سلام" بين سورية ولبنان من جهة، وإسرائيل من جهة ثانية، يتيح لتركيا تجاوز الكثير من الحذر والحساسيات في علاقاتها الشرق المتوسطية-الأوسطية، وبخاصة العربية منها التي تعتقد أن تركيا متحيزة لإسرائيل.
- أنّ حجم الدور التركي في النظام الشرق الأوسطي الجديد، محكوم إلى حد بعيد بالاستراتيجية الأمريكية-الإسرائيلية، ومحكوم أيضاً بمدى تدعيم تركيا لعلاقاتها مع إسرائيل وأمريكا، خصوصاً على الصعد الأمنية والعسكرية والاستراتيجية.
- شهدت تركيا بدورها أيضاً، تغييرات متسارعة في الدّاخل، أهمّها صعود التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية، يحظى بتأييد جماهيري كبير، ويحتل المرتبة الأولى في الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في أعوام 1995-1996، وهذا العامل المستجد في الدّاخل التركي لا بدّ أن يكون له اعتبار ووزن في السّياسة الخارجية التركية، حيث يعمل التيار الإسلامي جاهداً للارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية.

من الطّرف العربي، ارتبطت مخاوف العرب من الدّور التركي الجديد بأربعة تطورات رئيسة في تلك الفترة، وهي: انهيار الاتحاد السوفياتي، وحرب الخليج الثانية، والنّظام العالمي الجديد، وعملية السّلام العربيّة-الإسرائيلية، فنهاية الحرب الباردة تعني بالنّسبة إلى بعض الدّول العربية خسارة الظّهير السوفياتي، واختفاء قوّة كان من الممكن أن تكبح جماح القوى الأخرى الإقليمية والدّولية، أمّا حرب الخليج الثانية جلبت إلى الواجهة، الانتشاقات الحادة في صفوف الدّول العربية، وبالتالي التأثير السّلبّي على ميزان القوة بين الدّول العربية وجاراتها من الدّول، وأخيراً أضفى النّظام العالمي الجديد وعملية السّلام العربيّة الإسرائيلية، شرعية إذا جاز القول على انتهاك الأطراف غير العربية لمجال النّفوذ العربي⁽¹⁾.

¹- أوفرا بنجيو، جنسر أوزكان، التّصوّرات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأملس ومخاوف اليوم، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003، ص26.

أما من الناحية الجغرافية، فيقوم البعد الجغرافي للدول العربية بجوارها على أساسين: يتمثل الأول في الأساس الجيوستراتيجي الذي تقوم عليه دول المنطقة العربية، كونها حلقة وصل بين عالمين وتتحكم بمعايير كثيرة دولية، أما الثاني فهو أساس جيوسياسي داخلي، كون حدود العالم العربي قد رسمت إلى حد ما بما يتوافق ومصصلحة الدول العظمى، وجاء ذلك في مرحلة تاريخية متأخرة، عزلت كثيرا من الأجزاء بعضها من بعض، وخلقت دولا متنازعة ومنكفئة على ذاتها.

وتتحكم دول الجوار الجغرافي العربي ومنها تركيا، بمواقع استراتيجية مهمة بالنسبة للدول العربية ولأمنها الوطني، فتركيا في الشمال، لها سيطرة على مضيق البوسفور والدردنيل، لذا فهي الممر البحري الوحيد بين البحرين الأسود والمتوسط، وهي مفتاح الصلة العربية مع أوروبا، إضافة إلى أنها الجناح الشرقي للحلف الأطلسي، وأحد المنافذ أمام روسيا للوصول إلى المياه الدافئة، كما أنها المنبع الذي تأتي منه مياه الدجلة والفرات⁽¹⁾.

ونظرا لمجموعة من الاعتبارات، تبين لتركيا فيما بعد أن ابتعادها عن عناصر مصدر قوتها التابع من موقعها الجغرافي، أضعف مركزها الإقليمي وعلاقتها في المنطقة العربية الإسلامية، فالعلاقات العربية التركية لا يمكن أن يتم تناولها بمعزل عن الجغرافيا، وما ورثته من قضايا تعاونية أو خلافية بسبب قضايا الحدود⁽²⁾.

وتاريخيا، شكّلت المياه ورقة رابحة في يد تركيا في مواجهة المنطقة العربية، ما يعتبره البعض عنصراً آخر من عناصر تهديد الأمن القومي العربي من الشمال، حيث بدأت تلعب بورقة المياه كأداة ترغيب وترهيب سياسية، ليكون لها دور في ترتيبات الأمن بالمنطقة، كما أنها تستخدم ميراثها الحضاري والديني والثقافي بالرغم من توجهها العلماني في مخاطبة الدول العربية والإسلامية وجاءت بعد ذلك عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي منذ أوائل الثمانينات، كما أنها تحاول فتح مزيد من الآفاق في المنطقة من أجل المزيد من العلاقات الاقتصادية، بما يحقق المصالح التركية في المنطقة⁽³⁾.

¹ - عمر الخضرمي، العلاقات العربية التركية: تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، عمان: دار جرير، ط1، 2010، ص169.

² - صدام أحمد سليمان الحجاجبة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002-2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011، ص61.

³ - محمد نصر مهنا، مرجع سابق الذكر، ص349.

لقد مثلت قضية المياه جزءاً من التصور العربي العام فيما يتعلق بالتهديد الاستراتيجي الذي كانت تمثله تركيا خلال تسعينات القرن العشرين، ويبدو أنّ هذا التهديد تكثف نتيجة للتطورات الموضوعية الإقليمية والدولية سالفه الذكر، والدور الجديد الذي اختارته لنفسها مستغلة بشكل كامل ميزة هذه التطورات، وكان هذا الدور الجديد المتصور، يتمثل في تحقيق دور قيادي في "النظام العالمي الجديد" وبعث الأحلام الإمبريالية القديمة، وتأسيس "تركيا العظمى"، ما دفع بالكثير إلى التحدث عن "إمبريالية تركية جديدة"، وعن "العثمانية الجديدة"، و"الطورانية"، أو تشكيل "الكتلة التركية"، أو "عالم تركي" يتكوّن من تركيا والدول التركية في آسيا الوسطى، وهذه الدول مجتمعة تبلغ تقريبا حجم العالم العربي، وكانت هناك مخاوف من احتمال أن يزيد هذا التطور المناقصة بين هاذين العالمين، وأن يخل بتوازن القوى في المنطقة⁽¹⁾.

وتوضّح الاعتبارات الآتية مدى التصور التركي إزاء النظام الإقليمي المقترح من خلال ورقة المياه⁽²⁾:

- ترى تركيا أن دخولها كعضو فاعل ومؤثر في الجغرافية الاقتصادية للمنطقة، لن يتم إلا عبر مشاريع المياه التركية.

- السعي إلى إقامة نظام شرق أوسطي جديد بمؤسسات اقتصادية جديدة، كي تحتل فيه تركيا موقعاً متميزاً، خصوصاً في المجالات المائية والتكنولوجية.

- السعي إلى مقايضة مياهها بالنفط العراقي، وإقامة علاقات على أساس هذه المعادلة.

- السعي لتغيير الخريطة السياسية للمنطقة، لبناء مكانة إقليمية متميزة في الدائرة العربية عبر مشاريع الربط الإقليمي المائية.

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، تبلورت العديد من الأسباب وراء التوجه نحو العالم

العربي، خاصة في السياسة الخارجية التركية الحالية، من أهمها⁽³⁾:

- أنّ المنطقة العربية بما تملكه من احتياطات للطاقة، تشكّل عامل جذب استثنائي لتركيا لسببين:

¹- أوفرا بنجيو، جنسر أوزكان، مرجع سابق الذكر، ص30.

²- عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي، دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص188.

³- مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العثمانية الجديدة...الدور التركي في المنطقة العربية، مجلة أبحاث استراتيجية، نوفمبر 2012، ص ص7-8.

أولهما تعاضد الاقتصاد التركي، والنقص في الطاقة (الغاز والنّفط)، إذ تستورد تركيا ما يزيد على 90% من احتياجاتها من الطاقة من الخارج، في الوقت الذي تحتوي فيه المنطقة العربية وبالخصوص منطقة الخليج العربي على نحو 60% من احتياطي النّفط العالمي، و23% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، كما تستحوذ دول الخليج على ما يزيد عن 23% من حجم الإنتاج العالمي اليومي من النّفط، ونحو 8% من الإنتاج اليومي العالمي من الغاز، أمّا السّبب الثّاني، فيتمثل في طموح تركيا لأن تصبح معبراً لإمدادات الطاقة إلى أوروبا، بما يعزّز وضعها الاستراتيجي.

- لعب دور إقليمي أكبر في المنطقة، ممّا يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية، والوصول بخطوط الدّفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن عن الأراضي التركية، التي ما تزال تعاني من مشاكل أمنية مثل: **المشكلة الكردية**، أو **الجماعات الدينية المتشدّدة**.

- إنّ القيام بدور إقليمي متزايد في المنطقة، سوف يودّي إلى تحسين صورة تركيا لدى أوروبا ويرفع رصيدها لدى الاتحاد الأوروبي، الذي يتردّد في قبولها عضواً، بسبب الاعتبارات الثقافية والدينية، إذ تحاول تركيا أن توحى لأوروبا بأنّها صمام الأمان على تخوّم المنطقة المجاورة جغرافياً للاتحاد الأوروبي.

تعتبر تركيا من المنظور الجيوبولتيكي، واحدة من أهم دول الجوار الجغرافي للوطن العربي وكانت في حالة تناقضات تاريخية مع المنطقة العربية، يمكن أن تثبت نفسها في ظروف معيّنة، وبتوافر شروط محدّدة، ترتبط بالسياسة التركية الأطلسية، وباتّجاهاتها المحافظة داخلياً وخارجياً، وبخاصّة في ظل علاقاتها مع إسرائيل⁽¹⁾.

لكن في الأخير، وعلى الرّغم من الذاكرة التاريخية السلبية للعرب اتّجاه الأتراك، والمشاكل الحدودية ومشكلة المياه، إلّا أنّ العلاقات بين تركيا والدول العربية كانت مستمرة، وتعرف مزيداً من التطوّرات.

¹- محمد نصر مهنا، مرجع سابق الذكر، ص346.

المطلب الثاني

الإطار العام للعلاقات التركية العربية

شكّلت العلاقات مع الدول العربية في الفضاء المتوسطي، وخاصة المشرق والخليج العربيين مطلباً أساسياً في السياسة الخارجية التركية، وذلك بحكم التاريخ المشترك والحدود الجغرافية المشتركة، بالإضافة إلى الترابط بين المصالح الاستراتيجية، سواء بالنسبة لتركيا، أو الدول الخليجية والمشرقية، والتي ترتبط تركيا معها بحدود مباشرة كسوريا، في حين عزلت تركيا المغرب العربي عن علاقاتها، على طول السنوات التي مضت، الأمر الذي تغير خلال الأعوام القليلة الأخيرة.

أولاً- تركيا ودول المشرق العربي

تتمتع تركيا تاريخياً بالعديد من الاتّصالات والعلاقات مع الدّول في هذا الجزء من الوطن العربي إلا أنّنا سوف نذكر الأهم منها، والتي حظيت بجدال واسع على المستوى السياسي والأكاديمي، وهي:

1- سوريا

تدخل العلاقات التركية-السورية في إطار السياسة الشّرق متوسطة للسياسة الخارجية التركية والتي تسعى إلى جعل سوريا "منطقة إرتكاز" للتّوازن الإقليمي والتّوازنات المتبادلة، وفق تخطيط استراتيجي، يعطي الأولوية لشرق المتوسط، وبالرّغم من وجود مجموعة من الخلافات، والمشاكل بين البلدين، إلا أنّها مستمرة⁽¹⁾.

وعرفت العلاقات بين البلدين في عام 2000، بداية مرحلة جديدة من السياسات الانتقالية التي أدت إلى تعزيز اتّجاهات التحوّل في العلاقات، انطلاقاً من تغيّرات داخلية، فقد عبّر الرّئيس "بشار الأسد" عن رغبة أكيدة في التّعاون مع تركيا، التي شهدت نمواً متزايداً لاتّجاه الأسلمة والمنافسات الدّاخلية في شأن الهوية واتّجاهات السياسة الخارجية، ففي 2002/06/19، زار رئيس الأركان السّوري "العماد حسن

¹- محمد دامو، صناعة القرار الاستراتيجي التركي، على الرّابط الإلكتروني التالي: <http://www.marocdroit.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/20، 20: 30 سا.

توركمانى" تركيا، ووقع اتفاقاً للتعاون الأمني، تضمن تبادل المعلومات والمساعدات التقنية والتدريب وإمكان إجراء مناورات عسكرية⁽¹⁾.

ونجد أنّ أهم المسائل العالقة بين تركيا وسوريا، تتمحور حول عدّة نقاط شكّلت في مجملها أسباباً مهمة وراء تدني مستوى العلاقات بين البلدين، وهي كالتالي⁽²⁾:

- **النزاعات الحدودية:** كان النزاع حول "لواء الإسكندرون (هاتاي)"، أهم محاور الخلاف بين سوريا وتركيا، إلاّ أنّه بزيارة رئيس الوزراء التركي في 2004/12، أقرّ الجانبان علانية أنّه لم تعد بينهما أيّة قضايا حدودية.

- **منافسات الحرب الباردة:** مثلّ تأييد تركيا القوي للتحالف الغربي، وتوجّه سوريا نحو الإتحاد السوفياتي في الحرب الباردة، مصدراً رئيسياً للتوتر الإيديولوجي بينهما حتّى انهيار الشيوعية، وكادت تقضي على أي فرصة للتقارب، إذ بحث كلّ طرف عن وسائل للضغط على الطرف الآخر، مثل: **المياه والأكراد وإسرائيل**.

- **مشكلات المياه:** كانت ولا تزال مشكلة المياه، مسألة عالقة بين البلدين، بالرغم من محاولات البلدين تجاوزها، منها الزيارة التي قام بها الرئيس "أوزال" إلى دمشق عام 1987 في مسعى لإبرام اتفاقية تضمن بموجبها أنقرة تدفقاً مشروطاً لمياه نهر الفرات إلى سوريا مقابل إيقاف متبادل من كل طرف لدعم العناصر المعادية للطرف الآخر، في إشارة واضحة للدعم السوري لحزب العمال الكردستاني، ونظراً لعدم الالتزام السوري، لم تتردّد أنقرة في تهديدها بقطع مياه الفرات إذا ما استمرت سوريا في اتباع سياسات ترى أنّها معادية لها.

- **القضية الكردية:** يوجد حوالي مليون من السّكان الأكراد في سوريا، وكانت هناك خيبة أمل تركية من موقف دمشق تتنامى عبر السنين، كون نطاق حرب العصابات والعمليات الإرهابية لحزب العمال داخل تركيا، كان قد وصل إلى مراحل خطيرة في التسعينات، وأصبح حزب العمال الكردستاني أيضاً عاملاً استقطاباً لدول أخرى، تسعى إلى ممارسة الضغط على تركيا، ومنها: **اليونان وأرمينيا، وروسيا، الأمر الذي دفع بتركيا إلى إصدار إنذاراً قاسياً إلى دمشق عام 1998**

¹- عقيل محفوض، العلاقات السورية-التركية التحولات والرهانات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: سلسلة دراسات وأوراق بحثية، جانفي 2011، ص ص18-19.

²- جراهام فولر، مرجع سابق الذكر، ص ص133-135.

لوقف دعمها لحزب العمال الكردستاني وطرد أوجلان، وأمام الخيارات القليلة، وافق حافظ الأسد على غير عاداته، وبدأ تدشين علاقة ثنائية جديدة ومهمة كان لها انعكاسات كبرى على المنطقة.

- العلاقات مع إسرائيل: كانت علاقات تركيا مع إسرائيل في التسعينات مصدراً رئيسياً للإزعاج في علاقات أنقرة مع العالم العربي.

كان لطرد "حافظ الأسد" لعبد الله أوجلان أثر كبير في تحسّن علاقات تركيا مع سوريا في العقد الماضي، مع فتح المجال لحدوث تحسّن تدريجي في العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين الطرفين، فتمّ التأكيد على هذا التقارب من قبل الرئيس السوري "بشار الأسد"، إثر زيارته إلى أنقرة^(*) في 01/2005 (وهي الزيارة الأولى لرئيس سوريا إلى تركيا بعد نيلها الاستقلال عام 1946)، وكان المحرك الرئيسي لهذا التقارب المصلحة المشتركة في إيجاد كيفية التعامل مع الأكراد الانفصاليين. كما سعت سوريا من خلال توثيق علاقاتها مع تركيا، إلى كسر العزلة التي فرضت عليها من قبل الغرب، عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني "رفيق الحريري" في 02/2005⁽¹⁾.

زيادة على ذلك، انتقلت العلاقات بين دمشق وأنقرة من حالة البرودة والجمود، التي ميّزتها طيلة فترة الثمانينات والتسعينات، إلى قدر من الحيوية التي ظهرت بفعل متغيرات عديدة، أقلّها تغيير النخب الحاكمة في كلا البلدين من جهة، وتحول المعادلات الإقليمية من جهة أخرى، فمن جهة انقلبت تركيا بزعامة حزب العدالة والتنمية، وسعي رجب طيب أردوغان ورفاقه لإعادة التفكير في سوريا، ليس من منطلق "الجار الخصم" وإنما "الشريك الاستراتيجي"، وتعتبر تركيا سوريا منفذ مهم لها في الضفة الشرقية للمتوسط، وأنّ عزلها يعني عزل تركيا عن محيطها الشرق المتوسطي⁽²⁾.

*- عبّر الرئيس التركي آنذاك أحمد نجديت سيزر (2000-2007) للرئيس الأسد عن أهمية الزيارة بقوله: "إنّ زيارتك لها صبغة تاريخية و مغزى خاص، كونها أول زيارة رسمية لبلدنا لرئيس الجمهورية العربية السورية، مشيراً إلى أنّ الزيارة تعتبر مؤشراً على أعلى مستوى للتطور السريع للعلاقات الثنائية في المرحلة الأخيرة على أساس الاحترام المتبادل و الفهم و الحوار المشترك، و أوضح أنّ كلا من تركيا و سوريا تقعان في منطقة جغرافية ذات قضايا كثيرة. إنّ الزيارة تتحقّق في مرحلة حسّاسة بالنسبة للشرق الأوسط، و إنّ من المؤسف استمرار العداوة و انعدام الثقة والاستقرار في منطقتنا"، وقال الرئيس الأسد: « إنّ السوريين مصمّمون على السير قدما من أجل تطوير العلاقات مع الجارة تركيا في جميع المجالات (...). وأنّ سوريا و تركيا انتقلتا من مناخ يتسم بعدم الثقة إلى مناخ تسوده الثقة...».

¹ -ÖmerTaspinar, Turkey's Middle East policies between Neo-Ottomanism and Kemalism, Carnegie Middle East center, Carnegie papers, N°10, September 2008, P24.

²- خليل العناني، مراكز قوى جديدة في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، بيروت، صيف 2009، العدد 148، ص41.

إنّ الرّؤية الجديدة التي انتهجتها السّياسة الخارجية التركية الجديدة وشرعت في تطبيقها في أوائل الألفية الجديدة، جعلت من الضّروري إعادة تقييم العلاقات مع سوريا، وكان تبديد المخاطر والتّهديدات المتبادلة هدفاً أولياً من أجل إرساء العلاقات الثّنائية على أساس سليم ولذلك افتتحت تركيا عهداً جدّدت فيه الثّقّة لدى سوريا، من خلال إسقاط مشكلة دعم حزب العمّال الكردستاني من أجندة المباحثات والعلاقات، وهي المشكلة التي كانت تمثّل التّهديد الأكبر في العلاقات التركية - السّورية، ثم دخلت تركيا في عديد من المبادرات بغية إعادة بناء وتعميق العلاقات بين البلدين وعلى الرّغم من مشكلة المياه بين البلدين التي تتم المحاولة من قبل الطّرفين على تجاوزها، إلّا أنّه في الأعوام الأخيرة تشهد العلاقات التركية - السّورية تطوراً ملحوظاً، بما في ذلك حوار سياسي رفيع المستوى، وعلاقات اقتصادية متطورة وترابطاً متزايداً بين الشّعبيين، وهذا ما برز في وساطة تركيا في أكثر مشكلات سوريا تأزماً وحساسية⁽¹⁾.

وقد حدثت نقلة نوعية في علاقات البلدين، بعدما وافقت سوريا على أن ترعى تركيا المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل، والتي استمرت لنحو عامين متواصلين، كما عبّرت سوريا عن ارتياحها وثقتها في قيام تركيا بدور الوسيط، ورغبتها في استئناف هذه الوساطة، وذلك قبل وصول اليمين الإسرائيلي إلى الحكم في 2009/02، وفي أواخر 2009/04، أجرى الطرفان مناورات عسكرية هي الأولى من نوعها وهوما أثار هواجس لدى إسرائيل في ظل المواقف التركية المتراكمة، اتّجاه سياسات إسرائيل في المنطقة كان آخرها الحرب على غزّة⁽²⁾.

وترى بعض الدّراسات السياسية، أنّ تطوّر العلاقات بين سوريا وتركيا، هو المعادل الموضوعي لتراجع العلاقات بين تركيا وإسرائيل، ولكن لم يقف البلدان عند حدود التّوافق على السّياسة الإقليمية وتوسيع العلاقات البيئية، وإنّما عملا على مأسسة علاقاتهما، من خلال تأسيس مجلس للتعاون الاستراتيجي، الذي عُقد اجتماعه الوزاري الأول بين حلب(سوريا)، وغازي عينتاب(تركيا) في 2009/10/13. واتفق البلدان في هذا الاجتماع على إلغاء سمات الدّخول لمواطنيها، كما وقّعا 30 اتّفاقية، في مجالات الدّفاع، الأمن، الزّراعة، الري، الاقتصاد، التّجارة، التعليم، النفط، الثّروة المعدنية النّقل، السّكان، الكهرباء والصّحة الداخلية، ليُعقد المجلس الوزاري للتعاون الاستراتيجي دورته الثانية في مدينة اللاذقية (سوريا) في 2010/10/03، تمّ عقبها زيارة رجب طيب أردوغان إلى دمشق في 2010/10/11، وكان الموضوع الأساس، هو استكمال المناقشات في شأن إمكان إصدار عفو عن

¹- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا في السّاحة الدّولية، مرجع سابق الذّكر، ص 625.

²- المرجع نفسه، ص 41.

نحو 2000 من مقاتلي حزب العمال الكردستاني من أصل سوري، كجزء من استراتيجية تركية مفترضة لتسوية الصراع مع الحزب المذكور⁽¹⁾.

تبقى العلاقات بين تركيا وسوريا مستمرة، وقابلة لتجاوز كل الخلافات العالقة بينهما، رغم الأحقاد التاريخية، ومشكلة المياه، وقضية لواء الإسكندرون، والمسألة الكردية، واستمرار تركيا كجزء من حلف الناتو، وهي علاقات قابلة أيضاً للتجديد، وتأسيس علاقات استراتيجية ناجحة، خاصة في المجالين الاقتصادي والدبلوماسي، استجابة للتطورات الحاصلة، ومتطلبات المصالح الوطنية والإقليمية لكلا البلدين حكومة وشعباً.

2- العراق.

حكمت العلاقات القائمة بين العراق وتركيا، عوامل وأسس تاريخية واقتصادية ودينية وثقافية نابعة من علاقات الصداقة، وحسن الجوار، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بحيث سرعان ما تُحل المعضلات والمشكلات، بتوافر حسن النية والثقة المتبادلة، والحرص على مصلحة البلدين الجارين. وتستمد هذه العلاقة ديمومتها ونشاطها من المصالح المتبادلة بين البلدين، بحكم تجاورهما وتشابك مصالحهما الثنائية في حقول مختلفة: سياسية، واقتصادية، وتجارية، ونفطية، ومائية، وأمنية وتطوّرت بشكل مطرد بعد قيام ثورة 14/07/1958 و 17/07/1968 في العراق، وإعلان تركيا الاعتراف الفوري بالحكومات العراقية التي لاقت ترحيباً حاراً، على حدّ أقوال المسؤولين الأتراك فالعراق بحاجة إلى إقامة علاقات تعاون وطيدة مع تركيا⁽²⁾.

من ناحية أخرى، وفي ظل خشية تركيا من تأثير المحاكاة الذي سيمارسه أي كيان كردي على الحدود التركية في كردها، يطرح الموقف التركي من "حكومة كردستان العراق" معادلة ذات بعدين: الأول داخلي يتعلق بجملة متغيرات من قبيل العلاقة بين المؤسستين المدنية والعسكرية، ومبادرة السلام مع حزب العمال الكردستاني (التي تفسر من زاوية سعي رجب طيب أردوغان لكسب أصوات الكرد في البرلمان لأجل التعديل الدستوري المقترح ليتسلم رئاسة تركيا)، وكذلك حاجة أنقرة الماسة لتتويع مصادر الطاقة لحاجة اقتصادها المتنامي لتلك المصادر.

¹ - عقيل محفوظ، العلاقات السورية-التركية التحولات والرهانات، مرجع سابق الذكر، ص 27-28.

² - أحمد عبد العزيز محمود، تركيا في القرن العشرين، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص 225.

أمّا البعد الثاني فيتعلق بتداخل الملف الكردي وتعقيداته في المنطقة، وكيفية موازنة أنقرة لسياساتها حيال ذلك الملف مع تداعياته إقليمياً ودولياً، فضلاً على النتائج التي ترتبها علاقة أنقرة المتوترة ببغداد من جهة، وعلاقة الأخيرة بحكومة إقليم كردستان من جهة أخرى، ودور الولايات المتحدة في الضّغط على الأطراف ذات العلاقة مع عدم إغفال الدور الإيراني، إذ تحاول طهران جاهدة استخدام كل مصادر نفوذها من أجل موازنة النفوذ التركي في العراق ككل . وبالمحصلة فإن موقف تركيا سيظل رهينة هذه المعادلة والבוصلة التي تحرك السياسة التركية حيال حكومة إقليم كردستان⁽¹⁾.

أسهمت عدة عوامل في تحديد شكل العلاقات مع بغداد، إذ تتراوح بين المطامح السياسية للأكراد العراقيين إلى إقامة حكم ذاتي، ووضع مدينة كركوك ونفطها ومصير التّركمان هناك، بالإضافة إلى قضايا الحدود، ووضع محافظة الموصل، التي كانت ولاية عثمانية في السابق، زيادة إلى ذلك نجد أنّ هناك العديد من القضايا، منها قضايا متعلّقة باستقرار العراق ووحدته بعد صدام، مثل: الإرهاب والحرب الأهلية، والتطرّف الإسلامي، ومنها ما هو متعلّق بالقضايا الاقتصادية، كالقضايا المتعلّقة بـ : النفط والنفوذ الإيراني المزدهر حديثاً داخل العراق⁽²⁾.

إنّ المسرح الرئيسي للالتقاء المصلحي بين أنقرة وبغداد، بالإضافة إلى التجارة، هو التقاؤهما في نقطة مشتركة، إذ يعد البلدان من أكثر البلدان التي تضم أكبر عدد من السكان الأكراد، وعانتا كثيراً من العصيان الكردي، ويشعران بالخطر الأشدّ جراء هذه المشكلة، ممّا يجعلهما أكثر ميلاً لتبادل المساعدة وأقل احتمالاً لاستخدام الأكراد كأداة لضغط الدولة الواحدة منهما على الأخرى، حيث شكّل تواجد الأكراد العراقيين والتّرك على الحدود المشتركة، خطراً محتملاً لهذه المجموعات الكردية المتمردة على المواصلات بين البلدين⁽³⁾.

من ناحية أخرى، للنفط أهمية كبرى في علاقة تركيا مع العراق، ومن ذلك خط جيهان كركوك الذي يوفّر لتركيا موارد دخل هامة، وكذلك يهتم تركيا الحفاظ على العلاقات الاقتصادية واستثمارات شركاتها في العراق، فهناك الآلاف من الشركات التركية التي تعمل في العراق وبالتحديد في شماله ويعمل

¹- محمد نصر علي، موقف تركيا من حكومة إقليم كردستان " من سياسة العزل والاحتواء الى التحالف الاستراتيجي"، بحث القى في مؤتمر سكول العلوم السياسية جامعة السليمانية، كردستان العراق، 2014، ص21.

²- جراهام فولر، مرجع سابق الذكر، ص137.

³- فيليب روبنسن، مرجع سابق الذكر، ص75.

معظمهم في قطاع البناء وفي التنقيب عن النفط، ويهم الأتراك أيضا تعزيز التبادل التجاري بين البلدين الذي تضاعف ثلاث مرات في السنوات الأخيرة⁽¹⁾.

تعد علاقات تركيا بالعراق أفضل العلاقات التي تربط تركيا وكافة جاراتها الأخرى، وما يميز العلاقات التركية العراقية، هو طبيعة التعاون الواسعة بعيدة المدى، فالأتراك يعتبرون العراق مفتاح تعاملهم مع أقطار الوطن العربي، حيث أخذ الاهتمام التركي يتركز في السنوات الأخيرة فيما يخص تطوير العلاقات الاقتصادية بالأقطار العربية، ومنها العراق بشكل خاص، بعد الإدراك التركي أنّ المساعدات الاقتصادية من الدول الغربية، لا يفي لتحقيق احتياجاتها ومتطلباتها، وبذلك يشكّل العامل الاقتصادي في المرحلة الزاهنة، محور أهداف السياسة الخارجية التركية، في توجّتها نحو العراق والوطن العربي⁽²⁾.

واليا، يحكم علاقات تركيا مع العراق أساسان مهمان، يتمحور الأول حول عدم تقبل إبقاء العراق كمصدر للإرهاب اتجاه تركيا، وقد قطعت تركيا في هذا الموضوع شوطاً كبيراً في العلاقات الثنائية مع العراق، وانتهاج سياسة دبلوماسية متعدّدة الأبعاد، وثمة تعاون استخباراتي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، في مجال مكافحة حزب العمال الكردستاني، إضافة إلى دعم كافة العناصر العراقية والإدارة المركزية في العراق، وحق تركيا المشروع في مكافحة الإرهاب أمّا الثاني فيتمثل في وجوب حماية الديموغرافيا السياسية في العراق، بما فيها كركوك، حيث ينبغي توفير الحياة بشكل آمن وسلمي في العراق للأكراد والتتركان والعرب على حد سواء⁽³⁾.

نلاحظ في الأخير، أنّ تركيا في سعي مستمر ودائم، لجعل العراق جار متميّز كقوة استراتيجية لبلوغ أهدافها، مع التطوير والمحافظة على مصالحها الحيوية في المنطقة العربية، بما يتوافق ومتطلبات تلك المصالح على جميع الصعد، خاصة الأمنية منها، حيث يعتبر موضوع مواجهة تهديدات حزب العمال الكردستاني، على رأس الاهتمامات الأمنية المشتركة بينهما، وهو ما سوف ينعكس على الأمن والاستقرار الإقليمي، والذي ينعكس بدوره على الأمن الدولي، علماً أنّ الارتقاء بالعلاقات التركية-العراقية يحظى بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل الحفاظ على التوازن الإقليمي في المنطقة.

¹- حيدر علي حسين، العراق ودول الجوار... أهداف و مصالح، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 33، 2011، ص 18.

²- احمد عبد العزيز محمود، مرجع سابق الذكر، ص 240.

³- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا في الساحة الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 621.

3- مصر

ترجع جذور العلاقات المصرية التركية إلى القرن التاسع ميلادي، عندما تم تعيين "أحمد بن طولون" واليا على مصر عام 868، ثم جاء الاحتلال العثماني لمصر، والذي شغل حيزاً من تاريخ مصر لأربعة قرون. وفي العصر الحديث، تبادلت الدولتان التمثيل الدبلوماسي المقيم على مستوى القائم بالأعمال، وتم رفع مستوى التمثيل إلى سفير عام 1948، وعموماً تميّزت العلاقات التركية-المصرية بالتعاون والتنافس.

وفي عهد أنور السادات توترت العلاقات بين البلدين، بسبب التأييد المصري للموقف اليوناني في قضية قبرص، وهذا ما تبين في فترة الثمانينات، عندما طلب الرئيس السابق مبارك من اللجنة التركية المصرية في 1988/02، وضع مقترحات لتحقيق المصلحة المشتركة بين البلدين، وفي ذات السياق تطورت العلاقات وتوطدت في فترة التسعينات، خاصة بعد زيارة رئيس الوزراء التركي آنذاك "نجم الدين أريكان" لمصر في 1996/10، وهي الزيارة التي سعى خلالها لتكوين مجموعة اقتصادية إسلامية، تكون مصر أحد أعضائها، ما أسفر عن تكوين مجموعة الثمانية النامية، وموافقة مصر على الانضمام إلى تلك المجموعة، حيث عُقدت أول قمة لمجموعة الدول الثماني الإسلامية في اسطنبول في 1997/06⁽¹⁾.

كما عرفت العلاقات التركية المصرية في الفترة الأخيرة نوعاً من التطور، خاصة في السنوات الأخيرة، وبالتحديد في المجالات الاقتصادية.

ثانياً - تركيا والمنطقة الخليجية

تنتقل تركيا إلى توسيع مجال تفاعلها الاقتصادي والسياسي مع الخليج العربي، كمنطقة استراتيجية وحيوية لتصدير النفط، وفي هذا الصدد يبدو أنها على استعداد للاستفادة من القدر الهائل من حسن النية، الذي تولّد نتيجةً للدعم الذي قدّمته لدولة الكويت، وغيرها من دول الخليج العربي، أثناء حرب الخليج الثانية حتى تعزز مصالحها⁽²⁾.

¹- محمد صادق إسماعيل، التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط2، 2013، ص207.

²- أحمد شكاره، إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003، ص21.

لهذا تنظر تركيا إلى منطقة الخليج العربي على أنها منطقة مهمة استراتيجياً، من وجهة النظر السياسية والأمنية والاقتصادية، وأن أفضل السبل المستقبلية لتعزيز مصالحها الإقليمية، لا يمكن أن يمر إلا عبر خلق علاقات مستقرة وأمنة مع دول الخليج العربي⁽¹⁾. خاصة مع المملكة العربية السعودية، التي دخلت العلاقات معها في مرحلة جديدة، مع زيارة الملك "عبد الله" إلى تركيا في 08/2006، وهي الزيارة الأولى من نوعها منذ 40 سنة، فالحكومة الكمالية كانت دوماً تشتبه في السياسات الإسلامية للمملكة العربية السعودية، وتتقاسم تركيا والمملكة الاهتمام المشترك حول مجموعة من القضايا، منها: الصراع العربي-الإسرائيلي، فلسطين، مكافحة الإرهاب، الاستقرار الإقليمي، بالإضافة إلى القلق المشترك بشأن الطموح النووي الإيراني وتبقى العلاقات الاقتصادية بين البلدين التي ازدهرت منذ عام 1970، فوق كل التوترات الأيديولوجية⁽²⁾.

فيما يخص وجهة النظر التركية، فيما يتعلق بحدود علاقاتها العربية على مستوى الخليج، تكمن في الرؤية التي تعتبر أن أمن منطقة الخليج يخص الدول الواقعة في تلك المنطقة وحدها، ومن حقها اتخاذ التدابير والترتيبات التي تراها مناسبة، لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، مع عدم الانغماس المباشر سواء عسكرياً، أو في صورة أحلاف مع دول الخليج، إلا أن دول الخليج على الأرجح لا تفضل تواجداً تركيا مباشراً، بل تعتمد على التزام أمريكي لضمان الأمن، حتى لا تسود الفكرة بأن المنطقة أصبحت مباحة لكل القوى الخارجية، كما أنها تخشى أن تدفع العزلة الأوروبية لتركيا، إلى إحياء نزعتها الإمبراطورية التي يمكن لها أن تتوسع نحو الجنوب فقط⁽³⁾.

ثالثاً- تركيا ودول المغرب العربي

إن التأثير السياسي لتركيا في قضايا المغرب العربي كان غائباً، كونها ركزت حضورها وعلاقتها مع دول المتوسط الشرقي، أما حالياً، فنتجته أنقرة بشكل كثيف نحو شمال إفريقيا، فهي تريد وتحتاج لأسباب اقتصادية لهذه المنطقة، مع ذلك لا يخلو البعد التاريخي في العلاقات بين البلدين.

1- تونس

غدّت شخصية "كمال أتاتورك" لمدة طويلة، الخيال الثوري والفكر السياسي لبورقيبة، الذي اعترف بأنه متأثر بمؤسس تركيا الحديثة "أتاتورك"، وهذا ما جاء في قوله: "عندما وصلت إلى عمر الرجولة

¹- أحمد شكارة، مرجع سابق الذكر، ص26.

²- Ömer Taspınar, op.cit

³- محمد نصر مهنا، مرجع سابق الذكر، ص344.

فرضت شخصية كمال نفسها أمام عيني... إلخ"، وقد قام بزيارة إلى تركيا في 1965/03/29، وتمكنت هذه الزيارة الأولى من كسر الجدار الذي وقف بين العرب والأتراك منذ عام 1916، وبعدها جاءت زيارة الرئيس التركي "جودت سوناي" إلى تونس بعد عام. وكوّنت هذه الزيارة افتتاح مرحلة جديدة في العلاقات التركية التونسية، بحيث ظهر التأثير من خلال تبني البلدين نفس القيم، إذ رأى بورقيبة أنّ الحداثة يجب أن تمر بتبني وفرض القيم الغربية، إلا أنّ الاختلاف يكمن في نقطة، وهي: موقع الإسلام في الدولة والمجتمع فكمال أتاتورك يرى أنّ الإسلام كايح للحداثة، أما بورقيبة فلم يضع الإسلام جانباً، وإنما كان يريد فقط إعطاء نظرة مختلفة⁽¹⁾.

كما وقّع الطرفان التركي والتونسي على عدة اتفاقيات، شملت "إنشاء لجنة مشتركة" مهتمتها تطوير التبادلات عام 1965، وفي عام 1973، تمّ التوقيع على "اتفاقية الصداقة"، أما في عام 1985 فتّم التوقيع على أربع اتفاقيات اقتصادية.

ويظهر جليا التأثير التونسي أيضاً بالأحزاب الإسلامية التركية، ففي الوقت الذي استطاعت فيه الأحزاب الإسلامية التركية إيجاد مكاناً لنفسها سياسياً، ووجهت نظيرتها في تونس بالقمع، سواء في عهد بورقيبة أو بن علي، ما أدى بالإسلاميين التونسيين إلى التنديد أنّ "النظام كافر"، في حين تنامي دور هذه الأحزاب في تركيا، ببروز حزب العدالة والتنمية، الذي أثبت براغماتيته، بالاتصال على درجة عالية مع رجال الأعمال وأصحاب المشاريع، وطوّر نفسه حتى أصبح قوة سياسية، مع برنامج اقتصادي واجتماعي حقيقي تمّ تطبيقه. كان "الغنوشي" ولمدة طويلة يفكر في "الديمقراطية الإسلامية"، التي كانت ستشكل الشريعة السلطة التشريعية العليا للبلاد، وبعد "الثورات"، قام أردوغان بزيارة إلى تونس في 2011/09/15 وقال: تونس سوف تظهر للعالم أجمع على غرار تركيا، أنّ الإسلام والديمقراطية والعلمانية، لا تتعارض مع بعضها البعض، وأنّ الدولة العلمانية هي الضامن الوحيد لحرية العبادة"، ومع تجاهل المؤسسات التونسية، أعلن الإسلاميون التونسيون رغبتهم في الاستلهام من النموذج التركي⁽²⁾.

2- الجزائر

أما علاقتها مع الجزائر، فتعود العلاقات التركية الجزائرية إلى الإمبراطورية العثمانية، التي كانت الجزائر كمقاطعة منها، ولقد عرفت العلاقات بين الدولتين خلافاً حاداً، إذ تطوّر التوتر بينهما بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، وحرب الاستقلال التي خاضتها الجزائر ضد الاحتلال، التي انتهت عام

¹ -Mansouria Mokhefi, *le Maghreb dans la politique arabe de la Turquie: Aperçus sur une stratégie en développement*, programme Moyen-Orient Maghreb, Décembre 2013, pp. 23-24.

² -Ibid, pp24-26.

1962، ومساندة تركيا لفرنسا لمدة قرابة 8 سنوات، فكون تركيا عضوة في حلف الشمال الأطلسي، يحتم عليها مساندة أحد أكبر الأعضاء المهمة في الحلف، كما وصوتت تركيا ضد إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1955⁽¹⁾.

وبعد عام 1985، قام رئيس الوزراء التركي "تورغوت أوزال"، بأول زيارة رسمية إلى الجزائر واعتذر بشدة عن موقف بلاده السلبي اتجاه الثورة الجزائرية، وبالرغم من كل الخلافات إلا أن الاقتصاد ظهر كحاجة ملحة في العلاقات بين الطرفين ابتداءً من عام 2005⁽²⁾. كما تم التوقيع على "معاهدة الصداقة والتعاون" بين البلدين في عام 2006، رغبةً في ترقية الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي إثر الزيارة الأولى لأردوغان إلى الجزائر⁽³⁾.

3- المغرب

ارتبط المغرب وتركيا بعلاقات قديمة، تعود إلى القرن الخامس عشر (15)، أسهمت في بنائها عوامل جغرافية ودينية وسياسية، شكلت ومازالت تشكل دعماً أساسياً لهذه العلاقة، أبرزها الانتماء إلى البحر الأبيض المتوسط (كغيره من الدول المغاربية الأخرى)، الذي تعتبر الدولتان فاعلاً كبيراً فيه، وعبره انتقلت من وإلى البلدين الكثير من المؤثرات الحضارية، التي شكلت رصيماً تاريخياً وحضارياً مشتركاً بينهما، منها الموقع الاستراتيجي الذي جعل كلاً من المغرب وتركيا بوابتين لأوروبا، وعبرهما انتقل الإسلام، وانتشر بين دولها. عموماً تعود العلاقات التركية المغربية إلى عهد الإمبراطورية العثمانية على غرار الدول العربية الأخرى⁽⁴⁾.

4- ليبيا

بالنسبة إلى ليبيا، تطورت العلاقات التركية الليبية بشكل كبير، إذ قدمت ليبيا عدداً من القروض المالية لتركيا، كما استعانت بالمؤسسات الاقتصادية والصناعية التركية، في تنفيذ المشاريع التنموية وكذلك استعانت بعدد من العسكريين الأتراك لتدريب القوات الليبية، كما توافد عشرات الآلاف من العمال

¹ -Mansouria Mokhefi, *Op.cit*, p32.

² -*Ibid*, p33.

³ - موقع الإذاعة الجزائرية، على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141118/20015.html> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/11/19، 14:00 سا.

⁴ -زهراء النظام، العلاقات المغربية التركية وتطورها عبر التاريخ، على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/McVZzLp3jE8/2CNq24jmCWUJ> تم الاطلاع عليه بتاريخ:

2014/10/09، 21:30 سا.

الأتراك للعمل في الموانئ والمؤسسات الصناعية الليبية، كما أيدت ليبيا مواقف تركيا فيما يخص قضية قبرص⁽¹⁾.

لا تتوفر معلومات تاريخية كافية حول العلاقات بين تركيا وليبيا، فقد أهمل المختصون المغاربة دراسة العلاقات التركية بهذا البلد، وركزوا على دول المغرب العربي المركزية، الأكثر قرباً تاريخياً وثقافياً. أما فيما يخص المختصين في تحليل السياسة الخارجية التركية، فقد ركزوا على الغرب، ومنذ مدة على دول شرق المتوسط، حتى عام 2011، البداية الجديدة لعلاقة تركيا مع ليبيا⁽²⁾.

بحكم عدم وجود الحدود، التي تكون سبباً في المشاكل بين تركيا والدول المغربية، وبالرغم من بعض الخلافات التاريخية التي سادت العلاقات، وخاصة مع الجزائر، تتمتع تركيا بعلاقات ودية مع كل من تونس والجزائر والمغرب.

وعموماً، تتمثل الدوافع التركية في ترقية علاقاتها مع الدول العربية وتطويرها في ثلاث نقاط أساسية، وهي⁽³⁾:

- الموقف الغامض لتركيا مع الاتحاد الأوروبي، والذي بدأ الجانبان مباحثات الانضمام التركي إليه منذ عام 2005، ولم تسفر عن جديد حتى الآن.

- التطلع للتكتلات الكبرى، لما يحققه ذلك من دعم لتطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع العالم العربي والإسلامي.

- حاجة تركيا إلى الدعم، حتى ولو السياسي من الدول العربية والإسلامية، في مواقفها اتجاه المشكلات مع الدول الأوروبية، مثل الخلاف التركي-اليوناني، والخلاف التركي-القبرصي ودعمها في تطلعاتها لتشغل مكانة رئيسية بين دول المنطقة.

وكل هذه الأسباب جعلت تركيا تتخبط أكثر وأكثر، في قضايا المنطقة العربية في الفضاء المتوسطي، معتمدة في ذلك على أهم ركائز قوتها، وهي: الأدوات المتعلقة بسياسة "القوة الناعمة" لترسيخ مكانة تركيا كقوة إقليمية.

¹- أحمد عبد العزيز محمود، مرجع سابق الذكر، ص 211.

² - Mansouria Mokhefi, op. cit, p 53.

³ - محمد جمال الدين مظلوم، نحو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية (دول الجوار)، الملتقى العلمي: الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية، الخرطوم: 03-05/02/2013، ص ص 9-10.

خاتمة الفصل الثاني

توصلنا في الفصل الثاني إلى النتائج التالية:

- عملت تركيا على الاتصال بمختلف الدوائر الجيوسياسية في المتوسط، من خلال بناء علاقات بمعظم القوى الفاعلة فيه، على النحو التالي:

1- القوى الكبرى:

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** يعتبر تعزيز العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية هدفاً محورياً أساسياً من أهداف السياسة الخارجية لكلا البلدين منذ عام 1952، والدور الذي لعبته في فترة الحرب الباردة بالإضافة إلى استناد تركيا إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية لطلب انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فتعتبر أنّ تركيا تتمتع باستراتيجية مهمّة في الأمن القومي الأمريكي. إلا أنّ عام 2003 شكّل نقطة سلبية في العلاقات الثنائية بين البلدين بسبب رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية بغزو العراق، لتعطي زيارة أوباما لتركيا عام 2008 انطلاقة جديدة للعلاقات بينهما والاعتراف بأهمية الدور الإقليمي التركي في المنطقة المتوسطية، الأمر الذي انعكس على تطوير العلاقات الاستراتيجية بينهما، ذلك ما تجسّد في تعدد الزيارات الرسمية بين البلدين لمناقشة العديد من القضايا الشائكة، خصوصاً الإقليمية منها.

- **الاتحاد الأوروبي:** يعتبر موضوع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي المحور الأساسي في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وخياراً استراتيجياً لقادة تركيا وأهم الأهداف المحورية في السياسة الخارجية التركية، فمنذ عام 1963، أصبحت تركيا عضواً متكاملاً مع المجموعة الأوروبية وصولاً إلى فتح باب المفاوضات الفعلية حول عضويتها في الاتحاد الأوروبي في عام 2005، إلا أنّ مسار المفاوضات عرف جموداً، بسبب التردّد الأوروبي حول الآثار الجيوبولتيكية التي يمكن أن تنجم عن انضمام تركيا والذي سيطرّح مستقبلاً مشاكل عديدة، أبرزها: مسألة الهوية، ترتيب القوى في الاتحاد الأوروبي خاصة من الناحية الديمغرافية تهديدات الأمن الأوروبي... إلخ، مع ذلك الحاجة المتبادلة بين الطرفين الاقتصادية والأمنية، حالت دون تدهور العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

- **روسيا:** بالرغم من العلاقات المتنافرة بين تركيا والاتحاد السوفياتي سابقاً، إلا أنّ تماطل الاتحاد الأوروبي في قبول العضوية التركية، وأحداث 11 سبتمبر، قرّبت بين تركيا وروسيا في إطار محاربة "الإرهاب الدولي"، وكانت الانطلاقة الحقيقية عام 2003 إثر رفض تركيا الحرب على العراق والموقف الذي تبنته هي الأخرى، ليفتح المجال أمام تكثيف تبادل الزيارات الرسمية منذ عام 2004 وتعزيز العلاقات الاقتصادية خصوصاً في مجال الطاقة.

2- الدائرة الإقليمية غير العربية:

- *إيران*: تجمع بين تركيا وإيران روابط تاريخية، خاصة فيما يتعلق بالخلفية الإسلامية للبلدين وقد حكم العلاقات بينهما محدّدان أساسيان هما: مواجهة تهديدات حزب العمال الكردستاني والتعاون في مجال الطاقة، فأهداف تركيا من العلاقات الثنائية هو تأمين الطاقة، والتنسيق في المسائل الأمنية وعليه تعدّ إيران شريكاً استراتيجياً مهماً لتركيا، بالرغم من التنافس بينهما على مركز القوة الإقليمية واختلاف الوسائل التي تعتمد عليها كل منهما.

- *إسرائيل*: دخلت العلاقات التركية-الإسرائيلية مرحلة جديدة، إثر التحالف الاستراتيجي بينهما عام 1996، إضافة إلى ذلك، اكتسب تطوّر العلاقات بين تركيا وإسرائيل أهمية استثنائية، لجهة تأثيرها وتأثرها بمجمل مسار الأحداث في المتوسط خاصة الصراع العربي-الإسرائيلي، الذي أثار سلبيًا على العلاقات الثنائية، بسبب المواقف التركية المساندة للقضية الفلسطينية، وتدهورت العلاقات بينهما بعد مؤتمر دافوس عام 2009، ومما زاد من شدة التراجع، هو الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية عام 2010، وهي الأحداث التي انعكست على تراجع العلاقات العسكرية بينهما، مع بقاء التعاون الاقتصادي وعليه تبقى العلاقات بين إسرائيل وتركيا ذات أهمية استراتيجية لكلا الطرفين، في ظلّ الحاجة الإسرائيلية لتركيا كحليف في المنطقة.

3- الدائرة الإقليمية العربية:

- تكتسي علاقة تركيا بالدائرة الإقليمية العربية أهمية خاصة، ممتدة في جذور العلاقات العربية بالإمبراطورية العثمانية، وبالرغم من الأحقاد التاريخية بين العرب وتركيا، إلا أنّ السنوات استطاعت أن تمحو ذلك، بسبب الروابط التاريخية والدينية التي تجمعهما، والقرب الجغرافي الذي جعل الحدود المشتركة بين البلدين، مصدر إقامة علاقات وثيقة بالمنطقة، مع بروز ورقة المياه كعنصر محدّد للعلاقات بينها.

- أمّا طبيعة علاقتها بالدول العربية، فيطغى عليها عموماً الجانب التعاوني مع دول المشرق كالعراق وسوريا) بالرغم من المشاكل العالقة بينهما بسبب الحدود والمياه)، ومصر، ودول الخليج العربي بالإضافة إلى دول المغرب العربي، إلا أنّ التوجّه التركي نحو دول المغرب العربي كان في السنوات الأخيرة، وذلك لتركيز تركيا على حضورها في القضايا المتعلقة بالشرق العربي.

- إنّ اهتمام تركيا بعلاقتها بالدائرة العربية المتوسطة، تعزّز في السنوات الأخيرة مع حكومة حزب العدالة والتنمية، التي رأت بضرورة التأثير في التفاعلات والأحداث في هذه المنطقة، للعب دور يتناسب وقوة تركيا المركزية الجديدة، الأمر الذي وجد فرصته للتطبيق في عام 2003، ما يدفعنا إلى ضرورة الإحاطة بتجليات هذه العلاقة وموقع القوة المركزية لتركيا في تحديدها.

الفصل الثالث

تركيا كقوة إقليمية في الدائرة
العربية المتوسطية بعد عام 2003

مقدمة الفصل الثالث

سعت تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم إلى التوجه نحو العالم العربي، كمجال جغرافي لها الأهمية فيه لممارسة دور إقليمي فعال وفق نظرية "العمق الاستراتيجي"، واتباع سياسة صفر مشاكل الهدف الذي جسده في علاقتها مع الدائرة العربية المتوسطة، من خلال جهودها للتأثير في أحداث المنطقة، والاسهام في تحقيق الأمن والاستقرار، مع محاولة تحقيق نوع من الاندماج بينها وبين الدول العربية في الفضاء المتوسطي، ولضمان تحقيق هذا الهدف اعتمدت على مداخل متنوعة، تتناسب وقدرات تركيا للتأثير فيها.

من جانب آخر، وفي ظل المجهودات التي بذلتها في بناء علاقة وطيدة مع الدول العربية كقوة إقليمية في الفضاء المتوسطي، تفاجأت بأحداث "الثورات العربية"، التي وضعت علاقة وقوة تركيا الإقليمية في المنطقة العربية المتوسطة أمام تحديات، أسهمت في طرح عدة سيناريوهات حول حقيقة القوة الإقليمية التي تتمتع بها.

ولتحليل مدى القوة الإقليمية المركزية لتركيا، في إطار علاقتها بالدائرة العربية المتوسطة استوجب علينا تناول المحاور التالية:

- مداخل تأثير تركيا في علاقتها مع الدول العربية المتوسطة.
- القوة الإقليمية لتركيا و"الثورات العربية".
- سيناريوهات مستقبل القوة الإقليمية لتركيا في الفضاء المتوسطي (في ضوء التطورات الأخيرة).

المبحث الأول

مداخل تأثير تركيا في علاقتها مع الدول العربية المتوسطة

من أجل توثيق تركيا علاقاتها مع الدول العربية، ولتجسيد قوتها الإقليمية على أرض الواقع اعتمدت على ثلاث مداخل أساسية: المدخل السياسي والأمني، المدخل الاقتصادي ومدخل القوة الناعمة.

المطلب الأول

المدخل السياسي والأمني

كان للتأثير التركي في المنطقة العربية المتوسطة أثر واضح، سواء سياسياً أو أمنياً.

أولاً- المدخل السياسي

لم يكن لتركيا تقليدياً سياسة نحو البحر الأبيض المتوسط بحد ذاته، إذ كان شرقي البحر الأبيض المتوسط محل اهتمام مباشر ولمدة طويلة، بسبب المشكلة القبرصية، عدا ذلك كان سائر شرقي البحر الأبيض المتوسط يعتبر جزءاً من الشرق الأوسط، إضافة إلى ذلك، كانت تركيا تتأى بنفسها عن وصفها قطراً متوسطياً، وقاومت إطلاق هذه التسمية عليها من قبل الاتحاد الأوروبي خشية أن يقوض ذلك مشاريع عضويتها، وكان أحد أهم أسباب معارضتها الشديدة لفكرة ساركوزي عن "الاتحاد من أجل المتوسط" في 2007/05. أما سائر البحر الأبيض المتوسط أو دول غرب المتوسط، فكان تقليدياً خارج أفق السياسة الخارجية التركية، بيد أن ذلك تغير في السنوات الأخيرة، بحيث طرأ تغير كبير على علاقاتها مع الأقطار الواقعة في الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، والعلاقات مع العالم العربي عموماً آخذة في التحسن⁽¹⁾، وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن الكيفية التي جسدت تركيا هذا التحسن في علاقاتها مع الدول العربية في الفضاء المتوسطي؟

طرحت تركيا منذ عام 2003 نفسها على أساس أنها داعية سلم، مثلما هي داعية أمن إقليمي وأن العالم العربي يدرك أنها فاعل أساسي في المنطقة، وأي خلل في العلاقة معها يعني خللاً في استقرار

¹- كمال كيريشجي (Kemal Kirisc)، تركيا والبحر الأبيض المتوسط: ما الذي تغير؟ من الكتاب السنوي IEMED للبحر الأبيض المتوسط، 2011، ص 203.

المنطقة، خاصّة وأنها تحظى بمساندة وثقة من الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وأنه لا غنى عنها وفي أية قوة عسكرية يتم التّعويل عليها، وبالمقابل، فرض عليها الطّرح الذي قدّمت نفسها في إطاره والذي يقود إلى الجنوح إلى السّلام، والعيش دون حسابات وتوترات، إذ كلّما ازدادت شمولية العلاقات بين الدّول، طالت فترات السّلام، وفي هذا السّياق طرحت تركيا استقلالية قرارها السّياسي، ممّا يثبت وجودها كقوة إقليمية دون أن تنزلق استراتيجياً⁽¹⁾.

حاول صنّاع القرار في تركيا تطبيق هذا النّهج في تسوية العديد من القضايا الشّرق المتوسطة العربية، من خلال الاعتماد على الوساطة الدّبلوماسية في العديد من القضايا، أهمّها:

1- تركيا والحرب على العراق عام 2003

تتحدّد دراسة علاقة تركيا بالدّول العربية المتوسطة، بدراسة المواقف والأدوار الإقليمية التي جسّدت من خلالها تركيا موقعها على الخريطة السّياسية العربية، بعد التّوجهات الجديدة في سياستها الخارجيّة التي أعلنت عنها "حكومة حزب العدالة والتنمية"، والتي وجدت فرصتها للتّطبيق في الحرب على العراق وموقف تركيا منها، والتي شكّلت نقطة فاصلة وحاسمة في علاقتها مع الدّول العربيّة.

شكّل تاريخ 2003/03/01، عندما رفضت تركيا المشاركة في الحرب ضدّ العراق، اللّحظة الكاشفة لإعادة التّموضع الجيوستراتيجي لها، وإعادة توجيه سياستها الخارجيّة، وجاءت للدّلالة على نزعتها الاستقلالية بالنّسبة للاستراتيجية الأمريكيّة الإقليمية، بحيث ظهرت هذه الاستقلالية إلى العلن عبر امتناع البرلمان التركي في عام 2003، من التّصويت لمصلحة انتشار القوات الأمريكيّة في جنوب شرق الأناضول، تمهيدا لفتح جبهة ثانية في الحرب ضدّ العراق، كما حاول المسؤولون الأتراك قطع الطّريق على هذه الحرب، عبر ابتكار آلية للتّشاور مع ستّ دول عربيّة وإيران، سميت «مؤتمر دول جوار العراق»⁽²⁾.

¹- عمر الخضرمي، مرجع سابق الذّكر، ص411.

²- ميشال نوفل، تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركيّة، مجلة الدّراسات الفلسطينيّة، خريف 2012، ص35.

ويرجع رفض المجلس التركي الكبير، المشاركة في الحرب ضد العراق، إلى حسابات أمنية ومحلية وإقليمية، أهمها⁽¹⁾:

- سعي حكومة "عبد الله غول" إلى حشد موقف عربي وإقليمي، يمنع خيار الحرب.
- معارضة الرأي العام التركي، إشراك تركيا في الحرب ضدّ العراق.
- خشية تركيا من أن تؤدي نتيجة الحرب، إلى استقلال أكراد العراق، وإعلانهم دولة كردية في شمال العراق، مما يؤثر على أكراد تركيا في جنوب شرق الأناضول.
- خوفها من أن تؤدي الحرب ضدّ العراق، إلى حدوث هجرة كبيرة من أكراد العراق إلى تركيا.
- إنّ الحرب ستؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في تركيا، بعد الخسائر التي تكبدتها أنقرة جراء الحصار على العراق منذ عام 1991، والتي قدرّت بما يقارب 40 مليار دولار بالتالي محاولة تجنب ذلك.
- انسجام الموقف الذي اتخذته تركيا، والرّافض للحرب ضد العراق، مع الموقف الأوروبي الذي قاده فرنسا وألمانيا، خصوصا عندما أصبح لديها الرّغبة في ظل حكومة العدالة والتنمية، في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

كانت الحرب على العراق عام 2003، فرصة ذهبية استغلتها تركيا لتجسيد نظرية "العمق الاستراتيجي"، وبروزها كقوة مستقلة في ممارسة أدوارها الإقليمية في الدائرة العربية المجاورة وهو الحدث الذي فتح المجال فيما بعد لتثبيت مسار جديد في العلاقات التركية العربية، وحلول النظرة الإيجابية محل السلبية بين الطرفين التركي والعربي، الأمر الذي حفّزها لممارسة أدوار شُهد لها بالفعالية والتميز في عدة قضايا، على رأسها القضية الفلسطينية (التي كانت ولا تزال على رأس اهتمامات تركيا، حتى قبل الحرب على العراق).

2- تركيا والقضية الفلسطينية.

حظيت القضية الفلسطينية ولا زالت تحظى، بنصيب كبير من اهتمام صنّاع القرار في تركيا وبالتحديد من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية، حيث حرص أردوغان ورفاقه، على أن تكون المساعي

¹- سعد حقي توفيق، السياسة الإقليمية التركية اتّجاه الخليج العربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، العددان 38-39، 2009، ص4.

والجهود التركية حاضرة بقوة فيما يخص القضية الفلسطينية، في ظل الانتهاكات المختلفة التي تمارسها إسرائيل على فلسطين قيادةً وشعباً، متعاليةً بذلك على قرارات الأمم المتحدة، وأحكام القانون الدولي معاً. علماً أنّ هذا الانحياز التركي لصالح فلسطين، يمكن أن ينعكس سلباً على العلاقات الثنائية بين البلدين إلا أنّ الأمن التركي يتطلّب مثل هذه المواقف المستهجنة لسياسة إسرائيل، كون القضية الفلسطينية، تمثل المفتاح الرئيسي لاستتباب الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطة عموماً، والشرق المتوسطية خصوصاً.

لقد تغيّر المشهد في تركيا مع مجيء حزب العدالة والتنمية، من خلال تأكيدها تأييدها للشعب الفلسطيني، إذ يرى أردوغان أنّ لحكومته دوراً محورياً في إمكان حل الصراع العربي-الإسرائيلي، لأنّ تركيا تملك كل مقومات النجاح في لعب الدور الإقليمي، ليس فقط بسبب علاقتها مع جميع دول المنطقة وعضويتها في حلف الشمال الأطلسي وموقعها الجغرافي، بل لأنّ لديها إرثاً تاريخياً تتمثل بالإمبراطورية العثمانية، التي حكمت كل المنطقة حوالي 400 عام، إضافة إلى ذلك، ساعدت الخلفية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الحاكم بزعامة "رجب طيب أردوغان"، الحكومة التركية على التقارب مع العرب، ولعب هذا الدور المخطّط له بدقّة⁽¹⁾.

بيّن العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008، مدى نجاعة المساعي الدبلوماسية التركية، إذ رفض أردوغان الرد على اتصالات "أولمرت"، كما رفض وزير الخارجية التركي آنذاك "علي باباجان" استقبال "تسيبي ليفني Tzipi Livni"، التي كانت تريد زيارة أنقرة، كما التقى مستشار أردوغان في تلك الفترة "أحمد داود أوغلو" مع السفير الإسرائيلي في أنقرة، كما تباحث أيضاً في الأيام الأولى للعدوان مع زعماء الاتحاد الأوروبي، ومع مفضّو السياسة الخارجية "خافيير سولانا"، واتّصل الرئيس غول بالرئيس جورج بوش، من أجل وقف إطلاق النّار، وقام أردوغان بجولة عاجلة في عواصم العرب المتناقضة من دمشق إلى القاهرة والرياض، مع "محمود عباس" و"خالد مشعل"⁽²⁾.

واستمر الدور الوسيط لتركيا خلال العدوان، مع إدراك من قبل الجميع بأهمية هذه الوساطة، التي ساعدت على أن يكون وقف إطلاق النّار أكثر قدرة على الصّمود، من خلال إقناع حماس بالقبول به. فرأى "أحمد داود أوغلو"، أنّه من الخطأ تفسير موقف تركيا من عدوان غزة على أنّه دور المحامي عنها

¹ - مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، مرجع سابق الذكر، ص 06.

² - محمد نور ألين، تركيا والعدوان على غزة: تساؤلات و إجابات، مجلة شؤون الأوسط، العدد 131، شتاء 2009، ص 59.

بل هو الاعتراف بواقع أنّ حماس موجودة بحكم الشرعية التمثيلية، وعلى الجميع احترام نتائج اللعبة الديمقراطية، وبالتالي فإنّ أيّة تسوية مستقبلية غير ممكنة، من دون إشراك حماس في العملية السلمية⁽¹⁾.

ولمّا جاءت "حادثة دافوس" في 29/1/2009، بلغ الموقف التركي ذروته في دعم القضية الفلسطينية، إذ وجّه أردوغان كلاماً لاذعاً للرئيس الإسرائيلي "شمعون بيريز" قال فيه: "أشعر بالأسف أن يصقّق الناس لما تقوله، لأن عدداً كبيراً من الناس قد قُتلوا، وأعتقد أنّه من الخطأ وغير الإنساني أن نصقّق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج"، ثم انسحب من الجلسة معترضاً على عدم منحه وقتاً كافياً ومساوياً للوقت الذي مُنح لبيريز. وقد حدث ذلك بعد أيام قليلة من وقف العدوان الإسرائيلي على غزّة ممّا جعل المواطن التركي والعربي وكل مؤيّد للموقف الفلسطيني، ينظر إلى الحكومة التركية على أنّها هي التي تمثّل الشعب الفلسطيني قبل رؤسائه، وهي التي تدافع عن القضية الفلسطينية أكثر من السلطة الفلسطينية نفسها، وجعلت القضية الفلسطينية وحادثة دافوس تحديداً، الجماهير العربية والتركية تكتشف مشتركاتها الوجدانية الثقافية من جديد، فالحكومة التركية عموماً تتعامل مع الواقع السياسي كما يقرّه الشعب الفلسطيني⁽²⁾.

كما قامت تركيا في السنة التالية 2010، بإدانة الهجوم الإسرائيلي الذي استهدف سفينة "مافي مرمرة"، والتي حاولت في إطار أسطول المتضامنين الدولي، كسر الحصار المفروض على غزّة ومساعدة السكّان المدنيين، ما أسهم في رفع الرّصيد الشعبي لأردوغان، الذي أطلقت عليه الصحافة العربية لقب "زعيم العرب" و"الناصر الجديد". فبلغ التشنّد التركي إزاء إسرائيل أقصاه، عقب نشر ملخّص لتقرير لجنة التحقيق بحادث أسطول السلام، المعروف بـ "تقرير باكر"، وأعلن أوغلو عن مرحلة جديدة من العلاقات مع إسرائيل، عبر سلسلة من التدابير ضد تل أبيب، تناولت ما يلي: ⁽³⁾

- خفض العلاقات بين تركيا وإسرائيل من مستوى القائم بالأعمال إلى درجة السكرتير الثاني.
- وقف العمل بالاتفاقات العسكرية كلّها بين الجانبين.
- عدم الاعتراف بالحصار الإسرائيلي على غزّة.

¹- محمد نور ألين، مرجع سابق الذكر، ص ص 60-63.

²- محمد زاهد جول، انعكاسات صعود الإسلاميين في العالم العربي على السلوك التركي اتجاه القضية الفلسطينية، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نوفمبر 2012، ص ص 07-08.

³- ميشال نوفل، تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية، مرجع سابق الذكر، ص ص 36-37.

- نقل الملف إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، والعمل على محاكمة المسؤولين عن الجريمة في المحاكم التركية والأجنبية.

- أعلن أردوغان وقف العمل "بصورة كاملة"، بجميع العلاقات التجارية والعسكرية مع إسرائيل مؤكداً أنّ البحرية التركية ستعزّز وجودها في الحوض الشرقي للمتوسط، بقوله: "ستشاهد سفننا بصورة أكثر تكراراً في تلك المياه".

من هنا، أعلنت تركيا عن قرارها تعزيز قواتها العسكرية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، واتخاذ كافة التدابير التي تعتبرها ضرورية لضمان أمن الملاحة البحرية، وأنها ستتخذ استراتيجية أكثر تشدداً حيال إسرائيل، حيث أنّ من بين الخطط التي تنوي أنقرة تنفيذها مستقبلاً، مرافقة سفن حربية تركية لقوافل الإغاثة، التي تحمل المساعدات لقطاع غزة والإشراف على حركة الملاحة في المنطقة بين جزيرة قبرص والشواطئ الإسرائيلية⁽¹⁾.

إنّ الموقف التركي من الفصائل الفلسطينية يتوافق مع تمثيلها للشعب الفلسطيني، وهو ما يفسّر حسن العلاقات بين الحكومة التركية مع الحكومة الفلسطينية في غزة، كما تجسّد في زيارة لرئيس الوزراء الفلسطيني "إسماعيل هنية" إلى اسطنبول. وفي 2013/10 قام خالد مشعل بزيارة رسمية إلى العاصمة التركية أنقرة، على رأس وفد من حركة حماس، التقى خلالها رئيس الوزراء التركي رجب طيّب أردوغان وحسب تصريح المكتب الإعلامي لحركة حماس، فإنّ هذه الزيارة تأتي لتبادل وجهات النظر حول تطورات الوضع الفلسطيني، وتحدياته في ظل التغييرات التي تعصف بالمنطقة العربية، وكان من المقرر أن يزور أردوغان قطاع غزة، إلا أنّ الانقلاب العسكري في مصر حال دون ذلك⁽²⁾.

يشير "حسن نافعة" إلى أنّ أداء السياسة الخارجية التركية في الصراع العربي - الإسرائيلي، كان أقرب إلى الأداء النموذجي، من حيث قدرته على التحرك بمرونة فائقة، فعلاقة تركيا الوثيقة بإسرائيل التي وصلت إلى حدّ القيام بمناورات عسكرية مشتركة، وعقد صفقات ضخمة لشراء أو صيانة السلاح واستخدام الأجواء التركية من جانب الطيران الإسرائيلي، دونما حاجة أحياناً للحصول على تصريح مسبق

¹- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، فلسطين اليوم: متابعات يومية تعنى بالشأن الفلسطيني، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.alzaytouna.net/arabic/PlsToday_Word_Archive/2011/9/Pls_2252_4-9-011.pdf تمّ الاطلاع عليه بتاريخ:

2014/10/12، 19:00 سا.

²- موقع إسلامو لاين، على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://islamonline.net/feker/reports/4994> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/10/8، 20:00 سا.

لم تحل دون قيام تركيا بتوجيه أعنف الانتقادات إلى السياسة التي تنتهجها إسرائيل تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي⁽¹⁾.

تعتبر القضية الفلسطينية، قضية جوهرية بالنسبة لتركيا، سواء من حيث علاقتها التاريخية بفلسطين حكومةً وشعباً، أو من حيث مواقفها المساندة للقضية الفلسطينية، والتي فتحت لها آفاقاً للتأثير في مسار الصراع العربي-الإسرائيلي، من منطلق الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي في المتوسط.

3- بعض النشاطات السياسية الأخرى.

إلى جانب العلاقة المركزية لتركيا مع القضية الفلسطينية، ودورها في الحرب على العراق، يمكن إجمال تطور العلاقات السياسية عموماً بين تركيا والدول العربية في الفضاء المتوسطي، بعد عام 2003 حسب "أمر الله يشلر"^(*)، وفقاً للمعطيات التالية⁽²⁾:

- زيادة الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء، والملوك، ورؤساء الوزراء، والوزراء والوفود.
- أصبحت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية منذ عام 2004.
- انتخب لأول مرة أكاديمي تركي، كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي عام 2004.
- زيادة وتيرة الدبلوماسية المباشرة الهاتفية، بين تركيا والدول العربية على مستوى الرؤساء والملوك ورؤساء الوزراء والوزراء.
- مشاركة تركيا في جميع الفعاليات الدولية، التي تقام على مستوى العالم، سواء كانت في البلاد العربية أو في البلدان الأخرى، وتجرى أثناء هذه الفعاليات لقاءات ثنائية عديدة بين المسؤولين الأتراك والعرب.
- أصبحت مدينة اسطنبول مركزاً للمؤتمرات الدولية، الأمر الذي أدى إلى انعقاد اجتماعات ومؤتمرات دولية عديدة فيها، ما زاد من اللقاءات الثنائية بين المسؤولين الأتراك والعرب.
- بذلت تركيا جهوداً في حل الخلافات العربية، ومنها في لبنان عام 2006.

¹ - حسن نافعة، حسن نافعة، العرب والنموذج التركي في السياسة الخارجية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/208865> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/23، 22:30 سا.

*- كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان".

² - أمر الله يشلر، محاضرة: مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية-العربية، على الرابط الإلكتروني التالي: www.mesc.com.jo/activities/lecture/lecture1.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/10/19، 15:00 سا.

- توسطت تركيا بين سورية وإسرائيل، وأشرفت على المفاوضات غير المباشرة لمدة ستة أشهر
- تطوير علاقاتها مع قارة إفريقيا ودولها، حيث أعلنت الحكومة التركية عام 2005 "عام إفريقيا" واستضافت تركيا "قمة التعاون التركي الإفريقي" في الفترة ما بين 18-21/08/2008 بحضور 49 دولة إفريقية، بما فيها الدول العربية الواقعة فيها .
- التوقيع على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم، بينها وبين الدول العربية.
- تشكيل "المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي" بين تركيا والعراق، وبين تركيا وسوريا.
- إلغاء التأشيرة بين تركيا وكل من: العراق، وسورية، وليبيا، والأردن ولبنان.
- وجاءت "آلية الحوار الاستراتيجي" التي تشكلت في عام 2008، بين تركيا ودول الخليج والتي تهدف إلى تطوير العلاقات على أساس مؤسسي، وهي أول علاقة مؤسسية أسسها مجلس التعاون الخليجي مع دولة أخرى كآلية دورية ومنتظمة.

ثانياً - المدخل الأمني

- ازداد التعاون العسكري بين تركيا والدول العربية، لكن لم يمضِ وقت طويل على حدوث ذلك بحيث أن النتائج الملموسة لا تزال محدودة.
- فوَّعت تركيا والكويت اتفاق تعاون عسكري في منتصف عام 2009، لإرساء إطار قانوني لتوسيع التعاون بين الجيشين، وفي 05/2010، وقَّعت السعودية وتركيا اتفاق تعاون عسكري يغطي التدريب والأبحاث العلمية، والتنمية التكنولوجية، ويتمثل المجال الآخر للتعاون السعودي-التركي، في قيام الشركة التركية "FNSS" بتحديث مئات ناقلات الجند المدرعة "M113" الأمريكية الصنع، كما تمكنت من تعزيز التعاون العسكري مع سوريا، التي أجرت تدريباً عسكرياً مشتركاً ثانياً مع جارتها الشمالية في أواخر عام 2010، وقد تباغت سوريا بهذا التعاون، بهدف توجيه رسالة عن تعزز قوة موقعها الإقليمي وعمقها الاستراتيجي، كما تعاقد الأردن مع الشركة التركية "تي أي أيه TIE"، لتحسين 17 طائرة مقاتلة متعددة الأدوار "إف-16/أيه إم/بي إم F-16/EM/BM" أمريكية الصنع⁽¹⁾.

¹- آراء تركيزيان، التعاون الاقتصادي والعسكري بين تركيا والبلدان العربية: إلى أين سيصل؟، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://carnegieendowment.org/2013/02/28/u-s-japan-role-in-building-east-asian-community/fl2z> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/08/08، 19:00 سا.

لكن لا تزال هناك حدود كبيرة تُقيّد الدور الأمني التركي في المنطقة، ولاسيما في ضوء سيطرة الترتيبات الأمنية الأمريكية، فنظراً إلى القيود المفروضة على طريقة استخدام البلدان للمنظومات العسكرية، التي تؤمّنّها الولايات المتحدة وتحديثها، لم تكن الجهود التركية لتحديث معدّات الجيشين الأردني والسعودي ممكنة، لولا موافقة رسمية ودعم ضمني من الولايات المتحدة وتحرص أنقرة على إبقاء نشاطاتها محصورة ضمن حدود معيّنة، تفادياً لإثارة سخط الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال، كانت العمليات المشتركة مع سوريا محدودة النطاق، ولم تحشد أصولاً عسكرية مهمة أو وحدات نخبوية.

وبتاريخ 2012/10، قام الطّرفان التّركي والمصري بإجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة لمدة أسبوع في شرق البحر الأبيض المتوسط، تحت عنوان "بحر الصّداقة"، وقد حلّت مصر محل إسرائيل في هذه المناورات، حيث يحرص الطّرفان على عمليات التّصنيع العسكري المشترك، خلال المرحلة القادمة وعلى الاستفادة من الخبرات المتبادلة في مجال التّقنيات العسكرية، وتمّ مؤخراً مناقشة موضوع بيع طائرات استطلاع من دون طيّار تركية إلى مصر طراز "ANKA"، كما تمّ الاتفاق على بيع 6 طرادات تدخل سريع متعددة المهام، سيتم تصنيع نصفها في إسطنبول، والنصف الثاني في الإسكندرية، وتعتبر تركيا أنّ مصر شريك استراتيجي، بالرّغم من الحديث عن تحوّل هذا التّعاون إلى تنافس صدامي، بسبب الاختلاف في المصالح والمعطيات، فصعود مصر بالنّسبة للحكومة التركية، يعني المساعدة على الرّؤية المشتركة للطرفين في الإطار الإقليمي التكاملي⁽¹⁾.

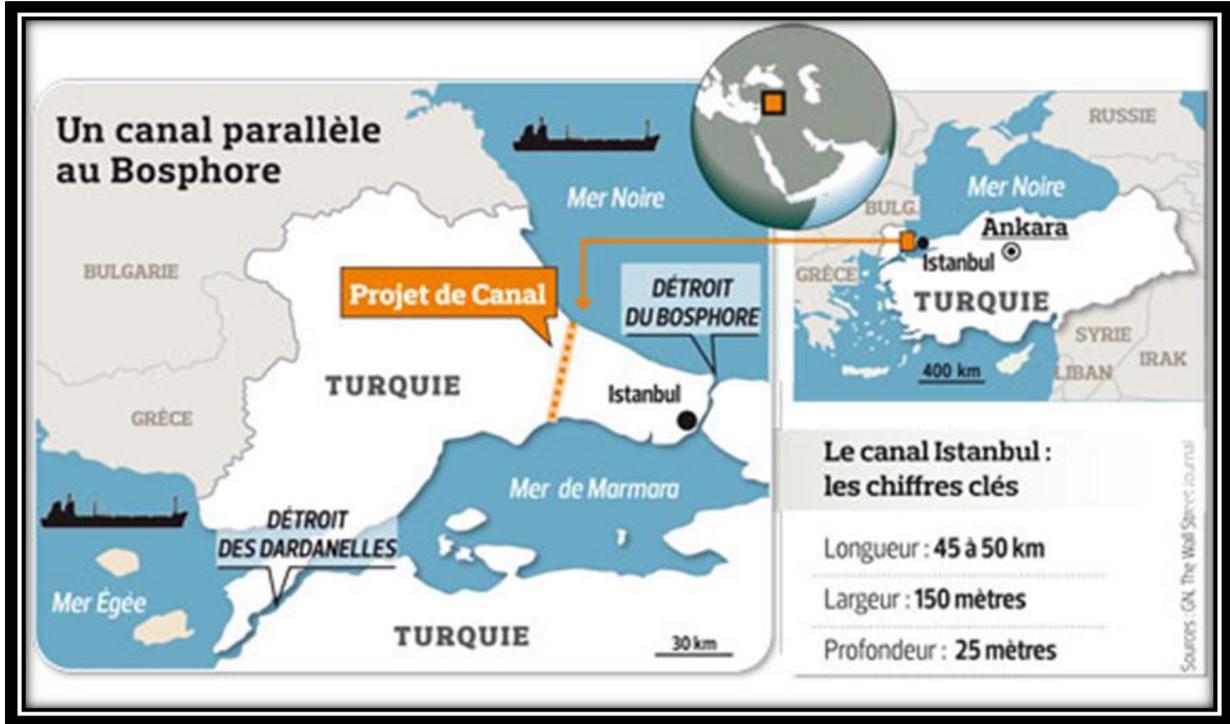
ومن ضمن المحاولات التركية لتعزيز الأمن الإقليمي، طرحت الحكومة مشروع بناء قناة جديدة بين البحر الأسود وبحر مرمرة تدعى "قناة إسطنبول"، الهدف منها إضافة إلى الأبعاد الاقتصادية، هو جعل المنطقة "صفر تهريب"، بالإضافة إلى تقليص التّهديدات البيئية، وشأن هذا المشروع تعزيز الترتيبات الأمنية المشتركة بين تركيا والدول العربية المتوسطة، خاصة بالتنسيق مع «قناة السويس»⁽²⁾، ويوضح الشكل التالي موقع هذه القناة:

¹ - علي حسن باكير، تقرير: مصر في السياسة الخارجية التركية... واقع ما بعد الثّورة و الآفاق المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013/01/03، ص05.

² - **Projet du canal d'Istanbul**, , sur le site web suivant :

http://www.lefigaro.fr/conjoncture/2011/04/28/04016-20110428ARTFIG00787-canal-istanbul-projet-du-siecle-pour-la-turquie.php_vu le 15/12/2014, 15 h:23mn.

شكل رقم 13: مشروع قناة اسطنبول



المصدر: <http://www.lefigaro.fr/conjoncture/2011/04/28/04016-20110428artfig00787-canalet-du-siecle-pour-> la-turquie.php-istanbul-proj ، تاريخ الاطلاع 2015/01/12، 15:00 سا.

يتراوح طول "قناة اسطنبول" ما بين 45-50 كلم، أمّا عرضها فيبلغ 150 م، وعمقها 25م.

المطلب الثاني

المدخل الاقتصادي

يرى "شارل زورقبيبي Charles Zorghbibe" أنّ: «المقاربة الاقتصادية، لها خصوصية مميزة: إذ يشكل النظام الاقتصادي، أو أحد عناصره، محدداً رئيسياً للسياسة الخارجية... الخ»⁽¹⁾.

إنّ التقليد الذي قامت عليه السياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية، هو البقاء بعيداً عن جيوبوليتيكية الدائرة العربية المتوسطية، نظراً للمسار الذي اتبعته تركيا من أجل بناء هوية وطنية لها في ضوء نموذج الدول الأوروبية، وبداية من عام 1980، تزايدت مصالحها في هذه المنطقة، خصوصاً لأغراض اقتصادية، لكن الأحكام المسبقة المتبادلة والمصالح المتضاربة، بسبب الشك الذي لم يتبدد بين

¹ - Charles Zorghbibe, *les relations internationales*, Paris : Presses universitaires de France, 1^{ère} ed., 1975, p54.

العالم العربي وتركيا حالت دون ذلك، وبوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، تم إدراج منطقة شرق المتوسط في الصف الأول في أجندة السياسة الخارجية التركية، نظراً للدبلوماسية الجديدة لحزب العدالة والتنمية التي وضعت من قبل «أحمد داود أوغلو»⁽¹⁾.

لذا تعتبر تركيا أنّ تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول العربية، خاصة تلك الواقعة في شرق المتوسط، آلية مهمة لإرساء السلام والاستقرار في المنطقة، ذلك أنّ التعاون الاقتصادي يشجّع الاستقرار السياسي، في عالم يقوم على الاعتماد المتبادل، فالسياسة الخارجية التركية لا تهدف فقط إلى الوصول إلى "صفر مشاكل مع الجيران"، بل إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من التعاون الاقتصادي الإقليمي، بين تركيا والدول العربية، من خلال التركيز على المصالح المشتركة.

من هنا ارتسمت المحاولة التركية في الولوج إلى العالم العربي وفق منهجين، هما: نمط التجارة الخارجية التركية وأهمية الأسواق العربية، والاعتماد على الاقتصاد، كجزء رئيسي في العلاقات السياسية الدولية الجديدة، فنجدها ركزت رؤيتها حول الجانب الاقتصادي في علاقاتها العربية، ضمن المعطيات التالية⁽²⁾:

- أنّ الخطر النفطي، قد سبّب وفرة مالية ضخمة لدى دول الخليج.
- لم تكن تركيا مرتاحة وأمينة من المعاملة الاقتصادية الأوروبية والأمريكية لها، بل اعتبرت أنّ ذلك كان عنصر تهديد من الجانبين.
- مرور تركيا بمرحلة تحديث اقتصادي، حيث جرى التوجّه نحو اقتصاد السوق، وهذا يقتضي بالضرورة أن تعيد النظر في تأثيرها في جوارها الجغرافي وتأثرها به.
- حرصها على أن تكون علاقاتها الاقتصادية العربية متقدمة النوعية، حتّى يمنحها ذلك فعلاً إقليمياً يقوّي مركزها لدى السوق الأوروبية المشتركة.

وعلى هذا الأساس، دعا وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو" إلى التعاون الإقليمي والدولي لحل المشاكل السياسية التي يواجهها الإقليم، مقترحاً تشكيل "منتدى لحل المشكلات والأزمات وتحقيق الاستقرار"، خاصة مع الدول العربية المجاورة، إلا أنّ إقامة "المنتدى الاقتصادي التركي-العربي" الذي تمّ إنشاؤه في عام 2005، يعتبر خطوة موازية لما اقترحه السيد "أحمد داود أوغلو"، لما يستهدفه من تعميق

¹ - Yumit Yagmaci, *la politique extérieure de l'AKP entre héritage ottoman et tradition républicaine* Moyen Orient, 09 janvier- mars, 2011, p18.

² - عمر الخضرمي، مرجع سابق الذكر، ص412.

العلاقات الاقتصادية واستقرارها بين الأمتين العربية والتركية، وذلك استنادا إلى معطيات خاصة بكل من الطرفين التركي والعربي، فالأول يحتوي على قاعدة صناعية واسعة، تركز على مواد أولية متنوعة (باستثناء الطاقة)، وموارد بشرية متطورة، ترشّحه أن يشكّل قطباً تتمحور حوله الاقتصادات العربية، أمّا الثاني فيُعتبر محور طاقة استراتيجياً وعالمياً، وسوقاً ذات طاقة استيعابية واسعة في مجال المنتجات الصناعيّة، والزراعية، والاستهلاكية، والخدمات السياحية وغيرها⁽¹⁾.

وخير دليل على أهمية السوق العربية لتركيا، هو اتفاقيات التعاون الاقتصادي، وإقامة مناطق التجارة الحرة^(*) مع العديدة من الدول العربية في الفضاء المتوسطي، والتي انعكست على ارتفاع الواردات والصادرات التركية من وإلى هذه الدول، بالإضافة إلى بعض المشاريع الطاقوية ومشاريع أخرى.

أولاً- الاتفاقيات والمبادلات التجارية

عملت تركيا على التوصل إلى اتفاقات للتجارة الحرة مع مختلف البلدان العربية، فوُقت اتفاقيات مع سوريا والمغرب والسلطة الفلسطينية في عام 2004، وتونس ومصر في عام 2005، والأردن في عام 2009، ولبنان في عام 2010. واستفادت سوريا على وجه الخصوص من تعزيز روابطها مع تركيا منذ اتفاق عام 2004، فعلى الرغم من سنوات العداوة والخلافات المستمرة حول الموارد المائية النادرة، أسهم تحسّن العلاقات مع أنقرة، في جعل سوريا تطوّر دوراً إقليمياً أكثر ارتياحاً، وساعدت هذه الروابط على التصدي للعزلة السياسية التي فُرضت على دمشق، بموجب قانون محاسبة سوريا الذي أقرته الولايات المتحدة عام 2004، وعلى إرساء توازن في التحالف السوري مع إيران، الأمر الذي تشجعه تركيا بهدف كبح التأثير الإيراني في المشرق⁽²⁾.

¹- العلاقات الاقتصادية العربية-التركية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://alarabalyawm.net/?p=58471> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/03، 22:30 سا.

*- تعد منطقة التجارة الحرة إحدى المراحل البدائية للتكامل الاقتصادي بين الدول، التي تقوم على أساس التزام الدول الأعضاء في المنطقة بإلغاء القيود الجمركية (التعريف الجمركية) على السلع والخدمات المتبادلة بين الأطراف المشتركة في المنطقة، وكذلك إلغاء القيود الكمية (مثل الحصص التي تفرض على الصادرات والواردات) التي قد تحد من تدفق التجارة بين الدول الأعضاء، مع احتفاظ كل دولة من الدول الأعضاء بالنظام الذي يناسبها في فرض الضرائب الجمركية على السلع التي تأتي من خارج المنطقة، وكذلك باقي السياسات التجارية والاقتصادية، و تهدف إلى تنمية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في الاتفاقية.

²- آرام نركيزيان، مرجع سابق الذكر.

وفيما يتعلق بالمبادلات التجارية وفقاً لإحصائيات عام 2010، التي تزامنت مع اتفاقيات التجارة الحرة بين تركيا وبعض الدول العربية، وبالعموم تأتي السعودية بعد العراق كثاني أهم الشركاء التجاريين لتركيا في المنطقة العربية، وبلغ حجم المبادلات التجارية نحو 3.5 مليار يورو وهي بذلك تمثل نحو 1.6% من إجمالي تجارة تركيا الخارجية، ثم الإمارات العربية المتحدة بنحو 3 مليار يورو، والجزائر 2.8 مليار يورو، ومصر 2.4 مليار يورو، وسوريا 1.9 مليار يورو وليبيا 1.8 مليار يورو والمغرب 770 مليون يورو، وتونس 750 مليون يورو، ولبنان 638 مليون يورو، والأردن 664 مليون يورو، والكويت 464 مليون يورو، لتصبح بذلك السعودية والجزائر أهم دول المنطقة المصدرة لتركيا، وتتمثل الصادرات في المنتجات البترولية والبتروكيماية⁽¹⁾.

بخصوص اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا، دخلت الاتفاقية التجارية حيز التنفيذ في 2007/03، وعكست أحكامها بصفة عامة، صورة للفصول التي تتناول التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبي، في اتفاقية الشراكة المبرمة بينهما، وبناء على ذلك تصبح الواردات التركية من السلع الصناعية ذات المنشأ المصري، معفاة من الرسوم الجمركية، أو أي رسوم أخرى ذات أثر مماثل على الواردات المصرية من السلع الصناعية ذات المنشأ التركي، طبقاً لعدد من الجداول الزمنية المماثلة لتلك التي تضمنتها اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر. أما بالنسبة للسلع الزراعية والزراعية المصنعة والسّمكية، تتضمن الاتفاقية تنازلات تتمثل في صورة خفض للرسوم الجمركية، والحصص وقواعد المنشأ^(*) في اتفاقية "يوروميدا"، يتعين تطبيقها على نحو ثنائي⁽²⁾.

انعكس هذا التعاون الاقتصادي التركي-المصري على العلاقات التجارية بين البلدين، حيث عرفت نمواً متزايداً، خاصة خلال أعوام 2007، 2008، 2009، بسبب دخول اتفاقية منطقة التجارة

¹- ناصر حامد، تجاوز الإقليمية: شبكات المصالح الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=978695&eid=5050> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/10/15، 23: 23 سا.

*- تضمن إعلان برشلونة الذي وافقت عليه مصر والصادر في 1995/11 بشأن التعاون الأوروبي المتوسطي إقامة منطقة تجارة حرة اورومتوسطية، تضم دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط بحلول عام 2010، وكذلك تطبيق قاعدة تراكم المنشأ متعدد الأطراف على المنتجات المتبادلة بين دول الاتحاد ودول جنوب البحر المتوسط، بما يدعم عمليات التكامل الصناعي فيما بينهم، وقد حث الاتحاد الأوروبي الدول الموقعة على الإعلان بضرورة الإسراع في توقيع اتفاقات التجارة الحرة فيما بينها للوصول الى الملامح الأساسية لمنطقة التجارة الحرة اليورومتوسطية بحلول عام 2010.

²- محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق الذكر، ص ص 217-218.

الحرّة بين البلدين حيّز التنفيذ، اعتباراً من 2007/3/1، ما أسهم في تعزيز التبادل التجاري، إذ حدثت الطفرة الكبيرة التي شهدتها حجم التجارة، الذي بلغ نحو 2.8 مليار دولار عام 2009، فأصبحت تركيا بذلك أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر⁽¹⁾.

على صعيد الاستثمارات، لم يكن لحجم الاستثمارات التركية في مصر أيّة قيمة على الإطلاق أمّا حالياً فتبلغ حوالي 1.5 مليار دولار، وهناك أكثر من 300 شركة تركية، توفّر فرص عمل لخمسين ألف (50000) مصري في حوالي 100 مصنع، ناهيك عن 7000 مصنع ومنتج تركي يتعاملون مع مصر، علماً بأنّ الطرفين اتفقا على رفع قيمة هذه الاستثمارات إلى 5 مليار دولار⁽²⁾، وهذا ما يوضحه الجدول التالي

جدول رقم 10: يمثل حجم التبادل التجاري بين تركيا ومصر (مليون دولار أمريكي).

| 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | |
|-----------|-----------|-----------|-----------|--------------------------|
| 3,112,940 | 2,759,311 | 2,250,577 | 2,599,030 | الصادرات التركية إلى مصر |
| 1,097,660 | 1,382,216 | 926,476 | 641,552 | الواردات التركية من مصر |
| 4,21,600 | 4,141.527 | 3,177.053 | 3,210,582 | المجموع |

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات.

يتبيّن من خلال الجدول أعلاه، أنّ المبادلات التجارية بين تركيا ومصر، عرفت نوعاً من الكثافة والاستمرارية، وهذا خلال الأعوام 2009، 2010، 2011 و2012، إلّا أنّ هذه المبادلات التجارية تميل لصالح تركيا، التي تتزايد صادراتها بشكل كبير إلى مصر عاماً بعد عام عكس مصر التي عرفت صادراتها إلى تركيا نوعاً من التباطؤ، بالرغم من أنّها تعرف ارتفاعاً، إلّا أنه ارتفاع أقل بالمقارنة مع الصادرات التركية إلى مصر.

¹- محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق الذكر، ص ص 217-218.

²- علي حسين باكير، مصر في السياسة الخارجية التركية... واقع ما بعد الثورة والأفاق المستقبلية، مرجع سابق الذكر، ص ص 04.

كما دخلت اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا والمغرب حيز التنفيذ في 2006/01/01 ونصت على التحرير التدريجي للمبادلات الصناعية والزراعية، وفيما يخص المبادلات الصناعية فتتص على الدخول الحر للمنتجات الصناعية المغربية، مقابل إلغاء المغرب لكل الحقوق الجمركية والضريبية⁽¹⁾.

أما لبنان، فتوصلت الدولتان اللبنانية والتركية، بعد سلسلة من المفاوضات التي جرت بين الطرفين، إلى عقد اتفاقية أشمل للشراكة^(*)، لإقامة منطقة تجارة حرة بين الجمهوريتين في 2010/11/24، ووقعت الاتفاقية من جانب الحكومة اللبنانية من قبل وزير الاقتصاد والتجارة آنذاك "محمد الصفدي"، إلا أنها لن تصبح نافذة إلا بعد مصادقة مجلس النواب اللبناني عليها، وقد أكدت الاتفاقية ضرورة بذل الطرفين كل ما يلزم من جهود لتطوير التعاون الاقتصادي والتقني وتويعهما بين مؤسساتها الاقتصادية على أن تعطي تركيا الأولوية لتزويد لبنان بالمساعدة التقنية في المجالات الرئيسية للتعاون الاقتصادي، كما تؤكد الاتفاقية على أهمية دعم المشاريع المشتركة ومبادرات التوأمة والاستثمارات المشتركة بين مؤسسات القطاع الخاص، ويكون تنفيذ التعاون على الصعد التالية⁽²⁾:

- **الصعيد المعرفي:** يكون التنفيذ من خلال التبادل المنتظم للمعلومات، والأفكار، والخبرات الفنية في مختلف القطاعات.
- **الصعيد التسويقي:** من خلال دعم إنشاء شركات تسويق مشتركة، تستهدف أسواق البلدين فضلاً عن أسواق بلدان أخرى.
- **الصعيد الاستثماري:** عن طريق تعزيز العلاقة بين البلدين، من خلال توفير جميع السبل اللازمة للتعرف إلى فرص الاستثمار، وقنوات المعلومات الخاصة بأنظمة الاستثمار وتشجيع إنشاء المؤسسات المشتركة: الصغيرة والمتوسطة الحجم.

¹ - **Accord de libre-échange entre le Maroc et la Turquie**, sur le site web suivant :

<http://www.diplomatie.ma/Economie/lesaccordsdelibreechange.aspx>, le: 14/02/2014, 16H :30.

*- وقع لبنان مع تركيا سابقاً اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي والصناعي والعلمي في 10/10/1991، نصت على توسيع نطاق السلع المتبادلة والإلغاء التدريجي للمعلومات الإدارية والمالية تسديد المدفوعات بعملات قابلة للتحويل.

² - أنيس بو ذياب، اتفاقية الشراكة لإقامة منطقة تجارة حرة بين لبنان وتركيا، على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?39366#.VA7zhXbfiU> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/4/11،

- الصّعيد التجاري: بتنمية التجارة وتوزيعها بين البلدين، وتحسين قدرتهما على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، وتبادل المعلومات عن متطلبات السوق، وإنشاء المنظمات المعنية بتنمية التجارة والبنية التحتية المتصلة بالتجارة والخدمات.

كما وقّعت دول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا، على "الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي" في البحرين في 2005/05/30، ومن أبرز ملامح هذه الاتفاقية: (1)

- تشجيع التعاون الاقتصادي في مجالات مختلفة بين الطرفين.
- تبادل المعرفة والخبرات الفنية اللازمة لتلك المجالات.
- تشجيع تبادل زيارة الممثلين، والوفود، والبعثات الاقتصادية والتجارية والفنية بين الطرفين.
- إقامة المعارض، وتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة، من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما.

من ناحية أخرى، تعزّزت المبادلات التجارية بين تركيا ودول المغرب العربي، التي كانت مهمشة في إطار علاقات تركيا العربية الشرق المتوسطية، إذ وجّهت تركيا أنظارها إلى دول غرب المتوسط، من خلال الاعتماد على ما يسمّى بـ "الدبلوماسية الاقتصادية *Economic Diplomacy*"، ففي ما يخص الجزائر، أعلنت الجمارك الجزائرية في بيان لها عام 2011، أنّ تركيا هي الزبون الثامن (08) للجزائر بقيمة 3.04 مليار دولار، والمورد السابع (07) بقيمة 1.78 مليار دولار، كما وتعمل 160 شركة تركية في الجزائر (2)، وما نوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم 11: يمثل حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول غرب المتوسط لعام 2011.

| الدولة | الصادرات (دولار) | الواردات (دولار) | حجم المبادلات التجارية (دولار) |
|--------|------------------|------------------|--------------------------------|
| تونس | 802 مليون | 249 مليون | 1.05 مليار |
| المغرب | 921 مليون | 419 مليون | 1.34 مليار |
| ليبيا | 748 مليون | 140 مليون | 880 مليون |

المصدر: Mansouria Mokhefi, op.cit, pp28-58.

¹ - سعد حقي توفيق، السياسة الإقليمية التركية اتجاه الخليج العربي 2002-2005، مرجع سابق الذكر، ص09.

² - Mansouria Mokhefi, Op.cit, p35.

يعكس الجدول أعلاه تطوّر المبادلات التجارية التركيبية العربية في غرب المتوسط، من خلال ارتفاع حجم المبادلات بين كل من تركيا والمغرب (1.34 مليار دولار)، ثم بين تركيا تونس (1.05 مليار دولار)، لتتخفّف النسبة بالنسبة لليبيا، وهذا راجع إلى انهيار الاقتصاد الليبي، لتتربّع بذلك الجزائر على قمة المبادلات التجارية التركيبية المغربية، كما ذكرنا سابقاً وهو الأمر الذي سوف يحفّز الاستثمارات التركيبية في هذه الدول، الأمر الذي جسّدته الجولة المغربية التي قام بها أردوغان عام 2013.

لقد سعت تركيا على الدوام في السنوات الأخيرة، إلى تحقيق أعلى مستويات من التكامل الاقتصادي الإقليمي مع الدول العربية، ومن بينها المتوسطية لبنان والأردن وسوريا، ففي 2010/07 قادت تركيا جهود تأسيس "مجلس الرابطة الاقتصادية والتجارية بين الجيران القريبين" مع هذه الأقطار الثلاثة، ويهدف المجلس إلى إقامة منطقة تجارة حرة خلال خمس سنوات، على أساس الإقرار بأنّ "اتفاقيات التجارة الحرة تسهم في توسيع التجارة العالمية، وفي استقرار دولي أكبر، وخاصة تطوير علاقات أوثق بين شعوبنا"، ومثل هذا الهدف ليس بعيداً عن الأهداف المعلنة للشراكة الأورومتوسطية (EMP) وسياسة حسن الجوار الأوروبية (ENP)، أمّا إذا ما كان المجلس سيحقق أهدافه أم لا؟ هذا ما سوف يكشفه الزمن مع العلم أنّ لتركيا اتفاقيات تجارة حرة مع الدول الثلاث، والتي ذُكرت سابقاً. وفي الأخير تتماشى هذه الخطوات بوضوح مع رؤية "داود أوغلو"، الطموحة نحو مشروع اندماجي، يقضي إلى حركة البضائع والأشخاص من مدينة (كرس) إلى الأطلسي، ومن مدينة (سينوب) إلى خليج عدن⁽¹⁾.

ثانياً - أهم مشاريع الطاقة بين تركيا والدول العربية

سعت تركيا إلى الدخول في العديد من المشاريع الطاقوية مع الدول العربية، من منطلق أنها تعاني نقصاً في هذا المصدر الحيوي، ومن أهم هذه المشاريع: مشروع الربط الثماني الذي دخلت فيه.

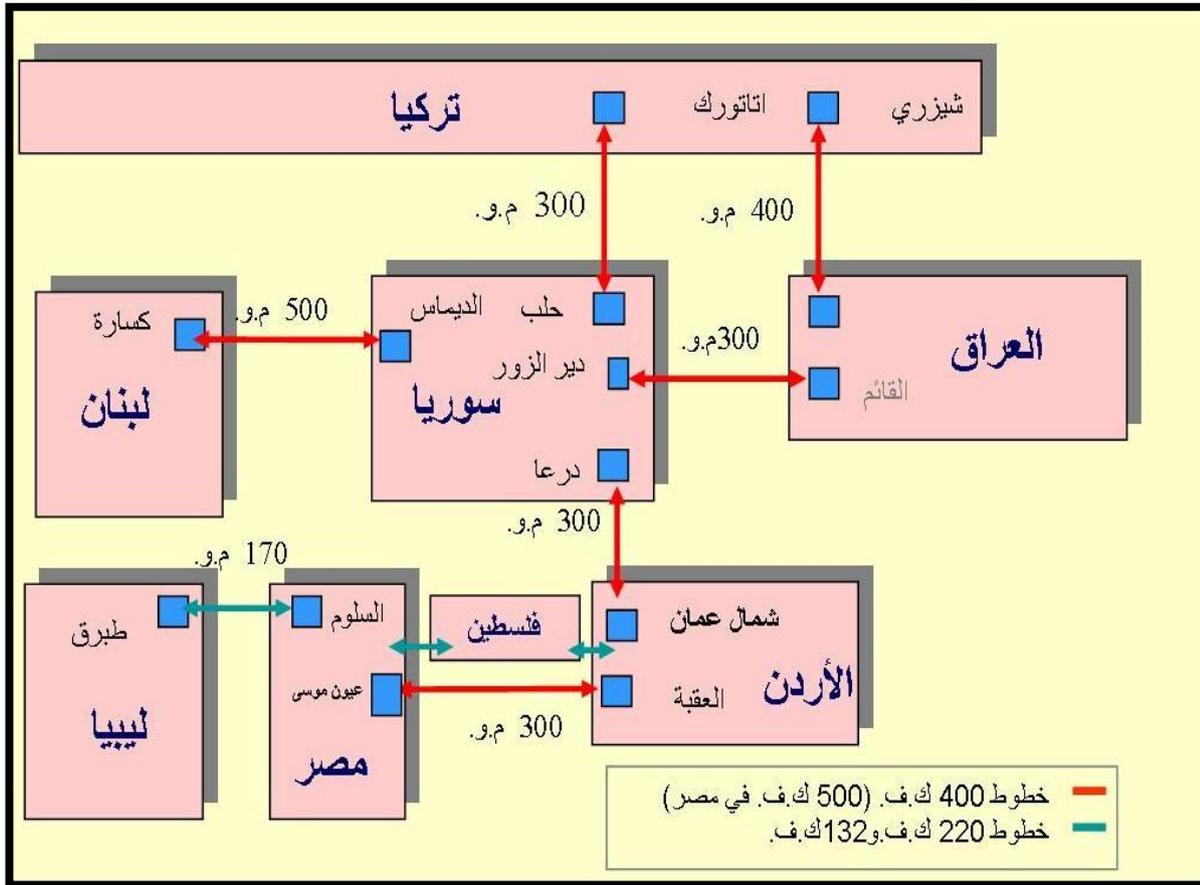
مشروع الربط الثماني

تضمّن هذا المشروع، ربط شبكات الكهرباء في مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا وفلسطين وسوريا وتركيا، وقد بدأ كربط خماسي بين مصر والعراق والأردن وسوريا وتركيا، ثم انضمت إليه لبنان لاحقاً عن طريق ربطها بسورية، ليصبح الربط سداسياً، ثم انضمت إليه بعد ذلك كل من ليبيا وفلسطين

¹- كمال كيريشجي (Kemal Kirisc)، مرجع سابق الذكر، ص ص 205-206.

ليصبح ثمانياً، وعليه يعرف هذا المشروع الآن بالربط الثماني (EIJLLPST)، الذي يمثّل الحرف الأول من اسم كلّ من الدّول الثماني، ويمثّل الشّكل التّالي مخطّط هذا المشروع⁽¹⁾:

شكل رقم 14: يمثّل مشروع الربط الثماني.



المصدر: موقع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

بعدما تمّ تشغيل خط الربط المصري-الليبي، وخط الربط المصري-الأردني، والخط اللبناني السوري، تُجرى حالياً الاختبارات النهائية لربط الشبكة السورية بالشبكة التركية، تمهيداً لتشغيل المشروع الذي كان من المقرّر أن ينتهي بحلول عام 2011، لكنه حدث تأخير غير متوقع، ومن المتوقع أيضاً أن يتم في وقت لاحق تشغيل خطوط النقل الكهربائي اللازمة لربط العراق بكل من سوريا وتركيا⁽²⁾.

¹- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.arabfund.org/default.aspx?pageId=467> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/12، 23:00 سا.

²- المرجع نفسه.

كما وقّعت مؤخراً كل من حكومة الجمهورية التركية وحكومة أبوظبي في 10/2012 إعلاناً مشتركاً للتعاون بين شركة الكهرباء التركية وشركة "طاقة"، بشأن استثمار وتطوير منشأة تعمل بالفحم الحجري في منطقة أفشين-البستان (جنوب تركيا)، وتطوير مناجم الفحم فيها، وكذلك تأسيس منشآت جديدة للطاقة في المنطقة ذاتها، وينص الإعلان على متابعة المفاوضات للوصول إلى اتفاقية بين الحكومتين بشأن المشروع مستقبلاً⁽¹⁾.

ثالثاً - مشروع الجسور الدولية (International Bridges Project)

قامت تركيا في مدينة اسطنبول، بإطلاق "مشروع الجسور الدولية"، الذي يهدف إلى خلق تحالفات استراتيجية بين أكثر من ألف (1000) شركة أوروبية مع نظرائها من: تركيا ومصر وتونس بهدف تفعيل التعاون الثلاثي، وتقرر أنّ بداية المرحلة الأولى من المشروع، ستطلق في نهاية عام 2012، في مختلف القطاعات، وتغطي سلاسل إمداد القطاع بالكامل، بدءاً من المواد الخام حتى المنتج النهائي وهي: قطاع الملابس الجاهزة، قطاع الطاقة الجديدة وتطبيقاتها، قطاع صيد الأسماك والمزارع السمكية قطاع النقل، اللوجيستيات، التخزين، وقطاع المراكز التجارية، وأوضح أحمد الوكيل^(*) أنّ هذه التحالفات تهدف بدورها إلى: ⁽²⁾

- استثمارات مشتركة وتصنيع للغير .

- نقل التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة، والتسويق المشتركة في دول ثالثة.

- إنتاج مجموعات سلعية جديدة، إلى جانب تطوير سلاسل الإمداد في قطاعات محددة.

وضمن إطار تعزيز الأواصر الاقتصادية بين تركيا والدول العربية، تعمل منظمة "الموصياد

MÜSIAD^(**) لرجال الأعمال والصناعيين المستقلين الأتراك استقطاب أكبر عدد ممكن من المشاريع

¹ -موقع أخبارك نت، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.akhbarak.net> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 20:00، 2014/07/19

*- رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية، ونائب رئيس اتحاد الغرف المتوسطة «إسكامي».

² - مشروع الجسور الدولية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/09/242669.html> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 17:15، 2014/10/12.

** - تأسست "منظمة الموصياد" عام 1990 من قبل خمسة (05) رجال أعمال، في حين أنّ عدد أعضائها اليوم يزيد على 3150 عضو، وأكثر من 15.000 شركة و 30 فرعاً على مستوى تركيا، بالإضافة إلى العديد من مكاتب الاتصال في 40 دولة مختلفة، وهي مؤسسة غير ربحية، إدارتها المركزية في اسطنبول، وتقدّم خدماتها ليس فقط على مستوى تركيا، وإنما على مستوى العالم.

المشتركة بينها وبين البلدان العربية، نظراً لأنها أصبحت مركزاً استشارياً في مجال الاقتصاد لرجال الأعمال، في ضوء أرضية صلبة من الخبرة العميقة سواء كان ذلك نظرياً أو عملياً، والأهداف التي ترنو إليها، منها⁽¹⁾:

- تسهيل حرية الحركة لأصحاب الأعمال بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي.
- القيام بدور رئيسي في تنمية دول منظمة المؤتمر الإسلامي، من خلال استكشاف الفرص الأولية وترويجها والعمل على إقامتها.
- توثيق صلات التعاون والصدقة بين أصحاب الأعمال في الدول الإسلامية، من خلال تنظيم ندوات ومؤتمرات سنوية، ومن خلال الموقع الإلكتروني والنشرات والمجلات.
- تشجيع تبادل الخبرات والآراء بين أعضاء الاتحاد من أجل تحسين حجم التجارة البينية وزيادة الاستثمارات وتطوير حجم السياحة، وتبادل القوى العاملة فيما بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

إنّ نجاح تركيا في إقامة تعاون اقتصادي مع الدول العربية، سيؤدي إلى زيادة الوزن التركي عالمياً، خاصة بالنسبة لأوروبا التي ستنتظر إليها بعين مختلفة، بعد التقارب التركي العربي وهو ما قد يسرع في البتّ في طلب انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، كما يريد أردوغان أيضاً أن يطور هذا التقارب ويأخذ طابعاً مؤسسياً في صيغة تعاون مشترك، ينتهي بتكامل اقتصادي بين الدول العربية وتركيا.

تعتبر التجارة العربية التركية تجارة غير متكافئة، فالأقطار العربية تصدر بضائع غير قابلة للتجديد (القيمة المضافة ضعيفة)، وهي: النفط والغاز، وتستورد من تركيا بضائع قابلة للتجديد (القيمة المضافة مرتفعة)، وهي المواد الغذائية والسلع المصنّعة، من ثمّ كان النفط عاملاً أساسياً في سلبية العلاقات الاقتصادية العربية-التركية، فقد بالغ العرب في الاهتمام به، ما انعكس على تخفيف التنمية الاقتصادية، والتكامل التّهضوي، كما جعل الفكر الاقتصادي العربي يفترق عن التركي، الذي ارتكز على خلق مجتمع إنتاجي لا استهلاكي، وعليه فإنّ العلاقات التركية-العربية انشطرت اقتصادياً واتّجه كل طرف في سلوكه

¹ - غرفة التجارة والصناعة والخدمات للدار البيضاء، تقرير حول مشاركة الغرفة في فعاليات الدورة الثالثة عشر للمعرض الدولي للمصنّعات والدورة الرابعة عشر لمؤتمر منتدى رجال الأعمال الدولي، اسطنبول، 05-09/10/2010، ص ص 03-04.

الانتموي الاقتصادي، شطر توجهه السياسي والفكري، فلا العرب تعاونوا على بناء إقليمية الاقتصاد، ولا الأتراك اتجهوا نحو التكامل مع العرب، إلا بمقدار ما يخدم مصالحهم القومية⁽¹⁾.

إنّ التعاون الاقتصادي بين تركيا والدول العربية في المتوسط، محكوم بعدم التوازن وعدم التكافؤ في الشراكة بين تركيا، وبين كلّ دولة عربية على حده، فبالرغم من ارتفاع معدلات التعاون الاقتصادي التركي العربي، إلا أنّ الاقتصاد التركي القوي يفرض على الاقتصادات في الدائرة العربية، مجموعة من التحديات على المستوى المحلي منها: إفلاس الشركات الصغيرة وإغلاقها، بالإضافة إلى عدم القدرة على المنافسة، مع العلم أنّ تركيا في سعي مستمر إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الريفية: كالجزائر ودول الخليج العربي، تماشياً مع النقص الذي تعاني منه في النفط والطاقة.

المطلب الثالث

مدخل "القوة الناعمة Soft Power".

تعددت وسائل تركيا لتطبيق سياستها الناعمة، وذلك بهدف دعم قوتها الإقليمية على مستوى إقليم الفضاء المتوسطي العربي، من خلال مداخل مختلفة: حضارية، ثقافية، تعليمية وإعلامية، وهذا ما سوف نحاول تبيينه.

أولاً- المدخل الحضاري: مبادرة تحالف الحضارات (Alliance of Civilizations initiative)

في إطار مساعي تركيا لجعل سياساتها وعلاقاتها الخارجية أكثر مرونة، وافقت الحكومة التركية في 2005/07 على طلب اسبانيا، لرعاية "مبادرة تحالف الحضارات"، مبيّنة في الاجتماع الأول لممثلي تحالف الحضارات في اسبانيا 2005/11، أنّ القضاء على الإرهاب لن يتحقّق إلاّ بالتّحالف بين الحضارات، وإزالة الصّفات الدينية عن الإرهاب، حيث أنّ جميع الأديان ترفض الإرهاب، فالتّحالف بينها يجب أن تعبّر عنه سياسات وتحركات فعلية وملموسة، ولا ينبغي أن يُبنى فقط على الأفكار وترويجاً لتحالف الحضارات. عملت الحكومة التركية على إبراز أهميته في مختلف المحافل الدولية، سواء كان في إطار إقليمي قومي كالقمة العربية، التي انعقدت في العاصمة السودانية الخرطوم في 2006/03، أو في إطار إسلامي كالاتحاد البرلماني لدول المؤتمر الإسلامي، الذي انعقد في 2006/05، أو العالمي، وقد

¹- عمر الخضرمي، مرجع سابق الذكر، ص 507-511.

أكد رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" مسؤولية دولته، في التقريب بين الثقافات بحكم عمق دولته جغرافياً وتاريخياً وسياستها الخارجية المتعددة الأبعاد⁽¹⁾.

ثانياً - المدخل الثقافي

يعتبر المدخل الثقافي من أنجح السياسات التي اتبعتها تركيا في علاقتها مع الدائرة العربية المتوسطة، من خلال الفن التركي وبعض الحركات الفكرية والثقافية.

1- الفن التركي

تحولت تركيا الزاهنة من خلال رؤيتها الاستراتيجية لذاتها ووظيفتها الإقليمية والدولية، إلى عنصر جذب واستقطاب للعديد من الدول والشعوب، وما وصلت إليه ما هو إلا نتاج عوامل وأسباب مركبة تشكل الديمقراطية فيها بكل تفاصيلها ومستوياتها ومتطلباتها حجر الزاوية في تجربتها، وهي التي منحها الكثير من عناصر القوة والفرص، الأمر الذي أدى إلى سهولة تطبيق سياسة القوة الناعمة لتأتي نتائجها في النهاية على أكمل وجه، وأكثر ممّا هو متوقّع، ويتجسّد ذلك عربياً في المسلسلات والأفلام والمسرحيات التركية، التي اجتاحت في الآونة الأخيرة البيوت العربية، ومن ثمّ أصبحت المسلسلات التركية في المنطقة العربية ضمن القوة الناعمة، التي استطاعت من خلالها أن تحدث تأثيراً إيجابياً لدى الكثير من العرب وتزامن ذلك مع عودة الدور التركي في المنطقة الشرق المتوسطة-الأوسطية، والمواقف الإيجابية اتجاه القضايا العربية، ما أسهم إلى حدّ كبير في تلميع صورة تركيا، وتعزيز نفوذها في الخارج لتصبح القوة الناعمة للدبلوماسية التركية⁽²⁾.

وتعود بداية عملية التأثير الثقافي التركي في المنطقة العربية المتوسطة، إلى انطلاق المسلسلات التلفزيونية منذ عام 2008، بعد عرضها على القناة السعودية "MBC"، حيث أكدت الإحصائيات الأخيرة أنّ 97% من العراقيين وهدم يشاهدون المسلسلات التلفزيونية التركية ويرجع محور الجذب الرئيسي لهذه

¹- معمر خولي، سياسة تركيا الخارجية، على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.azzaman.com/archives/4609> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/11/12، 23:20 سا.

²- سمر إبراهيم محمّد، تركيا ووسائل قوتها الناعمة اتجاه العالم العربي، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=986425> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/10/01، 17:30 سا.

المسلسلات، إلى نمط الحياة الحداثية، ومساحة الحرية التي تتمتع بها المرأة خصوصاً، أكثر من مثيلتها في الدول العربية⁽¹⁾.

يمكن تسجيل نقطة مهمة على المستوى الشعبي لنجاح القوة الناعمة التركية في سياستها الخارجية اتجاه الدول العربية، إذ حققت نجاحات فعلية في علاقتها معها، حيث يحظى الفن والثقافة التركية بمتابعة ومشاهدة هائلة في البلدان العربية، وذلك بحوالي 80 مليون من المشاهدين للفن التركي، وهذا الرقم يمثل تقريباً ضعف مشاهدي القناة الأكثر شعبية "الجزيرة"، وسمحت هذه العروض الفنية بخلق نوع من التقارب والشعور العائلي بين تركيا والعالم العربي، وهي علامة فارقة سجلها المدخل الثقافي الجاذب، الذي حققت به تركيا نجاحات باهرة، أهمها زيادة نسبة السوّاح العرب، الذين اختاروها كوجهة سياحية أولى⁽²⁾.

يأتي هذا النجاح الذي حققه تأثير الفن التركي، على خلفية دعم الحكومة التركية لهذا الخيار فقد أكد "رجب طيب أردوغان" على أهمية الفن، حين قال: "نحن ندعم هذه المسلسلات في العالم العربي لأنها تملك صدىً جميلاً، وتساعد على التقريب بيننا". كما اعتبر عالم الاجتماع التركي "تيلفور نارلي" أنه "مع تزايد المبيعات الخارجية للمسلسلات التركية، فقد أضحى تعلم اللغة والثقافة التركية مهمًا جدًا في الدول العربية ودول البلقان وهو ما يمكن تسميته بالقوة الناعمة، في سياق صناعة الثقافة". كما يرى البعض أيضاً، أن صعود المسلسلات التلفزيونية التركية، يعد "السلاح السري" لرئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان"، الذي اكتسب شعبيةً في السنوات الأخيرة خصوصاً بين جيرانه العرب⁽³⁾، ما تجسّد في إلغاء التأشيرات مع العديد من الدول العربية: كسوريا والأردن ولبنان واليمن وليبيا.

ويرى وزير الشؤون الأوروبية "إيجمن باجيس *Egmen Bagis*" أن الأفلام التركية تلعب دوراً مهماً، لأنها تقدّم صورة تركيا الحديثة للعالم، والتي أصبحت أحد الركائز المحورية للقوة الناعمة التركية⁽⁴⁾ وعليه، فالفن التركي حقق طفرة فعلية على مستوى العلاقات التركية العربية في المتوسط.

¹ - Ahu Yigit, *les feuillets télévisés turcs au Moyen-Orient : Laïcité et influence culturelle*, Annuaire IEMed de la Méditerranée, Barcelone, 2013, p313.

² - Hicham Mourad, *la Turquie vue du monde arabe : entre attraction et méfiance*, contre rendu du séminaire organise avec le soutien de la délégation aux affaires stratégiques du ministère de défense dans le cadre de l'observatoire de la Turquie, IRIS, Paris, 20 Novembre 2012, p4.

³ - سمر إبراهيم محمّد، مرجع سابق الذكر.

⁴ - Ahu Yigit, *op.cit*, p 314.

2- الحركات الفكرية العابرة للقوميات: حركة غولن

استخدمت تركيا في إطار سياسة "القوة الناعمة"، عدّة وسائل أهمها: "الحركات الفكرية العابرة للقوميات"، وتعد "حركة غولن" أهم هذه الحركات، فهي تجسّد رؤية مؤسسها "غولن"، الذي يرى أنّ: "التعليم هو عنصر محوري لإنجاح جهود الإصلاح، لأنّه يرتبط ارتباطاً مباشراً بالإنسان في شخص المعلم والطالب، فحركة غولن تركز في المقام الأول على التعليم، لما له من دور رئيس جداً في تشكيل شخصية الفرد"، وقد فتحت "حركة غولن" التركية عدداً من المدارس في: مصر واليمن والمغرب، وأصدرت الحركة ما بات يعرف بـ "مجلة حراء"، التي كان أول إصدار لها في 2005/10، إذ تمّ إصدار 37000 نسخة وُزعت على المتقنين في الدّول العربية، فكان المستهدف من تلك الأداة "النخبة المثقفة"، وتصدر المجلة باللّغة العربية، ولم تكف نشاطات تلك الأداة بتوزيع النسخ في المنطقة العربية، بل امتدّت لتشمل العديد من النّشاطات المتبادلة بين الدول العربية وتركيا، فقامت بعمل العديد من ورش العمل وعشرات النّدوات والمؤتمرات في الدول العربية، من بينها على سبيل المثال: مصر والمغرب والأردن والجزائر والمملكة العربية السعودية واليمن والسودان والكويت وموريتانيا والإمارات العربية المتحدة، كمحاولة أولى للتّقرب من العالم العربي، والتّعريف على النّمودج التّركي من ناحية أخرى⁽¹⁾.

ثالثاً- المدخل الإعلامي: "قناة تي آر تي TRT" التّركية النّاطقة بالعربية.

كان لنجاح الفن والمسلسلات التلفزيونية التركية، تأثيراً إيجابياً على المستوى الإعلامي، إذ تمّ إطلاق "قناة تي آر تي TRT" التّركية، وهي أوّل قناة تلفزيونية ناطقة بالعربية، تمّ افتتاحها بموجب قرار حكومة العدالة والتنمية، لتدعيم التّواصل الثقافي والأخوي بين تركيا والعالم العربي بداية 2010/04 وهي تابعة للهيئة العامة لإذاعة وتلفزيون تركيا، تعتمد اللّغة العربية الفصحى إلى جانب لغة خليط بين الفصحى وبعض اللّهجات العربية في بعض البرامج ذات الطّابع غير السياسي، ولقد تمّ تعيين "سفر توران" مديراً للمحطّة، وتبث على ثلاثة أقمار صناعية وهي: "عرب سات"، و"تايل سات"، و"تركيا سات-3"، بالإضافة إلى أنّ القناة تقدّم نشرات إخبارية، وبرامج سياسية، وبرامج متنوعة⁽²⁾.

¹- حركة غولن، على الرّابط الإلكتروني التّالي: <http://rouyaturkiyyah.com> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/15، 19:00 سا.

²- قناة تي آر تي التّركية النّاطقة بالعربية، على الرّابط الإلكتروني التّالي: <http://ar.wikipedia.org/wiki/> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/8، 15:00 سا.

أمّا عن هدف الحكومة التركية من إطلاق هذه القناة، فيتمثل في التقريب والتبادل الثقافي بين تركيا والعرب، والتخاطب المباشر بدلاً من الترجمات، وهذا ما أشار إليه "سفر توران" (في مقابلة له على هامش احتفال "مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية تي آر تي" قبل وقت قصير من إطلاق القناة "التركية" الجديدة الناطقة باللغة العربية)، عندما قال: "إنّ تركيا تشترك مع العالم العربي في الجغرافيا والتاريخ والثقافة، وجذور هذه العلاقة عميقة جدّاً، وعلى الرّغم من ذلك ظلّ الاتصال بين المجتمعين مدّة طويلة فقط عبر الغرباء أو المترجمين، ممّا أدى إلى حدوث حالات سوء تفاهم وأخطاء في الترجمة، وبإطلاق أول قناة تركية، نريد تحسين الموقف بقدر المستطاع كما نريد التّبادل المباشر، عبر جغرافيتنا وتعليمنا وفنّنا وثقافتنا، وكل ما هو ممكن، إنّنا لا نريد بعد مترجمين يقومون بالتّخاطب بدلاً عنّا، كما أنّ تركيا تريد أن تكون حاضرة بنفسها في العالم العربي، لكن هذه العملية لا بد أن تسري في الاتجاهين فينتج في نفس الوقت برامج في البلاد العربية يتم ترجمتها، ثمّ تبث عبر قنوات أخرى ناطقة باللغة التركية، بهذا يمكننا أن نقرّب العالم العربي من المشاهد الناطق باللغة التركية بصورة مناسبة ومباشرة⁽¹⁾.

وفيما يخصّ التساؤل حول ما إذا كانت قناة "التركية" جزءاً من سياسة الانفتاح على الشرق العامة، أم أنّ الهدف منها هو استخدامها كأداة للتأثير على الرّأي العام العربي بطريقة أكثر فاعلية؟ فقد أجاب توران قائلاً: «وممّا يفرحنا أنّنا لنا جمهوراً كبيراً في العالم العربي... إنّنا بالطبع تحت ضغط كي نبرز أنفسنا أمام القنوات الأخرى الناطقة باللغة العربية»، ويضيف قائلاً إنّّه: «إذا كان الوضع يتعلّق بقدرات بلدنا، فلا بد أن نتحدّث بالطبع عن اقتصادنا وإنجازاتنا، ففي تركيا توجد الآن سلسلة كاملة من الماركات الشهيرة، وسوف ينعكس ذلك بطريقة أو بأخرى على شاشاتنا التّلفزيونية، في إطار مهامنا الصحافية واللوائح العامة للتّلفاز، إنّنا سنقول للمستثمرين العرب تفضّلوا واستثمروا في تركيا، ولأنّ الرّوى الاقتصادية مهمة بالنسبة لنا، نقوم يومياً ببث برامج اقتصادية...»⁽²⁾.

لقد تعرّض الوطن العربي لمختلف مظاهر الغزو الثقافي الغربي، إلّا أنّ هذا الغزو الغربي كان منبوعاً من قبل الأوساط الأكاديمية والشعبية، كونه بعيداً عن القيم الاجتماعية والتربوية الموجودة في المنطقة العربية، بالإضافة إلى الاختلاف في العادات والتقاليد.

¹- عائشة كرابات، مقابلة مع المنسق العام لقناة "تي آر تي" التركية الناطقة بالعربية، تر: عبد اللطيف شعيب، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://ar.qantara.de/content/mqbl-m-lmnsq-lm-lqn-ty-ar-ty-lrky-lntq-blrby-trky-tryd-n-tkwn-hdr>

²- المرجع نفسه. تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/9/8، 10:20 سا.

²- المرجع نفسه.

أمّا اليوم فالسياسة التركية الثقافية في الوطن العربي، وبالرغم من أنّ الأكاديميين والمحلّين السياسيين يدخلونها في إطار "الهيمنة" أو "الاستعمار الجديد"، إلّا أنّها على المستوى الشعبي حظيت الثقافة التركية بتقبّل كبير أكثر من المتوقّع، وأصبحت "الدولة النموذج" بالنسبة إلى غالبية الشعب العربي، وهذا راجع إلى التّشابه في العادات والتقاليد، الأمر الذي أسهم بشكل تلقائي في خلق نوع من الانسجام والتقارب بين الشعبين، وانعكس على تحسين علاقة تركيا مع الدائرة العربية في المتوسط، بالرغم من بعض الحالات التي تعرف فيها تراجعاً، وازدادت في السنوات الأخيرة العلاقات الثقافية بشكل كبير بين تركيا والبلاد العربية، وذلك بتنظيم الاجتماعات والحفلات والعروض الفنية، وإقامة المعارض وما شابه.

يُلاحظ أن مدخل "القوة الناعمة" لتركيا في علاقتها مع الدّول العربية، اتّسم بأحادية المقاربة إذ أنّ المبادرات أحادية الطرف، كما أن التأثير الإعلامي والثقافي من جانب تركيا فقط، مع ذلك بقي الوجه الناجح في العلاقات التركية العربية إلى حين قيام "الثورات العربية".

المبحث الثاني

تركيا القوة الإقليمية و"الثورات العربية"

تغيّر المشهد في المنطقة العربية من الفضاء المتوسطي عام 2011، إثر التحولات السياسية التي غيرت الواقع العربي، سواء على المستوى الشعبي أو على مستوى الأنظمة والحكومات، حيث أدى اندلاع أولى شرارات "الثورات العربية" في مطلع عام 2011 في تونس، إثر حرق "محمد البوعزيزي" نفسه والتي انتهت بالإطاحة بحكم بن علي، وصولاً إلى مصر والثورة الشعبية التي أدت إلى تنحي مبارك عن السلطة، لتنتقل هذه العدوى إلى باقي الدول العربية وبصفة أخص سوريا، ما دعا القوى الدولية والإقليمية للتدخل من أجل التخفيف من حدة هذه الثورات، وهو حال تركيا التي كان لها موقف من هذه الأحداث، باعتبارها قوة إقليمية في المنطقة والمعنية بالدرجة الأولى بإدارة أزمات المنطقة.

المطلب الأول

المواقف التركية من "الثورات العربية"

إنّ محاولات تركيا لتجنّب الصراعات العرقية والدينية في المنطقة، دفعها للنظر بجدية إلى أن يكون موقفها معبراً عن "دبلوماسية القوة الناعمة"، لكنّها فاعلة في كلّ الأقاليم التي ترتبط معها بعلاقات عبر التزامها بـ "سياسة السلام الاستباقية"، من أجل الحيلولة دون تحوّل الخلافات إلى صراعات وأزمات مزمنة، ونظرت إلى أنّ عدم الاستقرار والنزاعات في دول الجوار، إذا حدثت في دولة قد تمتد إلى الدول المجاورة، لذلك أخذت حكومة حزب العدالة والتنمية في تعزيز علاقاتها مع العالم العربي وباقي دول العالم، وطرحت حلاً للقضية القبرصية، وسعت لتجاوز الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي حدثت في عهد إدارة بوش الابن، فقامت بفتح القنوات الدبلوماسية الإيجابية مع إدارة أوباما عام 2009 كما كانت تركيا وسيطاً في العديد من القضايا العربية، أهمها الصراع العربي - الإسرائيلي، وفي ذروة هذه النشاطات جاءت ثورات ما يسمى بـ "الربيع العربي *The Arab Spring*"⁽¹⁾.

¹ - طایل يوسف عبد الله العدوان، الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 86.

وتجدر الإشارة أولاً إلى أنّ التّحريض التّركي للشّعوب العربية والإسلامية، كان قد بدأ مع "عبد الله غول" عام 2003، عندما كان وزيراً للخارجية التركية، من خلال دعواته شعوب العالم الإسلامي لتبني وإطلاق حملات الإصلاح والتّغيير، قبل مطالبته الأنظمة والقيادات بذلك، وهو تصريح كرّره غول عام 2005 أمام قيادات منظمة المؤتمر الإسلامي خلال انعقاد قمّتهم في أنقرة، ثمّ تبعه بعد ذلك "أردوغان" عندما تحدّث عن ضرورة الإصلاح والتّغيير في الشّرق الأوسط في جامعة هارفارد عام 2004، وتطرّق إلى القضية نفسها "داود أوغلو" ابتداء من عام 2006، في أكثر من مؤتمر سياسي واقتصادي داخل تركيا وخارجها، مركزاً على ضرورة امتلاك وإدارة ثروات المنطقة من قبل شعوبها، من خلال عمليات إصلاح سياسي واقتصادي، تقود إلى توزيع وتقاسم عادل للثروات، والاستفادة منها على طريق الإصلاح والتّغيير والتّحديث⁽¹⁾.

وتمثّلت المواقف التّركية اتّجاه "الثّورات العربية" بالإجمال، فيما يلي:

أولاً- "الثّورة التّونسية"

لم تتدخّل تركيا في الأزمة التّونسية، من منطلق الحرص على عدم التّدخّل في الشّؤون الداخليّة للدّول العربية، فلم يكن من المتوقّع أن تفضي الأحداث سريعاً عن سقوط النّظام، أو أن تكون الثّورة التّونسية فاتحة "الثّورات العربية"، كما عملت بعد سقوط نظام "بن علي" على توطيد العلاقات السّياسية والاقتصادية مع النّظام التّونسي الجديد، من خلال تقديم الدّعم على الصّعيد الاقتصادي، حيث تمّ توقيع أربع (04) اتّفاقيات تعاون بينهما، وتقديم قرض لتونس بقيمة نصف مليار دولار، مخصّص لإنعاش الاقتصاد الذي تراجعت بعض قطاعاته عام 2011، واتّفقت الدّولتان أيضاً على إلغاء نظام التّأشيرتين بينهما⁽²⁾.

ثانياً- "الثّورة المصرية"

دافعت تركيا بقوة بخصوص موقفها من الانقلاب في مصر، المتمثّل في اعتبار أنّ عزل أوّل رئيس منتخب في تاريخ مصر الحديث، من قبل الجيش المصري بقيادة "السّييسي"، هو انقلاب عسكري

¹- سمير صالح، تركيا وأسئلة "النّمودج"، مجلة تنوير، مركز القدس للدراسات السياسية، فيفري 2012، ص 06.

²- محمود أمين نظير، موقف تركيا من أحداث التّغيير في المنطقة العربية، مجلة العلوم القانونيّة والسياسيّة، جامعة ديالي، العراق، العدد 02، 2013، ص 19.

وفقاً لمعطيات من بينها: أنّ تركيا تنظر إلى الأحداث المصرية من خلال عدسة التاريخ التركي نفسه ففي تركيا لعب الجيش دوراً سيئاً في الحياة السياسية خلال عقود طويلة، ورغم الشعبية التي يتمتع بها الجيش، إلا أنّ التدخّل في السياسة كان عاملاً سيئاً، ساعد على تدهور وضع البلاد إلى مستوى غير مسبوق، خاصّة في فترات الانقلابات العسكرية، بالإضافة إلى عامل آخر، هو أنّه في حالة سكوت تركيا على ما جرى في مصر، قد يُفسّر بشكل خاطئ في الدّاخل التركي، فيشجّع المعارضة التركية وأيضا المخلصين لـ "شبكة أرغينيكون" (*) الانقلابية على المحاولة للقيام بنفس الشّيء⁽¹⁾.

ثالثاً - "الثورة الليبية"

كانت الثورة الليبية كاشفة لطبيعة المواقف التركية المتناقضة، فتسارع وتيرة الأحداث في ليبيا وارتفاع حدّة المواجهات بين الثوّار والنظام الليبي السابق، كشف عن تراجع تركيا عن الالتزام بمبادئ الانحياز للإرادة الشعبية، في مواجهة الأنظمة السلطوية، وكانت قد طرحت ما أسمته "خريطة" لتجاوز الأزمة الليبية من خلال عدّة نقاط:

- توفير الاحتياجات الأساسية في المدن، التي تعصف بها الاضطرابات تحت رعاية الأمم المتّحدة.
- إنشاء لجنة للإعداد لمرحلة ما بعد "القذافي".
- إنهاء أيّة إجراءات من شأنها إثارة أعمال انتقامية لما لذلك من تهديد لسلامة الدولة واستقرارها.

لكن المعارضة الليبية رفضت هذه المبادرة، وعارضت أيّة تدخّلات من تركيا في الشأن الليبي والتّنديد بـ "الازدواجية التركية"، التي تستهدف منع تسليح الثوّار وتعويم نظام القذافي وإبقائه في السّلطة وعلى هذا الأساس يمكن القول إنّ الموقف التركي تدرّج مع تصاعد الأحداث، إلى أن تأكّد أنّ ثمة موقفاً دولياً وعربياً قد تشكّل حيال الأزمة، يقضي بضرورة تحيّي "معمر القذافي" فاننقل الموقف التركي من الدّعوة لإعطاء فرصة للحل السلمي، ومعارضة اتّخاذ قرار أممي بفرض عقوبات على النظام الليبي، إلى المطالبة بنتحيّي القذافي. وكان الملف الليبي بمثابة تحدّد للسياسة الخارجية التركية، التي لم تبتغ أن تظهر

* - "شبكة أرغينيكون": هي منظمة علمانية تعمل على تكوين كيان موازي للدولة الرسمية، بهدف الضّغط على صنّاع القرار في تركيا وابتزازهم وكذلك عرقلة صعود الإسلاميين إلى سدّة الحكم، لمنع إعادة البلاد لهويتها الإسلامية.

¹ - مركز الجزيرة للدراسات، تقرير: مستقبل العلاقات التركية-المصرية بعد الانقلاب العسكري، الدوحة، ديسمبر 2013، ص303.

كقوة مشاركة في التدخّل العسكري ضدّ ليبيا، كونه يخالف محدّدات سبق أن تبنتها حيال "الثورات العربية"، إضافة لاعتبارات أخرى منها: أنّ القذافي سبق أن درس في تركيا ووقف إلى جانبها أثناء "التدخّل العسكري" في قبرص عام 1974، وعمل على تهيئة كافة السبل لتعزيز العلاقات مع تركيا من خلال منحها مزايا تفضيلية⁽¹⁾.

رابعاً - الأزمة السوريّة

حاولت حكومة "رجب طيّب أردوغان" تقديم ما تستطيعه من المعلومات، لإصلاح الأوضاع في سوريا، وأظهرت الحكومة التركيّة حرصاً شديداً على ممارسة دورها، عبر تعاون عربي متكامل وكان لها موقفها الواضح في دعم كل قرار تتخذه الجامعة العربية، لإخراج سوريا من محنتها والوصول إلى حل يمنع أي تدخل خارجي، كما اتخذت الحكومة التركيّة مجموعة من الخطوات في إطار موقفها من الثورة السوريّة، وتتمثّل فيما يلي: ⁽²⁾

- استضافة اللاجئين: إذ ارتأت الحكومة التركيّة، إقامة معسكر عبر "الهلال الأحمر التركي"، يقع على مساحة عدّة كيلومترات على الأراضي التركيّة، مع التأكيد أنّ منطلق قيامها بذلك، هو حسن الجيرة بين الشعبين السوري والتركي والواجب الإنساني.

- استضافة مؤتمرات المعارضة السوريّة: وقّرت تركيا المناخ المناسب لاستضافة المعارضين السوريين، فعقد أول المؤتمرات في مدينة اسطنبول في 2011/04، بدعوة من بعض منظمات المجتمع المدني التركيّة، لبحث مجريات الأحداث في سوريا، وتلاه عدد من المؤتمرات، كان من بينها: مؤتمر أنطاليا تحت اسم "المؤتمر السوري للتغيير" وكان من قراراته: إعلان دعم الانتفاضة السوريّة والدعوة إلى إسقاط النظام، ثمّ عُقد "مؤتمر إنقاذ الشعب السوري"، ثمّ عُقد "مؤتمر اسطنبول" في أوت من نفس السنّة، تمّت الدّعوة فيه لإنشاء المجلس الوطني السوري المعارض، الذي خرج إلى النور في اجتماع آخر في اسطنبول أيضاً بتاريخ 2011/10/2 حيث تم تلاوة البيان التأسيسي

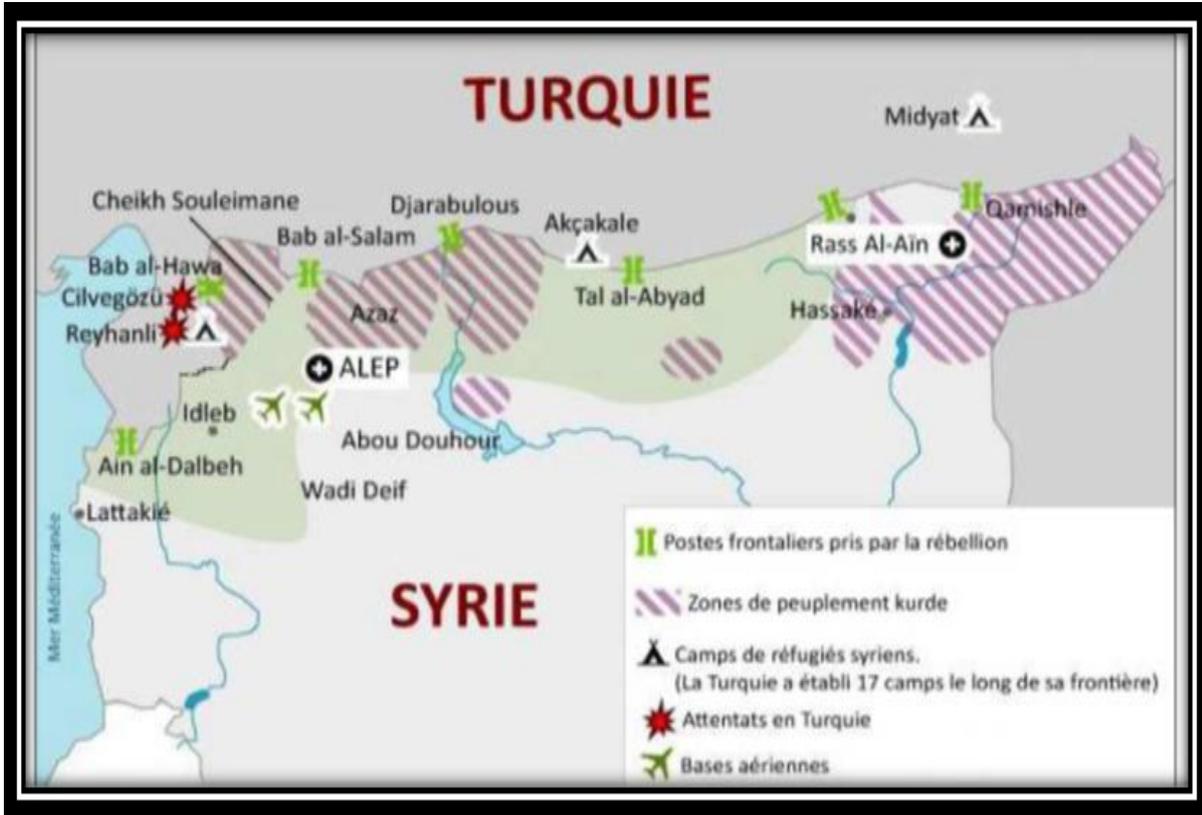
¹- محمود أمين نظير، مرجع سابق الذكر، ص ص 20-21.

²- علي حسين باكير، الثورة السوريّة في المعادلة الإيرانيّة-التركيّة: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقّعة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم الحالة، الدوحة، جانفي 2012، ص ص 14-16.

للمجلس الذي يعتبر الإطار الموحد للمعارضة السورية داخليا وخارجيا، والهدف إسقاط النظام وإقامة دولة مدنية.

- **مصادرة الأسلحة:** شددت تركيا عند اندلاع "الثورة السورية"، الرقابة على جميع معابرها الحدودية البرية والجوية والبحرية، خوفاً من إمداد النظام السوري بالأسلحة والعتاد، بدعوى أنه يستخدمها في قمع الانتفاضة، وقد أوقفت بالفعل بعض الشحنات العسكرية، التي كانت متجهة من إيران إلى دمشق على مختلف المعابر، ففي **2011/03**، أجبرت السلطات التركية عدداً من الطائرات الإيرانية المتجهة إلى دمشق عبر أجوائها على الهبوط لتفتيشها، وأوقفت السلطات التركية إحدى هذه الطائرات في **2011/3/19** واعتقلت طاقمها وصادرت حمولتها المخالفة للقوانين، والتي كانت تضم شحنة من الأسلحة متجهة إلى سوريا، ونفس الإجراءات بالنسبة للحدود البرية والبحرية.
- **فرض عقوبات:** تجميد أموال وإغلاق معابر وحظر تسليح: قررت أنقرة فرض حظر التسليح على النظام السوري، وإغلاق جميع المعابر البرية والجوية والبحرية مع سوريا، أمام تكرار عمليات محاولات تزويد النظام السوري بالأسلحة تُستخدم في قتل المتظاهرين، ولاسيما بمساعدة النظام السوري، وذلك ضمن قائمة من العقوبات، تشمل عقوبات مالية على موجودات الرئيس بشار الأسد وعائلته، وفي هذا الإطار بدأ "مجلس التحقيق التركي للجرائم المالية" (MASAK) يراقب المعاملات المصرفية لسوريا لحظة بلحظة، إلى جانب مراقبة الشركات السورية التي يقال أنها مرتبطة بالأسد وأسرته.

شكل رقم 15: يبين الحدود والاشتباكات بين تركيا وسوريا.



المصدر : Uğur Kaya, Dilek Yankaya, *les relations de la Turquie avec la Syrie*, les dossiers de l'IFEA, N°20, Istanbul, 2013, p68.

يوضح الشكل المبين أعلاه مناطق الحدود والاشتباكات بين تركيا وسوريا في ظل "الأزمة السورية"، والتي يتبين من خلالها المناطق التي يسيطر عليها المتمردين، والمناطق السكانية الخاصة بالكرد على الحدود، بالإضافة إلى مخيمات اللاجئين السوريين، التي شرعت تركيا بإقامتها، والمناطق التي عرفت اعتداءات في تركيا، الأمر الذي يعكس التفاعل التركي مع الأزمة السورية بالرغم من الاشتباكات التي تحدث في الحدود التركية السورية.

عموما، نظرت تركيا للأزمة السورية باعتبارها أزمة تركية داخلية، لذلك حاولت مبكراً تفادي الأحداث وارتفاع حدة التصادمات بين الجيش والمواطنين السوريين، من خلال دفع الرئيس بشار الأسد للنصائح التركية التي جاءت عبر العديد من اللقاءات منها 14 زيارة لوزير الخارجية "أحمد داود أوغلو" جعل تركيا تدرك أنه لا حل للأزمة السورية بعد ارتفاع عدد القتلى والمصابين، بيد أن تجاهل السلطة

السورية لمساعدتها، دفع أنقرة لإدراك أنّ مصالحها السياسية تقتضي التزام الموقف العربي والدولي من الأزمة، هذا في وقت انخرطت فيه بالتنسيق مع الجامعة العربية والقوى الدولية لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على النظام السوري، وهوما دفع بعض رموز النظام السوري لإعلان أنّ أنقرة تدفع ثمن مواقفها، وذلك في إطار التلويح بإمكانية توظيف الورقة الكردية⁽¹⁾.

إن الوقائع السياسية التي أفرزتها السياسة التركية اتجاه ثورات الربيع العربي، توصلت إلى نتيجة أولية مفادها: أنّ الابتعاد التركي عن المنطقة العربية طوال العقود الماضية، أثر بشكل واضح على استيعاب صنّاع القرار التركي لتطورات الأحداث الجارية في الدول العربية، وجعلهم لم يتوقعوا أنّ أموراً معقّدة ستجبرهم على المراجعة الكاملة، وإعادة القراءة لآلية صنع القرار السياسي التركي بناء على المستجدات⁽²⁾.

وبصفة عامة تجاذبت المواقف التركية من "الثورات العربية" حالتين: الأولى هي دعم المطالب الشعبية الراغبة في التحول الديمقراطي، والثانية هي السعي للمحافظة على المصالح القومية التركية ومصالحها الدولية.

المطلب الثاني

تداعيات "الثورات العربية" على العلاقات التركية العربية

أفرزت "الثورات العربية" عدّة آثار وتداعيات على العلاقات التركية-العربية، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، أو الأمنية.

أولاً- التداعيات الاقتصادية

كان للمواقف التي اتخذتها تركيا اتجاه "الثورات العربية"، عدّة انعكاسات في جانب منها ايجابي وجانب أكبر منها سلبي، خاصّة في ظل التردّد التركي في اتّخاذ تلك المواقف، والارتباك الذي جعلها غير قادرة نوعاً ما على إدارة سياسة "صفر مشاكل مع الجيران"، أحد الأسس المهمة في سياستها الخارجية الجديدة.

¹- محمود أمين نظير، مرجع سابق الذكر، ص21.

²- طایل يوسف عبد الله العدوان، مرجع سابق الذكر، ص90.

على مستوى العلاقات التركية الخليجية، تسببت المواقف التركية التي لم تتسجم كليا مع محدّدات مواقف العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، في تعطل توقيع اتفاقية التجارة الحرّة مع دول الخليج إثر طلب هذه الأخيرة توقيع الاتفاقية بدون إبداء الأسباب، وهي اتفاقية كان من المقرر توقيعها في 2011/12⁽¹⁾.

وعن العلاقات التركية- المصرية، تأثرت العلاقات التركية-المصرية من الناحية الاقتصادية سلبا وذلك من حيث حجم التبادل التجاري بين البلدين، والاستثمارات التجارية التركية في مصر، لكن ذلك لن يؤثر على تركيا بالقدر نفسه الذي يؤثر فيه على مصر، إذ يبلغ حجم الاقتصاد التركي حوالي 768 مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية حوالي 400 مليار دولار، وهي أرقام ضخمة مقارنة بنظيرتها المصرية من جهة، وحجم التبادل التجاري من جهة أخرى، فوفقاً لأرقام البنك الدولي، يبلغ اقتصاد مصر 257 مليار دولار.

وعليه، فإنّ أيّ تضرر اقتصادي في العلاقات الثنائية، سيكون وقعه أعلى على الاقتصاد المصري خاصّة وأنّه يعاني منذ الانقلاب العسكري، من شبه توقّف في أغلب القطاعات الاقتصادية المهمة، ناهيك عن انخفاض شديد في معدّلات الاستثمار⁽²⁾.

ثانياً - التداييع السياسية والأمنية

وقّرت "الثورات العربية" مجالاً لنشاط تركيا، في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحدّ من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع تركيزها على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضّغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقلّ في ليبيا) واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية، والحفاظ على الأمن والاستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح قد تصل إلى ترتيبات لنقل السلّطة.

ظهر المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في 2011/04/07 عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا، من خلال عدة محاور، وهي: وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من

¹- محمد عبد القادر خليل، الأبعاد الاقتصادية لسياسة تركيا اتجاه دول الربيع العربي، على الرّابط الإلكتروني التالي: <http://rcssmideast.org> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/03/18، 11:20 سا.

²- مركز الجزيرة للدراسات، مستقبل العلاقات التركية-المصرية بعد الانقلاب العسكري، مرجع سابق الذكر، ص 05.

المدن، وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة، توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحوّل الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف، ولكن صاحب ظهور هذا النشاط السياسي جدل حول دوافعه ومدى توازنه، وكذلك التساؤل حول مدى فاعليته، فتزايد حدّة الإستقطابات بين أطراف الصّراعات الدائرة واستخدام السّلاح، كلّها عوامل تقيد من فاعلية الدّور التركي في تحقيق النّتائج المطلوبة، وتظهر حدوده، سواء من منظور القدرة على المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة، أو حتى توظيف النّشاط السياسي والدبلوماسي في تعزيز مكانة تركيا⁽¹⁾.

نتج عن الموقف التركي، توتر في العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والدول العربية الشرق المتوسطة، فعلى مستوى علاقاتها السياسية مع مصر، حدث التوتر عندما تمّ استدعاء كل طرف السفير إلى دولة المقر، وكان التدهور عندما أعلنت القاهرة في بيان للخارجية المصرية بتاريخ: 2013/11/23 عن اعتبار السفير التركي شخصاً غير مرغوب فيه، وتخفيض العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى القائم بالأعمال، مع العلم أنّ لهذا القرار انعكاسات سلبية على مصر وتركيا معاً، فالأولى سيزيدها هذا القرار ضعفاً في دور مصر الإقليمي، على اعتبار أنّ علاقاتها مع اثنين من أكثر الدول الإقليمية نفوذاً ودوراً وهما إيران وتركيا ليست سليمة، فمصر الآن هي خارج الملفات الإقليمية كلّها في سوريا، وفي عملية السّلام، وفي ملف المصالحة بين فتح وحماس وفي البرنامج النووي الإيراني، أمّا الثانية فستفقد البوابة إلى العالم العربي، ويحدث كل هذا في الوقت الذي يتم فيه إعادة رسم الأدوار الإقليمية لعدد من الدول بما يتناسب ومخرجات التنافس الإقليمي والدولي الحاصل إثر انفجار "الثورات العربية"⁽²⁾.

وبخصوص تداعيات الأزمة على العلاقات التركية السورية، من وجهة النّظر التركية، فقد دخلت العلاقات مع سوريا، التي تعتبر إحدى دول الجوار المهمة بالنسبة لتركيا، مرحلة جديدة بسبب حملة العنف الوحشية التي بدأ النّظام بشنّها ضد الحركة الاحتجاجية الشعبية التي بدأت في 2011/03، لكن ذلك ليس نابعاً من فشل مقارنة "صفر مشاكل"، أو من عدم صحتها، بقدر ما هو نابع من اتّباع النّظام السوري سياسة، أغلقت الأبواب أمام أيّة إمكانية لتطوير العلاقات بين الجانبين، وتدعم تركيا في إطار السياسة التي تتبّعها حيال سوريا، رسم مستقبل هذا البلد وفقاً للمطالب المشروعة للشعب، والحفاظ على

¹ - علي جلال معوض، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، على الرّابط الإلكتروني التالي: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/1760.asp> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/06/01، 21:20 سا.

² - مركز الجزيرة للدراسات، مستقبل العلاقات التركية-المصرية بعد الانقلاب العسكري، مرجع سابق الذكر، ص ص 03-04.

وحدة أراضي البلاد، وإقامة نظام ديمقراطي تعدّدي من شأنه تأمين الفائدة لكل الأطياف من كافة المذاهب والأديان والإثنيات على قدم المساواة، وسيكون من شأن التغيير في هذا الاتجاه، إنشاء أرضية صلبة للعلاقات بين تركيا وسوريا، والمساهمة في قطع الأشواط على طريق تحقيق الهدف المتمثل بـ "صفر مشاكل"، وذلك بالتأثير الخاص المستمد من الروابط الخاصة الوثيقة بين الشعبين⁽¹⁾.

لقد أسهمت المرحلة الثانية للأزمة العربية، ابتداء من شتاء 2012-2013، وتغيير موازين القوى في المنطقة في عزل تركيا، إذ انتقلت أنقرة في أقل من عامين من سياسة حسن الجوار المشهود لها، إلى حالة من العزلة الإقليمية، حيث أنّ عدد الجيران الذين تحتفظ أنقرة معهم بعلاقات جيدة قليل، ما أدى إلى نوع من النفور في العلاقات التركية-العربية⁽²⁾.

أما على مستوى القضية الفلسطينية، وفي ظلّ إعادة تعريف تركيا لدورها الإقليمي في ضوء الثورات والتغييرات في العالم العربي، ممّا جعل من سياسية "صفر مشاكل" غير موجودة في قاموسها السياسي الحالي، خصوصا مع استمرار الثورة السورية ومفاعيلها، عرف الدعم التركي تقدّمًا ملحوظًا خصوصاً مع حركة حماس، التي اتخذت بعض قياداتها من تركيا مقرا لهم بعد خروجهم من سوريا واستمرت حكومة أردوغان في التعامل الرسمي مع حكومة "تسيير الأعمال" التي تقودها حماس في قطاع غزة، مثلما استمرت تركيا في الدفاع عن حماس كحركة سياسية غير إرهابية، كما تواصلت السياسة التركية الايجابية مع الحكومة الفلسطينية في رام الله خلال عامي 2012-2013، من خلال الزيارات المتبادلة والدعم الدبلوماسي لتحركات السلطة الفلسطينية في المحافل الدولية⁽³⁾.

أمنياً، أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة، إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو، لفرض حظر التسلّح وإيصال المساعدات الإنسانية، وأثارت بعض التحليلات وجود خطط تركية للتدخل، وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية، في حالة تدهور الأوضاع فيها، للحدّ من امتداد التأثيرات السلبية وتدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية، ورغم نفي الأتراك هذه الأنباء، فإنّ دلالة إثارتها تظل لافتة، حيث تمثّل بشكل أو بآخر

¹ - موقع وزارة الخارجية التركية، مرجع سابق الذكر.

² - Pierre Razouk, **Turquie-Israël: deux partenaires indispensables**, in: la Turquie au Moyen-Orient: l'apprentissage de la puissance, études de l'IRSEM, N° 28, Paris, 2013, p50.

³ - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013 والمسارات المتوقعة لسنة 2014، مرجع سابق الذكر، ص 19.

إعادة استدعاء للأدوار الأمنية التركية في مرحلة ما قبل حزب العدالة والتنمية، كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، والاضطرار للمشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو بآخر، وهوما ظهر في الحالة الليبية، وقد يفرض نفسه في الحالة السورية، في حال تصاعدها⁽¹⁾.

يعتبر التطور الذي عرفته المنطقة العربية، وتداعياته من أكثر وأهم التطورات التي هزّت الافتراضات التركية، وأجبرتها على تغيير حساباتها، في ظل توجه كل الأنظار العربية إليها، وفي ضوء تعدّد تدخّلات القوى في المنطقة، خاصة الغربية منها⁽²⁾.

المطلب الثالث

التقييمات العربية للنموذج التركي قبل وبعد "الثورات العربية"

قبل قيام "الثورات العربية" المعاصرة، كان التطلّع إلى التجربة الديمقراطية، يحمل نوعاً من الإعجاب والتقدير، بالأخص اتجاه رئيس الوزراء التركي "رجب طيّب أردوغان"، الذي حظي بإعجاب شعبي كبير، نتيجة قدرة حزب العدالة والتنمية في إحداث تقدّم اجتماعي واقتصادي وسياسي داخلي وخارجي وهو في السّلطة السياسية الديمقراطية، في الوقت الذي كان يُوصف فيه الحزب إعلامياً على أنّه حزب إسلامي، أو حزب ذو مرجعية دينية في أصوله وجذوره، وبالتالي أعطى بذلك أملاً للأحزاب العربية الليبرالية والحركات القومية والإسلامية، أملاً وأنموذجاً في إمكانية أن تتولّى السّلطة ومنحها أيضاً القدرة على النهوض بأوطانها ودولها على النموذج التركي أو غيره، والتأمل بعد التجربة التركية المعاصرة بإمكانية أن تتولّى السّلطة عن طريق الديمقراطية وصناديق الاقتراع، وأن تتفدّ خطتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، دون الخوف من الإقصاء، علماً أنّ المسار الديمقراطي الذي مرّت به تركيا اصطدم بالعديد من العراقيين، خاصة من قبل المؤسسة العسكرية، التي مارست كافة أشكال العنف العسكري، من إعدام وسجن وانقلابات عسكرية، كان أهمّها في عام 1980⁽³⁾.

¹ - علي جلال معوض، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مرجع سابق الذكر.

² - Henry J. Barkey, *the evolution of Turkish foreign policy in the Middle East*, TESEV, July 2012, p 2.

³ - محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013، ص ص207-208.

وبعد "الثورات العربية"، هتفت الجماهير العربية لرئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" عندما قام بجولة في الدول العربية، وأثيرت الأسئلة عن "النموذج التركي" في وسائل الإعلام العربية والإنجليزية حيث تحدّث وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو" عن "الثورات"، كما لو كانت المسار الطبيعي للأحداث في المنطقة، وعندما اندلعت "الثورة السورية" التي دعمتها تركيا بشكل كبير، وسالت الكثير من الدماء، وأصبحت الأزمة السورية مستعصية على الحل، تمّ توجيه انتقادات حادة إلى سياسة حزب العدالة والتنمية، وتم اتهامها بالفشل، كما تمّ إلقاء اللوم على أداء أوغلو⁽¹⁾.

إنّ الأخذ بالنموذج التركي في حال "الثورات العربية"، لا يجب أن تتوقّف عند حدود الإعجاب وإنّما بالبحث عن مكامن قوتها، وأسباب نجاح وعوامل صمودها، وأركان بنائها وروح تطورها، وكيف استطاعت كسب قلوب الناس وعقولهم معاً، كونها تمثّل التجربة الأقرب إلى المواطن الباحث عن الدولة المدنية والديمقراطية، حقوق المواطنة والإنسان، بحكم أنّ التجربة التركية الديمقراطية هي تجربة إسلامية من حيث غالبية السّكان المسلمين، ومن حيث التّاريخ والتّراث الفكري المشترك بين الأتراك والعرب، ومن حيث التشابه بين الشّعبيين في التّوق إلى الحرية، بعد هيمنة الاستبداد العسكري والسياسي على الدولة ومقدراتها بعد إعلان استقلالها في القرن العشرين، واعتبر التّحوّل إلى نظام مدني ديمقراطي هدف كلّ الشّعوب العربية والتركية، وكافة الشّعوب المسلمة، وهي الغاية المنشودة من "الثورات العربية" بشرط أن ينبع هذا من ظروفها وهويتها، لا من تقليد مبادئ الغرب وأفكاره التحررية⁽²⁾.

يمكن حصر أهم العوامل التي تعزّز مقولة كون تركيا نموذجاً للدول العربية، التي تتحرّك تحت شعار "ربيع العالم العربي" فيما يلي: ⁽³⁾

- الموقع الجيوسياسي والجيواستراتيجي التركي، والاستفادة من لعب دور جسر عبور تاريخي وثقافي واقتصادي بين العالمين الإسلامي والعربي.
- تركيبة المجتمع التركي الثقافية التاريخية الدينية.
- حجم وتنوع التجارب التركية عبر القرون، والخيارات المكتسبة في مجالات الحكم والإدارة.

¹- غالب دالاي، دوف فريدمان، حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية للإسلام السياسي التركي، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://rouyaturkiyyah.com> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/10/12، 19:00 سا.

²- محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية، مرجع سابق الذكر، ص ص 209-210.

³- سمير صالح، مرجع سابق الذكر، ص ص 07-08.

- وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، والأسلوب الذي اعتمده في إدارة شؤون الدّاخل وتحديد السياسات والاستراتيجيات الإقليمية والدّولية، وتحقيقه للكثير من الأهداف والتطلّعات، التي وضعها في المجالات الاقتصادية والإنمائية والسياسية والإصلاحية الدّاخلية.

- نجاح حزب العدالة والتنمية في إبعاد المؤسّسة العسكرية عن الحياة السياسية، بعد عقود طويلة من التّحكّم في مركز القيادة الإسلامية.

- الخطوات السياسية الإصلاحية التي أنجزت على أرض الواقع، عن طريق تعزيز الدّيمقراطية وتمركزها في الحياة العامة، من خلال جملة من القوانين والتّعدّلات الدّستورية، التي شملت قوانين الانتخابات والإعلام توزيع السّطات، إلى جانب ما حظيت به حكومة رجب طيّب أردوغان، كما دعم المواطن التّركي خيار الحزب الواحد في السّطة، بحثاً عن الاستقرار السياسي والاقتصادي، الذي كانت تعاني منه تركيا قبل ذلك.

- ضرورة قبول الطّرح القائل، بأنّ لكل دولة خصائصها ومميّزاتها التاريخية والثّقافية والدّينية والسياسية، وهي مميّزات لا يمكن التّقرّيب فيها، أو تركها لمجرّد أنّ التّغيير ضرورة تقتضي التّطلّع إلى النّماذج القائمة، واختيار الأنسب بينها، ليكون النّمودج التّركي هو المطروح، كونه الأقرب جغرافيا واجتماعيا إلى دول المنطقة.

بُني النّجاح الذي تحقّق في التّجربة التّركية، على مجموعة من الأسس والرّؤى التي تؤمن بالدّيمقراطية، التي توافق الشّعب التّركي، والتي يطلق عليها حزب العدالة والتنمية "بالدّيمقراطية المحافظة" لأنّ القيادة لا تفرض ديمقراطية غريبة عن شعبها، ولا مناهضة لقيمه وعاداته وحضارته، كذلك ينبغي على الدّول العربية أن تدعو إلى ديمقراطية محافظة، تحترم إرادة الشّعب العربي، وتحفّز فيه قواه الكامنة وتدفعه للتّوافق مع أنظمتها الحاكمة، فالمواطن الذي لا يشعر بحقوقه، لا يشارك بقناعته، والذي يُحرم من متطلّبات عيشه، لا يفكّر في نهضته⁽¹⁾.

ومع كل الإيجابيات في التّجربة التّركية، لا بدّ من تقبّل حقيقة أنّ تركيا ورغم كل ما يُقال حول نموذجها كدولة مسلمة، تتبنّى الدّيمقراطية والعلمانية، مازالت تواجه سؤالاً حيويّاً حول مكانة الدّين في

¹ - محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التّركية، مرجع سابق الذّكر، ص 232.

الحياة العامّة، كما تواجه سؤالاً آخر مرتبطاً به حول دور الجيش، في وقت تحاول فيه أن تصبح أكثر تحرراً وانفتاحاً، فهناك من يتمسك برأيه بأنّ العلمانية في تركيا، هي من أسس الدولة وقد تجذّرت، لها مناصرون أقوياء في الدولة والمجتمع، إضافة إلى الجيش الذي يعتبر نفسه حامياً للأول⁽¹⁾.

يرى "بول سالم" حول التصور اللبناني (لبنان المتعدد الطوائف والأديان)، أنّ اللبنانيين يمرّون بفترة من الانقسام، ومختلف المجموعات تنظر إلى تركيا بصورة مختلفة، فالطائفة السنيّة التي تشعر بالتهديد من جانب إيران وحزب الله والطائفة الشيعية، تنو إلى تركيا باعتبارها قوة سنيّة مستقرّة، وثمة العديد من نخبة رجال الأعمال، الذين ينظرون إلى تركيا باعتبارها نموذجاً إيجابياً للتصنيع والعولمة من دون تغيير ثقافي جذري، ومعظم هؤلاء لديهم وجهات، نظر إيجابية لأن سياسة تركيا القاضية بـ"عدم حدوث مشاكل البتّة"، تعني سياسة الصداقة مع الجميع، وعلاقة الصداقة التي كانت تزجج الناس في العالم العربي هي الصداقة مع إسرائيل، وقد غير رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" تلك العلاقة⁽²⁾.

في حين يعتبر "مصطفى اللباد" أنّه، بالرغم من اختلاف نظرة التيارات السياسيّة في العالم العربي إلى تركيا، إلا أنّه يجب الوصول إلى توافق سياسي عام، مفاده أنّها حقيقة إقليمية واقعة، وأنّ التجربة التركيّة تقدّم نموذجاً سياسياً يستحق التأمّل والتفاعل معه بإيجابية، وليس فقط إظهار التأييد أو المعارضة الإيديولوجية، كما ويرى أنّ إرساء التنسيق بين السياسات العربية والتركيّة على قاعدة المصالح المشتركة ربما يسهم في تعديل التوازنات الراهنة في المنطقة المتوسطة، بما يعيد الرّمق العربي جزءاً من معادلتها بحيث أن هناك صراعاً دائراً في المنطقة بين الأطراف الإقليمية غير العربية على النّفوذ، وتشارك تركيا في هذا الصراع بوضوح.

ولكن هناك أيضاً صراع مواز هو الصّراع على تركيا ذاتها، بين إيران وإسرائيل، بغرض التأثير في خياراتها، وفي كلاً الصّراعين تبدو الدّول العربية غائبة عن الفعل، وبالتالي إذا كان

¹ - سمير صالح، مرجع سابق الذكر، ص 14.

² - بول سالم، تركيا هي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يتّجه إلى المستقبل، على الرّابط الإلكتروني التالي: <http://www.carnegie-mec.org> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/05، 12:30 سا.

العرب راغبين بالفعل أن يصبحوا رقماً في المعادلات الجديدة في هذه المنطقة، عليهم الانخراط في "الصراع على تركيا" وجذبها إليهم بطريقة علمية على خلفية المصالح الوطنية للطرفين⁽¹⁾.

بالرغم من كل التناقضات، تتأكد حقيقة أن تركيا لاعب إقليمي أساسي في قضايا السياسات الرئيسية في منطقة المتوسط، وبالتحديد العربية المتوسطة، وذلك من وراء مشاركتها الدبلوماسية الشاملة بالإضافة إلى أنها أصبحت نقطة جذب حقيقية للعالم العربي، لدرجة أن تُذكر تجربته السياسية من قبل المراقبين بأنها نموذج للمنطقة⁽²⁾.

ويمثل الجدول التالي، أهم النتائج التي توصل إليها برنامج السياسة الخارجية للمؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية (TESEV)، ومركز الأبحاث التركي (KA)، بخصوص الدور التركي في المنطقة الشرق-الأوسطية، ومنها المنطقة الشرق المتوسطة العربية، في تقرير يتضمن المعطيات الأساسية، التي أُجريت حول تركيا في هذه المنطقة، مع معطيات لها علاقة بالأحداث والتحويلات التي تشهدها المنطقة في الفترة الممتدة ما بين 2013/08/01 إلى 2013/09/13، في 16 دولة على عينة شملت 2800 شخص تجاوزت أعمارهم 18 سنة، وتمثلت الدول التي شملها الاستطلاع في: مصر، سوريا، الأردن لبنان، فلسطين السعودية، تونس اليمن، ليبيا، دول مجلس التعاون الخليجي، العراق وإيران.

¹- مصطفى اللباد، السياسات الإقليمية لحزب "العدالة والتنمية": خلفيات إيديولوجية أم مصالح وطنية؟، مرجع سابق الذكر، ص.ص 121-122.

²-Turquie/ monde arabe: quel rôle pour la Turquie? Compte rendu du séminaire international organisé à l'IFRI, Paris, le 14/04/2011, p8.

جدول رقم 12: يمثل استطلاعات (TESEV) حول مجموعة من المواضيع المتعلقة بتركيا: مكانة القوة والنموذج التركيبي في منطقة الشرق الأوسط

| الموضوع | نتائج الاستطلاع |
|--|---|
| الدور التركيبي في المنطقة الشرق الأوسطية | رأت نسبة 60% من المستطلعين ضرورة نهوض تركيا بدور أكبر في المنطقة، وأكد نسبة 64% أن تركيا تشنّد تأثيراً في منطقتنا يوماً بعد يوم، باستثناء مصر وسوريا، فإن أكثر من 60% من المستطلعين في بقية الدول يدعمون دورها في المنطقة. |
| أهم القوى في المنطقة | رأى المستطلعون أن تركيا والمملكة العربية السعودية يتقاسمان القوة السياسية في المنطقة، وفي الثقل الاقتصادي احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى (01) تليها تركيا أما في الثقل العسكري فكانت مصر في الطليعة (01)، تلتها إيران، بينما جاءت تركيا في المرتبة الثالثة (03). |
| الدولة الأكثر شعبية في المنطقة | أصبحت الإمارات العربية المتحدة، الدولة الأكثر شعبية في المنطقة بنسبة 67%، تليها السعودية 60%، ثم تليها تركيا بنسبة 59%، علماً أن تركيا كانت ما بين أعوام 2011-2012 تحتل المرتبة الأولى. |
| النموذج التركي | بلغت نسبة الذين يرون في تركيا نموذجاً في عموم المنطقة 51%، وأكثر ما يتطلعون إليه هو التمتع بنفس ميزات الاقتصاد والنظام الديمقراطي فيها. |
| مدى الاهتمام بالسياسة الداخلية التركية | جاءت نسبة الاهتمام بمسيرة المصالحة التركية مع الأكراد أقل من المتوقع، حيث أن نسبة 31% فقط كان لديها إطلاع على هذه المسيرة، وبلغت نسبة المؤيدين لها من الأشخاص المستطلعين عليها 85%. |
| التصور الإقليمي فيما يخص ممارسة تركيا لسياسة طائفية. | بالمقارنة مع عام 2012، تصاعد التصور العام في دول المنطقة، من أن تركيا تمارس سياسة خارجية على أساس طائفي، وطبقاً للاستطلاعات، فإن نسبة هذا التصور ارتفعت إلى 39%، بينما كانت 28% في عام 2012 ومن بين الدول التي تبنت هذا التصور سوريا بنسبة 62%. |
| الدول الأكثر تهديداً في المنطقة | فيما يتعلق بالدول التي تشكل تهديداً على الإقليم، فإن الإجابة على هذا السؤال لم تتغير منذ عام 2011، حيث وضع المستطلعون إسرائيل على رأس القائمة، تليها الولايات المتحدة الأمريكية كأكثر دول المنطقة، فيما جاءت إيران في المركز الثالث بنسبة 10%. |
| المشاكل ذات الاهتمام الأكبر من قبل المواطنين في المنطقة الشرق الأوسطية | من بين النتائج التي جاء بها الاستطلاع، هي أن المشاكل الاقتصادية هي أهم مسألة في المنطقة، لكن بالمقارنة مع العام الماضيين فإنها لم تتفرد بالصدارة، إذ تسلقت مواضيع متعلقة بالسياسة والقلق على الأمن والخوف من الإرهاب، المراتب الأولى في اهتمامات المستطلعين خاصة في مصر، لبنان وتونس. |

المصدر: المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية (TESEV)، اتجاهات الرأي العام في الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا، اسطنبول، 2013.

توصّل الاستطلاع إلى نتيجة نهائية مفادها، أنه وبالرغم من العوامل والتقلّبات على مستوى التعاطف مع تركيا، بسبب التغيّرات في سياستها الخارجية، إلا أنّها لازالت تحتفظ بمكانة مهمّة في عقول شعوب المنطقة العربية والإسلامية، وأصبحت لاعباً سياسياً مهماً ومؤثراً في إقليمها، وعليه أصبحت علامة فارقة في محيطها الإقليمي، ما يستوجب عليها الحفاظ على هذه القيمة، فقد لا تتمكّن من التأثير بشكل مباشر على مجريات الأحداث في المنطقة، ضمن الإطار الذي تنتهجه لكنّها بالتأكيد قادرة على الاستفادة من مشاعر التعاطف معها، الذي ترى فيه نموذجاً في المنطقة وهذه التوجّهات هي التي تدعوها إلى تثبيت علاقات أكبر مع هذه الدّول، وبإمكانها أيضاً أن تسهم في رخاء واستقرار المنطقة، كما ويمكن أن تصبح صورتها في المنطقة المتوسطة (بالخصوص شرق المتوسط)، مصدر إلهام لغيرها من الدّول والأقاليم.

وتدل كل هذه المعطيات على محدودية البدائل الاستراتيجية للعرب، وأنّ تركيا بديل استراتيجي إقليمي مهم، بشرط تحديد الأهداف وكيفية الاستفادة منه، وبناء علاقة استراتيجية على أساس الندية وليس الانبهار⁽¹⁾.

¹ - محمّد السيد سليم، تركيا بديل استراتيجي مهم، في: ملف العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مؤتمر علمي نظّمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ماي 2011، ص 06.

المبحث الثالث:

سيناريوهات القوة الإقليمية لتركيا في المتوسط

(في ضوء التطورات العربية الأخيرة)

في ظل الأحداث والتطورات الأخيرة، التي شهدتها الساحة العربية في الفضاء المتوسطي وبسبب الآثار التي نجمت عنها، طُرِحَ العديد من السيناريوهات بخصوص مستقبل السياسة الخارجية التركية في إطار علاقاتها وأدوارها، وبصفة خاصة قوتها الإقليمية.

المطلب الأول

سيناريو تنامي القوة الإقليمية لتركيا في المتوسط

على وقع تمتع تركيا بنموذج سياسي واقتصادي مستقل، وموقف جيواستراتيجي في المنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي، فإنّ سيناريو تنامي القوة الإقليمية التركية في الفضاء المتوسطي يعتمد على مجموعة من المؤشرات، أهمّها:

أولاً- ترشّح تركيا لعضوية مجلس الأمن الدولي للفترة 2015-2016

بعدما استطاعت تركيا أن تلعب دوراً بناءً في العديد من القضايا المطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة، وباعتبارها إحدى الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، ومن المدافعين بشكل دائم وقوي عن المبادئ والأهداف الواردة في ميثاقها، ومن الداعمين على مرّ الأيام والسنين لموضوع حل المشاكل الدولية عبر التعاون بين جميع الأطراف، فإنّها تولي أهمية خاصة للاضطلاع بمهام فعّالة ومسؤوليات ضمن منظومة الأمم المتحدة وفي المنظّمات الدولية المعنية الأخرى، الأمر الذي دفعها لأن تعلن ترشّحها لعضوية مجلس الأمن الدولي للفترة 2015-2016، للدلالة على حرصها على زيادة مساهمتها في إحلال السّلام والأمن والاستقرار والازدهار على الصّعيد العالمي، ومن جهة أخرى على عزمها على السير قدماً، في تعزيز وترسيخ القيم والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، والديمقراطية وسيادة القانون.

ويرجع السّبب الرّئيسي لإعلان تركيا ترشّحها مجدّداً، بعد فترة قصيرة من عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي للفترة 2009-2010، في إيمانها بقدرتها على الاسهام في إرساء السّلم والأمن

على الصّعيد العالمي في هذه المرحلة الحرجة، التي تعيشها البشرية في عصر التحوّلات السريعة، فيفعل ما تشهده المنطقة العربية المتوسطة من عملية تحوّل وتغيير سياسية ستترك أثراً مهماً لها خلال العقود القادمة، زادت المسؤوليات الملقاة على عاتق تركيا، حيال إحلال السّلام والاستقرار والأمن الدّولي، وأثّرت على خيار تركيا بشأن تحديد الفترة المقبلة، التي ستترشح فيها لعضوية مجلس الأمن⁽¹⁾.

وتظهر أهمية هذا المؤشّر في كون تركيا ستعمل باستمرار على الحفاظ على علاقات جيّدة مع الدائرة الإقليمية العربية، وستبذل جهوداً مضاعفة لتثبيت علاقتها معها، للمحافظة على الوزن الإقليمي لقوّتها فيها، بالإضافة إلى أنّ تركيا لديها علاقات متميّزة مع مختلف القوى في هذه المنطقة، الأمر الذي سيحفّز الأمم المتّحدة لقبول طلبها لعضوية مجلس الأمن الدّولي للفترة 2015-2016، لإثبات أنّها فاعل قوي لا يمكن الاستغناء عنه، في إرساء الأمن والسّلام على المستوى الدّولي والإقليمي.

ثانياً - ترشّح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي

شكلياً، من بين الأمور التي يعتمد عليها الاتحاد الأوروبي لقبول طلب عضوية تركيا فيه، وبالرغم من أنّ بعض المحللين في العلاقات الدّولية يرون استحالة حدوث ذلك، تتحدّد في جزء منه على بناء تركيا علاقات جيدة مع الدّول العربية، للإسهام في الحفاظ على أعلى مستوى ممكن من الأمن والاستقرار والتنمية، التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي تهديدات خطيرة تأتي من جنوب البحر الأبيض المتوسط، وعليه فالتعاون بين الاتحاد وتركيا، التي تتمتع بموقع مهم في المنطقة العربية المتوسطة العربية، سيسهم نسبياً في درء تلك المخاطر والتهديدات عن أوروبا.

ثالثاً - نجاح أردوغان في الانتخابات الرئاسية عام 2014 والقضية الفلسطينية

إنّ نجاح أردوغان في الانتخابات الرئاسية لعام 2014، سوف يعطي أملاً في استمرار العلاقات التركية مع الدائرة العربية في المتوسط، وهذا على خلفية الحزب الإسلامية، الأمر الذي يدعم الأمن والاستقرار في المنطقة، بالتوازي مع دعم القضية الفلسطينية، والتشديد على المواقف التركية الراقصة لسياسة إسرائيل القمعية اتّجاه الشعب الفلسطيني، ما سوف ينعكس سلباً على العلاقات التركية الإسرائيلية ويجب أن ألا تنسى أن نجاحها كقوة إقليمية طموحة يتوقّف على مدى تفعيل مواقفها للقضية الفلسطينية.

¹ - موقع وزارة الخارجية التركية، مرجع سابق الذكر.

رابعاً - القوة الاقتصادية والعسكرية التركية

إنّ استمرار تنامي القوة الإقليمية لتركيا في الفضاء المتوسطي العربي (بالخصوص الإقليم العربي)، مرتبط إلى حدّ كبير بالعلاقات الاقتصادية التركية-العربية، والتي تحظى باهتمام كبير في أجندة صنّاع السياسة الخارجية في تركيا، ومن المتوقع لاتفاقات التّجارة، والاستثمارات التي ارتبط بها الطرفان العربي والتركي، أن تسهم في ارتفاع احتمالات تنامي العلاقات التركية، ففي حالة استمراريتها في تحقيق أكبر مستويات من القوة الاقتصادية، سوف يتيح ذلك خلق فرص أكبر لتعزيز العلاقات الإقليمية بينها وبين الدّول العربية، مع فتح آفاق جديدة للعلاقات بينهما وتجاوز الخلافات والتوترات السياسية، ومن المتوقع أن تعمل تركيا على استمرارها في الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن زيادة في السياحة في السنوات المقبلة على الرّغم من المجال الأضيق الذي سيّتيحه صعود مصر أمامها للتحرّك في الجزء الشرقي للمتوسط⁽¹⁾.

ومن الجانب العربي، يجب النظر إلى تركيا، على أنها دولة متوسطة-شرق أوسطية غير عربية ناجحة، وأنه بحلول العام 2050، سيكون لها جيش من الطراز الأول، ونفوذ أكبر من نفوذ ألمانيا وأنها ستكون الدولة التاسعة من بين الدول الأقوى في العالم، بالتالي احتفاظ تركيا بقوة اقتصادية تجعلها قادرة على بلورة تقاطعات لبناء علاقات استراتيجية مع الدّول العربية⁽²⁾.

ومما يعزّز من هذا السيناريو، ترجيح "وليد عبد الحي" أنّ النّظام الدّولي سيكون: ⁽³⁾

- نظام متعدّد الأقطاب.
- سيكون الإقليم الممتد من الحدود الصينية الغربية إلى تركيا، هو الإقليم الأكثر أهمية في العالم (خارج الأقاليم التي توجد فيها القوى الكبرى، لأنّ هذه الأقاليم تكون قد خرجت من دائرة التنافس على مناطق النفوذ).
- ستكون تركيا هي الدّولة المركز لهذا الإقليم.

¹ - مركز كارنيغي للشرق الأوسط، علاقات تركيا مع عالم عربي متغيّر، على الزايط الإلكتروني التالي: <http://carnegie-mec.org> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/02/15، 19:30 سا.

² - المرجع نفسه.

³ - وليد عبد الحي، ملامح الخارطة الدولية الجديدة في ظل المستجدات الأخيرة، في: المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مرجع سابق الذّكر، ص73.

المطلب الثاني

سيناريو تراجع تركيا كقوة إقليمية متوسطة

يعتمد سيناريو تراجع تركيا كقوة إقليمية متوسطة على عدة معطيات، أهمها:

أولاً- التأثير السلبي لمواقف تركيا اتجاه "الثورات العربية"

يستند تراجع الدور التركي إلى موقف تركيا من "الثورات العربية"، المتأثر بتجاذبات داخلية ومعطيات حزبية، وبدا دورها مرتبطاً أمنياً بالاستراتيجية الغربية، لذلك سجّل حضوره العربي تراجعاً أثناء "الثورات"، ويبدو الآن متعلقاً بتطور دورها في سوريا، مع الإشارة إلى أنّ جزءاً كبيراً من شعبية القيادة التركية، نجم عن ضعف شعبية الأنظمة العربية التي تقوم الشعوب العربية بالتخلص منها حالياً، فلا غرابة أن يخبو وهج القيادة التركية⁽¹⁾.

شكّلت بعض "الثورات العربية"، ولاسيما الليبية والسورية إحراجاً للدور التركي، وقد استطاعت حسم الموقف في الأول لجهة ضمان بقاء الاستثمارات التركية في ليبيا، على الرغم من زوال نظام القذافي، الذي أدخلها بقوة إلى شمال إفريقيا، أمّا في "الثورة السورية"، حاولت تبني مؤتمرات المعارضة لإنتاج موقف يمكنها من التوسط بين المطالب الشعبية، وبقاء النظام الحالي لعلاقتها الجيدة معه بداية لكنّها فشلت، فبدأت تنتج مواقف تصعيدية ضمن مسار هادئ، اقتصر على تبني قوى المعارضة، بدون التفكير في إجراءات تداخلية ملموسة.

وبالتالي فرضت المواقف التركية ومحددات سياستها الداخلية، تراجعاً في حضورها بعد "الثورات العربية"، خاصة في حالتي "الثورة الليبية" و"الثورة السورية"، وسيهم التّموضع الجيوسياسي المتوقّع في العالم العربي، في ملء الفراغ الذي استغلته تركيا سابقاً كفاعل جيواستراتيجي يحظى بقبول شعبي لإنضاج دور فاعل في المنطقة، وعليه فنجاح "الثورات العربية" قلّص من أدوار الدّول، التي تعتمد على سياستها الخارجية كإيران وتركيا⁽²⁾.

¹- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية والثورات العربية، الدوحة، أبريل 2012، ص ص19-20.

²- المرجع نفسه، ص ص29-30.

تعددت التفسيرات والدلالات المطروحة بشأن علاقات تركيا بالدائرة العربية في المتوسط، بعد مواقفها اتجاه "الثورات العربية"، فثمة من يراها مؤشراً على الطابع البراغماتي وتغليب مصالحها الاقتصادية بالأساس، وهناك من يراها مؤشراً على ارتباك السياسة الخارجية التركية، نتيجة وقوعها أسيرة سياساتها التوازنية، وعدم انحيازها بوضوح لمطالب الشعوب بالتغيير، ويراهم آخرون مؤشراً على الارتباك والتخلف عن الأسس التوازنية لرؤية العمق الاستراتيجي، بتدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وانحيازها لأطراف دون الأخرى⁽¹⁾.

علاوة على ذلك، فإن العلاقات الإقليمية التي مكنتها من القيام بالوساطة في السابق قد تضررت فقد انتهجت سياسة أضرت بالعلاقات مع سوريا والعراق، وحزب الله في لبنان، وبهذا فقدت تركيا التنوع والعمق في العلاقات الإقليمية، والقدرة على توظيف الوساطة في منطقة شرق المتوسط والقدرة على إحداث تغيير في سوريا، لذا كشفت الأزمة السورية ببساطة عن حدود تطور السياسة الخارجية لتركيا.

وعلى المستوى الدولي، أثبتت الأزمة السورية و"الثورات العربية"، أنّ تركيا باعتبارها عضواً في الناتو، لم تتمكن أن تنفصل عن موقعها كلياً، ما عكس عدم استقلاليتها، وهو الأمر الذي أضعف موقفها وموقعها الإقليميين، وظهر لاعبين جدد على حدودها، مثل: المملكة العربية السعودية، قطر، والخطر الأكبر هو تنامي المجموعات الداخلية للدولة، وهي الدولة الإسلامية في العراق والشام، والمثير للدهشة أنّ الجماعة الإرهابية تمثل مشكلة كبيرة بالنسبة لتركيا فيما يتعلق بسياساتها الخارجية، ويسلط الضوء على الاختلالات، وهذا ما جعلها تفقد الكثير من هيبتها الدبلوماسية في العالم، لكن تبقى شريكاً استراتيجياً وثابتاً في المنطقة المضطربة، ما يجعل من الصعب تجاهل فاعل اقتصادي وسياسي مهم⁽²⁾.

كما وأنّ هناك سيناريوهات، ترجح إمكانية تراجع العلاقات التركية بالدول العربية في المتوسط وخاصة في جزئه الشرقي، في حالة وحيدة، وهي قدرة النظام السوري على الانتصار على الثورة الشعبية.

ثانياً - فوز أردوغان وصراعات الهوية

اقتربت تركيا في عصر أردوغان كثيراً من معايير المشرق العربي وتعبيراته، ولم يعد الهم تصدير صورة "النموذج" أو "النجاحات الاقتصادية في أولويات السياسة التركية قائماً، بعد كساد بضاعة "الربيع

¹ - علي جلال معوض، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مرجع سابق الذكر.

² - Max Verlhac, *la politique étrangère de la Turquie face à la crise syrienne*, FMES: Fondation Méditerranéennes Stratégique, Paris, Juillet 2014, pp 6-7.

العربي"، حيث دشنت حملة أردوغان الانتخابية تبنيه الكامل لسياسات الهوية، تلك التي تفرغ السياسة من مضامينها الاجتماعية، وتجعلها في يد "أفكار سرمدية" عن الطوائف والأديان والأعراق العابرة للتاريخ بعد أن تفتح الأبواب لقصص تاريخي مغلق وأحادي، ينتزل على المتلقين من الأعلى. صحيح أن حزب "العدالة والتنمية" الذي يقوده أردوغان، يمثل قوة تغيير في المجتمع التركي، ولكنه تغيير يستند إلى الغالبات الرقمية والعددية، وليس بالضرورة إلى الأسس الديمقراطية التعددية، في مجتمع متنوع الأعراق والطوائف، بمعنى أن العمليات الانتخابية تسير على قاعدة الحشد والتجيش الهوياتي (نحن في مقابل الآخرين)، من دون أن تعني الـ (نحن) شيئاً محدداً ومتفقاً عليه بالمعنى السياسي، في حين أن الآخرين هم الخصوم والمخالفون).

في هذه الحالة تكفي نسبة خمسين بالمائة (50%) أو ما فوقها بقليل، لإعلان الانتصار على "الأخر"، ونزع حقوق المواطنة عنه في الحياة السياسية، والحصول على تفويض بتعديل التوازنات المجتمعية من طرف واحد تحت شعار "إرادة الصندوق" في الحالة الإخوانية، و"إرادة الأمة" في الحالة الأردوغانية. ولما كانت "الأمة" في تركيا حالة وجدانية قبل أن تكون حالة سياسية-اجتماعية، يفتح الباب أمام مخاوف واسعة لدى أتراك كثر، من مستقبل بلادهم في حال فوز أردوغان برئاسة الجمهورية مع غياب التوازنات المؤسسية أو ما يطلق عليه "Checks and Balances"⁽¹⁾.

وستدخل تركيا بفوز أردوغان في الانتخابات الرئاسية التركية 2014، مرحلة جديدة في تاريخها وتعني "الصندوقراطية" الصارخة التي يتبناها أردوغان (الحصول على نصف الأصوات بحشد جماهيري على خلفيات صراع الهوية)، واعتبار ذلك تفويضا لتفويض التوازنات القائمة وإلغاء نصف المجتمع الآخر سياسياً، و تصبح الشمولية عنواناً للنظام السياسي فيها، والتي ستفتح النوافذ التركية على صراعات الهويات والطوائف والأعراق، فتتحدّر العملية السياسية التركية يدا بيد مع "الانتصار" المتوقع لأردوغان ما سوف يعني: انتهاء زمن التمدد الإقليمي لتركيا في دول الجوار، وبدأ زمن أزمت الهوية داخل تركيا تلك التي يطلقها أردوغان الآن⁽²⁾.

¹- مصطفى اللباد، أردوغان و"تركيا الجديدة" وسياسات الهوية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.assafir.com/Article/1/365795> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/08/11، 19:00 سا.

²- المرجع نفسه.

ثالثاً - المشاكل الداخلية

من جهة أخرى، تعدّ المسألة الكردية، المحرّك الرئيسي للسياسة الخارجية والقضايا الأمنية في تركيا، وفي تحديد علاقاتها مع جيرانها، فهي تشكّل أكبر تحدّ بالنسبة لحكومة تركيا، والمهدّد الرئيسي لأمن الدولة التركية بسبب طبيعة حزب العمال الكردستاني "الإرهابي" الانفصالية، وكلّها قضايا تظلّ عائقاً أمام تركيا في تحقيق أهدافها خارجياً، ما سوف يجعلها مستقبلاً تركّز اهتمامها على مشاكلها الداخلية، الأمر الذي سينتج عنه تعريض سياستها الإقليمية وعلاقاتها في إطار القوة المركزية لها، إلى نوع من العزلة وتدني فرص انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

وهذا ما ينطبق عليه رأي "زبجنيو بريجنسكي Zbignew Brzezinski" في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى"، إذ اعتبر "تركيا قطب جيوبولتيكي من الدرجة الأولى وفاعل جيواستراتيجي مهم"، لكنّها ومع ذلك تعاني من تراكم الصعوبات الداخلية المتعلقة بالمشكلة الكردية، المرجعية الإسلامية في النّظام السياسي تطور شبكات المافيا، التّفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يطرح إشكالية فقدان قدرات تأثيرها الخارجي⁽¹⁾.

تواجه تركيا زيادة على ذلك، ، تحدياً آخر من شأنه أن يسهم بشدة في تراجع قوّتها، وهي تحديات داخلية خطيرة، تتعلّق ب: الحريات المدنية، واستقلال القضاء، وفضيحة الفساد الجارية التي طالت كبار المسؤولين في الحكومة التركية، بالإضافة إلى احتجاجات "منتزه جيزي" في 06/2010.

المطلب الثالث

سيناريو إعادة صياغة تركيا لسياسة إقليمية تتلاءم وواقع ما بعد
"الثورات العربية"

ويقوم سيناريو إعادة صياغة تركيا لسياسة إقليمية تتلاءم مع واقع ما بعد "الثورات العربية"، على عدّة معطيات:

¹-Philippe Marchesin, géopolitique de la Turquie à partir du grand échiquier de Zbignew Brzezinski, Etudes Internationales, vol 33, N° 01, Québec, 2002, p137.

أولاً- المعطى الداخلي

يتمثل بالدرجة الأولى في "الأمن الطاقوي"، فمع كل المحفزات التي يتمتع بها الاقتصاد التركي الصاعد، الذي يحتل اليوم المرتبة السابعة عشرة (17) في العالم، والطامح إلى أن يكون من بين العشرة الأوائل في عام 2020، تبقى أمامه عقبة رئيسة تكبح جماحه وتحد من طموحاته هو "الطاقة"، بالرغم من مقومات التميز التي يتمتع بها جغرافياً بموقع استراتيجي محوري، محكوم عليه بالمقابل بشح مصادر الطاقة فيه على أنواعها، ومع نمو الاقتصاد نمواً متسارعاً، نما بشكل مواز وكبير سوق الطاقة بمختلف قطاعاتها، فعلى امتداد العقد المنصرم احتلت تركيا المركز الثاني عالمياً بعد الصين، في وتيرة ازدياد الطلب على الغاز والكهرباء.

وفي تقرير لـ "وكالة الطاقة الدولية"، توقعت أن تسجل تركيا في المديين المتوسط والبعيد، النمو الأسرع في الطلب على الطاقة بين جميع دول الوكالة، الواقع الذي أرغمها على الاعتماد بشكل حيوي على مصادر الطاقة الخارجية، لاسيما النفط والغاز، فهي اليوم تستورد حوالي 75% من احتياجاتها من مصادر الطاقة المتنوعة، وتدفع فيها فاتورة باهظة جداً تقدر بأكثر من 60 مليار دولار سنوياً، أي أكثر من ربع فاتورة وارداتها الإجمالية، من هنا نشأت معضلة كبرى أمام القيادة السياسية التركية برزت أهميتها في السنوات العشر الأخيرة واحتلت بعداً جوهرياً في الأمن القومي التركي، وهي أمن الطاقة "Energy security"، وتشكل نقطة الضعف هذه مصدر قلق لصناع القرار في أنقرة، الذين يحاولون صياغة خطة قومية تدرأ أخطار "الخاصرة الرخوة" وتوفر شبكة أمان للاقتصاد الوطني، بالطبع تقف تعقيدات المنطقة السياسية والجغرافية والتاريخية عقبة أمام بلورة هذه الخطة بشكل واضح ومفصل⁽¹⁾.

مع ذلك، سيشكل هذا المعطى تحدياً لتركيا، لإعادة بناء سياستها الخارجية، وتوطيد علاقاتها مع الدول العربية التي عرفت العلاقات معها تراجعاً في ظل التطورات العربية الأخيرة، بالإضافة إلى الحفاظ على مركزها المحوري الرابط بين الغرب والشرق، الأمر الذي سيسهل سبل الحصول على الطاقة في المتوسط.

¹- فخر الدين باتر، استراتيجية الطاقة التركية ومشروع الأنايبب الاسرائيلي، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.assafir.com/Article/5/347068> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/04/18، 14:30 سا.

وإذا نجحت دول شرق البحر المتوسط في استبعاد المخاطر السياسية والاقتصادية والفنية، التي تحيط باستغلال مخزون حوض شرق المتوسط الكبير من الغاز والنفط، فإن ذلك سيفتح آفاقاً هائلة للتعاون الإقليمي، ولتحويل منطقة شرق المتوسط إلى أهم مراكز توزيع الطاقة على مستوى العالم، بما يتوافر لها من مقومات جغرافية واقتصادية، ومن المعروف أن تركيا تبذل جهوداً ضخمة لكي تتحول إلى المركز الأول لعبور الغاز من الشرق إلى الغرب، وكذلك لعبور جزء كبير من صادرات النفط الخام عن طريق ميناء جيهان علي البحر المتوسط من آسيا إلى أوروبا⁽¹⁾.

إن، تبرز أهمية دور الطاقة في رسم السياسة التركية المستقبلية، انطلاقاً من أهمية الموقع الجغرافي لتركيا، ما يجعلها موقعاً استراتيجياً مميزاً لعبور الأنابيب النفطية بين الدول المصدرة والأخرى المستوردة، وهوما يتجلى في الجهود التركية المبذولة في هذا المجال، لحجز مكانة على الخارطة النفطية في المنطقة، من خلال تكريس أنقرة كشريك رئيسي ليس فقط في المبادلات النفطية، وإنما أيضاً لإعادة رسم مستقبل باهر في إرساء الأمن والاستقرار، والتميز من جديد كـ "نموذج ديمقراطي" لدول "الربيع العربي"، خصوصاً في ظل ما اعتبره بعض الباحثون السياسيون من تحوّل، ليس فقط في السياسة التركية الخارجية والداخلية، وإنما تحوّل في النظام السياسي الكامل، ليس فقط في تركيا بل في العالم بأكمله حيث لم يعد النظام السياسي الحالي قادراً على الاستجابة لمتطلبات الشعوب ولطبيعة التحديات المستقبلية، كما تمّ التأكيد على بقاء مصدر للتوازن الأمني والسياسي في المنطقة، وأن السياسة الخارجية التركية تبذل مساعيها لإعادة تكريس هذا الدور في محاولة لاحتواء الأزمات العربية والنقارب الغربي-الإيراني⁽²⁾.

أما في الدرجة الثانية، يأتي الصراع الداخلي الذي تعاني منه الدولة التركية، خاصة بعد قضية الفساد بتاريخ 2013/12، في جعلها تركز على الشؤون الداخلية، وتنصرف عن مواجهة التهديدات الخارجية المحيطة بها، لكن هذا الوضع لن تستطيع تركيا تحمله، لأنّ التهديدات الخارجية متزايدة، وتغذي

¹ - إبراهيم نوار، غاز المشرق: خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887203&eid=13>، تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/04/15، 16:00 سا.

² - مركز الجزيرة للدراسات، جلسة: التغيير في السياسة التركية وتأثيراته على المنطقة، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://studies.aljazeera.net/aljazeeraforum/2014/05/2014526174328986103.htm> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/05/26، 11:30 سا.

التحديات الداخلية من خلال الورقة التركية، فيكون من مصلحة كثير من القوى التركية إنهاء الصراع بطريقتين، إما أن ينتصر أردوغان نصرا نهائيا، لكنه قد يكون نصرا تدفع تركيا تكلفته، من انتهاك معايير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، من الصراع مع جماعة غولن والذي يستوجب أن تؤدي إلى تصالح يضمن مصالح الطرفين⁽¹⁾.

ثانيا - المعطى الإقليمي: "الثورة السورية"

تعتبر تركيا الطرف الإقليمي الرئيسي الذي ربما يستطيع أن يلعب أهم دور في الحفاظ على النظام والأمن الإقليمي، ولقد كانت المرونة الاستراتيجية لحكومة أردوغان في ممارسة سياستها الخارجية تمثل حجر الأساس في قصة نجاح تركيا في السياسة الإقليمية في العقد الأخير، ومع ذلك تسببت عدة تطورات بنوية في تهديد أهداف السياسة الخارجية، مما تطلب من أنقرة إعادة تنظيم سياساتها في ضوء التطورات الإقليمية، حيث كشفت هذه البيئة السياسية الجديدة عن الحاجة الملحة إلى قيامها وأطراف إقليمية أخرى بتخفيف مواقفها اتجاه الصراعات في المنطقة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عن طريق عملية للتحويل الإقليمي، تتفق فيها جميع الأطراف على المواقف السياسية الأساسية، التي تعظم مصالحها.

ويتمثل أهم جوانب هذا التحويل الإقليمي، في التخلص من العقبات والخصومات السياسية، التي تعرقل الشراكات الاستراتيجية في الأجل الطويل، إذ إن تركيا التي كانت تعتبر الطرف الراجح في بواكير "الربيع العربي"، أصبحت تواجه الآن تحديات ناتجة عن نفس التحويل، ويذهب البعض إلى أنه ليس بمقدورها تحقيق النتائج التي تتطلع إليها، وفي الحقيقة لا يمثل مشكلة لها وحسب، إذ تثبت المتغيرات الدولية والآليات الإقليمية الجديدة، أنه لا يستطيع أي طرف إقليمي أو دولي بمفرده، بما في ذلك الولايات المتحدة أن يقود التحولات بأمان، ولذلك فإنه إذا كان يعيب تركيا قدراتها المحدودة في هذا الصدد، فإن الشيء نفسه ينطبق على الأطراف الأخرى بالمثل. وبالتالي فعلى تركيا أن تمنح أولوية لصنع بيئة إيجابية، تستطيع فيها أطراف إقليمية أربعة: تركيا وإيران ومصر والسعودية، أن تصنع الأمن مستقبلاً للمنطقة ككل، وبصورة مشتركة، ويجب أن يتضح أن تركيا تمنح أيضا أولوية لتحويل إقليمي آمن، من أجل الحفاظ على التعايش السلمي لكل الأطراف الإقليمية باستخدام المرونة الاستراتيجية التركية، كمنهج

¹- مركز الجزيرة للدراسات، أردوغان وغولن: حرب علنية على خصم خفي، الدوحة، 6 مارس 2014، ص ص 07-08.

رئيس للسياسة الخارجية، وطبقاً لأنقرة فإنّ هذا المنهج لا يمكن أن يتحقّق إلاّ بالتركيز على تكامل مصالح كل الأطراف الإقليمية في مواجهة الأزمات⁽¹⁾.

بالتالي وضعت التّغييرات المثيرة في النّظام الدّولي ، والاضطرابات و"الثورات العربية" في شرق وغرب المتوسط، ضغطاً على الولايات المتحدة والاتّحاد الأوروبي وتركيا، للتركيز على سياسات متعدّدة الأطراف، والبحث عن طرق لربط تعددية الأطراف بلاعبين إقليميين في المتوسط، وتنمية إحساس بالملكية المشتركة بينهم، والقيام بدور مهم لهؤلاء الثلاثة في السّياق الدّولي الحالي بالمناطق المجاورة لتركيا والاتّحاد الأوروبي، وهناك إمكانيّتان واسعتان لهذه المناطق: إمّا أن تغرق في صراعات كبيرة وتسود "سياسة القوة"، أو أن تصبح في نهاية الأمر جزءاً من نظام متعدّد الأطراف مستقر نوعاً ما، أمّا الكيفية التي ستتصرّف بها كل من الولايات المتحدة والاتّحاد الأوروبي وتركيا، فستكون في غاية الأهمية في صياغة هذه المسارات في المناطق المجاورة.

فالأحداث الأخيرة تزيد الضّغط على اللاّعبين الثلاثة، من أجل موقف مشترك أكثر فاعلية في دول الجوار، فالانقلابات في العالم العربي تفتح نوافذ الفرص وأخرى للضرر، ومن أجل التعويل على هذه الفرص، يقتضي على هذا الثلاثي أن ينخرط في حوار شامل مع للاعبين الإقليميين ووضع الأولوية للتنمية الاجتماعية- الاقتصادية والأمن البشري، كما يجب أن يكون أيضاً مستعداً للإصغاء إلى اللاعبين الإقليميين، والتعلّم منه بدلاً من فرض حلول، وأحد أهم الأشياء التي يستطيعون عملها، هو تشجيع قيام "نموذج أمّني جديد" إلى جانب اللاعبين الإقليميين، لربط الأمن والتنمية والحرية معاً بالنسبة للعالم العربي، وإعطاء الأولوية إلى تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي⁽²⁾.

وتستدعي استمرارية تركيا كقوة إقليمية في الفضاء المتوسطي مستقبلاً، إرساء علاقات جيدة مع جميع القوى الفاعلة فيه، خصوصاً الإقليمية العربية منها، الأمر الذي لن يتحقّق إلاّ من خلال إعادة رسم سياستها من جديد، واستدراك الارتباك الذي عرفته عند بدء "الثورات العربية"، آخذة بعين الاعتبار المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية السالفة الذّكر، سواء كان ذلك على مستوى العلاقات أو الدور الإقليميين، وهذه السّياسة عكست نوعاً من الاستقلالية التّسببية لتركيا، من خلال تأثير البعد الغربي في

¹- مراد يشيلطاش، إسماعيل نعمان ثلجي، تقرير: السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013/12/16، ص ص 07-08.

²- أتيليا إيرال (Atila Eralp)، هل أنّ الغرب يفقد تركيا؟ في: الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق الذّكر، ص ص 212-213.

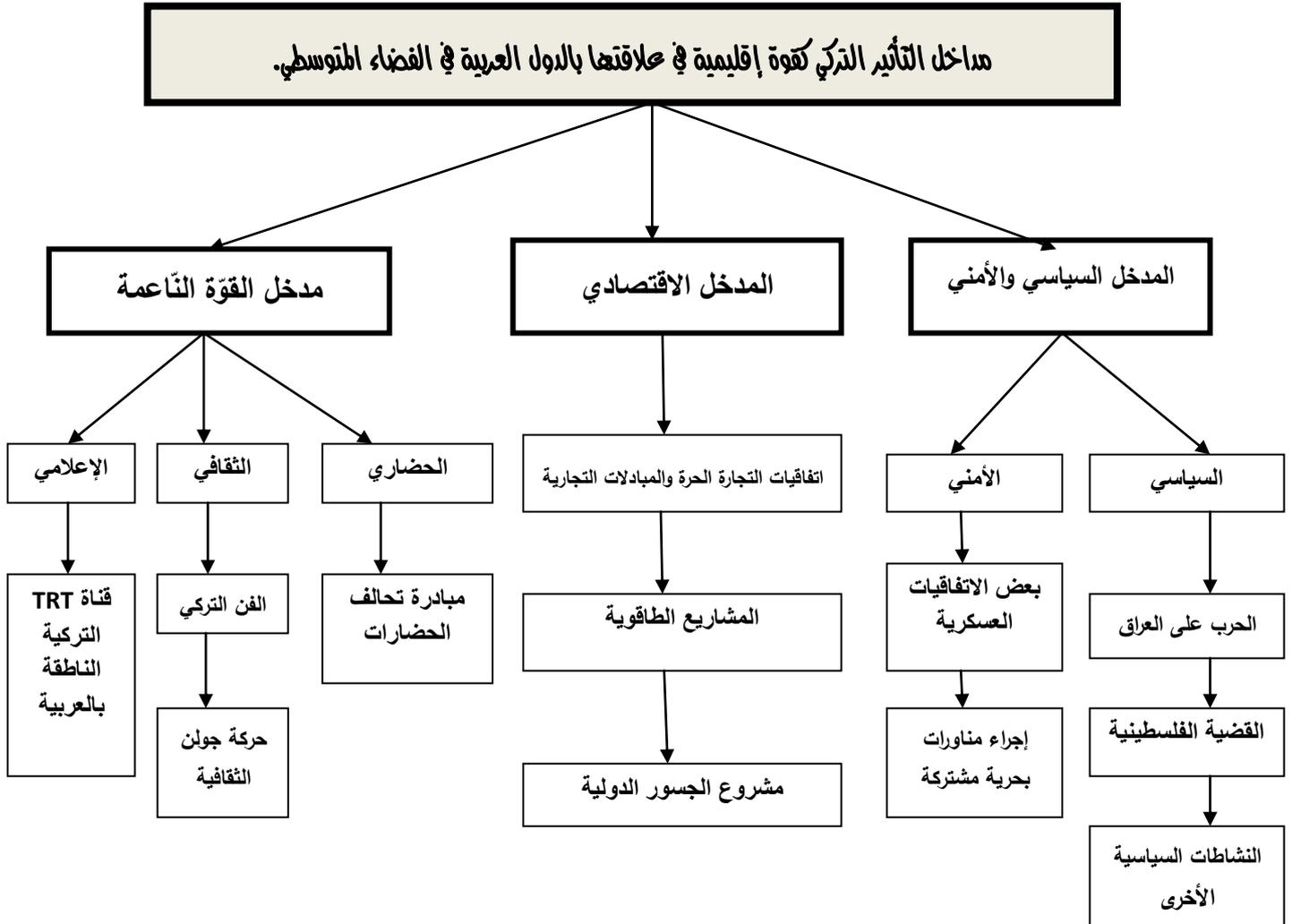
سياستها ومواقفها اتّجاه "الثورات العربية"، لكن لا ينقص هذا من أهمية تركيا كقطب إقليمي أساسي، قادر على صنع الأمن والاستقرار في المنطقة العربية المتوسطة، والمطلوب منها هو القيام بمراجعة إقليمية لواقع ما بعد "الثورات العربية" بكل أبعاده وبذل جهود حثيثة خاصة في ظل فشل حكم الإخوان المسلمين في مصر.

ولكي تواصل تركيا في صعودها كقوة إقليمية، وكلاعب عالمي، يجب عليها إعادة احتضان القيم الليبرالية للاتحاد الأوروبي، مع استئناف مفاوضات الانضمام إليه، فتركيا التي تمثّل اليوم ديمقراطية سطحية، لن يُرحّب بها في أوروبا، كما أنّها لن تكون بمثابة نموذج يُحتذى به، في إطار علاقاتها مع مختلف الدّول خاصّة العربية المتوسطة منها، وسيلعب الاستقرار مستقبلاً عاملاً مهماً في اقتصادها، كل ذلك يجب أن تأخذه بعين الاعتبار.

خاتمة الفصل الثالث

توصلنا في الفصل الثالث إلى النتائج التالية:

- جسدت تركيا علاقتها بالدائرة العربية المتوسطة، ضمن ما تطمح إليه في التحول إلى قوة إقليمية في هذه المنطقة، بالاعتماد على ثلاثة مداخل رئيسية، وفقا لما يلي:



- اعتمدت تركيا على ثلاث مداخل أساسية لتثبيت علاقاتها بالدول العربية، معتمدة بالدرجة الأولى على "تظرية العمق الاستراتيجي" و"مبدأ تفسير المشكلات مع دول الجوار"، من خلال التركيز على الدبلوماسية التركية في القضية الفلسطينية، القضية المحورية التي تركز تركيا عليها جهودها، لما لها من علاقة مباشرة في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين في المنطقة بالإضافة إلى مواقفها السياسية المنصفة للدول العربية بعد عام 2003، بالخصوص موقفها من الحرب على العراق.

-في ظل هذه الرؤية والعلاقة الجديدة بين تركيا والدائرة الإقليمية العربية في المتوسط، زادت الزيارات الرسمية بين تركيا والدول العربية، مثلما تعززت "الدبلوماسية الهاتفية المباشرة" بين الطرفين، وقامت تركيا بالدور الوسيط في الخلافات والأزمات العربية، منها: لبنان عام 2006، وبين سوريا وإسرائيل.

-فضلاً عن ذلك، سعت إلى تعزيز التعاون العسكري وإن كان ضئيلاً، مثلما حاولت استخدام اقتصادها كمرجعية أساسية في علاقتها بالدائرة العربية في المتوسط، من خلال التركيز على توقيع اتفاقيات التبادل الحر مع مجموعة من الدول العربية منها: تونس، سوريا، المغرب، لبنان، والتي انعكست على توسيع وتكثيف المبادلات التجارية مع معظم البلدان العربية بالاعتماد على ما يسمى بـ "الدبلوماسية الاقتصادية" وبالتحديد في إطار علاقتها بالدول المغاربية ذات التوجه التركي الحديث، مع بروز علاقة اقتصادية تركية-عربية محكومة بعدم التوازن والتكافؤ في الشراكة بين تركيا وكل دولة عربية على حدى.

-من جانب آخر، قامت تركيا بتجسيد بعض المشاريع في مجال الطاقة، أهمها مشروع الكهرباء الثماني، الذي يربطها بالدول العربية المتوسطة، كما أطلقت في إطار تعميق علاقاتها الاقتصادية مشروع الجسور الدولية، لتضع تركيا بصمة جديدة في سياستها الخارجية اتجاه الدول العربية، من خلال التأثير بالاعتماد على مدخل القوة الناعمة: حضارياً، ثقافياً وإعلامياً، لتصبح الدولة النموذج بالنسبة لغالبية الدول العربية خاصة شعوبها، انطلاقاً من الإعجاب بنظامها السياسي الديمقراطي ونظامها الاقتصادي.

-كل هذه المعطيات أسهمت في تحول تركيا إلى القوة الإقليمية الأولى، القادرة على التحكم في أمن واستقرار وتنمية المنطقة العربية المتوسطة، إلا أنّ المعادلة تغيرت باندلاع أول شرارات "الثورات العربية" التي فرضت على تركيا واقعاً جديداً، جعلها في حالة ارتباك في كيفية التعامل معها، بالرغم من أنّها اعتمدت موقف مساندة الشعوب الراغبة في التحرر والتغيير نحو الديمقراطية، لكن ذلك لم يكفها لأداء الدور المطلوب منها كما كان متوقعاً، إذ إنّ القوة الناعمة التركية لم تثبت فعاليتها إلى درجة كبيرة في مواجهة هذه التطورات.

-كما وكان للبعد الغربي في مواقفها، تداعيات سلبية على العلاقات التركية ببعض الدول العربية في الفضاء المتوسطي، سياسياً وأمنياً، ممّا فتح المجال للتساؤلات حول مستقبل القوة الإقليمية لتركيا كدولة مركزية، في ضوء علاقتها بالدائرة العربية في الفضاء المتوسطي، والتطورات الأخيرة التي عرفتتها، وهي سيناريوهات تتراوح بين التراجع، والتنامي، وسيناريو ضرورة إعادة صياغة تركيا لسياسة خارجية جديدة تتلاءم وواقع ما بعد "الثورات العربية".

خاتمة

خاتمة

لقد حاولنا في بحثنا تحليل الإشكالية التي تتمحور حول تحديد مدى استطاعة تركيا بأن تصبح دولة إقليمية مركزية في المتوسط، من خلال تبيان طبيعة علاقتها بمختلف الدوائر الجيوسياسية في الفضاء المتوسطي والقوى الفاعلة فيه، في إطار تعدد مقومات القوة التركية، وتغيّر مسار الأحداث الإقليمية والدولية، وذلك باختبار جملة من الفرضيات للإجابة على الأسئلة الفرعية، وقد خلصنا في الخاتمة إلى مجموعة من النتائج، نلخصها فيما يلي:

- ظهرت تحولات مهمة على مفهوم "القوة"، أحد المفاهيم الأساسية التي توجه سياسات الدول في العلاقات الدولية، بفعل الأحداث التي عرفت الساحة الدولية، بانتهاء الاتحاد السوفياتي، وظهور أطروحة صدام الحضارات، والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية، التي انعكست بدورها على حدوث تحول على مستوى قياس قوة الدول.

- إنَّ التحول الذي عرفه مفهوم القوة، يدور بصفة أساسية حول مصادرها، فبالإضافة إلى التقليدية كالقوة العسكرية، أصبحت تشمل مصادر أخرى ذات طبيعة مختلفة، وهي الوجه الآخر للقوة، وتتمثل في المصادر الحضارية والقيمية والثقافية، هذه المعطيات أسهمت في ظهور ما يعرف بالدول النموذج انطلاقاً فقط من الإعجاب بنظامها السياسي، أو الاقتصادي، أو الثقافي، ليشير مركّب مفهوم القوة إلى: القدرة+ التأثير+ السياسات المتبعة.

- كما وحدث تغيّر على مستوى علاقة مفهوم القوة بنظرية ميزان القوى، فبعدما كانت الدولة الكبرى تهيمن على باقي الدول الأخرى في النظام الدولي، أصبح المفهوم حالياً مرتبطاً بـ "نظرية تحول القوة الدولية" التي تقوم على البعد الاقتصادي في تصنيف الدول وبالتحديد على الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وهي تشير إلى تراجع القوى الكبرى المهيمنة، لصالح بروز دول أخرى.

- ومن ضمن القوى الساعية للبروز والتأثير في السياسة الدولية، نجد القوى المتوسطة التي تعمل جاهدة على استغلال مصادر قوتها، وتحويلها إلى قدرات حقيقية، تقوم في إطارها بالتأثير في المحيط الإقليمي، بالاعتماد على قدراتها الذاتية وعلى سياسة القوة الناعمة بالخصوص للتعبير عن صورة "المواطن الدولي الصالح"، وهي التحولات التي أدت إلى ظهور قوى إقليمية في إطار القوى المتوسطة تعمل على بناء

مكانة إقليمية مؤثرة في محيطها الإقليمي: سياسياً، أمنياً واقتصادياً، وتطمح للمشاركة في التفاعلات الدولية، وهو حال تركيا.

-تعتبر تركيا قوة إقليمية من الدرجة الأولى، استناداً إلى تحليل مؤشرات قوتها على جميع الصعد المادية والمعنوية، حيث يمثل موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وتاريخها الحافل بالتطورات أهم ركائز قوتها بالإضافة إلى القوة الثقافية والديمغرافية، كما وتعد قوة اقتصادية لها وزنها على المستويين الإقليمي والدولي، فهي تحتل المرتبة السابعة عشرة (17) عالمياً، والمرتبة السادسة (06) أوروبياً عام 2013.

-إنّ هذه القفزة التي حققتها تزامنت مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم الذي قام بعدة إصلاحات على المستوى المحلي، باتخاذ مجموعة من الإصلاحات الديمقراطية في عدة مجالات: السياسة والحقوق والحريات، والاقتصاد بالتوجه نحو تحرير السوق، وهي تدابير اتخذتها الحكومة في ضوء شروط كوبنهاغن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

-وبالرغم من هذه التدابير الإصلاحية التي اتخذها حزب العدالة والتنمية، إلا أنّ ذلك لم يلغ الشكوك بخصوص قدرة الحزب على حل المشاكل المتعلقة بالهوية والأقليات.

-أمّا على مستوى السياسة الخارجية، فقد قام صناع القرار في تركيا بوضع أسس جديدة لها متمثلة بالدرجة الأولى في **نظرية العمق الاستراتيجي** لوزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو"، والتي تجسد رؤية حكومة حزب العدالة والتنمية، في تحويل تركيا من دولة طرف، وهو الوضع الذي كانت عليه أثناء الحرب الباردة، إلى دولة مركز من خلال تغيير توجه سياستها نحو محيطها التاريخي والجغرافي، الذي يربطها بالعالم العربي الإسلامي، بعدما تمّ عزله من قبل أتاتورك بواسطة مبدأ سياسة متعددة الأبعاد، مع المحافظة على علاقاتها مع الغرب، ووجدت هذه الرؤية فرصتها للتطبيق في الفضاء المتوسطي.

-فمنطقة المتوسط تعدّ من أكثر المناطق أهمية، إذ جسّدت من قبل القوى الدولية والإقليمية كمسرح لإعادة التوازن بين القوى بعد نهاية الحرب الباردة، نظراً للأهمية الجيوستراتيجية والجيوسياسية للمنطقة بحيث أصبح معياراً لمختلف الاستراتيجيات، وفي ظل تعدد القوى في هذه المنطقة، برزت تركيا من بين الدول الإقليمية المتوسطة برؤية جديدة في القرن الحادي والعشرين، لتتجاوز فكرة بأنها دولة طرفية إلى دولة مسؤولة عن حماية الأمن والاستقرار الإقليمي.

- إنَّ التَّعقيد الجيوبولتيكي للمنطقة المتوسطة، قامت تركيا في إطارها ببناء علاقات وطيدة واستراتيجية بينها، وبين جميع القوى الجيوسياسية الفاعلة فيها، إذ تربطها علاقات متميزة مع كل من القوى الكبرى متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، كشريك استراتيجي وحليف تاريخي، على إثر العضوية التركية في الناتو، إلا أنَّ العلاقات بين البلدين عرفت نوع من التراجع، بعد رفض البرلمان التركي الطلب الأمريكي في استخدام الأراضي التركية لشن الحرب على العراق عام 2003.

- وفي إطار علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، فتشغل مسألة قبول الطلب التركي للعضوية في الاتحاد الأوروبي من عدمه، حيزًا كبيرًا في لقاءات الجهتين، ووضع الاستراتيجيات المستقبلية بالنسبة لتركيا.

- فالتحديات الأساسية التي تطرح نفسها في العلاقات التركية-الأوروبية، تتمثل في تخوُّف دول الاتحاد الأوروبي من قوة تركيا خاصة الديمغرافية، بالإضافة إلى الهوية أو اللاهوية الأوروبية لتركيا مستقبلاً وعموماً طغت المصالح الاقتصادية والطاقوية في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

- إنَّ العلاقات التركية الروسية ترتبط بالأساس بالمصالح الإستراتيجية وعلى رأسها التعاون في مجال الطاقة.

- أمَّا فيما يتعلَّق بعلاقتها بالدائرة الإقليمية غير العربية، فتراوحت بين التَّعاون والتنافس بين تركيا وكل من إسرائيل وإيران على مركز القوة الإقليمية، لكنَّه وبالرَّغم من الخلافات والمشاكل التي تتخلَّل العلاقات التركية مع هذه الدول، إلاَّ أنَّ التَّرابط الاستراتيجي والمصالح المشتركة تعيد دوماً التَّوازن إلى العلاقات.

- تكتسي علاقة تركيا بالدائرة الإقليمية العربية طابعاً خاصاً في السياسة الخارجية التركية، فيطغى عليها عموماً الجانب التَّعاوني، وذلك مع دول المشرق العراق وسوريا، بالرَّغم من المشاكل العالقة بينها بسبب الحدود، والمياه، وتجمعها أيضاً علاقات مكثَّفة مع كل من مصر، دول الخليج العربي و الدول المغاربية وجاء هذا التحسن في العلاقات التركية العربية موازيا لموقف بعض البلدان العربية الداعم لتركيا في القضية القبرصية.

- تعتبر "الدبلوماسية الاقتصادية" أحد الأدوات الأساسية للتوجه التركي نحو دول غرب المتوسط حديثاً بعدما كان تركيز حضورها في القضايا المتعلقة بالمشرق العربي، مع العلم أنَّ الاهتمام بعلاقتها بالدائرة العربية المتوسطة، تعزَّز في السَّنوات الأخيرة، مع حكومة حزب العدالة والتنمية، التي رأت بضرورة

التأثير في التفاعلات والأحداث في هذه المنطقة، للعب دور يتناسب وقوة تركيا المركزية الجديدة، الأمر الذي وجد فرصته للتجسيد على أرض الواقع بداية من عام 2003.

- لقد كان لرفض البرلمان التركي لطلب أمريكا، المتمثل في استخدام الأراضي التركية في حربها على العراق عام 2003، بمثابة نقلة نوعية وتاريخية لأنقرة في علاقتها بالدائرة العربية في المتوسط، بحيث تبددت الشكوك العربية فيما يتعلق بالأهداف الخفية وراء السياسة الخارجية التركية، والتي اعتبرها البعض بمثابة "الاستعمار الجديد لتركيا"، لمحاولة استعادة نفوذها العثماني من جديد في المنطقة.

- من هذا المنطلق جسدت تركيا علاقتها بالدول العربية المتوسطة، ضمن ما تطمح إليه في التحول إلى قوة إقليمية، في ظل حالة الفراغ التي تسود المنطقة العربية، بعد انهيار النظام الإقليمي العربي والتفكك بعد احتلال العراق عام 2003.

- إن اندلاع "الثورات العربية" أسفر عن العجز التركي في التعامل مع هذه التطورات، بسبب التردد الذي كانت تعاني منه تركيا، وفرضت على تركيا واقعاً جديداً، جعلها في حالة ارتباك في كيفية التعامل معه بالرغم من أنها اعتمدت مواقف مساندة للشعوب الراغبة في التحرر والتغيير نحو الديمقراطية.

- لكن ذلك لم يكف تركيا لأداء الدور المطلوب منها كما كان متوقفاً، فالقوة الناعمة التركية لم تثبت فعاليتها إلى درجة كبيرة في مواجهة هذه التطورات، ما تجلّى في "الأزمة الليبية"، كما وكان للبعد الغربي في مواقف تركيا تداعيات سلبية على العلاقات التركية ببعض الدول العربية في الفضاء المتوسطي وبالتحديد شرق المتوسط، مما فتح المجال للتساؤلات حول مستقبل القوة الإقليمية لتركيا كدولة مركزية، في ضوء علاقتها بالدائرة العربية في الفضاء المتوسطي، والتطورات الأخيرة التي عرفتتها.

- تشكلت أصبحت التجربة التركية خلال العقد الأخير نموذجاً للعديد من حركات الإسلام السياسي في المنطقة، وتعتبر محوراً إقليمياً لا يمكن الاستغناء عنه في أي ترتيبات، في ظل عجز القوى الكبرى من جهة، والنظام الإقليمي العربي من جهة أخرى، على مواجهة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية في هذا المجال الجغرافي من الفضاء المتوسطي.

- إذن، نجد أنّ تركيا جسدت هدفها المنشود، بتحويلها إلى قوة إقليمية مركزية في الفضاء المتوسطي وبالتحديد في الدائرة العربية المتوسطة، وبالرغم من السيناريوهات التي تُطرح بشأن العلاقات والقوة الإقليمية لتركيا في المحيط المتوسطي بعد "الثورات العربية"، سواء من حيث تراجعها بفعل تراجع سياسة صفر مشاكل والأزمات الداخلية، أو تناميها بفعل عدة مؤشرات أهمها: الحفاظ على الأمن والاستقرار

الإقليمي، واستمرارية قوتها الاقتصادية والعسكرية، نخلص إلى أنّ تركيا قامت بدور مهم والضعف ليس فيها، وإتّما في النّظام الإقليمي العربي المنهار، وفي ما يخص البعد الغربي في السياسة الخارجية التركية اتجاه الدول العربية، فهي ضرورة لا بد منها، فهي دولة عضو في معظم المنظمات الغربية، ولا يمكن فجأة أن تتخلّى عنها، ومع ذلك تبقى تركيا قطباً إقليمياً ضروريا لإرساء السلام والأمن في المنطقة.

- ونظراً لأنّ تركيا تتمتع بنقاط قوة كثيرة، أهمّها: أنّها مفترق طرق بين عدّة قارات (آسيا، أوروبا وإفريقيا) وتمثّل قوة اقتصادية صاعدة، استطاعت أن تبني علاقات استراتيجية مع مختلف القوى الفاعلة في المنطقة المتوسطة نتيجة الإصلاحات التي اتخذتها حكومة العدالة والتنمية داخلياً، وخارجياً.

- إنّ مقارنة تركيا في علاقتها مع الدّول العربية، تنتهج نفس النهج مع الاتحاد الأوروبي، من الناحية المعيارية، ويظهر هذا التشابه من خلال تركيز تركيا على: حل الصراع العربي الإسرائيلي للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة الشّرق-المتوسطة، السّعي لتوقيع أكبر قدر ممكن من اتّفاقيات التبادل الحر مع الدول العربية وتبني معايير الديمقراطية ودعم التحول الديمقراطي في البلدان العربية.

- مع ذلك، تعاني تركيا من عدّة تهديدات داخلية، لها تأثير سلبي بالنّسبة لمستقبل سياستها الخارجية، وهي: أزمات الهوية: بين الوحدة التركية والمطالب الانفصالية والاستقلال الذاتي للکرد (خاصة في ظل تنامي أهمية كردستان العراق)، وبين الإسلام والعلمانية، وقضايا الفساد التي طالت كبار المسؤولين في تركيا عام 2013.

- أمّا على مستوى علاقات تركيا الخارجية خاصّة مع القوى الغربية الكبرى، تُطرح أزمة علاقتها مع أرمينيا وقبرص، وهي معطيات أثرت في أحيان عدّة على تراجع تلك العلاقات.

- من الآفاق المستقبلية التي ترجّح استمرارية تطوّر علاقات تركيا كقوة إقليمية في المتوسط، هي التوقعات الاستشرافية التي ترى إمكانية أن تصبح تركيا قوّة اقتصادية عالمية، وأنّ عام 2023 سيكون عام تركيا.

- ومنه خلصنا من خلال البحث إلى ضرورة إعادة صياغة تركيا لسياسة خارجية متوازنة مع كل القوى الجيوسياسية الفاعلة في المتوسط وإعادة النّظر في "سياسة تفسير المشكلات" في ضوء التطورات العربية الأخيرة "الثورات العربية"، بمراعاة متطلباتها الداخليّة، عبر صياغة سياسة تتلاءم وواقع ما بعد "الثورات العربية" تكون أكثر واقعية في التعامل مع الأحداث الإقليمية والدولية المتغيرة، مع محاولة تركيا استشراف مستقبل علاقتها مع مختلف القوى، وموقعها كقوة إقليمية مركزية، في ضوء تساؤل مهم، وهو: ما هو مستقبل القوة الإقليمية لتركيا من علاقات وأدوار في واقع ما بعد "الثورات العربية"؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً-المراجع باللّغة العربية

أ- المعاجم والموسوعات

- 1- إبراهيم أعيى، عطية الصوالحى، المعجم الوسيط ج2، القاهرة: مطابع دار المعارف، ط2 1973.
- 2- ابن منظور، لسان العرب المحيط، بيروت: دار الجبل ودار لسان العرب، المجلد 05، 1988.
- 3- عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، ط1، 2005.
- 4- عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004.
- 5- عبد الوهاب الكيالى، موسوعة السياسة، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1985.

ب- الكتب

- 1- أحمد داود أوغلو، العالم الإسلامى فى مهب التحولات الحضارية، تعر: إبراهيم البيومى غانم، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2006.
- 2- _____، العمق الاستراتيجى: موقع تركيا ودورها فى الساحة الدولية، تر: محمد جابر تلجى وطارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2011.
- 3- أحمد شكاره، إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجى فى الخليج العربى، أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2003.
- 4- أحمد عبد العزيز محمود، تركيا فى القرن العشرين، القاهرة: المكتب الجامعى الحديث 2012.
- 5- إدريس بووانو، وآخرون، تركيا صراع الهوية، الدوحة: الجزيرة للبحوث والدراسات، أكتوبر 2006.
- 6- إسماعيل على سعد، نظرية القوة فى علم الاجتماع السياسى، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.س.ن.

قائمة المراجع

- 7- أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.
- 8- أوفرا بنجيو، جنس أوزكان، التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمم ومخاوف اليوم، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2003.
- 9- برهان غليون وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط1، 2005.
- 10- جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2009.
- 11- جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، تر: محمد توفيق الجبيري، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007.
- 12- جيمس دورتي، روبرت بالسنغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 1985.
- 13- حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، أبوظبي: المركز الثقافي العربي، ط1، 2009.
- 14- خالد الخروب، التيار الإسلامي والعلمنة السياسية، فلسطين: جامعة بيرزيت، ط1، أكتوبر 2008.
- 15- خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
- 16- خليل حسين، قضايا دولية معاصرة، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2007.
- 17- خورشيد دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.
- 18- زيا ميرال، جوناثان س. باريس، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سلسلة ترجمات الزيتونة، أكتوبر 2010.

- 19- ستيفن فلانجان، أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الأمريكية، بيروت: سلسلة ترجمات الزيتونة، جويلية 2011.
- 20- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، 2006.
- 21- سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
- 22- عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- 23- _____، النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- 24- عبد الناصر جندلي: التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، 2007.
- 25- عقيل سعيد محفوض، سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009.
- 26- علاء هاشم مناف، نظرية القوة، بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
- 27- علي الدين هلال، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- 28- علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009.
- 29- عماد الضميري، تركيا والشرق الأوسط، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2002.
- 30- عمر الخضرمي، العلاقات العربية التركية: تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، عمان: دار جدير، ط1، 2010.
- 31- عمر الفاروق سيّد رجب، قوّة الدولة: دراسات جيواستراتيجية، القاهرة: مطبعة أطلس، 1992.
- 32- عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008.

قائمة المراجع

- 33- فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط₁، 1997.
- 34- فيصل عباس، العولمة والعنف المعاصر جدلية الحق والقوة، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط₁ 2008.
- 35- فيليب روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، تر: ميخائيل نجم خوري، دمشق: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ط₁، 1993.
- 36- قحطان أحمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، عمان: دار للنشر والتوزيع، 2003.
- 37- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط₁، 1998.
- 38- محمد زاهد جول، انعكاسات صعود الإسلاميين في العالم العربي على السلوك التركي اتجاه القضية الفلسطينية، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012.
- 39- _____، التجربة النهضوية التركية، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط₁ 2013.
- 40- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتربات والأدوات، الجزائر: دار هومه، ط₅، 2007.
- 41- محمد صادق إسماعيل، التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط₂، 2013.
- 42- محمد عبد الغنى سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010.
- 43- محمد نصر مهنا، قضايا سياسية معاصرة، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 1998.
- 44- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط₁، 1998.
- 45- محمد ياس خضير الغريبي، الدور الأمريكي في ساسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1992-2010)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط₁، 2010.

- 46- معمر فيصل خولي، العلاقات التركية-الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014.
- 47- ملحم قران، قضايا الفكر السياسي القوة، بيروت: المؤسسة الجامعية، ط1، 1983.
- 48- موسى الزعبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2004.
- 49- ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010.
- 50- ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2006.

ج- الملتقيات والمؤتمرات العلمية.

- 1- عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي: الرؤى المستقبلية والشراكات العربية، الخرطوم، يومي 03-05/02/2013.
- 2- محمد السيد سليم، تركيا بديل استراتيجي مهم، في: ملف العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مؤتمر علمي نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ماي 2011.
- 3- محمد جمال الدين مظلوم، نحو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشراكات الدولية (دول الجوار)، بحث مقدّم في الملتقى العلمي: الرؤى المستقبلية والشراكات الدولية، الخرطوم، يومي 03-05/02/2013.
- 4- محمد نصر علي، موقف تركيا من حكومة كردستان "من سياسة العزل والاحتواء إلى التحالف الاستراتيجي"، بحث ألقى في مؤتمر سكول العلوم السياسية، جامعة السليمانية، كردستان العراق، 2014.

د- المجالات والدوريات.

- 1- أحمد داود أوغلو، شرعية عربية جديدة أو حرب باردة إقليمية؟ مقابلة لـ ميشال نوفل، جنكيز تشاندار، بيروت: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 95، صيف 2013.

- 2- السعيد سعدي، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية- العربية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، سكيكدة، الجزائر، العدد 10، 2014.
- 3- بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية... آفاق ومنطلقات جديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مجلد 33، العدد 177، جويلية 2009.
- 4- بويحيى، استخدام القوة في العلاقات الدولية: بين ضوابط الميثاق ومقتضيات الممارسة الدولية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية الجزائر، العدد 02، 2011.
- 5- حامد محمد طه السويدي، العلاقات التركية الإسرائيلية بعد مؤتمر دافوس 2009، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العراق، العدد 28، 2012.
- 6- حسون جاسم العبيدي، دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية، المجلة السياسية والدولية، العراق، العدد 13، 2009.
- 7- حسين طلال مقلد، تركيا والاتحاد الأوروبي: بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 01، 2010.
- 8- حيدر علي حسين، العراق ودول الحوار... اهداف ومصالح، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 33، 2011.
- 9- عزو بهنان، العلاقات التركية الروسية 1997-2009، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، العراق، مجلد 18، العدد 50، 2011.
- 10- خضير ابراهيم سلمان، العراق ودول الجوار الإقليمي: دور العراق كعامل توازن، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 7، 2007.
- 11- خليل العناني، مراكز قوى جديدة في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، بيروت، العدد 148، صيف 2009.
- 12- داود سلمان فراق، العلاقات التركية - الإيرانية، مجلة دراسات إيرانية، جامعة البصرة العراق، العدد 15، 2012.

- 13- ريم عوني، رؤية أوروبية للدور التركي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: العدد 177، جويلية 2009.
- 14- سرمد عبد الستار أمين، الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا - إعادة تفعيل الشراكة الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق العدد 49، جويلية 2011.
- 15- سعد حقي توفيق، السياسة الإقليمية التركية اتجاه الخليج العربي، مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد، العراق، العددان 38-39، 2009.
- 16- سعد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العراق، العدد 12، 2008.
- 17- سلام الرضي، التآكل في العلاقات التركية-الإسرائيلية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع دراسات الوحدة العربية، العدد 30، ربيع 2011.
- 18- سمير صالح، تركيا وأسئلة " النموذج"، مجلة تنوير، مركز القدس للدراسات السياسية، فيفري 2012.
- 19- صالح فلاح مقداد السرحان، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية-العربية 2002-2013، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، 2013.
- 20- عامر علي راضي العلق، ملامح جديدة في العلاقات التركية-الروسية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة الموصل، العراق، العدد 40، 2009.
- 21- عبد الصمد ناجي ملا ياس، مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء مشروع الشرق أوسطية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العراق، العدد 02، 2009.
- 22- غالبا ليندنشتراوس، مكانة تركيا على الساحة الدولية... التطورات الإقليمية، صحيفة القدس العربي، العدد 6670، نوفمبر 2013.

قائمة المراجع

- 23- لقمان عمر محمود النعيمي، التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العراق، العدد 12، 2008.
- 24- محمد نور الدين، تركيا والعدوان على غزة: تساؤلات وإجابات، مجلة شؤون الأوسط العدد 131، شتاء 2009.
- 25- محمود أمين نظير، موقف تركيا من أحداث التغيير في المنطقة العربية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العراق، العدد 02، 2013.
- 26- مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العثمانية الجديدة... الدور التركي في المنطقة العربية، مجلة أبحاث استراتيجية، العراق، نوفمبر 2012.
- 27- مصطفى اللباد، السياسات الإقليمية لحزب "العدالة و التنمية": خلفيات إيديولوجية أم مصالح وطنية؟ في: النموذج التركي والمجتمعات العربية، مجلة شرق نامه، العدد 07، أكتوبر 2010.
- 28- مصطفى اللباد، موقع الدورين التركي والإيراني في سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة، مجلة شؤون عربية، بيروت، العدد 138، صيف 2009.
- 29- مصطفى طلاس، التعاون التركي-الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 01، شتاء 1997.
- 30- ميشال نوفل، تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف 2012.
- 31- نادية فاضل عباس فضلي، العلاقات التركية الإسرائيلية: آفاق التقارب ونقاط الاختلاف، مجلة مركز الدراسات الدولية، العراق، العدد 17، 2013.

هـ - الأبحاث والرسائل الجامعية

- 1- صدام أحمد سليمان الحجاجبة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002-2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011.

- 2- طایل يوسف عبد الله العدوان، الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013.
- و- التقارير والدراسات والأوراق البحثية.
- 1- أحمد داود أوغلو، مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي، مركز البحث الاستراتيجي (SAM)، أنقرة، العدد 03، أبريل 2012.
 - 2- الكتاب السنوي IEMED للبحر الأبيض المتوسط، 2011.
 - 3- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، الدوحة، أبريل 2012.
 - 4- المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية (TESEV)، اتجاهات الرأي العام في الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا، اسطنبول، 2013.
 - 5- تامر بدوي، تقرير: تركيا وجيوبولتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014/07/08.
 - 6- عبد الإله مصطفى توتونجي، الانتخابات وتجربة حزب العدالة والتنمية التركي، مركز الشرق الأوسط للدراسات (ORSAM)، تقرير رقم 56، جوان 2011.
 - 7- عبد الجليل زيد المرهون، تقرير: الغاز الطبيعي باعتباره سلعة استراتيجية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011/12/11.
 - 8- عقيل محفوظ، العلاقات السورية-التركية التحولات والرهانات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة، جانفي 2011.
 - 9- _____، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس 2012.
 - 10- علي حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية-التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم الحالة الدوحة، جانفي 2012.

- 11- _____، تقرير: مصر في السياسة الخارجية التركية... واقع ما بعد الثورة والآفاق المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013/01/03.
- 12- _____، تقرير: أمريكا وتركيا: معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 9 جوان 2013.
- 13- عمر تشببتار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مركز كارينغي للسلام الدولي، بيروت، العدد 10، سبتمبر 2008.
- 14- غرفة التجارة والصناعة والخدمات للدار البيضاء، تقرير حول مشاركة الغرفة في فعاليات الدورة الثالثة عشر للمعرض الدولي للمصياد والدورة الرابعة عشر لمؤتمر منتدى رجال الأعمال الدولي، اسطنبول، 05-09/10/2010.
- 15- محمود سمير الرنتبسي، تقرير: العلاقات التركية-الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014/12/11.
- 16- محمود محارب، العلاقات الإسرائيلية-التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر 2012.
- 17- مراد يشيلطاش، إسماعيل نعمان تلجي، تقرير: السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013/12/16.
- 18- مركز الجزيرة للدراسات، تركيا وروسيا: تقارب اقتصادي وتباعد سياسي، الدوحة، 30 أبريل 2013.
- 19- _____، تقرير: مستقبل العلاقات التركية-المصرية بعد الانقلاب العسكري الدوحة، ديسمبر 2013.
- 20- _____، أردوغان وغولن: حرب علنية على خصم خفي، الدوحة، 6 مارس 2014.
- 21- _____، جلسة: التغيير في السياسة التركية وتأثيراته على المنطقة، الدوحة، 2014/05/26.
- 22- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013 والمسارات المتوقعة لسنة 2014، تحرير: محسن محمد صالح، ط1، 2014.

قائمة المراجع

- 23- معمر الخولي، **الإصلاح الداخلي في تركيا**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سلسلة أوراق بحثية، الدوحة، جويلية 2011.
- 24- مليحة بنلي ألتونيشيك، **تركيا بعيون عربية**، تعليق: مصطفى اللباد مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، القاهرة، جوان 2010.
- 25- مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، **تركيا الملف الساخن**، الرباط، 2013.

ثانيا - المراجع باللّغة الأجنبية

1- باللغة الفرنسية

A-Encyclopédies

- Graham Bateman, **encyclopédie de la géographie mondiale**, Traduction : Isabelle De Taudiere et Alain Bories, Paris : les éditions de l'orxois, 1996.

B-Ouvrages

- 1- Charles Zorghbibe, **les relations internationales**, Paris: Presses universitaires de France, 1^{ère} édition, 1975.
- 2- Fernand Braudel, **la méditerranée l'espace et l'histoire**, Paris: Flammarion, 1985.
- 3- Gilles Dorronsoro, **que veut la Turquie? Ambitions et stratégies internationales**, Paris: édition autrement, 2009.
- 4- Yve Lacoste, **géopolitique de la méditerranée**, Paris: Armand Colin, 2006.

C-Conférence et Séminaires

1. Hicham Mourad, **la Turquie vue du monde arabe: entre attraction et méfiance**, Compte-rendu du séminaire organisé avec le soutien de la Délégation aux affaires stratégiques du ministère de la Défense dans le cadre de l'Observatoire de la Turquie, IRIS, Paris 20/11/2012.
2. Kemal Dervis, **l'avenir des relations entre la Turquie et l'Union Européenne**, compte-rendu de la conférence-débat organisée par L'IRIS en partenariat avec maison de l'Europe, Paris, 21/02/2013.
3. **Turquie/ monde arabe: quel rôle pour la Turquie?** compte rendu du séminaire international organisé à l'IFRI, Paris, le 14/04/2011.

D-Revues et périodiques

- 1- Ahu Yigit, **les feuillets télévisés turcs au Moyen-Orient : Laïcité et influence culturelles**, Annuaire IEMed de la Méditerranée, Barcelone, 2013.
- 2- Alexandre Del valle, **la Turquie dans l'EU: « rempart contre l'islamisme ou mort programmée du système kémaliste laïque »**, Geoéconomie, Paris, N°48, 2009.
- 3- Chantel Kefyeke, **l'adhésion de la Turquie à l'Union Européenne: enjeux et état du débat**, courrier hebdomadaire du CRISP, N°1933-1934, Bruxelles, 2006.
- 4- Christophe Reveillard, **des conséquences géopolitiques prévisibles de l'entrée de la Turquie dans l'union européenne**, dans géopolitique de la Turquie, Revue Française de géopolitique, Ellipses Edition marketing S.A, Paris, 2006.
- 5- Gilles Pison, **population et société**, bulletin mensuel d'information de l'institut National d'Etudes Démographiques, N°503, septembre 2013.
- 6- Mohammed Fadhel Troudi, **les relations Turco-Américaine à l'aune de nouvelles relations internationales**, géostratégiques, Paris, N°29, 4^{ème} trimestre 2010.
- 7- Mustafa Özatesler, **La croissance économique de l'économie turque aux débuts du XXI^e siècle et les buts économiques pour l'année 2030**, Journal de la faculté des sciences économiques et administratives, université 9 septembre, Istanbul, vol.28, N°01, 2013.
- 8- Philippe Marchesin, **géopolitique de la Turquie à partir du grand échiquier de zbignew brzezinski**, études internationales Québec, vol.33, N°1, 2002.
- 9- Pierre Razouk, **Turquie-Israël: deux partenaires indispensables**, dans: **la Turquie au Moyen-Orient: l'apprentissage de la puissance**, études de l'IRSEM, Paris N°28, Paris, 2013.
- 10- Uğur Kaya, Dilek Yankaya, **les relations de la Turquie avec la Syrie**, les dossiers de l'IFEA, N°20, Istanbul, 2013.
- 11- Yumit Yagmaci, **la politique extérieure de l'AKP entre héritage ottoman et tradition républicaine**, Moyen Orient, janvier-mars 2011.

E-Articles

- 1- Ahmed Davutoglu, **les principes phare de la politique étrangère turque dans une région en mutation**, SAM : Center for Strategic Research, N°03, juillet 2012.

- 2- Barbara Marque, **nouveau paradigme stratégique des puissances moyennes**, Chaire in Bev Baillet Latour, Programme Union Européenne, Chine, Bruxelles, Mars 2011.
- 3- Brahim Saidy, **la politique de la sécurité nationale en Turquie: la doctrine davutoglu et la réorientation stratégique**, Institut des hautes études internationales, université LAVAL, Québec, 2003
- 4- Gencer Özcan, **la Turquie : une nouvelle puissance en méditerranée la politique du « zéro problème avec les voisins**, Med, 2012.
- 5- Mansouria Mokhefi, **Le Maghreb dans la politique arabe de la Turquie, aperçus sur une stratégie en développement**, programme moyen orient, Maghreb, Décembre 2013.
- 6- Max Verlhac, **la politique étrangère de la Turquie face à la crise syrienne**, FMES : Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégiques, Paris, Juillet 2014.
- 7- Meliha Benli Alhamisik, **le rôle de la Turquie au Moyen Orient**, Med, 2009
- 8- Pascal Boniface, **La géopolitique relations internationales**, Paris : IRIS-Groupe Eyrolles, 2011.
- 9- Sébastien Abis, **entre unité et diversité : la méditerranée plurielle**, FMES : Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégiques, Paris, Novembre 2004.

2- باللغة الانجليزية

A- Books

- 1- A.F.K Organski, **world politics**, New York: Alfred Knof editions, 1958
- 2- Alex Mintz, Karl Derouen, **understanding foreign decision making**, New York : Cambridge University Press, 1st ed, 2010.
- 3- Barry Buzan, Ole Woever, **regions and powers: the structure of international security**, U.S.A: Cambridge University Press, 2003.
- 4- Barry Buzan, **people, states and fear national security problem in international relations**, Great Britain: WHEATSHEAF-books LTD, 1st ed, 1983.
- 5- Benjamin Miller, **States, nations and the great powers: the source of regional war and peace**, New York: Cambridge University, 2007.
- 6- Charles A. Kupchan, **power in transition: the peaceful change of international order**, USA: United Nations University Press, 2001.

قائمة المراجع

- 7- J.Holsti, **Timing the sovereigns institutional change in international politics**, New York: Cambridge University Press, 2004
- 8- Jackub J. Grygiel, **great powers and geopolitical change**, U.S.A: The Johns Hopkins University Press, 2006.
- 9- John Agnew, **geopolitics: re-visionning world politics**, U.S and Canada: Published by Routledge, 1998.
- 10- Khalilzad Zalmay and others, **the future of Turkish-western relations**, Arlington: RAND, 2000.
- 11- Robert Gilpin, **war and change in world politics**, New York: Cambridge University Press, 1st ed, 1981.
- 12- Scott Burchill and others, **theories of international relations**, New York: Palgrave Macmillan, 3rd edition, 2005.

B-Articles and working papers

- 1- Eric S. Edelman, and others, **the root of Turkish conduct: understanding the evolution of Turkish policy in the Middle East**, Bipartisan policy center, December 2013.
- 2- Henry J. Barkey, **the evolution of Turkish foreign policy in the Middle East**, TESEV, July 2012.
- 3- Nader Habibi, **Turkey and Iran: growing economic relations despite western sanctions**, Brandies University, Grown center for Middle East studies, N° 62, may 2012.
- 4- Ömer Taspinar, **Turkey's Middle East policies between Neo-Ottomanism and Kemalism**, Carnegie Middle East center, Carnegie papers, N°10, September 2008.
- 5- Stephan Larrabe, Alireza Naber, **Turkish Iranian relations in a changing Middle East** National Defense Research Institute, Published by the RAND Corporation 2013.

C-Journals and periodic

- 1- Ali Carkoglu, **Turkey's 2011 elections : towards a dominant party system ?** Insight Turkey, vol 13, N°03, 2011.
- 2- Carsten Raunch, Iris Wurum, **making the world safe for power transition toward conceptual combination of power transition theory and hegemony theory**, journal of global faultlines, volume 01, issue 01, September 2013.

ثالثاً - مواقع الانترنت

1- باللغة العربية

أ- باللغة العربية.

- إبراهيم اسماعيل كاخيا، اليقظة التركية والموقع الإقليمي، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=652> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/1/15، 22:30 سا.
- إبراهيم نوار، غاز المشرق: خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887203&eid=13> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/04/15، 16:00 سا.
- أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي، مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية دراسة الحالة الصينية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.alnodom.com> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/14، 20:00 سا.
- أحمد علو، البحر الأبيض المتوسط موطن الحضارة ومركز تاريخ العالم، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?26811#.VA7nAXbifIU> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/05/12، 21:00 سا.
- آرام نركيزيان، التعاون الاقتصادي والعسكري بين تركيا والبلدان العربية: إلى أين سيصل؟ على الرابط الإلكتروني التالي: <http://carnegieendowment.org/2013/02/28/u-s-japan-role-in-building-east-asian-community/fl2z> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/08/08، 19:00 سا.
- أسامة فاروق مخيمر، تعريف الدولة المتوسطة: دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=218834&eid=269> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/12، 21:20 سا.
- آمال عرييد، تركيا ودورها الاستراتيجي بين آسيا وأوروبا، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.ktuf.org/alamel> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/03/06، 16:00 سا.

قائمة المراجع

- أمر الله يشلر، محاضرة: مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية-العربية، على الرابط الإلكتروني التالي: www.mesc.com.jo/activities/lecture/lecture1.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/10/19، 15:00 سا.
- أميرة إسماعيل لعبيدي، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية-الإسرائيلية، على الرابط الإلكتروني التالي: http://regionalstudiescenter.uomosul.edu.iq/news_details.php?details=335 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/03/04، 00:19 سا.
- أنيس بوزدياب، اتفاقية الشراكة لإقامة منطقة تجارة حرة بين لبنان و تركيا، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?39366#.VA7zhXbifIU> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/4/11، 11:00 سا.
- الترتيب العالمي للبنك العالمي للدول من حيث الناتج المحلي الإجمالي، <http://databank.worldbank.org/data/download/GDP.pdf>، تم الاطلاع عليه 2014/11/23، 17:30.
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.arabfund.org/default.aspx?pageId=467> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/12، 23:00 سا.
- العلاقات الاقتصادية العربية-التركية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://alarabalyawm.net/?p=58471> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/03، 22:30 سا.
- المجموعات الدينية والاثنية في تركيا، <http://fanack.com/ar/countries/turkey/population/ethnic-and-religious-groups/> تم الاطلاع عليه 2015/01/12، 14:00 سا.
- بسام العسلي، السياسات التركية وأبعادها الجديدة، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=9&articleID=950> تم الاطلاع عليه 2014/05/14، 00:12 سا.
- بول سالم، تركيا هي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يتجه إلى المستقبل، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.carnegie-mec.org> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/05، 12:30 سا.

قائمة المراجع

- بول سالم، تنافس القوى العظمى على مستقبل الشرق الأوسط، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://carnegie-http://carnegie-mec.org/publications/?fa=40614> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2013/10/15، 17:30 سا.
- حجم الصادرات والواردات التركية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، <https://www.census.gov>، تم الاطلاع عليه يوم: 2014/12/21، 13:25 سا.
- حركة غولن، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://rouyaturkiyyah.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/15، 19:50 سا.
- حسن نافعة، العرب والنموذج التركي في السياسة الخارجية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/208865> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/23، 22:30 سا.
- حقل فارس الجنوبي، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://ar.wikipedia.org/wiki/> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/8، 15:00 سا.
- خريطة المتوسط، <http://www.worldatlas.com/aatlas/infopage/medsea.htm> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014/12/24، 22:23 سا.
- خريطة تركيا، <http://www.answers.com/topic/turkey-1>، تم الاطلاع عليه 2014/12/26، 13:30 سا.
- خريطة حقل بارس الجنوبي، <http://www.alalam.ir/news/1465731> ، تم الاطلاع عليه 2015/01/22، 17:25 سا.
- خريطة مضيقي البوسفور والدردينيل، <http://ddc.arte.tv/nos-cartes/turquie-retour-vers-l-orient>، تم الاطلاع عليه 2014/12/12، 23:00 سا.
- خنفر الكعبي، العلاقات الإيرانية- التركية وخريطة النفوذ في العالم العربي، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.aleqt.com/2011/06/24/article_552266.html تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/05/26، 20:00 سا.
- خورشيد دلي، العلاقات التركية الإيرانية والمعضلة السورية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.aljazeera.net> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/2/2، 20:21 سا.

قائمة المراجع

- دينا عبد العزيز، التنافس التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجهما السياسي في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://rouyaturkiyyah.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/24، 19:00 سا.
- زبائن روسيا التجاريين لعام 2012، http://www.senat.fr/rap/r12-716/r12-716_mono.html، تم الاطلاع عليه: 2014/12/30، 22:00 سا.
- زهراء النظام، العلاقات المغربية التركية وتطورها عبر التاريخ، على الرابط الإلكتروني التالي: <https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/McVZzLp3jE8/2CNq24jmCWUJ> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/10/09، 21:30 سا.
- سمر إبراهيم محمّد، تركيا ووسائل قوّتها الناعمة اتّجاه العالم العربي، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=986425> تمّ الاطلاع عيه بتاريخ: 2014/10/01، 17:30 سا.
- شبكة المشكاة الإسلامية، مفهوم القوة في الفكر الاستراتيجي، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.meshkat.net/node/23195> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/02، 18:00 سا.
- عائشة كرايات، مقابلة مع المنسق العام لقناة "تي آر تي" التركية الناطقة بالعربية، تر: عبد اللّطيف شعيب، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://ar.qantara.de/content/mqbl-m-lmsq-lm-lqn-ty-ar-ty-ltrky-lntq-blrby-trky-tryd-n-tkwn-hdr-bnfish-fy-llm-lrby> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/8، 10:20 سا.
- عبد العزيز صقر، القوة في الفكر الاستراتيجي، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.albayan-magazine.com/takreer1/pdf/11.pdf> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/02/12، 14:00 سا.
- علي جلال معوض، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/1760.asp> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/06/01، 21:20 سا.

قائمة المراجع

- علي جلال معوض، قراءة في فكر داود أوغلو، على الرابط الإلكتروني التالي:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96266&eid=2235> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/05/14، 19:30 سا.
- عمرو عبد الكريم، صراع الأدوار الإقليمية، على الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=28829&lang>: تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/02/15، 20:15 سا.
- غالب دالاي، دوف فريدمان، حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية للإسلام السياسي التركي، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://rouyaturkiyyah.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/10/12، 19:50 سا.
- فخر الدين باتر، استراتيجية الطاقة التركية ومشروع الأنايبب الإسرائيلي، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.assafir.com/Article/5/347068> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/04/18، 14:30 سا.
- قناة تي آر تي التركية الناطقة بالعربية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://ar.wikipedia.org/wiki/> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/8، 15:00 سا.
- محمد جابر تلجي، التقارب الإيراني - الأمريكي و العلاقات التركية التركية الإيرانية: الفرص والتهديدات المحتملة، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://studies.aljazeera.net/files/iranfuture/2014/03/201433195519564582.html> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/06/15، 20:10 سا.
- محمد دامو، صناعة القرار الاستراتيجي التركي، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.marocdroit.com> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/20، 20:30 سا.
- محمد عبد القادر خليل، الأبعاد الاقتصادية لسياسة تركيا اتجاه دول الربيع العربي، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://rcssmideast.org> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/03/18، 11:20 سا.
- محمد نور الدين، رهانات الخارج طبيعة الدور الاقليمي التركي، أهدافه ووسائل تنفيذه، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، جانفي 2011، ص5، على الرابط الإلكتروني التالي:

قائمة المراجع

- <http://alkashif.org/html/center/21/1.pdf> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/02/24، 3:00 سا.
- محمد يونس، مفهوم استخدام القوة أو عدمه، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.yabeyrouth.com/pages/index2021-05.htm> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/09/21، 15:00 سا.
- مركز الجزيرة للدراسات، جلسة: التغيير في السياسة التركية وتأثيراته على المنطقة، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://studies.aljazeera.net/aljazeeraforum/2014/05/2014526174328986103.htm> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/05/26، 11:30 سا.
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، فلسطين اليوم: متابعات يومية تعنى بالشأن الفلسطيني، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.alzaytouna.net/arabic/PlsToday_Word_Archive/2011/9/Pls_2252_4-9-2011.pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/10/12، 19:00 سا.
- مركز كارنيغي للشرق الأوسط، علاقات تركيا مع عالم عربي متغير، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://carnegie-mec.org> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/02/15، 19:30 سا.
- مشروع الجسور الدولية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/10/09/242669.html> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/10/12، 22:30 سا.
- مشروع قناة اسطنبول على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.lefigaro.fr/conjoncture/2011/04/28/04016-20110428artfig00787-canalet-du-siecle-pour-la-turquie.php-istanbul-proj>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2015/01/12، 15:00 سا.
- مصطفى اللباد، أردوغان و"تركيا الجديدة" وسياسات الهوية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.assafir.com/Article/1/365795> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/08/11، 19:00 سا.
- معمر خولي، سياسة تركيا الخارجية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.azzaman.com/archives/4609> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2014/11/12، 23:20 سا.

قائمة المراجع

- موقع أخبارك نت، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.akhbarak.net> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 20:00، 2014/07/19 سا.
- موقع إسلامو لاين، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://islamonline.net/feker/reports/4994> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 20:00، 2013/10/8 سا.
- موقع الإذاعة الجزائرية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20141118/20015.html> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 14:00، 2014/11/19 سا.
- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.mfa.gov.tr/default.ar.mfa> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 23:12، 2014/12/30 سا.
- موقع المفوضية الأوروبية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/turkey/> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 17:50، 2014/11/30 سا.
- موقع حزب العدالة والتنمية، لائحة النظام الأساسي حزب العدالة والتنمية، تر: طارق عبد الجليل، على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.akparti.org.tr/arabic/bize-ulas> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 21:23، 2014/06/15 سا.
- ناصر حامد، تجاوز الإقليمية: شبكات المصالح الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=978695&eid=5050> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 23:23، 2014/10/15 سا.
- هدى رزق، الربيع العربي وإعادة صياغة التوازنات السياسية بين إيران و تركيا، على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.al-akhbar.com/node/183506> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 17:23، 2014/05/15 سا.
- هدى رزق، العلاقات التركية الأمريكية في خضم التغييرات الإقليمية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.al-akhbar.com/node/185873> تمّ الاطلاع عليه بتاريخ: 19:00، 2014/05/23 سا.

2- باللغة الفرنسية

- **Accord de libre échange du Maroc**, sur le site web suivant :
<http://www.diplomatie.ma/Economie/lesaccordsdelibreechange.aspx>
le: 14/02/2014, 16h30.

3- باللغة الانجليزية

- A.f. K. Organski, **The Power Transition**, at the following web site:
<http://psclasses.ucdavis.edu/POL-ARCH/pol003-2002-01-wtr/assignment5/read1.pdf>
in: 22/9/2014, 11:10mn.
- Jack Kugler, **A. F. K. Organski, the power transition: a retrospective and prospective evaluation**, at the following web site:
<http://slantchev.ucsd.edu/courses/pdf/Kugler%20&%20Organski%20-%20The%20Power%20Transition.pdf> in: 18/09/2014, 19:00mn.

ملحق

ملحق:

المنظمات التي تشارك فيها تركيا على المستوى العالمي.

المصدر: الموسوعة الالكترونية مقاتل، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Turkey/Sec04.doc_cvt.html، 2013/11/24، 15:00 سا.

| |
|--|
| - مصرف التنمية الآسيوي ADB (عضو غير إقليمي). |
| - مجموعة أستراليا Australia Group |
| - بنك التسويات الدولية BIS |
| - التعاون الاقتصادي في منظمة البحر الأسود BSEC |
| - مجلس أوروبا CE |
| - المنظمة الأوروبية للبحوث النووية CERN (عضو مراقب) |
| - المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا CICA |
| - البلدان النامية الثمانية D-8 |
| - مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية EAPC |
| - المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير EBRD |
| - منظمة التعاون الاقتصادي ECO |
| - الاتحاد الأوروبي EU (طلب الانضمام) |
| - منظمة الأغذية والزراعة FAO |
| - فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية FATF |
| - مجموعة العشرين G-20 |
| - الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA |
| - البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD |
| - منظمة الطيران المدني الدولي ICAO |
| - غرفة التجارة الدولية ICC |
| - الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ICRM |
| - المؤسسة الدولية للتنمية IDA |
| - البنك الإسلامي للتنمية IDB |
| - وكالة الطاقة الدولية IEA |
| - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD |
| - المؤسسة المالية الدولية IFC |
| - الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر IFRC |
| - المنظمة الهيدروغرافية الدولية IHO |
| - منظمة العمل الدولية ILO |
| - صندوق النقد الدولي IMF |
| - المنظمة البحرية الدولية IMO |
| - المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية المتحركة IMSO |
| - المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول) INTERPOL |
| - اللجنة الأولمبية الدولية IOC |
| - المنظمة الدولية للهجرة IOM |

| | |
|---|--|
| - | الاتحاد البرلماني الدولي IPU |
| - | المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO |
| - | المنظمة الدولية للاتصالات اللاسلكية بواسطة السواتل (إنتلسات) ITSO |
| - | الاتحاد الدولي للاتصالات ITU |
| - | الاتحاد الدولي لنقابات العمال ITUC |
| - | الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA |
| - | منظمة حلف شمال الأطلسي NATO |
| - | وكالة الطاقة النووية NEA |
| - | مجموعة موردي المواد النووية NSG |
| - | منظمة الدول الأمريكية OAS (مراقب) |
| - | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD |
| - | منظمة المؤتمر الإسلامي OIC |
| - | منظمة حظر الأسلحة الكيميائية OPCW |
| - | منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE |
| - | نادي باريس PARIS CLUB (مشارك) |
| - | محكمة التحكيم الدائمة PCA |
| - | مبادرة التعاون في جنوب شرق آسيا SECI |
| - | منظمة الأمم المتحدة UN |
| - | مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD |
| - | منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلم والتربية UNESCO |
| - | مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR |
| - | منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) UNIDO |
| - | قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان UNIFIL |
| - | بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS |
| - | وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى UNRWA |
| - | منظمة السياحة العالمية UNWTO |
| - | الاتحاد البريدي العالمي UPU |
| - | منظمة الجمارك العالمية WCO |
| - | اتحاد غرب أوروبا WEU (منتسب) |
| - | الاتحاد العالمي لنقابات العمال WFTU |
| - | منظمة الصحة العالمية WHO |
| - | العالمية للملكية الفكرية WIPO |
| - | المنظمة العالمية الأرصاد الجوية WMO |
| - | منظمة التجارة العالمية WTO |
| - | لجنة رانجز ZC |

فهرس الموضوعات

| | |
|---------|---------------------------|
| 1..... | مقدّمة |
| 2..... | التّعريف بالموضوع |
| 4..... | أهمية الموضوع |
| 4..... | مبررات اختيار الموضوع |
| 6..... | أدبيات الدّراسة |
| 8..... | إشكالية الدّراسة |
| 9..... | حدود الإشكالية |
| 9..... | فرضيات الدّراسة |
| 10..... | الإطار المنهجي للدّراسة |
| 11..... | الإطار النظري للدّراسة |
| 12..... | الإطار المفاهيمي للدّراسة |
| 14..... | صعوبات الدّراسة |
| 14..... | تقسيم الدراسة |

الفصل الأوّل

الإطار المفاهيمي والنّظري لتركيا كقوة إقليمية في المتوسّط

| | |
|---------|---------------------|
| 17..... | مقدّمة الفصل الأوّل |
|---------|---------------------|

| | |
|----|---|
| 18 | المبحث الأول: دراسة مفاهيمية: (القوة في المتوسط)..... |
| 18 | المطلب الأول: مفهوم القوة |
| 18 | أولا -لغة |
| 19 | ثانيا -اصطلاحا |
| 19 | ثالثا -مفهوم القوة في أدبيات ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي..... |
| 21 | رابعا -مفهوم القوة في العلاقات الدولية |
| 26 | المطلب الثاني: علاقة مفهوم القوة بالمفاهيم الأخرى |
| 26 | أولا -العلاقة بالمرادفات |
| 27 | ثانيا -علاقة القوة بمفهوم " ميزان القوى و"تحول القوة الدولية" |
| 30 | ثالثا -العلاقة بين "القوة " و"الأمن" |
| 32 | المطلب الثالث: مفهوم القوة الإقليمية..... |
| 32 | أولا -النظام الإقليمي |
| 34 | ثانيا -الدور الإقليمي..... |
| 37 | المطلب الرابع: مفهوم المتوسط |
| 37 | أولا -المفهوم الإيتيمولوجي للمتوسط |
| 38 | ثانيا -مفهوم الدولة المتوسطة..... |
| 39 | 1-المعيار الجغرافي |
| 40 | 2-المعيار الاستراتيجي |
| 40 | 3- المعيار الجيوسياسي |

- 41 ثالثا - أهمية البحر المتوسط من الناحية التاريخية
- 42 رابعا - أهمية المتوسط من الناحية الجيوبولتيكية
- 43 المبحث الثاني: محدّدات قوة تركيا
- 43 المطلب الأوّل: المحدّدات المادية
- 43 أولا - المحدّد الجغرافي
- 45 ثانيا - المحدّد الديمغرافي
- 46 ثالثا - المحدّد الاقتصادي
- 50 رابعا - المحدّد العسكري
- 51 المطلب الثاني: المحدّدات المعنوية
- 51 أولا - المحدّد التّاريخي
- 55 ثانيا - المحدّد الثقافي
- 56 ثالثا - المحدّد السياسي
- 56 1- الأحزاب السياسية
- 57 2- السّطات والأجهزة السياسية
- المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية والمداخل النّظرية للدّور الإقليمي التركي في المتوسط.
- 58 المطلب الأوّل: حزب العدالة والتنمية: التأسيس، الإيديولوجية والأهداف
- 58 أولا - تأسيس حزب العدالة والتنمية
- 61 ثانيا - إيديولوجية حزب العدالة والتنمية
- 62 ثالثا - مبادئ وأهداف حزب العدالة والتنمية

| | |
|--|----|
| المطلب الثاني: التّحول الاستراتيجي في السّياسة التّركية (داخليا وخارجيا) | 63 |
| أولا- على المستوى الدّاخل | 63 |
| 1- الإصلاحات الاقتصادية | 63 |
| 2- الإصلاحات السياسية والدستورية والعسكرية | 64 |
| 3- الإصلاحات على صعيد الحقوق والحريات | 64 |
| ثانيا - على المستوى الخارجي | 66 |
| المطلب الثالث: المداخل النّظرية لدور تركيا الإقليمي في المتوسط | 69 |
| أولا- النظرية الواقعية | 69 |
| ثانيا - النظرية الليبرالية | 73 |
| ثالثا - النظرية الجيوسياسية (العمق الاستراتيجي) | 77 |
| خاتمة الفصل الأوّل | 80 |

الفصل الثاني

تركيا والقوى الجيوسياسية في الفضاء المتوسطي

| | |
|---|-----|
| مقدمة الفصل الثاني | 82 |
| المبحث الأوّل: علاقة تركيا بالقوى الكبرى | 83 |
| المطلب الأوّل: تركيا والولايات المتحدة الأمريكية | 83 |
| المطلب الثاني: تركيا والاتحاد الأوروبي | 93 |
| المطلب الثالث: تركيا وروسيا | 103 |
| المبحث الثاني: علاقة تركيا بالدائرة الإقليمية غير العربية (القوى المتوسّطة) | 112 |

| | |
|-----|---|
| 112 | المطلب الأول: تركيا وإيران |
| 114 | أولا -تحالف كلا البلدين ضدّ المنظمات الانفصالية الكردية..... |
| 115 | ثانيا -تعزيز التعاون في مجال الطّاقة بين تركيا وإيران |
| 120 | المطلب الثاني: تركيا وإسرائيل |
| 128 | المبحث الثالث: علاقة تركيا بالدائرة الإقليمية العربية (القوى الصغيرة) |
| 128 | المطلب الأول: العلاقات التاريخية والجغرافية لتركيا مع العالم العربي..... |
| 134 | المطلب الثاني: الإطار العام للعلاقات التركية العربية..... |
| 134 | أولا -تركيا ودول المشرق العربي |
| 134 | 1-سوريا |
| 138 | 2-العراق..... |
| 141 | 3-مصر |
| 141 | ثانيا -تركيا والمنطقة الخليجية..... |
| 142 | ثالثا -تركيا ودول المغرب العربي..... |
| 142 | 1-تونس |
| 143 | 2-الجزائر..... |
| 144 | 3-المغرب |
| 144 | 4-ليبيا |
| 146 | خاتمة الفصل الثاني..... |

الفصل الثالث

تركيا كقوة إقليمية في الدائرة العربية المتوسطة بعد عام 2003

| | |
|-----|---|
| 149 | مقدمة الفصل الثالث..... |
| 150 | المبحث الأول: مداخل تأثير تركيا في علاقتها مع الدول العربية المتوسطة..... |
| 150 | المطلب الأول: المدخل السياسي والأمني..... |
| 150 | أولا-المدخل السياسي..... |
| 151 | 1-تركيا والحرب على العراق عام 2003..... |
| 152 | 2-تركيا والقضية الفلسطينية..... |
| 156 | 3-بعض النشاطات السياسية الأخرى..... |
| 157 | ثانيا -المدخل الأمني..... |
| 159 | المطلب الثاني: المدخل الاقتصادي..... |
| 161 | أولا -الاتفاقيات والمبادلات التجارية..... |
| 166 | ثانيا -أهم مشاريع الطاقة بين تركيا والدول العربية..... |
| 168 | ثالثا -مشروع الجسور الدولية..... |
| 170 | المطلب الثالث: مدخل "القوة الناعمة"..... |
| 170 | أولا -المدخل الحضاري: مبادرة تحالف الحضارات..... |
| 171 | ثانيا -المدخل الثقافي..... |
| 171 | 1-الفن التركي..... |
| 173 | 2-الحركات الفكرية العابرة للقوميات: حركة غولن..... |

| | |
|-----|--|
| 173 | ثالثاً - المدخل الإعلامي: قناة تي آر تي "TRT التركية الناطقة بالعربية..... |
| 176 | المبحث الثاني: تركيا القوة الإقليمية و"الثورات العربية"..... |
| 176 | المطلب الأول: المواقف التركية من "الثورات العربية"..... |
| 177 | أولاً - الثورة التونسية..... |
| 178 | ثانياً - الثورة المصرية..... |
| 178 | ثالثاً - الثورة الليبية..... |
| 179 | رابعاً - الأزمة السورية..... |
| 182 | المطلب الثاني: تداعيات "الثورات العربية" على العلاقات التركية العربية..... |
| 183 | أولاً - التداعيات الاقتصادية..... |
| 183 | ثانياً - التداعيات السياسية والأمنية..... |
| 186 | المطلب الثالث: التقييمات العربية للنموذج التركي قبل وبعد "الثورات العربية"..... |
| | المبحث الثالث: سيناريوهات القوة الإقليمية لتركيا في المتوسط (في ضوء التطورات العربية الأخيرة)..... |
| 193 | المطلب الأول: سيناريو تنامي القوة الإقليمية لتركيا في المتوسط..... |
| 194 | أولاً - ترشح تركيا لعضوية مجلس الأمن الدولي للفترة 2015-2016..... |
| 194 | ثانياً - ترشح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي..... |
| 195 | ثالثاً - نجاح أردوغان في الانتخابات الرئاسية عام 2014 والقضية الفلسطينية.. |
| 195 | رابعاً - القوة الاقتصادية والعسكرية التركية..... |
| 196 | المطلب الثاني: سيناريو تراجع تركيا كقوة إقليمية متوسطة..... |
| 196 | أولاً - التأثير السلبي لمواقف تركيا اتجاه "الثورات العربية"..... |

| | | |
|-----|-------|---|
| 198 | | ثانيا -فوز أردوغان وصراعات الهوية |
| 199 | | ثالثا -المشاكل الداخليّة |
| | | المطلب الثالث: سيناريو إعادة صياغة تركيا لسياسة إقليمية تتلاءم وواقع ما بعد |
| 200 | | "الثورات العربية" |
| 200 | | أولا-المعطى الداخليّ |
| 202 | | ثانيا -المعطى الإقليمي: "الثورة السورية" |
| 205 | | خاتمة الفصل الثالث |
| 208 | | خاتمة |
| 214 | | قائمة المراجع |
| 237 | | ملحق |
| 240 | | فهرس الموضوعات |

فهرس الاشكال

- شكل رقم 1: يمثل مجموع القوة الكلية للدولة 25
- شكل رقم 2: يبين السلم الهرمي للقوة لـ"Organski" 29
- شكل رقم 3: يمثل خريطة المتوسط(الدول المتوسطة)..... 39
- شكل رقم 4: خريطة تمثل الموقع الجغرافي لتركيا. 44
- شكل رقم 5: خريطة تمثل الموقع الجغرافي لمضيقي البوسفور والدردنيل..... 45
- شكل رقم 6: يمثل المجموعات الاثنية والدينية في تركيا 55
- شكل رقم 7: التواجد العسكري لحلف الشمال الأطلسي والقوات الأمريكية على الأراضي التركية. 90
- شكل رقم 8: خطوط غاز جنوب القوقاز العابر للأناضول والعابر للأدرياتيكى..... 98
- شكل رقم 9: يمثل خطوط الطاقة بين تركيا وروسيا. 108
- شكل رقم 10: يمثل الزبائن التجاريين لتركيا عام 2012 109
- شكل رقم 11: حقل بارس الجنوبي 115
- شكل رقم 12: يمثل مجمل الصادرات والواردات الاسرائيلية إلى بعض الدول الاسلامية وعلى رأسها تركيا، خلال عامي 2012 و2013..... 126
- شكل رقم 13: مشروع قناة اسطنبول..... 159
- شكل رقم 14: يمثل مشروع الربط الثماني. 167
- شكل رقم 15: يبين الحدود والاشتباكات بين تركيا وسوريا. 181

فهرس الجداول

- جدول رقم 1: بعض المعطيات السكانية لتركيا في عام 2013 46
- جدول رقم 2: يمثل معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي 2003-2013 47
- جدول رقم 3: يمثل حصص القطاعين الزراعي والصناعي من الناتج المحلي الإجمالي لتركيا
2003-2012 48
- جدول رقم 4: يبين الترتيب العالمي للبنك العالمي للدول من حيث الناتج المحلي الإجمالي 49
- جدول رقم 5: يمثل النتائج التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية لعام 2002،
2007 و 2011 60
- جدول رقم 6: يمثل الموضوعات التي تمت مناقشتها على أعلى مستوى بين تركيا وأمريكا، أثناء الزيارات
الأمريكية لتركيا 2009-2013 89
- جدول رقم 7: يمثل حجم التبادل التجاري بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية 2011-2013
(بالمليون دولار أمريكي) 92
- جدول رقم 8: يمثل حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي وتركيا (2011) 2013 -المليار يورو.
..... 102
- جدول رقم 9: أهم الاتفاقيات الاقتصادية بين إيران وتركيا 2009-2012 117
- جدول رقم 10: يمثل حجم التبادل التجاري بين تركيا ومصر (مليون دولار أمريكي) 163
- جدول رقم 11: يمثل حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول غرب المتوسط لعام 2011 165
- جدول رقم 12: يمثل استطلاعات (TESEV) حول مجموعة من المواضيع المتعلقة بتركيا: مكانة القوة
والنموذج التركيبي في منطقة الشرق الأوسط 191